محمد نور الدين

حجاب وحراب

الكماليّة وأزمات الهوية في تركيا



محمد نور الدين

حجاب وحراب

الكمالية وأزمات الهوية في تركيا



VEIL AND LANCES

KEMALISM IDENTITY CRISES IN TURKEY

BY:

MOHAMMED NOUREDDINE

First Published in July 2001

BEIRUT - LEBANON

ISBN 9953 21 015 2

تصميم الغلاف: محمد حمادة

الطبعة الأولى: تموز/ يوليو ٢٠٠١

إلى نجم الدين ومروى ورجب ..

المحتويات

III ـ حجاب وحراب

IV ـ نظام وأدوار

V ـ الذئب الأغبر في أوروبا

VI ـ من الأدرياتيك إلى سور الصين

مدخل

تغيّرت تركيا ولم تتغيّر. انتصرت وانهزمت، تقدّمت وتردّدت، فيما الأسئلة الكثيرة جداً والكبيرة جداً والصعبة جداً، حول مستقبل الجمهورية والعلمانية والدين والدولة والخيارات الحضارية والأدوار الإقليمية والعالمية، بقيت معلّقة تنتظر إجابات حاسمة وقرارات مؤلمة.

«انتصر» النظام على الأكراد، مقتاداً زعيمهم، عبد الله أوجالان، عبر بحار وسماوات إلى بحر مرمرة، وسماء عاصمة السلطنة، وأرغم حزبه، العمال الكردستاني، على التخلي عن العنف بعد ١٥ عاماً من الدم والخراب وبعد سبعين عاماً من الإنكار.

وانتصر النظام على الحركات الإسلامية، حظراً وسجناً وإبعاداً، لا فرق بين متطرف ومعتدل. فحُظر حزب الرفاه، وسُجن نجم الدين أربكان ورجب طيب أردوغان، وضاقت قبّة البرلمان بالمحجّبة مروى قاواقجي، فنزعت منها النيابة والجنسية، ولم يوفر سوط التشدد العلماني فتح الله غولين، الإسلامي المعتدل، فآثر البقاء في واشنطن بعيداً عن السيوف المتوثبة. وأغلقت المعاهد الدينية ودورات القرآن الكريم ومنعت الطالبات المحجبات من دخول الجامعات.

وانتصر دعاة الأَوْربة، حين قبلت قمة هلسنكي (١١ كانون الأول/

ديسمبر ١٩٩٩) تركيا كمرشح لعضوية الاتحاد الأوروبي، لكنه قبول مشروط بالتزام معايير الاتحاد وفي مقدمها «معايير كوبنهاغن».

لكن تركيا كانت على موعد كذلك مع انكسارات، بعضها ثقيل.

كانت القوة رمزاً للنظام وفلسفته. فإذا بهذا النظام ودولته المتجذرة في التاريخ والواقع يتعرّى فجأة وبقدرات طبيعية. إنه زلزال ١٧ آب/ أغسطس ١٩٩٩ الذي كشف هزال الدولة وكيف أنها، بكل أجهزتها وجيشها، قد وُجدت لكل الوظائف خلا خدمة الناس الذين يغذّونها بالضحايا والضرائب.

وانكسر النظام والدولة ومعهما المجتمع، مع فضائح المافيا والفساد وعفونة الطبقة السياسية. وانكسرت الحرب ضد الفقر وضد الإنماء اللامتوازن. وانكسرت العلمانية في إرساء المساواة بين المذاهب، لترشّح المسألة العلوية نفسها عنواناً للمرحلة المقبلة بعدما كانت المسألة الكردية عنوان المرحلة الماضية.

وفي عالم «من الأدرياتيك إلى سور الصين» كان «الأخ الأكبر» يفقد صفته لنزعة قومية متعالية، ولعودة «الابن الروسي الضال» عن ضلالته؛ فنأى الأخوة الأتراك عن شقيقهم الأكبر الجديد ليشبكوا من جديد أيديهم، نفطاً وغازا طبيعياً وأمناً، مع الأخ الأكبر السابق، موسكو، مع بداية القرن الواحد والعشرين.

ولم تستطع تركيا بعد، رغم التحسن في العلاقات مع سوريا واليونان، إرساء دور إقليمي متفاعل مع محيطه، فاستمر التحالف الاستراتيجي مع إسرائيل، برعاية واشنطن، مقابل استمرار التوتر مع إيران والانتهاك الدوري لسيادة العراق والتنافس مع روسيا والخلاف مع أرمينيا.

* * *

هذا التركيا عالم واسع ومتحرك ومتحوّل. كل يوم قضية وكل يوم عنوان جديد ومفاجأة جديدة.

وفي هذا الكتاب نحاول أن نواصل ما بدأناه منذ سنوات، في الإحاطة

بهذا العالم القريب والغريب والفريد والمتنوع والمشتت والحيوي والجامد والمنطلق والمنطوي. من الجار العربي إلى الحليف الإسرائيلي ومن الباب الكردي إلى الباب الإسلامي إلى باب النظام والأدوار، ولا ننتهي عند «الحلم الأوروبي» أو الذئب المتوثب في أقاصي بلاد القازاق.

نأتي، هنا، إلى القارىء، بالمعلومة والمناخ والتحليل، ليؤلف منها (القارىء) عالمه التركي الخاص وربما رؤيته. وما هي إلاّ جهود متواصلة وشاقة، يعرفها من يعرفنا، لكنها تهون وتنقلب غبطة، حين ندرك، عن سابق تصور وتصميم أننا نخدم، كعبيد ربما صالحين، هذه الأمة من المحيط إلى الخليج. وكلما توغلنا في الأخدود التركي وناسه وقضاياه، كلما شعرنا أننا ننتمي أكثر، فعلاً لا قولاً، إلى أمتنا العربية.

فمن أجلك، قارئي العربي العزيز، بدأتُ هذه الرحلة المضنية، لكن الجميلة للغاية وكلّي عزم على مواصلتها.

محمد نور الدين

صيف ٢٠٠٠

ا

عرب وأتراك..
وإسرائيليون

1

العلاقات العربية ـ التركية في عهد أتاتورك (١٩٢٣ ـ ١٩٣٨)

وحدهم العرب، وبخلاف جميع القوميات، استمروا معتصمين بحبل الرابطة العثمانية حتى لحظة انهيارها الأخيرة مع اندلاع الحرب العالمية الأولى. ولقد كانوا في كل اجتماعاتهم ومؤتمراتهم حريصين على وحدة الدولة العثمانية، ولم تتعد مطالبهم، حين نالت جميع القوميات استقلالها عن اسطنبول، الإصلاح الداخلي ومنح الولايات العربية الاستقلال الذاتي ضمن الدولة الواحدة، ولم يرفعوا أبداً لواء الانفصال قبل العاشر من حزيران/ يونيو ١٩١٦. وحتى بعدما قطعت مراسلات الشريف حسين ـ مكماهون شوطاً بعيداً، كان العرب، بقيادة الشريف حسين، أمير مكة، مستعدين لإعلان الجهاد إلى جانب الدولة ضد الإنكليز والفرنسيين في حال أقرّت الدولة «ألا تكون البلاد العربية مضغوطاً عليها، وأنه لا بأس من برّ الدولة بوعدها للسوريين في منحهم الإدارة اللامركزية التي طلبوها»[١]. غير أن جواب الصدر الأعظم، سعيد حليم، بداية صيف ١٩١٦، ونائب القائد العام، أنور باشا، كان: «إن التحدث في مثل ما بينتموه عن الحرب والعرب ليس من حقوقكم»[٢].

ومع انتهاء الحرب العالمية الأولى، دخلت العلاقة بين العرب والأتراك منعطفاً جديداً. فانحسرت الدولة العثمانية إلى الأناضول، لتبدأ فلول جيوشها، بقيادة مصطفى كمال باشا، حرباً وطنية تحريرية. وإذ انتهت هذه الحرب إلى إعلان استقلال تركيا وولادة الجمهورية في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٣، كانت الولايات العربية في المشرق العربي، تدخل، بموجب مقررات مؤتمر سان ريمو في إيطاليا في ٢٦ نيسان/ أبريل ١٩٢٠، تحت نظام الانتداب: سوريا ولبنان تحت سيطرة فرنسا، والعراق وفلسطين والأردن تحت سيطرة إنكلترا.

إنطلاقاً من هذا الواقع الجديد تقع دراسة العلاقات العربية ـ التركية في خلال عهد أتاتورك (١٩٢٣ ـ ١٩٣٨) ضمن مجموعة من الملاحظات:

١ ـ إن الحديث عن علاقات عربية ـ تركية غير دقيق من الناحية العلمية. ففي حين كانت تركيا دولة واحدة، فإن العرب لم يكونوا كذلك، وبالتالي يمكن الحديث عن علاقات تركية ـ سورية أو تركية ـ عراقية أو تركية ـ مصرية وهكذا دواليك.

٢ ـ إن تركيا كانت في عهد أتاتورك دولة مستقلة بكل معنى الكلمة. فيما لم تكن أي دولة عربية تنعم بالاستقلال. فعلى الرغم من إلغاء الحماية البريطانية لمصر عام ١٩٢٢ إلاّ أن القوات البريطانية والتأثير البريطاني استمرا حتى بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ التي أنهت نظرياً الاحتلال البريطاني لمصر. ومعاهدة ١٩٣٠ بين العراق وبريطانيا اعترفت باستقلال العراق نظرياً مع إبقاء قوات إنكليزية. ولم يستقل لبنان وسوريا إلاّ عام ١٩٤٣ والأردن عام ١٩٤٦. الدولة العربية

الوحيدة التي عرفت استقلالاً حقيقياً كانت المملكة العربية السعودية التي أعلنت استقلالها ووحدتها عام ١٩٣٢.

لم تكن العلاقات العربية ـ التركية إذاً متكافئة، بل كانت دولة مستقلة ومجموعة من الدول المُستعمَرَة بموجب نظام الانتداب.

٣ ـ كانت تربط العرب بالأتراك رابطتان: الأرض والخلافة. الأولى ذهبت مع نهاية الحرب العالمية الأولى وهزيمة الدولة العثمانية، والثانية ذهبت مع إلغائها في ٣ آذار/ مارس ١٩٢٣ من جانب حكومة أنقرة. وبالتالي كان على أي علاقات مستقبلية بين الجانبين أن تنطلق من عوامل مختلفة عن كامل المرحلة التي امتدت أربعة قرون، وعن مضاعفات سنوات ما بعد الحرب الأولى من إلغاء الخلافة.

أولاً: العلاقات الديبلوماسية

لم تعرف تركيا علاقات ديبلوماسية في خلال حكم أتاتورك إلاّ مع دولتين عربيتين لم تكونا مستقلتين تمام الاستقلال وهما مصر والعراق. ومع توقيع معاهدة لوزان التي أقرت إلغاء السيادة التركية على مصر[٣]، توافق البلدان في العام ١٩٢٣ على تبادل العلاقات الديبلوماسية حيث عيّنت مصر أول سفير لها في أنقرة، وهو الوزير المفوض محمد حداية باشا، في ٨ أيار/ مايو ١٩٢٥[٤]. أما تركيا، فاكتفت في البداية بتعيين ممثل لها على مستوى القائم بالأعمال هو رشيد أنامور، فيما تأخر إرسال سفير حتى ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٥ والذي استمرت مهمته في القاهرة حتى العام ١٩٣١. ولم تخلُ العلاقات الديبلوماسية بين مصر وتركيا من إشكالات عدة كانت تنعكس سلباً. من ذلك تعبير السفير التركي في القاهرة

محيي الدين باشا، غير مرة، عن تململه من معاملته مثل أي سفير أجنبي، منطلقاً من كونه ممثلاً لبلد حكم مصر أربعة قرون، كما أن الملك فؤاد، ملك مصر، تمنّع عن استقبال السفير التركي عام ١٩٢٩، بسبب توترات في العلاقات بين البلدين. غير أن الحادثة الأشهر كانت ما سمي «حادثة الطربوش»، حيث حضر السفير المصري في أنقرة، عبد الملك حمزة بك، حفل الاستقبال الخاص بعيد الجمهورية التركية، معتمراً طربوشاً. ولما كان أتاتورك قد أصدر قانوناً يمنع ارتداء الطربوش، فقد طلب أتاتورك من السفير المصري خلعه احتراماً للتقاليد التركية. وهنا تتباين الروايات، البعض منها يقول إن السفير نزل عند طلب أتاتورك وسلم طربوشه للخادم، فيما يشير البعض الآخر إلى أن السفير حمزة بك رفض الطلب وانسحب من الاحتفال، الأمر الذي استوجب مذكرة احتجاج مصرية على ما جرى. وانتهت المشكلة بتقديم اعتذار تركي لعبد الملك حمزة بك[٥].

أما الدولة الثانية التي أقامت علاقات ديبلوماسية مع تركيا فهي العراق. فقد فتح توقيع اتفاقية ٥ حزيران/ يونيو ١٩٢٦ بين تركيا والعراق وبريطانيا والتي سوّت مشكلة الحدود بين تركيا والعراق، الباب أمام تبادل التمثيل الديبلوماسي بين البلدين في مطلع عام ١٩٢٨، وقد عيّن العراق صالح نجدت أول وزير مفوّض له في أنقرة، وقدّم أوراق اعتماده في ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٢٨[٦]. واستمر في منصبه أقل من سنة حين قدّم سفير العراق الجديد، صبحي بك، أوراق اعتماده إلى مصطفى كمال باشا في قصر تشانكايا في ١٩٢٨/١٠/٢٥ وألقيت في الحفل خُطب لأتاتورك وصبحي بك والسفيرين الجديدين لمصر وبولونيا[٧].

أما تركيا، فتأخر وصول أول وزير مفوض لها إلى بغداد حتى ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٩ وكان السفير لطفي طوقاي[٨].

خلال ذلك، كانت تركيا أول دولة تعترف بإعلان الملك عبد العزيز نفسه في ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٢٦[٩]، بعد استيلائه على الحجاز، بأنه «ملك نجد والحجاز وملحقاته» ما اعتبر إعلاناً رسمياً بقيام المملكة العربية السعودية.

مما تقدم نجد أن العلاقات الديبلوماسية بين تركيا والعالم العربي في خلال عهد أتاتورك كانت محدودة جداً، واقتصرت على بلدين اثنين هما: مصر والعراق. لكن العلاقات كانت أكثر اتساعاً وحرارة على صعيد الزيارات المتبادلة التي شملت مسؤولين في دول لا علاقات ديبلوماسية بينها وبين تركيا.

ثانياً: الزيارات الرسمية

شهدت العلاقات العربية ـ التركية في عهد أتاتورك زيارة مسؤولين عربيين على مستوى الملوك وأكثر من زيارة على مستوى رئيس حكومة أو وزير خارجية، فيما اقتصرت زيارات المسؤولين الأتراك إلى الدول العربية على مستوى وزير خارجية.

ولعل أول اتصال رسمي بين مسؤول تركي وآخر عربي كانت مشاركة وزير خارجية تركيا، توفيق رشدي أراس، في مؤتمر الشعوب الإسلامية الذي انعقد في مكة في العام ١٩٢٦. كذلك تمت أول زيارة لمسؤول عربي كبير إلى أنقرة في العام ١٩٢٨، حين زارها وزير خارجية المملكة العربية السعودية، الأمير فيصل (الذي أصبح لاحقاً ملكاً).

غير أن الحدث الأبرز كان زيارة الملك فيصل، ملك العراق، لتركيا صيف العام ١٩٣١. وذلك مباشرة بعدما منحت المعاهدة البريطانية

- العراقية التي وقعت في ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٣٠ العراق استقلاله (غير الكامل). وقد زار الملك فيصل تركيا بصحبة رئيس وزرائه، نوري السعيد، وكانت أول زيارة لرئيس دولة عربي إلى تركيا.

وصل فيصل إلى أنقرة في ٦ تموز/ يوليو ١٩٣١، وكان في استقباله في محطة سكة الحديد مصطفى كمال باشا الذي أقام مساء اليوم نفسه حفل عشاء على شرفه(١٠). وفي اليوم الثاني تحدث أتاتورك عن رغبة بلاده في تحسين علاقاتها مع جيرانها، وخصوصاً مع العراق «الذي فضلاً عما يربطها به من روابط الجيرة، فهناك المصالح الاقتصادية المشتركة، اشتراكنا في السياسة الساعية لتحقيق السلام الداخلي والخارجي». ورد عليه فيصل، الذي أعرب عن سعادته في التعرف إلى أتاتورك وأضاف: «إنني أتفق معكم على كل ما عبّرتم عنه متصلاً بالصداقة والتعاون فيما بيننا»(١١).

استمرت زيارة الملك فيصل إلى تركيا من السادس من تموز/ يوليو حتى الرابع عشر منه حين غادر اسطنبول متوجهاً إلى أوروبا. وأعقبت هذه الزيارة زيارة أخرى لرئيس الحكومة، نوري السعيد، إلى أنقرة في أواخر العام ١٩٣١ (١٩٣١/١٢/٢١) حين وقّع مع الجانب التركي ٣ اتفاقات حول تسليم المجرمين وإقامة رعايا البلدين والتجارة(١٢).

والزيارة الثانية على مستوى عالٍ كانت للأمير عبد الله بن الحسين، أمير شرق الأردن، التي بدأت في نهاية أيار/ مايو، ١٩٣٧، واستقبله أتاتورك في قصر تشانكايا في ٣١ أيار/ مايو ١٩٣٧(١٣).

في المقابل، وباستثناء زيارة وزير خارجية تركيا، توفيق رشدي أراس، للمشاركة في مؤتمر الشعوب الإسلامية في مكة عام

١٩٢٦، لم تشهد العلاقات العربية ـ التركية أي زيارة لمسؤول تركي رفيع المستوى إلى أي بلد عربي. والزيارة اليتيمة كانت للوزير أراس نفسه خريف عام ١٩٣٧ إلى القاهرة، هذا إذا استثنينا الزيارات التي قام بها أراس إلى بغداد في الثلاثينيات للتوسط بين العراق وإيران والتمهيد لتوقيع ميثاق سعد أباد عام ١٩٣٧.

ثالثاً: اتفاقيات ومعاهدات

باستثناء العلاقات الديبلوماسية والزيارات المتبادلة المحدودة أصلاً، لم تعرف العلاقات العربية ـ التركية تعاوناً سياسياً اقتصادياً أو ثقافياً على نطاق واسع. فالطرفان انشغلا في فترة العشرينيات والثلاثينيات بالمشكلات التي أسفرت عنها الحرب العالمية الأولى: تركيا من أجل تركيز أوضاعها الداخلية تحت شعار أتاتورك: «سلام في الوطن، سلام في العالم»، والعرب انشغلوا بالوضع الجديد لوقوعهم تحت سيطرة القوتين الاستعماريتين إنكلترا وفرنسا. فضلاً عن تأثير بعض المشكلات والقضايا الثنائية بين العرب والأتراك في لجم أي محاولة لتطوير العلاقات بينهما.

وعلى هذا، فكلما كانت الدول العربية تحقق تقدماً على صعيد انعتاقها من المنتدبين كان أفق العلاقات مع تركيا ينفتح أكثر، وكذلك كلما وجدت إحدى المشكلات الثنائية حلاً لها.

وكان العراق مثالاً واضحاً على هذا الواقع، حيث نشأ خلاف تركي ـ عراقي كبير حول ولاية الموصل التي اعتبرتها أنقرة جزءاً من ميثاقها الوطني نظراً إلى أنها كانت تحت سيطرتها عند إعلان وقف النار وقبولها هدنة مودروس في ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٨. واستمرت هذه المشكلة تؤرق العلاقات بين بغداد وأنقرة إلى أن تمَّ التوصل إلى حل لها توّج في «معاهدة صداقة» بينهما في

٥ حزيران/ يونيو ١٩٢٦، مددت في نيسان/ أبريل ١٩٣٧[١٤]. ولم تقتصر هذه المعاهدة على تسوية مشاكل الحدود حيث أبقيت الموصل في العراق، بل شملت أيضاً إقامة علاقات حسن جوار والتعاون للقضاء على أعمال العصابات على الحدود. كذلك تعهدت الحكومة العراقية التنازل عن ١٠٪ من كل عائدات النفط العراقي لتركيا لمدة ٢٥ سنة[١٥]. وكانت هذه المعاهدة بداية لتحسن العلاقات العراقية ـ التركية بصورة مطردة فتحت المجال أمام زيارة الملك فيصل إلى أنقرة حيث «لقي حفاوة بالغة»[١٦].

واستمر التحسن في العلاقات العراقية ـ التركية مع قبول أنقرة التوسط بين بغداد وطهران لحل المشاكل الحدودية بين العراق وإيران. وبعد سنوات من الأخذ والرد توصل الطرفان بوساطة تركية إلى التوقيع على اتفاقية حول شط العرب في ٤ تموز/ يوليو ١٩٣٧[١٧].

وهذه الاتفاقية كانت في الواقع خطوة لا بد منها لتذليل العقبات أمام محاولات التقارب السياسية والأمنية بين كل من تركيا والعراق وإيران وأفغانستان لإقامة تحالف بينها، يضمن حمايتها من أي أخطار خارجية، وذلك بعدما أظهرت عصبية الأمم عجزها عن حماية الدول الصغيرة كما كشفت عن ذلك قضية الحبشة واستيلاء موسوليني عليها. وقد تمَّ التوقيع على هذه الاتفاقية في قصر «سعد أباد» في طهران في ٨ تموز/ يوليو ١٩٣٧، وعرفت لذلك باسم «ميثاق سعد أباد». وكانت أول تحالف مشترك بين تركيا وبلد عربي آخر بعد تفكك الدولة العثمانية. ولم تنص المعاهدة على بنود مميزة واكتفت «بتنظيم العلاقات بين دول متجاورة بصورة ودية من دون الالتزام الجدي بأي مسؤوليات إيجابية خطيرة»[١٨]. ولعل البند العملي الوحيد هو ما جاء في المادة

السابعة حول «تعهد المتعاقدين بعدم السماح بتأليف عصابات مسلحة أو أي مؤسسات أخرى تقصد الإتيان بأعمال تخل بالأمن العام في أي قسم من بلاد الفريق الآخر»[١٩]. وكان المقصود بذلك ضبط حركات العصيان الكردية التي كانت تتحرك على الحدود بين العراق وتركيا وإيران. وقد وقّع الميثاق وزراء خارجية الدول الأربع: ناجي الأصيل (العراق)، توفيق رشدي أراس (تركيا)، عناية الله سميعي (إيران)، فيض محمد خان (أفغانستان).

ونشير هنا، في سياق التأثر العراقي بالنظام الكمالي في تركيا، إلى أن ضباطاً عراقيين بقيادة بكر صدقي وبمعاونة حكمت سليمان من حزب الإخاء قاموا في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٦، أي يوم إعلان الجمهورية في تركيا، بانقلاب تولى فيه سليمان رئاسة الحكومة وصدقي رئاسة أركان الجيش وكانا كماليي الهوية [٢٠] ويريدان إقامة ثورة إصلاحية على غرار ثورة أتاتورك وإقامة علاقات وثيقة مع تركيا. ومن هنا كان توقيع ميثاق سعد أباد في عهد هؤلاء الانقلابيين بالذات (٨ تموز/ يوليو ١٩٣٧). لكن بعد نحو الشهر من ذلك جرى انقلاب مضاد ضد سليمان وصدقي وقتل «الرجل القوي» رئيس أركان الجيش، صدقي، في حديقة مطار الموصل وهو يتهيأ مع قائد سلاح الجو للسفر إلى تركيا لحضور الاستعراض العام للجيش التركي، وذلك مساء ١١ آب/ أغسطس ١٩٣٧[٢١]. وما لبث حكمت سليمان أن قدّم استقالته في ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٨.

أما معاهدة الصداقة الثانية التي وقعتها تركيا مع دولة عربية فهي «اتفاقيات الصداقة والإقامة والتابعية» مع مصر ووقعها في أنقرة في ٧ نيسان/ أبريل ١٩٣٧، كل من وزير خارجية تركيا، توفيق رشدي أراس، والسفير المصري في أنقرة، محمد المفتي الجزايرلي.

وقد اتفق البلدان على الحفاظ على «سلام منيع وصداقة وثيقة ودائمة»[٢٢]. وصادق البرلمان التركي على المعاهدة في ١٤ حزيران/ يونيو ١٩٣٧[٢٣]. ومن العوامل التي ساهمت في التوقيع على المعاهدة تقارب البلدين السياسي مع بريطانيا في شرق المتوسط لمواجهة الحبشة وتوقيع مصر وبريطانيا معاهدة ١٩٣٦ التي أنهت، نظرياً، الاحتلال البريطاني لمصر. وقد أنهت معاهدة الصداقة التركية ـ المصرية سنوات من التوتر والبرود في علاقات البلدين، التي كان من أسبابها المباشرة إلغاء الخلافة وردود فعل رجال الدين المصريين المنتقدة لأتاتورك والمؤتمر الذي انعقد في القاهرة في العام ١٩٢٥ للبحث في مسألة الخلافة. أيضاً كان لإلغاء السلطنة وطرد كل حاشية السلطان خارج تركيا أثره في موقف الأرستقراطية المصرية المتحدرة من أصول تركية والمتضررة من إلغاء السلطنة. إلى ذلك، كان لنشاط خديوي مصر السابق، عباس حلمي الثاني، في القطاع المصرفي في تركيا وبالتعاون مع أتاتورك نفسه انعكاس سلبي على ملك مصر، فؤاد، الذي فسّر حركة عباس حلمي مع أتاتورك على أنها تشجيع لخصم له. وكان من مظاهر هذه التوترات رفع الرسوم الجمركية التركية ٨ أضعاف على البضاعة المصرية عام ١٩٢٦، الأمر الذي قابلته مصر بزيادة الرسوم الجمركية على التبغ التركي الذي كانت صادراته إلى مصر تقدّر سنوياً بـ ٨٠٠ ألف جنيه، وتقديم القاهرة تسهيلات للتجار اليونانيين، خصوم الأتراك[٢٤].

ويبدو أن العلاقات التركية مع سوريا ولبنان كانت في خلال فترة أتاتورك أقل اتساعاً، وفي الوقت نفسه أقل توتراً. وإذا وضعنا جانبنا مشكلة الإسكندرون، فإن هذه العلاقات شهدت حدثاً إيجابياً مهماً في ٣٠ أيار/ مايو ١٩٢٦ عندما وقعت سوريا ولبنان اتفاقية

حسن جوار مع تركيا. وفي العام ١٩٣٠ اتفقت سوريا وتركيا في حلب على وضع قواعد لاستغلال مياه نهر دجلة بين الدول الثلاث. وفي ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٢، وقعّت تركيا ولبنان اتفاقية مهمة حول تبادل الملكيات وتنظيم الجنسية. وقد وقعت الاتفاقية بين تركيا وسلطة الانتداب الفرنسي وتتعلق بمبادلة أملاك في سوريا ولبنان مع أملاك في الجمهورية التركية. وتنظم الاتفاقية شؤون اللبنانيين والسوريين الذين تبدلت جنسيتهم العثمانية السابقة إلى جنسيات جديدة طبقاً لاتفاقية لوزان. كما تنظم الاتفاقية مسألة الأراضي التي يطالب بها أصحابها السابقون من الذين تركوا أراضيهم أو صادرتها الدولة[٢٥]. والمادة ٦٠ من معاهدة لوزان تجعل دولة الانتداب تحلّ محل مؤسسات السلطنة وتتملكها في منطقة الانتداب.

وعرفت العلاقات التركية ـ اللبنانية تطوراً آخر بارزاً وهو زيارة وفد تركي برئاسة وكيل وزارة الخارجية إلى بيروت في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٧. واستقبل الوفد بحفاوة، رغم كون الزيارة جاءت في ذروة أزمة الإسكندرون والتضييق على الإسلاميين في تركيا. وتذكر إحدى الصحف البيروتية أنه ولدى الاحتفال بعيد المولد النبوي، خرج جميع القناصل المعتمدين بهدوء من المسجد الكبير في بيروت، لكن حين مرت سيارة القنصل التركي والوفد المرافق علا التصفيق واشتد الهتاف: «تعيش تركيا»[٢٦].

رابعاً: خلافات

كان من الطبيعي أن تشهد العلاقات العربية ـ التركية في السنوات التي تلت تفكك الدولة العثمانية وانفصال الولايات العربية عن الأناضول، مشكلات كثيرة وخطيرة ناتجة من محاولة القوى

الاستعمارية من فرنسا وبريطانيا وضع يدها على المنطقة وإعادة رسم خريطتها من جديد. وهكذا، ما إن انهزم الأتراك في الحرب العالمية الأولى، حتى سارعت بريطانيا وفرنسا إلى تطبيق اتفاقية سايكس ـ بيكو السرية التي وضعت عام ١٩١٦ مع بعض التعديلات التي فرضتها نتائج الحرب وانسحاب روسيا من الاتفاقية.

ولما كان مصطفى كمال باشا قد رفض الاستسلام لنتائج الحرب، وشرع في الإعداد لحرب التحرير الوطنية على امتداد السنوات من ١٩١٩ إلى ١٩٢٣، فقد كان طبيعياً أن تحتل قضية حدود الجمهورية التركية الجديدة صدارة المشكلات بين تركيا من جهة وسوريا والعراق، وفي ظل الانتدابين الفرنسي والإنكليزي، من جهة أخرى. وهكذا نشأت مشكلتان أساسيتان، في عهد أتاتورك، مازالت ندوبهما تطبع جسد العلاقات العربية ـ التركية حتى اليوم. وهاتان المشكلتان هنا: قضية لواء الموصل وقضية لواء الإسكندرون.

ومع أن لواء الموصل كان عند إعلان هدنة مودروس سنة ١٩١٨ يقع تحت السيطرة التركية، إلاّ أن القوات الإنكليزية احتلته بعد الهدنة وبقي مشكلة عالقة بين العراق وتركيا حتى تمَّ التوصل إلى اتفاق نهائي بشأنه في ٥ حزيران/ يونيو ١٩٢٦، واعتبر جزءاً من العراق. وقد وقّع الاتفاق كل من تركيا والعراق وبريطانيا، بصفتها دولة منتدبة على العراق. ومع ذلك، فإن اعتبار لواء الموصل من جانب أوساط تركية عديدة لواء سليباً ويجب ضمه إلى الحدود التي نص عليها «الميثاق الوطني» التركي بقي حيّاً، وعاد إلى البروز مع اندلاع حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، في ظل نشوء فراغ أمني في شمال العراق.

أما القضية الثانية التي تؤرق بشدة حتى الآن العلاقات العربية ـ التركية، فهي مسألة لواء الإسكندرون (هاتاي) حيث وضعت هذه المنطقة تحت إدارة الانتداب الفرنسي كجزء من الأراضي السورية وبقيت خارج الحدود التي حددتها معاهدة «لوزان» عام ١٩٢٣. لكن مع ارتفاع حدود التوتر في أوروبا وصعود النازية في ألمانيا، دخلت فرنسا في صفقة مع تركيا تؤيد خلالها الأخيرة الأولى في أي حرب عالمية جديدة ولا سيما في منطقة شرق المتوسط، في مقابل ضم الإسكندرون إلى تركيا. وهذا ما حصل في السنتين الأخيرتين من عهد أتاتورك، حين توّجت المفاوضات التركية ـ الفرنسية، وبعد وفاة أتاتورك بثمانية أشهر بتوقيع «معاهدة مؤقتة للتعاون الحربي المتبادل» وتتضمن تسليم الإسكندرون إلى تركيا، وذلك في ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٣٩. وقد أحدث ضم الإسكندرون إلى تركيا ردود فعل واسعة في سوريا والعالم العربي، واعتبرت دمشق أن اتفاقية الضم غير قانونية لأنها لم تقترن بموافقة وتوقيع الطرف المعني أساساً وهو سوريا، وذلك بخلاف اتفاقية ١٩٢٦ حول الموصل التي وقّعتها الدولتان المتنازعتان (تركيا والعراق) والدولة المنتدبة (بريطانيا). وبقيت قضية الإسكندرون حتى الآن إحدى أهم القضايا الخلافية الجوهرية التي تؤثر سلباً في أي محاولة لتطوير العلاقات بين تركيا وسوريا.

ملاحظات ختامية:

يمكن تسجيل بعض الملاحظات الختامية على مجمل العلاقات العربية ـ التركية في عهد أتاتورك (١٩٢٣ ـ ١٩٣٨):

١ ـ باستثناء ردود الفعل على مسألة إلغاء الخلافة الإسلامية، فإن غالبية الزعماء والمفكرين العرب، كانوا ينظرون باحترام وتقدير

وإعجاب إلى محاولات أتاتورك إنهاض بلاده. بل إن جميل مردم بك، رئيس وزراء سوريا في الثلاثينيات، والذي زار أنقرة عام ١٩٣٧، صرّح مرة بأنه «إذا كان الأتراك يعدّون مصطفى كمال أبا الترك فأنا أعدّه أبا الشرق»(٢٧). وفي استفتاء أجرته إحدى المجلات المصرية عام ١٩٢٧ حول الشخصية الأكثر وطنية في العالم، جاء الجواب: مصطفى كمال(٢٨). والأمثلة المشابهة كثيرة.

٢ ـ كان لدى العرب بالفعل رغبة في تطوير العلاقات مع تركيا والتواصل مع الدولة التي كانوا وإياها أربعة قرون. ورغم مبدأ العلمانية الذي رفعه أتاتورك، بقيت نظرة معظم العرب إلى تركيا على أنها دولة مسلمة ويجب التعاون معها. وقد تجسّد ذلك في سلسلة الزيارات على مستوى عالٍ التي قام بها زعماء ومسؤولون عرب إلى أنقرة واسطنبول مثل زيارات الملك العراقي فيصل، والأمير الأردني عبد الله، ورئيس حكومة العراق نوري السعيد، ورئيس حكومة سوريا جميل مردم، ووزير خارجية السعودية الأمير فيصل. بمعنى أن تركيا احتلت موقعاً له أولوية في سياسة العرب الخارجية، وكان يسع هذه العلاقات أن تتطور أكثر لولا وجود دول منتدبة مثل بريطانيا وفرنسا. وعلى سبيل المثال، قام وزير خارجية مصر، عبد الفتاح يحيى، بزيارة في ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٣٩ إلى أنقرة وأجرى محادثات تناولت تدريب طلاب مصريين في المدرسة الحربية في تركيا مقابل قدوم ضباط أتراك ليعملوا في التدريب العسكري في مصر. لكن تدخل بريطانيا، حاكمة مصر الفعلية، حال دون ذلك(٢٩).

٣ ـ لكن حركة تبادل الزيارات الرسمية على مستوى عال بين

تركيا والعرب كانت في اتجاه واحد. فمقابل الزيارات التي أشرنا إليها لمسؤولين عرب إلى تركيا، لم يقم أي مسؤول تركي، لا على مستوى رئيس الجمهورية ولا على مستوى رئيس البرلمان ولا على مستوى رئيس الحكومة، بأي زيارة إلى أي بلد عربي طوال فترة أتاتورك (١٩٢٣ ـ ١٩٣٨). ولولا زيارات محدودة لوزير الخارجية التركي، أراس، إلى مكة وبغداد والقاهرة، لأمكن القول إن العلاقات على هذا الصعيد كانت «عشقاً من طرف واحد». وإذا كان هذا الكلام لا يطال مصطفى كمال أتاتورك، لأنه هو نفسه لم يخرج من تركيا طوال فترة حكمه، إلاّ أن عصمت إينونو، رئيس البرلمان، زار دولاً كثيرة، فيما لم يزر أي بلد عربي. وفي استعراض للبيانات الوزارية للحكومة التركية منذ ١٩٢٣ نجد أن لفظة «عربي» لم ترد في أي منها حتى العام ١٩٤٦[٣٠]. وهذا الواقع يحتاج إلى مزيد من التدقيق والتفسير. ويُخشى أن يكون ذلك سياسة للحكومات التركية، حيث يذكر السفير السابق، إسماعيل صويصال، أن أتاتورك لم يكن مهتماً بالعرب، ولم يصدر أي نشرة إعلامية بالعربية بل أصدر مجلة بالفرنسية تحت عنوان La Turquie Kemaliste وخطبه كانت تترجم إلى الإنكليزية والفرنسية فقط[٣١]. وربما من عوامل ذلك أن أتاتورك لم يكن ينظر إلى العرب كأمة واحدة بل كيانات وطنية: عراقية، سورية، مصرية وهكذا. وفي خطابه الذي ألقاه في حفل استقبال على شرف الملك فيصل العراقي مساء ٧ تموز/ يوليو ١٩٣١، تحدث أتاتورك عن روابط تركيا مع «الجيران وسائر الأمم»[٣٢] من دون أي إشارة إلى عروبة هؤلاء الجيران. وهذا «الإهمال» التركي للعرب سببه أيضاً

التوجه الأوروبي لتركيا في عهد أتاتورك، على حساب محيطها الإقليمي، الإسلامي والعربي بخاصة.

٤ ـ إن التباس العلاقة بين العرب والأتراك في خلال الحرب العالمية الأولى، ثم ظهور مشكلتي الموصل والإسكندرون، فضلاً عن ردود الفعل السلبية على إلغاء الخلافة، كل ذلك ترك أثره في العلاقات العربية ـ التركية خلال عهد أتاتورك، كما في مجمل هذه العلاقات في العقود التي تلت مباشرة وفاة أتاتورك. ومن تداعيات هذه التوترات، كان اعتراف تركيا بنشوء «دولة إسرائيل» عند قيامها عام ١٩٤٨، ووقوفها في الأمم المتحدة ضد استقلال بعض الدول العربية، وصولاً إلى التحالف الاستراتيجي الحالي بين تركيا وإسرائيل.

٥ ـ غير أن هذا لا يلغي بطبيعة الحال، أن العلاقات العربية ـ التركية شهدت تحسناً كبيراً في السبعينيات والثمانينيات، وأن الطرفين يختزنان إمكانات كبيرة للتعاون نظراً إلى الجوار الجغرافي والمصالح الاقتصادية، وتداخل الكثير من القضايا المشتركة.

إن العودة إلى واقع العلاقات بين العرب والأتراك في فترة معينة من الماضي، في عهد أتاتورك بالذات، لا تهدف إلى تأكيد عوامل التباين أو مجرد التهليل للجوانب الإيجابية. إن هدف التأريخ كان دائماً الاستفادة من التاريخ، تعزيزاً للإيجابيات وتجاوزاً للسلبيات، من أجل غدٍ أكثر واقعية وأكثر سلاماً وأكثر إشراقاً.

الهوامش:

(١) مذكرات الملك عبد الله بن الحسين، ١٩٥٣، ص ١٠٤ ـ ١٠٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ١١.

(٣) يونان لبيب رزق، **العلاقات العربية ـ التركية بين الحربين العالميتين**، ضمن كتاب: **العلاقات العربية ـ التركية**، (القاهرة/ اسطنبول ١٩٩١، ج١) ص ٢٢٢.

(٤) إسماعيل صويصال، **العلاقات العربية ـ التركية بين الحربين ١٩١٩ ــ ١٩٣٩**، المصدر نفسه، ج٢ ص ١٨٠. وقد استمرت مهمته حتى أواخر العام ١٩٢٨، حين عيّنت مصر سفيراً جديداً هو راتب بك الذي قدم أوراق اعتماده إلى مصطفى كمال باشا في ١٩٢٨/١٠/٢٥. أنظر:

Atatürk ve Türkiye Cumhuryeti Tarihi Kronolojisi 1918-1938, prof. Dr. Otkan Kocatürk, ANKARA, 1988, 5, 485.

(٥) أنظر في ذلك يونان لبيب رزق، ج١، ص ٢٢٢، وإسماعيل صويصال، ج٢، ص ١٨٠.

(٦) صويصال، ج٢، ص ١٨٢ ـ ١٨٣.

(٧) Ataturk. S. 485.

(٨) صويصال، ج٢، ص ١٨٢ ـ ١٨٣.

(٩) عبد العزيز سليمان نوار، **العلاقات العربية ـ التركية في مرحلة المدّ القومي العربي** من كتاب: العلاقات العربية التركية، مصدر سابق، ج١، ص ٢٥٢.

(١٠) Ataturk. S. 524

(١١) صويصال، ج ٢، ص ١٨٣.

(١٢) يونان لبيب رزق، ص ٢٣٩، وAtaturk, S. 528.

(١٣) Ataturk, S. 602.

(١٤) Mete Tuncay, Cagdas Turkiye, C. 4/1908-1980, Istanbul, 1992, S. 155.

(١٥) عبد الرحمن البزاز، **العراق من الاحتلال حتى الاستقلال**، (بغداد، ١٩٦٧)، ص ١٦٦ ـ ١٦٧.

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٦٧.

(١٧) صويصال ١٣٧، البزاز ٢٦٢.

(١٨) البزاز، ٢٦٣.

(١٩) النص الكامل للميثاق في البزاز، ص ٣٥٦ ـ ٢٥٨.

(٢٠) البزاز: ص ٢٤٨ وما بعدها، و:

nyasi ve kemalizm, Ist. 1996, S. 96-97.+z, Istanbul Du+Baki o

(٢١) البزاز: ص ٢٥٣.

(٢٢) صويصال، ج ٢، ص ١٨١.

(٢٣) Ataturk, S. 604.

(٢٤) يونان لبيب رزق، ٢٢٥ ـ ٢٢٦.

(٢٥) انظر تفصيل ذلك في: مسعود ضاهر، «العلاقات اللبنانية ـ التركية في عهد الانتداب الفرنسي ١٩٢٠ ـ ١٩٤٣»، مجلة **المستقبل العربي**، العدد ١٩، أيلول/ سبتمبر، بيروت ١٩٨٦.

(٢٦) من مقالة لأنطون سعادة في صحيفة **النهضة**، العدد ٣٨، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧، وردت في كتاب: **أنطون سعادة: لواء الإسكندرون**. (بيروت، الركن للطباعة والنشر)، ص ٦٥.

(٢٧) سعادة، ٧٨.

(٢٨) صويصال، ج ٢، ص ١٦٢.

(٢٩) يونان لبيب رزق، ٢٢٨.

(٣٠) Kemal Girgin Hukumetleri programlarinda dis politikasi, 1923-1993, S. 4-5.

(٣١) صويصال، ج ٢، ص ١٦٣.

(٣٢) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٨٣.

٢

العلاقات السورية ـ التركية في أواخر الثلاثينيات:

قراءة في مواقف أنطون سعادة من مسألة الإسكندرون

ليست نبوءة وليست حدساً، بل قراءة واعية في حركة التاريخ والواقع. هكذا يمكن اختصار موقف أنطون سعادة من قضية لواء الإسكندرون قبل أكثر من ستين عاماً. ومن يعد إلى تلك المواقف يحق له وبثقة أن يردد: ما أشبه اليوم بالبارحة! بالأمس الإسكندرون واليوم فلسطين. صوت يدعو للاستسلام وآخر يدعو للمقاومة. ولم يكن سعادة، في قضية اللواء السليب، أو كما يسميه هو «الشهيد»، سوى ذلك المقاوم الذي عزَّ في زمن التخاذل والضعف، في أواخر الثلاثينيات.

مع انتهاء الحرب العالمية الأولى، سقطت الولايات العربية من الدولة العثمانية بيد بريطانيا وفرنسا، ومع مقررات مؤتمر سان ريمو (إيطاليا) في ٢٦ نيسان/ أبريل ١٩٢٥ كانت سوريا ولبنان تقعان تحت الانتداب الفرنسي والعراق وفلسطين والأردن تحت الانتداب البريطاني[١]. ومع كل التقسيمات والترتيبات الإدارية التي اتخذتها

سلطات الانتداب في العشرينيات والثلاثينيات، كانت منطقة الإسكندرون جزءاً لا يتجزأ من سوريا، سواء في صلتها بولاية حلب أو مباشرة بالعاصمة دمشق. ومع أن مصطفى كمال أتاتورك رفع منذ العام ١٩٢٣، شعار «سلام في الوطن، سلام في الخارج» في إشارة إلى انكفاء تركيا على ترتيب شؤونها الداخلية بعد إعادة توحيدها وإعلانها جمهورية في ذلك العام، إلاّ أن خسارتها لولاية الموصل التي كانت تطالب بها، وفقاً لاتفاقية ٥ حزيران/يونيو ١٩٢٦ بين بريطانيا وتركيا والعراق، جعلتها تركز أنظارها على تحقيق مكسب خارجي من خلال السعي لضم لواء الإسكندرون وكامل المنطقة السورية المحاذية للحدود مع تركيا من حلب إلى الجزيرة عند التقاء الحدود التركية ـ السورية ـ العراقية، تحت ذريعة وجود مجموعات من أصل تركي في هذه المناطق.

ومع أن شيئاً ملموساً لم يحصل في اتجاه تجسيد التطلعات التركية حيال هذه المناطق، إلاّ أن التطورات الدولية ولا سيما في أوروبا، إضافة إلى فقدان الموصل كما أشرنا، جعلا هذه المناطق ولا سيما الإسكندرون محور مساومات وصفقات دولية متسارعة بدءاً من منتصف الثلاثينيات.

الخطر التركي

في وقت مبكر كان أنطون سعادة أول من نبّه إلى الخطر المحدق باللواء ومناطق حلب ـ الجزيرة، وذلك في خطاب له في الجامعة الأميركية في بيروت عام ١٩٣٣. ويرى سعادة أن تركيا تسعى إلى السيطرة على الشرق بحجة الدفاع عنه ضد أوروبا كما تفعل اليابان للسيطرة على الشرق الأقصى. وبذلك تضمن تركيا «مركز سيطرة فريداً في شرق المتوسط»[٢]. وإلى فكرة الهيمنة الموروثة،

يضيف سعادة أسباباً أخرى للمطامع التركية في سوريا، وهي ظهور البترول بالقرب من حدودها وسعيها للحصول على هذا النصيب من الثروة[٣]. وإذا كانت الحكومة التركية تتذرع، لتحركاتها الحدودية العسكرية والسياسية، بتحرك رجال العصابات الكردية في هذه المناطق، إلاّ أن سعادة لا يرى ذلك سبباً حقيقياً إذ «لو لم يكن هناك أكراد، لما عدمت الحكومة (التركية) عذراً أو حجة»[٤]. ولا يتردد سعادة، منذ فقدان اللواء عام ١٩٣٩، في وصف الخطر التركي بأنه «خطر عظيم» و«مداهم».

الحسّ القومي

إذاً، نظر سعادة إلى سياسة تركيا في أواخر الثلاثينيات على أنها توسعية وتشكل خطراً عظيماً. ولم يكتف بذلك بل حدّد المستهدفين من هذا الخطر وهم كامل الأمة في لبنان وفلسطين وشرق الأردن والعراق وكل سوريا الجغرافية، وليس فقط الدولة السورية. وينبه سعادة مثلاً حكومة لبنان ألا تعتبر نفسها خارج الخطر التركي في الإسكندرون. وتظهر أهمية الحس القومي عند سعادة، حين نتطرق لاحقاً إلى فقدانه حتى عند المسؤولين السوريين في تلك الفترة وفي قول سعادة في العام ١٩٣٧ بأن الحزب السوري القومي الاجتماعي لا يريد «أن يزاحم رجال الحكم في الشام (دمشق) على الحكم، فللحزب من المشاغل القومية ما يصرفه عن هذا الأمر»[٦]. بل لم يتردد سعادة في تأكيد أهمية التجانس الداخلي في الحياة القومية بين سكان سوريا الطبيعية، بالاستعانة بالمثل التركي نفسه الذي أسسه أتاتورك على الأساس القومي والذي أدى إلى نهضة أكسبت تركيا صفة الدولة العصرية الساعية لمصالحها القومية ولطلب التوسع وبسط النفوذ على مناطق اقتصادية[٧].

التنبيه المبكّر ووسائل المواجهة

نبّه سعادة مبكراً إلى الخطر التركي في الإسكندرون وفي حلب والجزيرة، وكامل شرق المتوسط. وحاول إيقاظ الروح القومية الكامنة في الأمة والتنبّه لما يحدق بها من مؤامرات. لكنه لم يكتف بالكلام بل تحرك في كل اتجاه، طارقاً كل باب رأى ضرورة لطرقه.

كانت أولى، بل أبرز محاولاته، تلك المذكرة الذي قدمها باسم الحزب السوري القومي الاجتماعي في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٦ إلى عصبة الأمم المتحدة ويحتج فيها بشدة على مناورات تركيا الرامية إلى فصل اللواء عن الوطن السوري، داعياً الجمعية الأممية وخصوصاً الأمم المتمدنة والصديقة «ألا تعطي حلاً شاذاً لمسألة الإسكندرون يشجع على إيجاد حالٍ محرجة في الشرق الأدنى تتحول عاجلاً أم آجلاً إلى مصدر نزاع»[٨]. وهو ما تحول بالفعل إلى أحد مصادر التوتر المستمرة والتي تظهر بين الحين والآخر بين سوريا وتركيا.

وسعى سعادة، في الداخل، إلى الضغط على الحكومة السورية ورئيسها جميل مردم، وتنبيهها عبر مذكرات وبيانات واجتماعات، منها اثنان مع مردم نفسه، وجميعها يطالب بعدم الاعتراف بأي واقع جديد في الإسكندرون، كما بالتحرك العملي لمواجهة أي واقع جديد[٩]. ورغم نوايا الفرنسيين المعادية للسوريين حاول سعادة استمالة فرنسا وترغيبها بالتحالف مع السوريين وليس مع الأتراك. إذ كان سعادة يرى أن صداقة تركيا لفرنسا صداقة مؤقتة تنتهي بانتهاء حصول تركيا على مصالحها التي تنسجم مع بريطانيا وإيطاليا أكثر من فرنسا. ويقول:

«إن مصلحة فرنسا كائنة في القومية السورية لا في القومية التركية،

لأن الصداقة السورية لا تكون مبنية على مجرد ظروف سياسية كما هو الحال في الصداقة التركية، خصوصاً إذا كانت هذه الصداقة مع النهضة السورية القومية الجديدة»[١٠].

ورغم كل الجهود السياسية والتحركات السلمية التي قام بها سعادة، لم يغب عن ناظريه، بل عن إيمانه العميق، أنه في عالم المصالح لا مكان سوى للقوة. فها هو سعادة يقترح على المفوض السامي الفرنسي في سوريا ولبنان إلحاق العدد اللازم من المتطوعين من أعضاء الحزب بالجيش الفرنسي للاحتفاظ بالسنجق السوري وذلك في مطلع العام ١٩٣٧[١١]. وحين وقعت فرنسا وتركيا اتفاقية وضع الإسكندرون تحت حماية فرنسية وتركية مشتركة، في ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٧، رفع سعادة الصوت بأن «الأرض السورية سيدافع عنها جيش سوري لا جيش تركي»[١٢]. وحدّد سعادة وسائل مواجهة محاولات اقتطاع اللواء بعاملين: وحدة الأمة والقوة، لهذا دعا سعادة في ٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٧ إلى أن تكون أول نقطة للبحث بين لبنان والشام هي نقطة توحيد الجيش وتوحيد وسائل الدفاع عند الحدود العامة و«وحدة الأمة من أنجع وسائل مواجهة الأخطار» متابعاً: «إننا لا نوافق على أن تهديد سلامة الشام لا يتضمن تهديد سلامة لبنان. إن المصير القومي واحد للبنان والشام وسوريا الطبيعية كلها»[١٣]. أما العامل الثاني، عامل القوة والكفاح، فكان حاضراً في رؤية سعادة بعدما بدت سبل التحركات السلمية مسدودة. يقول سعادة:

«ليس شيءٌ أضمن للسلام من استعداد بعض الأمم للفناء في معترك تنازع الحياة والتفوق»[١٤].

وفي العام نفسه، ١٩٣٧، ومع دخول «النظام الجديد» أي

الاستقلال موضع التنفيذ في الإسكندرون، وكان خطوة أساسية لسلخ اللواء عن سوريا، في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٧، كان خيار القوة هو الوحيد الذي دعا إليه سعادة. ففي اليوم الثاني لتطبيق «النظام الجديد» قال سعادة:

«إنه ليس يوم حداد، بل يوم جهاد» عليكم أن تجاهدوا منذ اليوم في سبيل استرجاع الإسكندرون إلى حضن سوريا».

وفي ختام البيان الذي وجهه إلى الأمة السورية شدّد سعادة على خيار القوة مخاطباً:

«هو ذا شمس القوة والنظام والواجب والحرية تشرق في الأفق (...) كونوا مؤمنين أقوياء يا أبناء سوريا. فالقوة كانت ولما تزل فوق الحق في كل زمان ومكان(*)»[١٥].

«الاتفاقية ... باطلة»

في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٧، أُعلن استقلال اللواء عن سوريا، وفي ٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٣٩ وقعت فرنسا وتركيا اتفاقية ضم اللواء نهائياً إلى تركيا، في سياق محاولات فرنسا كسب تركيا إلى جانبها في أية معارك قد تحصل في شرق المتوسط ضد إيطاليا وألمانيا، عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية. وكما كان سبّاقاً ورائداً في التنبيه، وفي العمل، دفاعاً عن سورية والإسكندرون، كان أنطون سعادة أول من رفض اتفاقية ٢٣ حزيران/ يونيو وضم اللواء إلى تركيا. واعتبر سعادة أن هذه الاتفاقية هي عبث بحقوق الأمة السورية، وهي خيانة لسوريا وهي خيانة فرنسية للانتداب وشروطه ونصوصه ولا سيما المادة ٢٢ من نظام الانتداب. ورأى سعادة أن اتفاقية أنقرة التي يتضمن بندها الثالث «إقلاع تركيا من مطاليبها في سوريا وتوقيف دعاوتها في سوريا» يؤكد مطامع تركيا

في سوريا. وقال إن الدول لو طبقت هذا المنطق في العلاقات بينها، أي تنازل دولة عن أراضٍ تابعة لها لدولة أخرى لقاء تنازل الأخيرة عن ادعاءاتها في أراضي الدولة الأولى، لأوجب تغيير خريطة فرنسا وألمانيا وإيطاليا و«لكان على ألمانيا تسليم بافاريا إلى إيطاليا وعلى فرنسا تسليم نيس ومرسيليا والألب الفرنسية إلى إيطاليا لقاء تنازل الأخيرة عن ادعاءاتها في ألمانيا أو فرنسا»[١٦].

ورأى سعادة في ضم الإسكندرون إلى تركيا تهديداً لاستقلال سوريا، وخسارة لكل سوريا «لأن اجتياز الحدود من الشمال يعني البلاد كلها في خطر»، كذلك فَقْدَ بقعة خصبة وموقعاً مهماً للتجارة والأعمال الحربية[١٧]. وكان من الطبيعي أن يعلن أنطون سعادة، قياساً إلى كل مواقفه السابقة من مسألة اللواء، رفضه، وباسم كل السوريين، الاتفاقية التي سُلّم بموجبها الإسكندرون إلى تركيا. وأعلن سعادة «باسمكم أعلن أن الاتفاقية... باطلة» وحذّر من أن «سياسة الصبر والاحتمال قد انتهت» في إشارة إلى دور الحكومة السورية التفريط بقضية اللواء[١٨].

عوامل خسارة الإسكندرون

يفرد سعادة في تصريحاته ومقالاته وبياناته، مساحة واسعة لمسؤولية الدولة السورية في ضياع الإسكندرون، حيث اتسمت مواقف حكومة جميل مردم ووزير داخليته سعد الله الجابري بعدم المسؤولية والاستخفاف بجدية الخطر المحدق بالإسكندرون وبالأمة جمعاء. ففي ٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٧ يتهم سعادة الحكومة السورية بأنها تقف مكتوفة الأيدي «تجاه الأخطار المحدقة»، ويقول بأن الحكومة تفضل السلام على الحياة القومية، بينما الأمة السورية تريد الحياة قبل السلام[١٩]. (أليس من شبه بين حال بعض العرب

اليوم من الصراع مع العدو الصهيوني وحال الأمس حيال الإسكندرون؟).

ويتهم سعادة بعد ذلك المسؤولين السوريين بأنهم كانوا قصيري النظر إذ كانوا يرون في دخول الأتراك إلى الإسكندرون ضرراً لتركيا لأنه سيجلب لهم المشكل لتدخلهم في منطقة غير متجانسة، وهو حسب جميل مردم لا يحسب خسارة للسوريين[٢٠]. وفي نهاية تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٧ أجاب وزير الداخلية سعد الله الجابري على سؤال للنائب إدمون رباط حول الإسكندرون، بطريقة تعكس خفّة في عدم إدراك حقيقة ما يجري، إذ رفض تصديق ما تكتبه الصحف عن وضع اللواء، و«لا يجوز أن نعتقد بكل ما يحمل إلى الصحف لنشره». واكتفى بالقول إن «العنصر العربي الذي هو أكثرية ساحقة في اللواء عامل إثبات عروبته وتوطيد اتصاله بسوريا». أي بينما كانت تركيا وفرنسا تحثان الخطى لتتريك اللواء تمهيداً لسلخه عن سوريا وضمه إلى تركيا، كانت الحكومة السورية خارج أية خطط عملية لمواجهة الوضع وتكتفي بترداد نغمة إنه «عربي». ويعلق سعادة على ذلك بالقول:

> «بين الروح العربية والدم العربي وشلل الحكم السوري، يصير لواء الإسكندرون تركياً»[٢١].

وتصل خفة تعاطي المسؤولين السوريين مع قضية اللواء ذروتها في قول رئيس الحكومة جميل مردم، لسعادة نفسه، بعدما ضم اللواء نهائياً إلى تركيا في ٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٣٩:

> «إنني لا أعدّ نزع لواء الإسكندرون من جسم الوطن خسارة لسوريا بل خسارة لتركيا»[٢٢].

علماً أن جميل مردم كان على علاقة جيدة مع أنقرة وزارها قبل ذلك بعامين في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٧[٢٣].

ويردّ سعادة خسارة الإسكندرون إلى عامل آخر أيضاً هو:

«سياسة الحكومة السورية العنصرية التي ترتكز على العنصر العربي دون العناصر الأخرى التي لها شأن عظيم في تقرير مصير اللواء».

وكان من نتيجة هذه السياسة، وكل سياسة عنصرية، «تنافر العناصر الداخلة في سوريا وتصادمها»[٢٤]، في الإسكندرون وفي المناطق الأخرى ولا سيما في المنطقة الممتدة من حلب إلى الجزيرة.

عامل ثالث برأي سعادة حول مسؤولية العرب عن ضياع الإسكندرون، وهو نقص الوعي بالخطر المحدق بالإسكندرون. ويعطي سعادة مثالاً على ذلك، تدافع اللبنانيين لاستقبال وفد تركي جاء إلى بيروت في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٧، حين كانت الإسكندرون تتعرض للمؤامرات التركية. قال، في معرض قرفه:

«هناك (في تركيا) أمة تعتز بكرامتها القومية، وهنا أمة لا تعرف معنى الكرامة القومية!.. هناك شعب يحترم نفسه، وهنا شعب لا يحترم نفسه. لتعش تركيا، لتعش لتعش!..»[٢٥].

لكن سعادة يضيف بعد يومين في مقال له:

«إن حفاوة استقبال الوفد التركي لا تعكس قبول اللبنانيين بضم اللواء، فحسن الضيافة شيء والمصالح الأساسية شيء آخر. فحدود سوريا هي حدود لبنان، واللبنانيون لا يمكن أن يكونوا أصدقاء لشعب يهددهم ويعتدي على أرضهم القومية»[٢٦].

ولا أعتقد أن سعادة في قرارة نفسه كان غاضباً من استهتار المسؤولين في سوريا فقط، فحركة الدول العربية الأخرى في خضم التطورات المتعلقة بالإسكندرون، كانت إيجابية حتى مع تركيا

كأن لا خطر يهدّد الإسكندرون والأمة من ورائها. ففي نيسان/ أبريل ١٩٣٧ جُددت معاهدة الصداقة بين العراق وتركيا. وفي الشهر نفسه كانت مصر توقع على اتفاقيات صداقة وإقامة تابعية مع تركيا. وفي ٨ تموز/ يوليو ١٩٣٧ كان العراق طرفاً في «ميثاق سعد آباد» الشهير الذي ضمّ كلاًّ من تركيا وإيران وأفغانستان وكادت مصر تنضم إليه. وقبل أربعة أيام فقط من توقيع اتفاقية ضم الإسكندرون إلى تركيا كان وفد مصري برئاسة وزير الخارجية عبد الفتاح يحيى يزور تركيا في ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٣٩ ويجري محادثات للتعاون العسكري بين البلدين(٢٧).

تُضم الإسكندرون إلى تركيا وتنفجر الحرب العالمية الثانية ويضطر سعادة إلى مغادرة الوطن إلى الأرجنتين حيث مكث ٨ سنوات ليعود بعدها في العام ١٩٤٧ إلى خريطة جديدة من دول جديدة مستقلة. يعود وقضية فلسطين هي الشغل الشاغل له وللآخرين. لكن الإسكندرون، التي أخذت غفلة عام ١٩٣٩، لن تكون سوى ما كان حدّده سعادة نفسُه في أول مذكرة وموقف له عام ١٩٣٦، وهو أن أي حل شاذ للمسألة سيتحول عاجلاً أم آجلاً إلى مصدر نزاع.

لن نقع في المغالاة ونقول إن ظروف اليوم هي نفسُها قبل ستين عاماً. هناك الآن وقائع مختلفة على الأرض، وبين الخطر الصهيوني والخطر التركي سننحاز دون نقاش إلى أولوية مواجهة الخطر الصهيوني خصوصاً في هذه المرحلة من محاولة العالم قوننته وتشريعه.

وإذ يحيي العرب كل ١٥ أيار/مايو يوم النكبة، فإن سعادة دعا عام ١٩٣٧ إلى يوم يسمى بـ «يوم الحدود الشمالية» وعدم التفريط

بالإسكندرون. لسنا بحاجة طبعاً إلى أيام جديدة. لكن استعادة مواقف ووقفات عزّ أنطون سعادة تجاه اللواء الشهيد، حاجة دائمة لنا جميعاً، من أجل الإسكندرون وكل الإسكندرونات الأخرى.

الهوامش:

(١) محمد نور الدين، **العلاقات العربية ـ التركية في عهد أتاتورك (١٩٢٣ ـ ١٩٣٨)**، المبحث الأول في هذا الفصل.

(٢) أنطون سعادة، جريدة **النهضة** ١٩٣٧/١٠/٢٨.

(٣) جريدة **النهضة** ١٩٣٧/١٠/١٦.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) جريدة **سوريا الجديدة** ١٩٣٩/٣/١٨.

(٦) جريدة **النهضة** ١٩٣٧/١٠/٢٠.

(٧) المصدر نفسه ١٩٣٧/١٠/١٦.

(٨) جريدة **الرائد** الطرابلسية، ١٩٣٧/١/٦.

(٩) وأهمها مذكرة رفعها الحزب إلى الحكومة السورية في كانون الثاني/ يناير ١٩٣٧.

(١٠) جريدة **النهضة** ١٩٣٧/١١/١٣.

(١١) في مذكرة إلى المفوض السامي الفرنسي بتاريخ ١٩٣٧/١/٨.

(١٢) جريدة **الشرق** البيروتية ١٩٣٧/١/٢٩.

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) جريدة **النهضة**، ١٩٣٧/١١/٣٠.

(١٦) **سوريا الجديدة** ١٩٣٧/٧/١٥.

(١٧) جريدة **الشرق** البيروتية ١٩٣٧/١/٢٩.

(١٨) من **نداء الزعيم إلى الأمة السورية** بتاريخ ١ تموز/ يوليو ١٩٣٩.

(١٩) جريدة **الشرق** البيروتية ١٩٣٧/١/٢٩.

(٢٠) جريدة **النهضة** ١٩٣٧/١٠/١٦.

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) من نداء الزعيم، مصدر سابق.

(٢٣) أنظر أوتكان قوجا تورك كرونولوجيا تاريخية لأتاتورك وجمهورية تركيا (١٩١٨ - ١٩٣٨)، أنقرة ١٩٨٨ ص ٦١٣ (باللغة التركية).

(٢٤) جريدة **النهضة** ١٩٣٧/١٠/٢٠.

(٢٥) المصدر نفسه، ١٩٣٧/١١/١٤.

(*) عند سعادة تقترن القوة بالحق ولا تعلو عليه. والموقف أعلاه ورد في سياق لحظة تاريخية محدّدة لم يعد من الممكن مواجهتها خارج منطق القوة.

٣

الأزمة التركية ـ السورية
واتفاق أضنة ١٩٩٨

عاشت منطقة الشرق الأوسط، طوال شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨، حالة توتّر عسكري هي الأخطر في تاريخ العلاقات التركية ـ السورية منذ ستين عاماً. والفتيل الذي أشعل هذا التوتر، كان إطلاق تركيا تهديدات متوالية، ضدّ سورية لوقف ما تسمّيه أنقرة دعماً سورياً لحزب العمال الكردستاني (PKK) وطرد زعيمه عبد الله أوجالان (الملقّب «آبو») من الأراضي السورية.

وكانت أولى هذه التهديدات قد صدرت عن قائد الجيش البري التركي الجنرال آتيللا آتيش في ١٦ أيلول/ سبتمبر، ومن لواء الإسكندرون بالذات، عندما قال:

> «إن جيراننا، مثل سوريا، يفسّرون خطأً نوايانا الحسنة وجهودنا. إنهم إذ يدعمون «آبو» يريدون إغراق تركيا في بلاء الإرهاب».

وختم آتيش بتحذير قائلاً: «ألا لا يدفعننا إلى نفاد صبرنا».

وتلى هذا التحذير، «التحذير الأخير لدمشق»، كما سمّاه رئيس الجمهورية التركية سليمان ديميريل في مطلع تشرين الأول/ أكتوبر

١٩٩٨، لدى افتتاح السنة البرلمانية الجديدة. قال ديميريل أمام البرلمان:

«مع كل يوم يمر تتطوّر علاقات الصداقة مع كل من إسرائيل وفلسطين. لكن بعض الدول، مثل سورية، تعمل على تحريض الدول العربية ضد تركيا لتخريب علاقاتها مع إسرائيل. إن هذا السلوك ليس ودّياً. إن سورية تتبع سياسة عداء واضحة ضد تركيا، وتواصل دعمها الفاعل لإرهاب حزب العمال الكردستاني. ورغم كل تحذيراتنا، فإني أعلن لكل العالم مرة آخرة أن لنا الحق بالردّ بالمثل ضد سورية التي لم تتخلّ عن موقفها العدائي، وإن صبرنا على وشك النفاد».

في الوقت نفسه كان مجلس الأمن القومي التركي (MGK) يقرّر التعامل مع سوريا «باللغة التي تفهمها»، و«القيام بما هو ضروري»، كما ورد في بيان المجلس. وفُهم من هذا البيان أن الجهود الديبلوماسية قد انتهت وأن الباب مفتوح أمام عملية عسكرية.

وما لبث رئيس الحكومة التركية، ووزراء في حكومته، ومن ثمَّ زعماء الأحزاب السياسية المعارضة، أن انضموا جميعاً إلى موقف المؤسسة العسكرية التركية المتشدّد ضد سوريا، واستُنفرت وسائل الإعلام التركية، العلمانية بالذات، وعاشت تركيا، نظاماً وشارعاً، في جو حرب حتمية يُنتظر انفجارها كل لحظة.

لماذا التصعيد التركي ضد سوريا؟

رفعت القيادة التركية هدفاً معلناً ضد سورية وهو «وقف الدعم السوري لحزب العمال الكردستاني». وما من شك أن مثل هذا العنوان يحظى بشبه إجماع داخل تركيا. فطوال ١٥ سنة تقريباً، شكّل حزب العمال الكردستاني، في الفلسفة الأمنية التركية، الخطر رقم واحد على الأمن القومي التركي. فهذا الحزب يدعو إلى استقلال منطقة جنوب تركيا، التي يسميها «كردستان الشمالية» (باعتبار شمال العراق هو كردستان الجنوبية)، حيث تقطن غالبية

كردية يقدّرها الأكراد بـ ١٢ مليوناً، فيما يحصر عددها الأتراك في ٥ ـ ٦ ملايين نسمة. ومع أن زعيم الحزب أوجالان تخلّى لاحقاً عن مطلب الاستقلال الكامل نحو إقامة فيدرالية تركية ـ كردية، ضمن الجمهورية التركية، إلاّ أن أنقرة كانت تنظر إلى نشاط حزب العمّال على أنه يهدّد وحدة الكيان التركي الذي رُسمت حدوده في معاهدة «لوزان» (١٩٢٣) والتي طوت اتفاقية «سيفر» (١٩٢٠) التي لحظت إقامة حكم ذاتي للأكراد في منطقة جنوب شرق تركيا. إلى ذلك فإن جهود الدولة التركية لمحاربة انفصاليي حزب العمّال الكردستاني، تكلّفها حوالى ٧ ـ ٨ مليارات دولار سنوياً. فضلاً عن سقوط ما يقارب ثلاثين ألف قتيل تركي، مدني وعسكري، خلال الحرب التي استمرت بين الأتراك والقوات الحكومية منذ العام ١٩٨٤ وحتى ١٩٩٩، ناهيك عن استنزاف الاقتصاد التركي وتعميق الشروخ الاجتماعية والعرقية والسياسية. إذن حزب العمّال الكردستاني، بنظر أنقرة، ومعظم الأتراك، رأس البلاء على المجتمع والكيان والنظام، وبالتالي فإنه، مع المسألة القبرصية واليونان، العنوان الذي يجمع التأييد شبه الجماعي، في أية حركة للنظام للتخلص من خطره، يستوي في ذلك العلمانيون بتياريهم اليميني والسياسي، والإسلاميون، بتياراتهم الحزبية أو الصوفية.

الهدف المعلن: أوجالان وحزب العمّال الكردستاني

رفع الغسكريون الأتراك لافتة حزب العمال الكردستاني، في تصعيدهم ضد سوريا، متذرعين بجملة ظروف مشجّعة، أولها النجاحات العسكرية الميدانية في شمال العراق ضد قواعد العمّال التي حقّقها الجيش التركي منذ بدء تدخلاته في العام ١٩٩٢، والتي اشتدت في ربيع ١٩٩٥، وما لبثت أن تطوّرت نوعياً من

خلال التعاون مع مسعود بارزاني، زعيم الحزب الديموقراطي الكردستاني العراقي، لمواجهة مقاتلي حزب العمّال الكردستاني. ثم جاء اتفاق واشنطن في ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨، ليزيد من إحكام أنقرة قبضتها على شمال العراق، إذ انضم الفصيل الكردي العراقي الآخر، الاتحاد الوطني الكردستاني، بزعامة جلال طالباني، إلى جهود أنقرة وبارزاني لمكافحة نشاطات حزب العمال الكردستاني.

في الآونة نفسها، وما سبقها من شهور، كانت عمليات حزب العمّال تشهد تقلّصاً ملحوظاً داخل الأراضي التركية دون انقطاعها نهائياً. وفي الأول من أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨ أعلن زعيم الحزب أوجالان، وقفاً لإطلاق النار من جانب واحد، داعياً الحكومة التركية إلى التفاوض لإيجاد حل سلمي للمشكلة الكردية.

هذه التطورات كان لها تفسير واحد لدى السلطات التركية، وهو أن حزب العمّال الكردستاني في مرحلة «احتضار»، وأن الفرصة بالتالي مؤاتية لتصفيته بصورة كاملة، من خلال كسر ما سمّته أنقرة «الحلقة الأخيرة» من قوة الحزب، وهو الدعم السوري له. فكان التحرّك العسكري التركي، وتصعيد الموقف ضد سوريا في أواخر أيلول/ سبتمبر وطوال شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨.

مع ذلك، فإن للتصعيد التركي ضد سوريا وجهاً آخر لا يقلّ أهمية عن العوامل التي ذكرنا وحدت أنقرة على التهديد بشن الحرب ضد سوريا.

فقد جاءت اتفاقية واشنطن بين زعيمي أكراد العراق، وبرعاية أميركية، لتضيّق الخناق على حزب العمال الكردستاني من خلال انضمام طالباني وبارزاني وأنقرة لمكافحة نشاطات حزب العمال

الكردستاني. غير أن هذه الاتفاقية نفسها، كانت تلحظ في شقّها الآخر، إعادة البناء السياسي في شمال العراق عن طريق القيام بإحصاء للسكان الأكراد تمهيداً للقيام بتقسيمات إدارية، وإجراء انتخابات نيابية صيف ١٩٩٩، ومن ثم تشكيل حكومة كردية، مما يعني بلورة نشوء «دولة كردية» قد تكون مستقلة تماماً وقد تكون مرتبطة ببغداد ضمن فيدرالية معينة. وهذا التطور كان وما زال موضع اعتراض تركي على أية محاولة لتأسيس كيان كردي في شمال العراق، نظراً لتأثيراته المباشرة والسلبية على الكيان التركي حيث تقطن غالبية كردية في منطقة جنوب شرق تركيا المحاذية لشمال العراق (كما لإيران وسورية).

إلى ذلك كانت إيطاليا تستضيف في شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨ اجتماع ما يُسمّى بـ «البرلمان الكردي في المنفى» التابع لحزب العمّال الكردستاني، في خطوة وُصفت بأنها ذات دلالة نظراً لكون إيطاليا عضواً في «الاتحاد الأوروبي»، يُضاف إليها استمرار تلفزيون حزب العمّال الكردستاني المسمّى «ميد تي في» (MED TV) بثّه من دولة عضو كذلك في الاتحاد الأوروبي وهي بريطانيا. وقبل ذلك، كانت ألمانيا ترفع اسم حزب العمّال الكردستاني من قائمة المنظمات المتهمة بالإرهاب. ولا ننسى في هذا المجال أن لحزب العمّال مكاتب تمثيلية في العديد من العواصم الأوروبية، ومنها أثينا وموسكو.

هذه التطوّرات غير العسكرية المتعلّقة بحزب العمّال الكردستاني وبالمسألة الكردية في تركيا والعراق عموماً، كانت مؤشرات مهمّة جداً على «التقدم السياسي» الذي يحققه حزب العمّال على الساحة الدولية، مقابل تراجع الجانب العسكري من نشاطه. وتركيا التي لا تستطيع إيجاد حلّ عسكري، مبدئياً، للمشكلة الكردية،

تعرف جيداً أن الخطر الذي كان مُحدقاً بها عام ١٩٢٠ جاء عبر اتفاقيات بين القوى الدولية، كما أن التخلص من هذا الخطر عام ١٩٢٣ جاء كذلك عبر اتفاقية دولية.

إن توجّس تركيا للأخطار الذي يسبّبها لها تقدّم المسألة الكردية سياسياً على الصعيد الدولي، كان دافعاً مهماً لإعلان اعتراضها على ما يجري، وقدرتها على التأثير في مجرى الأمور، من خلال تصعيد عسكري وتهديد بحرب شاملة في مكان متصل بالعديد من القضايا الأخرى ذات الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة (راعية اتفاق واشنطن) وأوروبا (مسرح النشاط السياسي لحزب العمّال)، وهذا المكان اسمه: سوريا.

أبعاد إقليمية ودولية

لكن، حتى مع افتراض أن من دوافع الحركة التركية ضد سورية، الاعتراض على اتفاقية واشنطن، فالولايات المتحدة، التي بيدها التحكم بالسقف الذي تستطيع أنقرة أن تذهب إليه، كانت بتنسيق مع أنقرة أو من دون تنسيق، مستفيدة بقوّة من التصعيد العسكري التركي ضد سورية وفقاً لما يلي:

- إنّ سوريا هي أحد الأطراف، ولعلّها الطرف الوحيد، المؤثر في عملية التسوية في الشرق الأوسط، وبقدر ما تمسك دمشق بأوراق قوة هنا وهناك، بقدر ما تستطيع رسم تسوية بالشكل الذي تريد واشنطن وتل أبيب كاملاً. ومع بدء محادثات مكثّفة برعاية واشنطن بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في مناطق الحكم الذاتي المحدود، ومع توقّع انتقال هذه المحادثات إلى «واي بلانتيشين» خلال تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨، والاحتمال القوي لتوقيع اتفاق إسرائيلي ـ فلسطيني، بشروط أميركية ـ إسرائيلية، فإن الضغط العسكري التركي على سوريا

سيكون أداة مفيدة دون تجسيد الاعتراض السوري على أي اتفاق إسرائيلي ـ فلسطيني، محتمل، في خطوات عملية.

- تصاعد، خلال شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨، الحديث عن احتمال استئناف المسار السوري (واللبناني) مع إسرائيل، واشتراط استئنافه بتوصّل الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني إلى اتفاق جديد. ولما كانت سوريا تشترط بدورها استئناف التفاوض مع إسرائيل من النقطة التي انتهى إليها نهاية ١٩٩٥، واعتراض حكومة بنيامين نتنياهو على ذلك، يجيء التصعيد العسكري التركي ضد سورية في سياق إرغام دمشق على التخلي عن شروطها المعروفة لاستئناف المفاوضات أو التخفيف منها، لصالح شروط أكثر ملاءمة للجانبين الأميركي والإسرائيلي.

- إن التصعيد التركي ضد سوريا، يأتي بعد فترة قصيرة من التطورات الدراماتيكية للوضع في أفغانستان، ومحاولات حركة «طالبان»، المدعومة من أميركا، جرّ إيران إلى المستنقع الأفغاني، إثر المجازر المذهبية التي نفّذتها «طالبان» في مدينة مزار شريف ضدّ الآلاف من الشيعة وقتلها لأحد عشر ديبلوماسياً إيرانياً، وذلك في سياق توريط إيران في مشكلات على جبهتها الشرقية، مما يسهّل بسط الهيمنة الأميركية على مناطق آسيا الوسطى والقوقاز الغنية بالنفط والغاز الطبيعي، من خلال إضعاف التأثير الإيراني المعارض للمخططات الأميركية. وبعدما تمكّنت القيادة الإيرانية من تجاوز «القطوع» الأفغاني، من خلال ضبط النفس، رغم المزاج الشعبي الغاضب في الشارع الإيراني، كان تحريك القوة العسكرية التركية ضد الحليف الأهم لإيران في الشرق

الأوسط، أي سورية، محاولة لمواصلة إرباك إيران في جناحها الغربي، ورسالة ضغط في اتجاه دفع إيران نحو التخفيف كذلك من معارضتها ومقاومتها للسياسات الأميركية، بشأن التسوية في الشرق الأوسط ومستقبل مناطق الطاقة في الخليج العربي والقوقاز وآسيا الوسطى.

الدور التركي في الشرق الأوسط

لكن، ارتباطاً باتفاق إسرائيلي ـ فلسطيني محتمل (وُقّع فعلياً في ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨) وباحتمال استئناف المفاوضات على المسار السوري (واللبناني)، يبدو أن تركيا كانت تتوجّس، بدورها، من الانعكاسات السلبية لأي تسوية لاحقة بين سوريا وإسرائيل على مجمل الوضع والدور التركيين في محيطها الإقليمي ولا سيما في علاقاتها مع سوريا، فملف العلاقات التركية ـ السورية مثقل بالقضايا الخلافية، القديمة والجديدة، بدأ مع ضم لواء الإسكندرون السوري إلى تركيا، عام ١٩٣٨، بتواطؤ فرنسا مع تركيا، ومازالت هذه القضية مستمرّة حتى اليوم حيث لا تعترف سوريا (وهي لم تكن طرفاً موقّعاً على الاتفاق الفرنسي ـ التركي آنذا) بشرعية الضم، وتُذكّر من وقت إلى آخر، على لسان مسؤولين فيها، بعروبة اللواء، كما تُدرج منطقة الإسكندرون ضمن الحدود الدولية السورية، فيما تصف الحدود الحالية بين اللواء وبين الأراضي السورية بأنها «حدود مؤقتة». وإلى مشكلة لواء الإسكندرون، طرأت على الملف التركي ـ السوري مشكلة اقتسام مياه الفرات ودجلة مع كل من سوريا والعراق، ورفض تركيا التوصل إلى اتفاقية نهائية حول تقاسم المياه بين الدول الثلاث، حيث تتهم كل من سوريا والعراق تركيا بالسعي لاستخدام المياه أداة ضغط عليهما من خلال بناء عدد كبير من السدود القادرة

حين انتهائها على حجز المياه عن البلدين لأشهر بكاملها. وإذ تنفي أنقرة ذلك، وعدم وجود أي نية في هذا الاتجاه، تتذرّع بأن القانون الدولي ليس موحداً في نظرته تجاه مسألة المياه، ولا بد من قواعد جديدة لحل هذه المشكلة. وتتهم أنقرة دمشق أيضاً باستخدام حزب العمّال الكردستاني ورقة ضغط مقابل ورقة المياه التركية، وكذلك بتحريك المسألة الكردية في شمال العراق للتأثير على الوضع الداخلي التركي.

ويظهر ارتباط التصعيد العسكري التركي ضد سورية بقضية التسوية في الشرق الأوسط وبملف العلاقات التركية ـ السورية، من خلال المعلومات التي نُشرت في سياق مهمّة الوساطة التي قام بها الرئيس المصري حسني مبارك بين أنقرة ودمشق. فقد أشارت هذه المعلومات إلى أن الرئيس مبارك حمل من أنقرة ستة شروط تركية على دمشق تنفيذها لوقف التهديد التركي بشن حرب على سوريا. وهذه الشروط هي:

وقف دعم مقاتلي حزب العمال الكردستاني، وطرد زعيمهم عبد الله أوجالان من الأراضي السورية؛ إغلاق معسكراتهم في لبنان؛ منع استخدام الأراضي السورية ممراً لمقاتلي الحزب الكردستاني؛ اعتراف سوريا النهائي والرسمي بالحدود الحالية لتركيا وأخيراً إقامة علاقات حسن جوار.

إنّ شرط الاعتراف السوري بالحدود الدولية الحالية لتركيا، يعني، ضمناً، تخلي سوريا عن المطالبة باستعادة لواء الإسكندرون. وهذا الشرط ينقل الأزمة التركية ـ السورية من عنوانها العلني حول حزب العمال الكردستاني وزعيمه أوجالان إلى أبعد من ذلك، بما يمسّ مجمل المشكلات التي تُشكل عناصر الملف الخلافي بين تركيا وسوريا.

والدافع العميق لطرح تركيا مشكلة لواء الإسكندرون في هذا الوقت بالذات، أو بالأحرى بدءاً من هذا الوقت، هو تخوّف أنقرة من استئناف المفاوضات على المسار السوري - الإسرائيلي، واحتمال التوصل، ولو بعد حين، إلى تسوية تنهي الصراع العربي - الإسرائيلي، واحتمال تحوّل الاهتمام السوري بعدها، إلى الجبهة التركية، على صعيد المياه والإسكندرون، مستفيدة من تحرّرها من الهمّ الإسرائيلي. وتحاول أنقرة أن تصل إلى حل لمشكلاتها مع سوريا المنشغلة بالجبهة الإسرائيلية (في الجولان وفي لبنان)، لتحصيل أكبر قدر من النتائج لمصلحة تركيا. ذلك أن دمشق، في حال التوصل إلى تسوية مع إسرائيل، ستكون أكثر تطلباً وقوّة في التعاطي مع مشكلاتها مع تركيا. لذا تسعى هذه، مستفيدة من التعاون العسكري مع إسرائيل، ومن حاجة كل طرف من هذا التعاون للآخر، إلى إدخال مشكلاتها مع سوريا كأحد عناصر ملف التسوية في الشرق الأوسط الذي يوجب إيجاد الحلول له بصورة كلية. وعلى هذا يمكن القول إن التصعيد التركي ضد سوريا، كان يحمل رغبة أنقرة في أن تكون طرفاً مباشراً في عملية التسوية في الشرق الأوسط. وكما يوجد مسار سوري - إسرائيلي ولبناني - إسرائيلي، فإن أنقرة تريد إضافة مسار جديد إلى هذه التسوية وهو المسار التركي - السوري.

الدوافع الداخلية

إن وجود أبعاد ودوافع كردية وإقليمية ودولية للتصعيد العسكري التركي ضد سورية، لا يقلّل أبداً من أهمية ودور العوامل الداخلية التركية في ظهور هذا التصعيد والدفع به إلى الذروة.

فتركيا كانت تُعاني في الأشهر التي سبقت التوتر مع سوريا من مشكلتين أساسيتين: علاقة زعماء المافيا ببعض المسؤولين السياسيين

والأمنيين، والتقدم المستمر في شعبية حزب الفضيلة الإسلامي على حساب الأحزاب العلمانية.

فبعد ظهور فضيحة «صوصورلق» في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٩٦، والتي كشفت ارتباط رجل المافيا «عبد الله تشاتلي» بأحد النواب وقادة الشرطة، ظهرت في شهر آب/ أغسطس ١٩٩٨، فضيحة رجل المافيا الآخر علاء الدين تشاقجي وتنسيق نشاطه مع مسؤولين سياسيين وأمنيين كبار، الأمر الذي أظهر الدولة كجهة غارقة في أحضاء المافيا وعملياتها غير المشروعة في أكثر من مجال. وانعكس ذلك تململاً في الشارع وإضعافاً لثقة المواطنين في الدولة، لصالح القوى المعارضة للنظام وفي مقدمهم حزب الفضيلة، حسبما جاء في استطلاعات متعددة الرأي. من هنا كانت الحاجة ماسة لإعادة اللحمة بين المواطنين والدولة من خلال استحداث حدث قادر على كسب الإجماع الوطني، وليس أفضل من اختيار المشكلة الأكثر حساسية في تركيا وهي حزب العمّال الكردستاني. ولما كانت سوريا، هي الجهة الأكثر ملاءمة لممارسة الضغط التركي، بسبب انشغال دمشق بأولوية المواجهة مع إسرائيل، كان التصعيد العسكري التركي ضدها وتحت عنوان وقف دعم حزب العمال الكردستاني وإبعاد زعيمه أوجالان خارج الأراضي السورية.

أما المشكلة الثانية فمتعلقة بوضع الحركة الإسلامية داخل تركيا. فقد كانت هذه الحركة منذ انتخابات ١٩٩٥ تمثل «الخطر الأول» (بدل خطر حزب العمال الكردستاني) على النظام، لا سيما مع وصول نجم الدين أربكان (الإسلامي) إلى رئاسة الحكومة التركية مطلع صيف ١٩٩٦. وقد حاول النظام التركي من خلال المؤسسة العسكرية ومجلس الأمن القومي ضرب الحركة الإسلامية، عبر

العديد من الخطوات وآخرها حظر حزب «الرفاه». لكنّ هذه الخطوة لم تؤد إلى ما يرغبه النظام، إذ سرعان ما تأسس حزب بديل، في شباط/ فبراير ١٩٩٨، باسم حزب الفضيلة، ظلّل تحت جناحية ما تبقى من قوى كانت في عداد حزب «الرفاه»، بل أكثر من ذلك، ساهمت إجراءات النظام للتضييق على الإسلاميين في زيادة شعبية حزب الفضيلة خصوصاً في انتخابات نيابية مبكرة تقرر إجراؤها في نيسان/ أبريل ١٩٩٩. ومن أجل الحؤول دون فوز الإسلاميين في هذه الانتخابات، فإن الوسيلة الأنجع لذلك هي تأجيل هذه الانتخابات إلى ظروف أكثر مناسبة لقوى النظام. ويمكن التذرّع بتصاعد التوتر مع سوريا، باعتباره شأناً وطنياً مهماً، من أجل تأجيل الانتخابات وبالتالي قطع الطريق أمام عودة الإسلاميين أقوى من قبل، الأمر الذي في حال حصوله، سيُحرج الجيش والقوى السياسية المتضامنة معه، وقد تلجأ إلى خيارات صعبة، منها الانقلاب العسكري، الذي لن يمر دون مضاعفات سلبية على صورة تركيا في الساحة الدولية.

سقف التصعيد وسياسة «حافة الهاوية»

يُعتبر التصعيد العسكري التركي ضد سورية، خريف العام ١٩٩٨، الأكبر من نوعه والأخطر في العلاقات بين البلدين في تاريخهما الحديث، رغم وجود سابقة، لكن أقل حجماً وحدّة بينهما في العام ١٩٥٧ عشية نية سورية ومصر إعلان الوحدة بينهما، ومعارضتهما حلف بغداد الذي كانت تركيا أحد أطرافه الأساسيين. لكن، على الرغم من أن الخطاب التركي العنيف ضد سورية في مطلع تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨، قد وصل بسرعة إلى ذروته، دون ترك أي هامش للمناورة، وخيَّر سوريا بين الحرب أو الاستجابة لكامل الشروط التركية، إلاّ أن تركيا، برأينا، كانت تمارس سياسة «حافة

الهاوية» دون الانزلاق نحو حرب شاملة وواسعة مع سوريا وذلك لأسباب عديدة منها، أن الرأي العام التركي الداخلي، وإن كان مع ضرب حزب العمّال الكردستاني، إلاّ أنه لم يكن راغباً في حرب شاملة مع دولة مسلمة، بخلاف الإجماع الداخلي على مواجهة قوى أخرى مثل أرمينيا واليونان وقبرص اليونانية. ثم إن جانباً من القوى السياسية، على رغم بياناتها الرسمية، لم تكن مقتنعة بالأسباب التي تعلنها المؤسسة العسكرية لشن حرب على سوريا، ولا يمكن لتركيا أن تمضي في حرب ضد دولة أخرى دون وجود إجماع داخلي.

وتعرف تركيا جيداً أن جبهتها الحقيقية ليست مع سوريا بل هناك حيث توجد خلافات جغرافية وتاريخية وحضارية مزمنة، مع اليونان وقبرص ومع أرمينيا وحتى مع روسيا. وأي حرب تشنّها تركيا في هذه المرحلة على سوريا ستُظهرها في صورة البلد المعتدي، خصوصاً أنه لم تبدر من الجانب السوري في الفترة التي سبقت التوتر التركي، أي خطوة استفزازية أو حركة لها ملامح عدوانية ضد تركيا. هذه الصورة السلبية لتركيا كان سيستفيد منها بقوة خصوم أنقرة مع محيطها الإقليمي، وفي مقدمهم اليونان وقبرص، وتعزّز موقف قبرص الراغبة في شراء صواريخ أس ـ ٣٠٠ الروسية للدفاع عن أراضيها ضد أي اعتداء تركي، ويضاعف فرص انضمامها الكامل (الذي تعارضه تركيا) إلى الاتحاد الأوروبي.

إلى ذلك، إن سوريا بلد معني مباشرة، بل هو جوهر عملية التسوية في الشرق الأوسط. وإن أي حرب تركية شاملة على سورية ستُدخل الوضع في المنطقة في متاهات واحتمالات غير واضحة، مما يُربك السياسات الأميركية في الشرق الأوسط في الوقت الذي

تحاول واشنطن، رغم بعض العثرات، ترتيب البيت الشرق أوسطي، منذ حرب الخليج الثانية، بما ينسجم مع تطلعاتها في الهيمنة الكاملة. إن تركيا، رغم افتراقها في بعض الموضوعات عن السياسة الأميركية، إلاّ أنها محكومة بتحالفها الستراتيجي مع الولايات المتحدة في المنطقة الممتدة من البلقان إلى حدود الصين، ولا يُمكنها بالتالي أن تغامر بالدخول في حرب شاملة مع دولة أساس (سوريا) في «منطقة عمليات» السياسة الأميركية في الشرق الأوسط.

إن هذه الأسباب تجعلنا نعتقد أن تركيا كانت تمارس في ضغطها على سوريا سياسة «حافة الهاوية» التي لا تصل إلى درجة الحرب الشاملة، لكنها لا تلغي في الوقت نفسه إمكانية القيام بعمليات عسكرية محدودة أو ضربات جوية أو صاروخية ضد أهداف معينة في سوريا أو في سهل البقاع اللبناني.

نحو اتفاق أضنة

لم تتراجع وتيرة التهديد التركي ضد سورية لحظة واحدة طوال فترة استمرار التوتر بين البلدين، وتناوب المسؤولون الأتراك عسكريين وسياسيين على إطلاق الإنذارات الواحد تلو الآخر ضد سوريا، كما أطلقت وسائل الإعلام التركية، من مكتوبة ومرئية، أشرس حملة تشنيع لصورة العربي. في المقابل، كان موقف دمشق يتميز بهدوء لافت ومرونة عالية، وركّز المسؤولون السوريون، كما وسائل الإعلام السورية، على ضرورة حلّ المشكلة عبر الحوار، بعيداً عن التصعيد الذي لا تستفيد منه سوى إسرائيل. وإذ خلت مرحلة التوتر من كثافة الوساطات، برزت فقط محاولتان للوساطة بين الدولتين.

الأولى، كانت للرئيس المصري حسني مبارك، تابعها وزير خارجيته عمرو موسى.

الثانية، قام بها وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي.

وعقب تلك الوساطتين، موافقة الطرفين المعنيين، سوريا وتركيا، على الاجتماع وجهاً لوجه، يومي ١٩ و٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر في منطقة سيمان قرب مدينة أضنة التركية. وترأس الوفد التركي مساعد وزير الخارجية التركي السفير أوغور زيال، فيما ترأس الوفد السوري رئيس جهاز الأمن السياسي اللواء عدنان بدر الحسن. وتوصل الوفدان إلى ما سُمي لاحقاً باتفاق أضنة والذي نزع فتيل تفجير الموقف.

وصف الأتراك «اتفاق أضنة» بأنه «تاريخي» ويعكس موافقة سورية كاملة على وجهة نظرهم، فيما رأت دمشق أن الاتفاق انتصار لأولوية المواجهة مع العدو الصهيوني، وإفشال لمن يريدون الإيقاع بين شعبين شقيقين.

ويتضمن الاتفاق في قسميه الأول والثاني رداً إيجابياً سورياً على مطالب تركيا بشأن حزب العمّال الكردستاني وزعيمه عبد الله أوجالان، حيث تعهد السوريون في الاتفاق بأن أوجالان «من الآن فصاعداً»لم يعد في سوريا ولن تسمح له أبداً بدخولها، كما أن معسكرات حزب العمّال الكردستاني «لم تعد من الآن فصاعداً» قيد النشاط ولن يُسمح لها قطعاً بالعمل، كذلك تعهّدت سوريا بمنع دخول أي عنصر من حزب العمّال إلى أراضيها من الخارج. وفي الشق الثاني من الاتفاق، تعهّدت سوريا بعدم السماح لأي نشاط ينطلق من أراضيها بهدف تخريب الأمن والاستقرار لتركيا، وبعدم مساعدة حزب العمّال الكردستاني على الحصول على أي دعم مسلّح ولوجستي أو مالي أو دعائي على الأراضي السورية. وفي البند الثاني من الشق الثاني من الاتفاق، توافق سوريا على أن

حزب العمال الكردستاني «منظمة إرهابية».

وفي الشق الثالث والأخير من اتفاق أضنة، توافق الطرفان على تشكيل بعض الآليات في اتجاه تطبيق مؤثّر وشفاف للتدابير المتفق عليها. وفي هذا الإطار تقرر إنشاء خط هاتف مباشر بين القيادات الأمنية العليا في البلدين. وقد اقترح الوفد التركي، كما ورد في الاتفاقية، تأسيس نظام إشراف على تنفيذ التدابير المضاعفة لضمان الأمن، في إطار مكافحة الإرهاب. وقد وعد الوفد السوري بنقل هذا الاقتراح إلى السلطات العليا، والإجابة عليه لاحقاً.

إلى ذلك، قرّر الطرفان التركي والسوري، أخذ موافقة لبنان للانضمام إلى جهود البلدين في مكافحة إرهاب حزب العمّال الكردستاني.

من الواضح أن اتفاق أضنة يُلبّي الهدف المعلن من التصعيد العسكري التركي ضد سورية وهو وقف دعم دمشق لحزب العمّال الكردستاني وإغلاق معسكراته في الأراضي السورية وطرد زعيم الحزب أوجالان خارج سوريا. إلا أن تركيا لم تستطع أن تحصل من دمشق على الموافقة على تشكيل آلية محددة للإشراف العملاني على تطبيق الاتفاق، وهذا ما يدخل في شؤون السيادة السورية. وجلّ ما توصلت إليه أنقرة في هذا المجال هو مجرد إدراج اقتراحها هذا ضمن الاتفاق.

لقد نزع اتفاق أضنة، بدون أدنى شك، فتيل الأزمة التي بدأتها تركيا مع سوريا في مطلع تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨، والتزمت سوريا بالتطبيق الفوري للاتفاق عندما أعلنت، قبل الاتفاق بأيام، أن عبد الله أوجالان لم يعد في أراضيها.

ختاماً، يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- إن التصعيد العسكري التركي ضد سوريا، جاء مفاجئاً، حتى للرأي العام التركي، حيث لم تشهد العلاقات التركية - السورية أي أحداث دراماتيكية أو ساخنة في الأشهر التي سبقت التصعيد، وهذا ما جعل موقف تركيا على الصعيد الخارجي ضعيفاً، وأمام الرأي العام العربي مشبوهاً.

- إن التصعيد التركي ما كان ليتم بهذه الوتيرة من الانفعال والتوتر والحدّة خارج استفادتها من تحالفها العسكري مع إسرائيل، التي وإن أعلنت عن «حيادها» إلاّ أنها كانت ومازالت من المحرّضين الأوائل لكل القوى التي لها موضوعات خلافية مع الوطن العربي.

- إن ردّة الفعل السورية، المعتدلة والمرنة، على التهديد التركي، ودعوتها للحوار، كانتا مدعاة تضامن عربي واسع وشامل مع الموقف السوري، خصوصاً في فترة تتعرّض فيها عملية التسوية في الشرق الأوسط لابتزازات وصلف الحكومة الإسرائيلية برئاسة نتنياهو، الساعية إلى تدمير عملية التسوية أو المضي فيها وفقاً لشروطها غير العادلة.

- على الرغم من نجاح دمشق في تفكيك اللغم التركي، ومنعه من الانفجار، إلاّ أن ما جرى سيدفع السلطات السورية إلى إعادة النظر في العديد من الحسابات الإقليمية، والأخذ بعين الاعتبار دروس الأزمة لجهة احتمال تحوّل التهديد العسكري التركي، في المستقبل، إلى حرب فعلية ولأسباب أخرى. إن مثل هذه الاحتمالات يتطلب تعزيز التضامن والتنسيق بين الدول العربية، السلاح الأكثر فعالية لمواجهة الآخر.

- نرى على الرغم من كل الأخطار التي حملها التهديد التركي،

بل بسبب هذه الأخطار، وأخطار غيره من القوى الخارجية، أن يُصار، انطلاقاً من أولوية الصراع مع العدو الإسرائيلي، إلى وضع إستراتيجية عربية متكاملة، في التعاطي مع تركيا، تأخذ بعين الاعتبار أن تركيا، دولة وبلداً، لنا معها روابط مشتركة كثيرة، ومن مصلحتنا (كما من مصلحتها) التعاون المتبادل والتفاعل المتبادل، من خلال تعزيز التواصل على مستوى المجتمع المدني، كما على صعيد تبادل الزيارات على أرفع المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

نص «اتفاق أضنة» بين سوريا وتركيا
(كما نشرته صحيفة «حرّيت» التركية في ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨، الصفحة السابعة)

«في ضوء الرسائل التي حملها باسم سوريا، كل من رئيس جمهورية مصر العربية السيد حسني مبارك، ووزير الخارجية الإيراني كمال خرازي باسم رئيس الجمهورية الإيرانية، محمد خاتمي، ووزير خارجية مصر العربية عمرو موسى، اجتمعت الوفود التركية والسورية المسجلة أسماء أعضائها في اللائحة، من أجل التحادث حول موضوع التعاون في مكافحة الإرهاب، في أضنة بتاريخ ١٩ ـ ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨.

كرّر الجانب التركي، في الاجتماع، التعهدات التركية التي قُدمت إلى رئيس جمهورية مصر من أجل إزالة التوتر القائم في العلاقات عند النقطة التي وصل إليها. إلى ذلك ذكّر الجانب التركي بالجواب الذي يتضمن التعهدات أدناه والتي وردت من سوريا بواسطة مصر العربية:

١ ـ أوجالان، اعتباراً من هذه اللحظة، ليس في سوريا ولن يُسمح له قطعاً بدخول سوريا.

٢ ـ لن يُسمح لعناصر حزب العمّال الكردستاني (PKK) الموجودة في الخارج بدخول سوريا.

٣ ـ معسكرات PKK، اعتباراً من هذه اللحظة، لن تكون قيد النشاط، ولن يُسمح لها قطعاً بالعمل.

٤ ـ لقد اعتُقل عدد كبير من عناصر (PKK) ويواجهون العدالة. واللوائح موجودة. وقد أودعت سوريا هذه اللوائح.

لقد أيّد الجانب السوري الخصوصيات أعلاه. وعلاوة على هذا فإن الأطراف توافقت على الخصوصيات أدناه:

١ ـ إن سوريا لن تسمح، في إطار مبدأ المقابلة بالمثل، لأي نشاط مصدره الأراضي السورية، وموجّه لتخريب الأمن والاستقرار لتركيا. ولن تساعد سوريا، على تأمين الدعم السلاحي واللوجستي والمالي لـ (PKK)، ولا على قيامه بالدعاية.

٢ ـ إن سوريا وافقت على أن (PKK) منظمة إرهابية. وهي منعت كامل نشاطات (PKK) ومؤسساته الجانبية، والمنظمات الإرهابية الأخرى.

٣ ـ لن تسمح سوريا بتشكيل أية مؤسسات أو معسكرات بهدف تدريب أو إيواء عناصر (PKK) أو بأية نشاطات تجارية.

٤ ـ لن تساعد سوريا عناصر (PKK) على استخدام أراضيها للانتقال إلى بلد ثالث.

٥ ـ ستأخذ سوريا كامل التدابير، وترسل تعليمات إلى بوابات الحدود من أجل عدم دخول رأس المنظمة الإرهابية (PKK)

إلى أراضيها.

إن الجانبين قررا تشكيل بعض الآليات (ميكانيزم) في اتجاه تطبيق التدابير المشار إليها أعلاه، بصورة فاعلة وشفافة.

في هذا الصدد:

أ ـ سيُخصص خط هاتف فوري ومباشر بين المسؤولين الأمنيين ورفيعي المستوى في البلدين، والبدء باستخدامه.

ب ـ سوف يتم تعيين موظفين خاصين ملحقين بالممثليات الديبلوماسية لهما. وسيُقدَّم هؤلاء الموظفون إلى سلطات البلد الموجودين فيها من جانب «رؤساء المهمة» التابعين لهم.

ج ـ إن الجانب التركي، في ارتباط بمكافحة الإرهاب، اقترح على الجانب السوري تأسيس نظام من أجل الإشراف على التدابير الأمنية ومدى فعاليتها. وقد أعلن الجانب السوري أنه سينقل هذا الاقتراح إلى السلطات وسيُعلم بنتيجة ذلك وفي أقرب فرصة.

د ـ إن الجانبين الترتي والسوري، بشرط موافقة لبنان، قررا التعاطي مع موضوع الكفاح ضد الإرهاب (PKK) في إطار ثلاثي.

هـ ـ تعهد الجانب السوري، اتخاذ التدابير اللازمة من أجل تطبيق الخصائص التي تمَّ تناولها في هذا المحضر، ومن أجل ضمان نتائج محددة.

أضنة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨

باسم الوفد التركي	باسم الوفد السوري
السفير أوغور زيال	الجنرال عدنان بدر الحسن
مساعد المدير العام لوزارة الخارجية	رئيس الأمن السياسي

٤

بين خطابين

الأزمة التركية ـ السورية، التي تراجعت احتمالات انفجارها العسكري، الضعيفة أصلاً، كانت أشبه ببركان قذف من جوفه كرات نار في الاتجاهات وأصابت أكثر من هدف.

ولعل من أخطر النتائج التي أظهرتها الأيام الأولى من هذا التصعيد، ذلك الصدع الهائل والمخيف في الخطابين الإعلامي والنفسي لدى تركيا والعرب. وكانت مادة التوصيف الرئيسة هي تعبئة المزاج الشعبي، هنا وهناك، التاريخ.

في تركيا، كان الخطاب الإعلامي في سباق تنافسي مع نظيره العسكري والسياسي. خطاب يسنّن اللغة، يشحذ المصطلحات، دون مراعاة أي اعتبار. خطوط حمر بكاملها سقطت.

لم يخجل المعلّق العلماني المعروف، محمد أمين تشولاشان، في صحيفة «حرييت» عن وصف العرب بـ «الميكروبات» التي يجب رشها بالمبيدات للتخلص منها. أما غونغير مينغي، من صحيفة «صباح» وهو من كبار المعلّقين، فلم يجد أمامه، شأن الكثير من

الكتّاب الآخرين، سوى استحضار النظرية التركية المكررة عن «العربي الخائن» الذي «طعن العثماني بخنجر في الظهر» أثناء الحرب العالمية الأولى، متناسياً، وأضرابه من الكتّاب والمؤرخين، أن الثورة العربية كانت نتيجة لسياسات التتريك التي بدأتها عصبة «الاتحاد والترقي» عام ١٩٠٩، وأن العرب كانوا، حتى آخر لحظة من عمرها، مع وحدة الدولة العثمانية، وكانوا بذلك آخر أمة تسعى لنيل الاستقلال. ويمضي مؤرخ على شاشة إحدى المحطات التلفزيونية، «يشرح» ارتباطات العرب بالإنكليز والفرنسيين منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

هؤلاء المدافعون عن مرحلة عثمانية من تاريخ تركيا السالف، هم أنفسهم الذين، بعد أقل من سنوات على انهيار الدولة العثمانية، كانوا الأكثر شراسة في طعنها من خلال قطع تركيا عن ماضيها وعن قيمها وعن محيطها، بحيث تحول الباحثون منهم في ماضيها إلى ما يشبه «المستشرقين» في شؤون عالم آخر خارج الكرة الأرضية.

وما فات بعض الإعلاميين والمؤرخين، تكفّل به زعيم حزب «الفضيلة» الإسلامي رجائي قوتان الذي أيقظ بعض الحساسيات المذهبية، فجاء رد الفعل من العلويين الأتراك الذين كادوا أن يرفعوا دعوى قضائية ضده.

في المقابل، بدا الخطاب العربي، تحت وقع مفاجأة التصعيد التركي، مرتبكاً في البداية، لكنه كان هادئاً إلى حد ما، غير أنه مع تجاوز «قطوع» الانفجار العسكري، واتجاه الأمور نحو التهدئة، كان يشرع في استجماع لغة بائدة متوترة، ظهرت بقوة، في لبنان أكثر من أي مكان آخر. وكان التاريخ سلاح معظم أصحاب هذا

الخطاب. نبشت القبور، وفتحت الصفحات، ولم يبق من العثماني، الذي حاربنا معه طوال أربعة قرون، الغزوات الاستعمارية الفرنسية والإنكليزية والإيطالية في ليبيا وقناة السويس وبلاد الشام والرافدين، لم يبق سوى صورة قهره العرب وضرائبه على الناس وسوقه لهم إلى «سفر برلك». وهذه الصور صحيحة بالكامل، لكن من قال إن الشعب التركي نفسه لم يتعرض للقهر نفسه وفي الفترات نفسها؟

لكن الأصوات التي تتسلّح بضغائن التاريخ وتحمل حساسيات الحاضر، ليست كل تركيا. ولا يقتصر الأمر على فئة من الإسلاميين، بل يطاول قطاعاً واسعاً من العلمانيين الذين دعوا الخطاب التركي إلى التبصر والتروي والتعقّل، وأشاروا إلى القهقهة الإسرائيلية وراء كل ذلك.

لسنا وحدنا في الدعوة إلى الحوار، فهناك، في المقلب الآخر، خلف جبال طوروس، من يسعى لذلك أيضاً. وهم ليسوا قلة، بل القلة هي من تمسح زبدة التوتر على خبز العلاقات بين الطرفين. وهذا «الخطأ» في الخطاب الإعلامي، عندنا وعند الأتراك، يجب ألاّ يثنينا، نحن دعاة الحوار في الجانبين، عن السعي، وبعزيمة أكبر، وإيمان أشد، من أجل طرق كل أبواب التواصل بين القوى المدنية في كلا مجتمعينا، على الصعد الاقتصادية والثقافية والإعلامية... إلخ.

المطلوب عدم الانحراف عن الهدف: إسرائيل هي العدو، وينبغي إبعاد تركيا عنها.

والخطأ كل الخطأ أن تؤخذ الشعوب والناس بجريرة سياسات أنظمتها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً. والسياسات المتعارضة مع

محيطها ومع حقائق التاريخ والجغرافيا، وتالياً مع مستقبلها، زائلة، عاجلاً أم آجلاً، ومن تلقاء نفسها.

١٩٩٨/١٠/١٣

٥

مسألة المياه:
لن نكبّل أيدينا

تقع تركيا، منذ سنوات، تحت ضغط «المياه».
سوريا والعراق، بصورة خاصة، تتغذيان من نهري دجلة والفرات. وفي حال لم تتوافر مياه كافية من النهرين يتعرض البلدان للجفاف.

المياه لا تشبه أي شيء آخر. إنها تعطي الحياة. وليست، مثل البترول، مصدراً قد ينتهي في يوم ما.

الثنائي العراقي ـ السوري يريد أن يحصل من تركيا على ٧٠٠م٣/ ثانية (تركيا تستطيع أن تعطي ٥٠٠م٣/ ثانية) وتوقيع اتفاقية دولية في موضوع استمرارية هذه الكمية. السبب الأساسي للإصرار على مثل هذا الاتفاقية، عدم الثقة بتركيا. وإن استمرار إقامة السدود في الأناضول، واستخدام المياه يثير مخاوف من ألا تبقى مياه كافية في المستقبل لهما (سوريا والعراق). لكن إذا وقعت اتفاقية فإنها ستسجل في الأمم المتحدة وتدخل تركيا تحت مسؤولية دولية.

إن الذي لا تريده تركيا هو الدخول تحت هذه المسؤولية، والسبب

بسيط: على المدى البعيد، ستكون تركيا نفسها معرضة لخطر الجفاف.

* * *

وفقاً للإحصاءات الرسمية، فإن كمية المياه السنوية في تركيا هي ٥١٠ مليارات متر مكعب، يبقى منها ٢٠٠ مليار متر مكعب على السطح فيما تتبخر الكمية الباقية أو تتسرب في قاع الأرض وتصب في البحر. أما الكمية التي يمكن استخدامها بصورة عملية فهي ١١٠ مليارات متر مكعب.

أحد الأسباب الرئيسية لهذا الهدر الكبير في المياه، هو عدم القيام بما يضمن حفظ المياه. وقد يستمر هذا الوضع لمدة ٢٥ ـ ٣٠ سنة القادمة.

ما يثير قلق أنقرة بصورة عميقة هو ما يلي:

١ ـ إن متوسط حصة الفرد التركي من المياه سنوياً هو ٣٠٠٠ متر مكعب وهي كمية قليلة جداً (حصة الفرد في العراق ٦٠٠٠ وفي سوريا ٤٥٠٠ وفي أوروبا عشرة آلاف متر مكعب)، كذلك فإن التوزيع المناطقي للمياه سيىء جداً، ففي الأناضول الأوسط ومناطق اسطنبول، أزمة مياه جدية للغاية. وستزداد هذه الأزمة بصورة دراماتيكية خلال الثلاثين عاماً المقبلة. فكلما تضاعف التمدين (من مدينة) وتطورت السياحة وافتتحت للري أقنية الحقول في إطار مشروع تنمية جنوب شرق الأناضول (GAP)، كلما تعاظمت حاجات البلد للمياه. السيىء في الأمر أنه لا توجد حسابات صحيحة ودقيقة حول حاجة تركيا للمياه بعد خمسين سنة.

٢ ـ إن تقنية الري في تركيا مازالت متخلفة إلى درجة كبيرة.

وبدلاً من ترك المياه تذهب هدراً ولو استخدمت أنظمة ري حديثة، لكان يمكن خفض الهدر إلى النصف، ولكان بالإمكان ري المساحة نفسها من الأرض بستة ملايين متر مكعب بدلاً من عشرة ملايين متر مكعب من المياه، ولهذا السبب فإن ارتفاع كلفة الاستثمارات الضرورية، ينجم عن ذهاب المياه هدراً.

* * *

ونظراً لأن تركيا لا تستطيع أن تنظر بوضوح إلى مستقبلها المائي، فإنها لا تريد أن تغل يديها. وهي لا تعرف كيف تطور المناطق الجافة من أراضيها. ولا تستطيع أن تحسب بصورة واضحة جداً استهلاكها من المياه في المستقبل، خصوصاً مع التمدين والسياحة. إنها تعرف كيفية استخدام المياه الذاهبة إلى البحر، لكنها لا تملك مواد لتنفيذ ذلك.

وفي ظل مثل هذا الوضع فإن صانعي القرار في أنقرة، يقاومون ضغوط سوريا والعراق. ومقاربة «فليحدث ما يحدث، لن نكبل أيدينا» تتحول إلى سياسة.

محمد علي بيراند
(٢٠٠٠/٣/١٩)

٦

مسألة المياه

حوار مع الخبير التركي في شؤون المياه الدكتور «فونور ألب باموقجو، والأستاذ الزائر في جامعة تكساس الأميركية.

● اجتمع «منتدى المياه العالمي» في إطار فعاليات «يوم المياه العالمي» في ٢٢ آذار/ مارس. من أين تنبع أهمية هذه المسألة؟

ـ إن عالم المياه ليس من دون نهاية، إن القسم الأعظم من السكان في العالم يعيشون في مناطق جافة أو نصف جافة ذات موارد مياه محدودة، ويشتغلون بالزراعة، كما أن أحواض المياه وممراتها البالغة ٢٦١ تشكل نصف اليابسة في العالم، وهذا كله حوّل قضية تقاسم المياه إلى مسألة سياسية. وفي ٢١ أيار/ مايو ١٩٩٧ وقّعت ١٠٦ دول اتفاقية من ٣٣ مادة باسم: «اتفاقية الحقوق المتعلقة بالاستخدام الدولي للممرات المائية». لكن من الصعب القول إن هذه الاتفاقية، التي ستدخل حيّز التنفيذ والشرعية مع مصادقة ٣٥ دولة على الأقل حتى ٢٠ أيار/ مايو ٢٠٠٠، ستستطيع حلّ مشكلة تقاسم المياه بين الدول.

● من يضمن تسهيل تنفيذ هذه الاتفاقية؟

ـ لا أحد يستطيع ذلك. تركيا ليست طرفاً في هذه الاتفاقية، لكنها أخذت في الاعتبار التوصية الواردة فيها حول الاستخدام «الأنسب والعادل والعقلاني» للمياه، وقدّمت سوريا والعراق خطة من ثلاث مراحل:

في المرحلة الأولى، التحديد الهيدرولوجي للحوض وجمع المعطيات الموثوقة حول مصادر المياه.

في المرحلة الثانية، تحديد مساحة الأرض وإمكانات الزراعة المروية.

وفي المرحلة الأخيرة، استخدام مصادر المياه بأعلى صورة مناسبة على ضوء المعطيات التي تكون قد توافرت.

هذا الاقتراح الذي يحمل اسماً طويلاً هو: «خطة من ثلاث مراحل من أجل الاستخدام المناسب والعادل والعقلاني للمياه العابرة للحدود لحوض الفرات ـ دجلة» لم يلق قبولاً من جانب العراق وسوريا. وكلا البلدين يريد تقاسم كمية المياه. كما لم يوافقا على مصطلحي: «حوض الفرات ـ دجلة» و«المياه العابرة للحدود». وهنا يقولان بأن لكل نهر حوضه المنفصل عن الآخر وبأن مياههما مياه دولية.

● هل وقعت تركيا «الاتفاقية» (أعلاه) الدولية؟

ـ لم توقع تركيا ولا الصين ولا بوروندي على هذه الاتفاقية. فتركيا ترفض تصوّر «ممرات المياه الدولية». المفهوم الموافق عليه اليوم هو وصف ممرات المياه العابرة لحدود الدول بـ «الدولية». وتركيا ترى أنها ليست مضطرة لتقاسم المياه مع سوريا والعراق وأن بإمكانها تخصيص حصة في إطار الحاجة وأنه من غير الممكن تقاسم المياه، وهي تفضّل استخدام مصطلح «المياه العابرة للحدود».

● ما هي سياسة تركيا المائية؟

- تتجه السياسة المائية لتركيا من مبدأ «سيادة الدولة المطلقة» إلى مبدأ «السيادة المحدودة للدولة». إن مبدأ السيادة المطلقة للدولة هي نظرة تقول بأن دولة ما تستطيع الاستفادة كما تريد من المياه الموجودة داخل حدودها. ومنذ الخمسينيات لم يبق من الدول من يدافع عن هذه النظرة.

تركيا لم تعد تقول «أنا أستخدم المياه كما أريد». إنها تتبع مبدأ «عدم إلحاق ضرر مهم» باستخدام سوريا والعراق للمياه. وقد تعهدت في «بروتوكول التعاون الاقتصادي» الذي وقّعته مع سوريا عام ١٩٨٧ بتمرير كمية ٥٠٠م٣/ ثانية من مياه الفرات. وهذه الكمية هي نصف الكمية المقاسة عند وصول النهر إلى الحدود.

● ما هو محتوى «بروتوكول التعاون الاقتصادي»؟

- الكلمة التي أعطتها تركيا هي أن تكون سارية أثناء ملء سدّ أتاتورك وإلى حين التحديد النهائي للكمية بين الدول الثلاث. وتعتقد سوريا أنه مع دخول مشروع «غاب» حيز العمل بالكامل، فإن تركيا لن تمرر حتى الكمية المتفق عليها. ولهذا السبب، ومع كل حبس للمياه من أجل ملء خزان كل سدّ من مشروع «غاب» يحصل توتر. كما أنهم قلقون من اتساخ المياه التي ستصلهم، بسبب اتساخ ٣٥ في المئة من المياه الممرّرة إلى الحقول والتي تعود لتصب في النهر (قبل دخولها سوريا).

● هل تحصل سوريا الآن على كمية كافية من المياه؟

- يُمرّر لها كمية كافية. فضلاً عن أن الخزانات على السدود الكبيرة على نهر الفرات، قد مُلئت. كما أن قسماً من هذه المياه يتوجب تمريره من أجل إنتاج الكهرباء. وفي السنوات الأخيرة، ومن أجل

استفادة أكبر من مياه الفرات، أنشأت سوريا سد تشرين وسدّ الخابور الكبير. وبسبب تمديد فترة إكمال مشروع «غاب» فإن تركيا يمكن لها الاستفادة فقط من عشر المياه المخزنة. لكن في السنوات العشر المقبلة ستستفيد تركيا بصورة أكبر من مياه دجلة والفرات. لذا تسعى سوريا والعراق إلى توقيع اتفاق نهائي مع تركيا قبل الإنجاز الكامل لمشروع «غاب». أما تركيا فتهرب من ذلك.

● ما هي معايير اعتبار دولة ما غنية بالمياه؟

ـ إذا كانت حصة الفرد السنوية من المياه في بلد ما نحو عشرة آلاف متر مكعب، فإن هذا البلد يعتبر غنياً بالمياه. وإذا كانت هذه الحصة تبلغ ١٠٠٠ ـ ٢٠٠٠م^{٣} سنوياً فهذا البلد يقع في دائرة الضغط. أما إذا قلت هذه الحصة عن ألف متر مكعب فيعتبر البلد فقيراً بالمياه.

حصة الفرد من المياه في دول المنطقة هي: الأردن (٢٠٤م٣/سنة)، إسرائيل (٣٠٧)، مناطق الحكم الذاتي (٩١)، لبنان (١٢٦٢)، سوريا (١٢٢٣)، العراق (٢٢٠٠)، تركيا (١٧٥٧).

● يعني أن تركيا ليست غنية بالمياه!

ـ تركيا ليست غنية بالمياه. إن كمية المياه القائمة في تركيا سنوياً هي ١٩٨ مليار م٣. في حين أن مياه نهر الدانوب التي تصب في البحر الأسود هي ٢٠٥ مليارات م٣. ومن ناحية اقتصادية يمكن فقط استخدام ١١٠ مليارات م٣. وتبعاً لعدد سكاننا وهو ٦٢,٦ مليوناً فإن حصة الفرد التركي سنوياً من المياه عام ١٩٩٧ كانت ١٧٥٧م٣ . وفي العام ٢٠٢٥ ستنخفض هذه الحصة إلى ١٢١٠م٣، كما يتوقع.

● ما هي اقتراحاتك من أجل حل مشكلة المياه التي تثير توترات بين دول المنطقة؟

ـ الحل الوحيد هو التعاون بين دول الحوض. ويمكن لتركيا أن تبدأ ذلك مع دول لها علاقات جيدة معها مثل الأردن، إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية. أولاً يجب تأسيس بنك معطيات مياه بحيث تُجرى إحصاءات موثوقة حول كميات المطر والمياه العذبة واستخدام المياه في الزراعة والمدن والصناعة، وكميات المياه في السدود. وفي مرحلة ثانية تأسيس بنك مياه بقائمين: تخزين المياه ونقلها. ويمكن استخدام السدود على نهري سيحان وجيحان كبنك مياه. المياه المخزنة في بنك المياه في أوقات الأمطار الغريزة، يمكن أن تباع، حسب الطلب، في السنوات التي تعرف الجفاف. ونقل المياه، من السدود القريبة من ساحل البحر المتوسط، عبر طرق بحرية، مناسب جداً من ناحية مالية.

بنك المياه يفتح الطريق أمام تأسيس بورصات للمياه. هذه البورصات، الموجود مثلها في بنغلادش وتشيلي والولايات المتحدة، تضمن تحديد القيمة الحقيقة للمياه وتعيق الهدر في المياه. فتنشأ، هكذا، سوق للمياه.

مشروع التعاون الآخر، هو إعادة استخدام المياه المبتذلة في المدن. وفي إسرائيل والأردن يتم استخدام المياه المبتذلة في الري الزراعي. ويمكن أن يقاسموا تركيا تجاربهم في هذا الموضوع.

إن الأردن وإسرائيل، على وجه الخصوص، يمكن أن يستثمرا في منطقة مشروع «غاب» الذي يثير اهتمامهما، من خلال أنظمة الري بالتنقيط، وتوفير الدعم لتنويع الإنتاج ووفرته.

كما يمكن التعاون في موضوع تحلية المياه. والعمل المشترك حول حلول تكنولوجية تضمن المياه المحلاة بوفرة وبرخص.

● بدأت تطرح في جدول لقاءات إسرائيل ـ سوريا مسألة المياه...

ـ أرادت تركيا، في الاتصالات التي أجرتها مع إسرائيل، عدم مناقشة موارد المياه التركية في اللقاءات التي تقوم بها مع سوريا.

إسرائيل بلد فقير بالمياه، ونصف المياه عندها يأتي من المياه الجوفية المتشكلة من تساقط الأمطار على مرتفعات الضفة الغربية. والينابيع التي في هضبة الجولان تغذي بحيرة طبريا التي تؤمن ثلث استهلاك إسرائيل من المياه. كذلك فإن نهر بانياس، أحد روافد نهر الأردن، يأخذ مياهه من هذه الهضبة، وإسرائيل، في حال انسحابها من الضفة الغربية، قلقة ليس فقط على كمية المياه التي ستحصل عليها، بل كذلك على نوعية هذه المياه. وهي تريد ضمانات قبل الانسحاب.

(٢٠٠٠/٣/٢٤)

٧

إسرائيل في الـ «غاب»

قبل المباشرة بتنفيذ مشروع تنمية جنوب شرق الأناضول (غاب ـ GAP) كانت مناطق الجنوب الشرقي من تركيا تعاني الجفاف ونقص المياه. الآن وبعد استكمال القسم الأعظم من هذا المشروع بسدوده ومحطاته الكهربائية، يبدو أن هذه المناطق أمام مشكلة من نوع مضاد، وهي توافر المياه بكثرة لكن من دون امتلاك المزارعين ثقافة زراعية تتيح لهم الاستخدام السليم لهذه النعمة التي بدأت تتحول إلى نقمة. فالتربة الجافة، سابقاً، تتحول، مع فائض المياه إلى تربة موحلة وتربة مالحة وتتراجع نوعيتها ويقل عطاؤها.

وزير الدولة السابق المسؤول عن مشروع الغاب صالح ييلديريم، لا يرى أن مسألة الملوحة خطيرة في هذه الآونة، لكنها قابلة لتكون كذلك في حال عدم اعتماد أساليب استخدام صحيحة للمياه. ويعتقد ييلديريم أن المشكلة الحقيقية التي يواجهها مشروع الغاب هي مسألة التمويل. ويقول إنه إذا استمر الوضع في المشروع على ما هو عليه الآن فلن ينتهي قبل مرور ٧٠ أو ٩٠ سنة.

وكان مقرراً لهذا المشروع الأضخم في تاريخ تركيا، أن ينتهي خلال العام ٢٠١٠ على أن يتم تأمين مبلغ مليار وثلاثمئة مليون دولار كل عام، ليصل إجمالي نفقات المشروع منذ بدايته في مطلع الثمانينيات نحو ٣٥ مليار دولار إلى ٤٠ ملياراً، لكن العجز التركي عن الاستمرار في تأمين هذه المبالغ جعل تركيا تتطلع إلى مصادر خارجية للتمويل في مرحلة ما بعد بناء السدود، أي مد الأقنية واستثمار الأرض وما يتصل بذلك من مشاريع صناعية وتجارية.

تركيا، في السنوات الأخيرة، وبحكم سياساتها العدائية لكل ما هو عربي وإسلامي، لم تعد ترى أمامها للمساعدة على مختلف الصعد سوى... إسرائيل. إسرائيل أصبحت، في نظر غالبية الكماليين الأتراك، مدعومين من المؤسسة العسكرية وأذرعتهم الإعلامية، هي النموذج في الديموقراطية وفي الإصلاح الاقتصادي وخفض التضخم، والتقدم التكنولوجي. وبالتالي لم يجد الأتراك، لإيجاد حلول للمشكلات التي يواجهها مشروع غاب سوى إسرائيل الدولة «الأكثر تقدماً في العالم بالنسبة لتكنولوجيا الري والزراعة». ووجود البلدين في جغرافيا واحدة، يجعل هذا التعاون «محكوماً بالنجاح» كما يزعم بعض الأتراك، إنها زعيمة العالم في التكنولوجيا الزراعية، إنها «البلد الفقير بالمياه الذي حوّل الصحراء الشاسعة إلى مساحة زراعية خضراء»، ويحلو لبعض المعلقين الأتراك المقارنة الآتية: مرّ هذا الصيف قاسياً على البلدين، مطر قليل، حرارة عالية، الظروف متشابهة جداً. ومع ذلك فشلت تركيا حيث نجحت إسرائيل في تجاوز كل هذه المشكلات بالتكنولوجيا المتقدمة. ويتساءلون: لماذا لا تستفيد تركيا إذن من التقدم الإسرائيلي لتتحول إلى المنطقة الأكثر خصباً وعطاء في الشرق الأوسط، ولتكون المصدّر الأكبر في مجال الزراعة إلى الاتحاد

الأوروبي؟ ولماذا، لبلوغ هذا الهدف، لا يتم التعاون مع إسرائيل؟
إذا كان التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل هو الرأس الظاهر من جبل الجليد، إلاّ أن العلاقات بين البلدين هي أكثر شمولية وعمقاً في ميادين أخرى اقتصادية واجتماعية وثقافية ونقابية وإعلامية وما إلى ذلك. والمتتبع لتفاصيل العلاقات في هذه المجالات، والتي تتم بصمت وبعيداً عن الإعلام (العربي على الأقل) يقع بالفعل على خريطة مثيرة وخطيرة.

العلاقات «الزراعية» بين تركيا وإسرائيل تعود إلى العام ١٩٩٣ حين طرحت مشاريع تعاون مشتركة في مجال الزراعة من جانب الحكومة الإسرائيلية والقطاع الخاص في إسرائيل. وبدأ محادثات مفتوحة ومنتظمة بين حكومة إسرائيل ورئاسة إدارة مشروع غاب، حول عدد واسع من النقاط: من الري إلى التدريب ومن التنمية الريفية إلى التخطيط الإقليمي، ومن مشكلات البيئة إلى مسائل التمدين. واهتم القطاع الخاص الإسرائيلي بموضوعات البنى التحتية في المدن الواقعة في نطاق مشروع «غاب» ووفقاً لمعادلة، نفّذ ـ شغّل ـ سلّم.

وبدأ أول المشاريع، وبحكم حاجة تركيا إلى توسيع تقنيات الري، مع الشركتين الإسرائيليتين NAAN وNETAFIM في مجال الري بالتنقيط، وتلاه منذ العام ١٩٩٥ إعطاء خبراء إسرائيليين من الشركتين المذكورتين دورات تدريبية للمزارعين في مشروع «غاب» ومساعدتهم على استخدام الأجهزة الجديدة في الزراعة.

ونشطت شركة NAAN في مجال تعميم أنظمة الري بالتنقيط مقدمة هبة بقيمة ٢٥ ألف دولار أميركي. أما شركة NETAFIM فقد قدمت أجهزة ري بقيمة ٢١ ألف دولار أميركي في ٨ أيار/ مايو ١٩٩٥.

وحتى اليوم قدمت هاتان الشركتان أنظمة ري بالتنقيط لـ ٢٩ مزارعاً وتشمل مساحة ٢٨٢ ديكاراً. وتستخدم هذه الأنظمة في زراعة القطن خصوصاً. وبعدما كان الديكار الواحد ينتج ٣٠٠ كلغ من القطن سنوياً أصبح ينتج من ٤٥٠ كلغ إلى ٦٠٠. كما بدأت تجارب للري بالتنقيط في بساتين الأشجار المثمرة.

تُظهر هذه التطورات جانباً من التعاون المتزايد بين تركيا وإسرائيل. وتسعى تركيا، من خلال تعاونها الزراعي مع إسرائيل إلى تحقيق ثروة زراعية تمكنها من تحويل منطقة الـ «غاب» إلى عملاق تصدير في مطلع القرن الواحد والعشرين.

وفي إطار هذا الهدف، وضمن سياسة الشراكة التركية مع كل من إسرائيل والولايات المتحدة، قام وفد من ١٢ شركة أميركية بزيارة إلى منطقة الغاب، مثلث أورفا ـ ماردين ـ ديار بكر. والهدف الرئيسي من الزيارة كان التخطيط لإنشاء مركز عالمي للإنتاج الغذائي بين تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة تكون جمهوريات القوقاز وآسيا الوسطى إحدى أسواقه الرئيسية. وسيكون من بين الممولين الرئيسيين لهذا المركز «اكسيم بنك» الأميركي والمؤسسة المالية الأميركية نصف الحكومية OPIC.

ولا يقتصر النشاط الإسرائيلي في منطقة «غاب» على مشاريع الاستثمار والمساعدات الزراعية، فاللقاءات لا تنقطع بين الوفود الإسرائيلية ومسؤولي المحافظات والبلديات الجنوبية الشرقية في تركيا. ولا يشك أحد في أن تعزيز العلاقات التركية ـ الإسرائيلية في منطقة حيوية مثل جنوب شرق تركيا، هو أحد أوراق الضغط التي تمارس ضد سوريا في هذه المرحلة الحساسة من عملية إعادة رسم خريطة جديدة للأدوار وربما الحدود في الشرق الأوسط.

٨

«قرية إسرائيل»
على الخريطة التركية

«لا أخفي عليك أننا كنا نكره إسرائيل. لكن المنازل الجاهزة التي نسكن فيها الآن قدمتها لنا تل أبيب. ولا يسعنا سوى شكرها». يقول لنا نيازي غورسوي وزوجته المحجبة شينغول. فيما يفضل الحاج محمد قره قاش التزام الصمت ويعلّق: «لا أريد الدخول في السياسة».

لا أحد، من سكان مدينة أضه بازاري، يصدّق أو يريد أن يصدق أن هذا الشعب الطيب الذي فقد أربعة آلاف من أبنائه في زلزال ١٧ آب/ أغسطس ١٩٩٩، لم يجد من يلتفت إلى مأساته سوى... إسرائيل. غابت الدولة تماماً، وعشرات الآلاف مازالوا في الخيام الغارقة في المياه والوحول والقاذورات، بين الأشجار وحتى على أرصفة الشوارع.

وحدهم سكان «قرية إسرائيل»، في ضاحية أضه بازاري، تعلو الابتسامة وإن المرّة وجوههم. ضربت إسرائيل ضربتها، وباراك نفسه جاء ليدشن المدينة الجديدة مع بولنت أجاويد. لم تعد إسرائيل مجرد حليف لتركيا. بدأت تتحول إلى قطعة من المزاج

التركي الداخلي. والقرية الإسرائيلية التي أقيمت على ضفة نهر صقاريا الشهير، أصبحت «واقعاً جغرافياً» على الخريطة التركية. وما إن تغادر آخر منزل في أضه بازاري وتبدأ الغابات المحيطة حتى تصادفك إشارة زرعت بجانب الطريق كتب عليها «قرية إسرائيل» مع سهم يشير إلى موقع القرية. ومن بعيد تلمح وتُلمَح خوذات بعض الجنود. وإذ نصل إلى قربهم ندرك أننا وصلنا إلى القرية.

إنها أقرب إلى مشهد ثكنة عسكرية أو سجن منها إلى قرية تنعم بحياة مدنية. مجمّع للبيوت السكنية الجاهزة، خطّط ليكون مدينة صغيرة حتى بمدخلها الذي ارتفعت فوقه لافتة زيّنت بالعلمين الإسرائيلي والتركي وكتب عليها: «قرية إسرائيل: هدية من الشعب الإسرائيلي إلى أضه بازاري» وبما أن اللافتة لن تصمد لدى هبوب الرياح، فما هي إلاّ أمتار قليل حتى نصادف لوحة حجرية كبيرة ثبتت على الأرض وسط مستديرة من الزهور البيض والليلكية، وكتب عليها باللغتين الإنكليزية والتركية عبارة جعلت اسم القرية، هذه المرة مشتركاً: «القرية الإسرائيلية ـ التركية، هدية من الشعب الإسرائيلي والحكومة التركية إلى شعب أضه بازاري»، مع العلمين التركي والإسرائيلي وتاريخ تدشين المدينة (٢٥/١٠/١٩٩٩).

إنها مدينة. هذا الأقل ما توحي به إشارات السير عند مدخلها على الرغم من أن مساحتها لا تتجاوز مئات الأمتار المربعة. فعند مدخلها الرئيسي إلى اليسار «جادة(!) سليمان ديميريل» وإلى اليمين «جادة أتاتورك». جادات وشوارع من الحصى ولا أثر للزفت. نتقدم داخل «المدينة» فإذا بأكشاك هاتف للعموم، وملاعب لكرة السلة وأشجار وورود في كل مكان، وللأطفال أيضاً أراضيهم ودواليبهم وألواح تزحلقهم وغيرها. وبعيداً إلى اليسار.. قاعة كبيرة: إنها

مدرسة القرية الجديدة التي تنتظر قدوم جهازها البشري. ومن يدري؟ ربما يأتي بعضه من إسرائيل.

تتوزع المنازل ثلاثة مجمعات كل منها بلون مختلف: أزرق وأصفر وزهري. وتعمل ثلاث شركات إسرائيلية، لكل منها مجمعه ولونه، بنتها بمبلغ يقارب عشرة ملايين دولار. عدد المنازل يقارب ثلاثمئة وخمسين منزلاً، وهناك ثلاثمئة وعشرون قيد التركيب. وأعطي كل منزل رقماً. وبالكاد تقارب مساحة كل منزل عشرين متراً موزعة على مدخل فيه مجلى وحمام وغرفتان مساحة كل منهما أربعة أمتار مربعة مجهّزة بالكهرباء والإمدادات الصحية. ويبلغ سكان القرية قرابة الألفي نسمة مرشحين للتضاعف مع اكتمال تركيب الدفعة الثانية من المنازل. والسكان، يستطيعون الاتكال في مأكلهم على الهلال الأحمر التركي الذي يجلب لهم الطعام بالأوتوبيسات ثلاث مرات يومياً ويوزع في ساحة القرية.

احتلت مصر المرتبة الثانية، بعد الولايات المتحدة في قائمة الدول الأكثر مساعدة لتركيا بعد زلزال ١٧ آب/ أغسطس. ومجلس التعاون الخليجي أقرّ مساعدات بأربعمئة مليون دولار. ومع ذلك تبقى المبادرات المرتبطة بالمزاج الشعبي الأكثر صدى والأخطر تأثيراً. والعرب الذي قاسموا الأتراك ٤٠٠ سنة من التاريخ لا يزالون على ما يبدو، غير قادرين، وربما غير مكترثين، بفهم الآخرين. لذا تهزم العشرة ملايين دولار الإسرائيلية الأربعمئة مليون دولار العربية. إنها صرخة برسم كل العرب، فهل من يسمع أو يكترث؟

II

قبل أوجالان..
بعد أوجالان

١

الكمالية والنزعة الكردية في تركيا

دخلت المسألة الكردية في تركيا منعطفاً جديداً مع اعتقال عبد الله أوجالان زعيم حزب العمال الكردستاني (PKK)، في ١٦ شباط/ فبراير، ١٩٩٩، وتقديمه للمحاكمة في اسطنبول. وجاء تصريح بولنت أجاويد، رئيس الحكومة التركية، الذي أعلن أن القضية الكردية، باعتقال أوجالان، قد «انتهت»، ليطرح من جديد جوهر هذه المسألة برمتها، وليعيد الصراع الدموي بين النزعتين، التركية والكردية، في تركيا إلى جذوره الممتدة في الماضي، والتي تجعل منه صراعاً مفتوحاً ما لم تعالج أسسه العميقة.

كيف تقسمت كردستان

دفع حزب العمال الكردستاني منذ تأسيسه عام ١٩٧٨، باتجاه بلورة الوعي القومي الكردي وتعميقه، على الصعيدين الثقافي والسياسي، وذهب الحزب، تحت قيادة عبد الله أوجالان، بعيداً في المطالبة باستقلال مناطق جنوب شرق تركيا، المعروفة عند الأكراد باسم «كردستان الشمالية»، حيث يغلب الوجود الكردي على غيره

من الأتراك أو العرب، ولم تؤلف «كردستان» مجتمعة، كياناً سياسياً كاملاً عبر التاريخ، بل أقيمت فيها إمارات كردية متعددة، أو توزعت، جغرافياً وسياسياً، على كيانات ودول أخرى.

حتى الحرب العالمية الأولى، كان القسم الأكبر من أراضي كردستان، يقع ضمن أراضي الدولة العثمانية، مع تبعية قسم آخر لإيران، وقسم صغير جداً في جنوب القوقاز. وباستثناء جزء صغير في الأناضول الداخلي والبحر الأسود، تقاسمت القوى الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، مثل فرنسا وبريطانيا وروسيا، أراضي الدولة العثمانية. وأصبحت بالتالي المناطق التي تعيش فيها الأكراد ضمن نفوذ القوى الثلاث المذكورة.

وكان بإمكان اتفاقية هدنة موندروس (٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٨) التي حملت معنى استسلام الدولة العثمانية، إذ قضت بتسريح القوات العثمانية ووضع البلاد تحت الاحتلال، ولا سيما مفاصلها الاستراتيجية، في حال تعرّض أمن الدول الحليفة للخطر[(١)]... كان بإمكان هذه الاتفاقية أن تفتح الباب أمام تقاسم الإرث العثماني بين فرنسا وبريطانيا وروسيا. لكن اندلاع الثورة الروسية قبل ذلك بنحو العام، وخروج روسيا من الحرب، جعلا الدول الحليفة، في مؤتمر باريس للسلام عام ١٩١٩، تدعم فكرة إعطاء الأراضي العثمانية التي كانت ستكون من حصة روسيا إلى كل من أرمينيا والأكراد ليقيموا دولهم المستقلة عليها.

وتجسدت هذه الفكرة باتفاقية «سيفر» التي أعدتها الدول الحليفة في ١٠ آب/ أغسطس عام ١٩٢٠، مع الحكومة العثمانية في اسطنبول، والتي نظر إليها على أنها حل نهائي للمسألة الشرقية ككل. واختصرت هذه الاتفاقية الدولة العثمانية بجزء صغير من

الأناضول واسطنبول وجوارها، مع توزيع ما تبقى من مناطق تركيا على كل من اليونان، وفرنسا وإنكلترا وإيطاليا، كما تمَّ إنشاء دولة أرمينيا المستقلة في المحافظات الشرقية. وكان للأكراد حصة مهمة في هذه الاتفاقية حيث نصَّت على منح الحكم الذاتي لـ «المناطق الكردية الواقعة شرق الفرات وحتى حدود سوريا مع تركيا، وإلى جنوب الحدود الجنوبية لأرمينيا التي ستتحدد لاحقاً»(٢).

لكن هذه الاتفاقية لم تصدّق من برلمانات أطرافها وبدأت في إثرها، أو بالأحرى تصاعدت، حركة المقاومة التركية في الأناضول، وقرر البرلمان التركي، الذي كان قد تأسس في نيسان/ أبريل ١٩٢٠، إطلاق حركة مقاومة بقيادة مصطفى كمال، ضد الفرنسيين في كيليكيا والأرمن في شرق الأناضول، لقطع الطريق أمام تأسيس دولتين أرمنية وكردية على أجزاء من الأراضي التركية. وخصوصاً عندما أعلن الشيخ محمود، الزعيم الكردي العراقي تأسيس «كونفدرالية كردستان الجنوبية» كجزء من كونفدرالية مع العراق، وما قد يحدثه ذلك من مضاعفات على أكراد تركيا.

وعلى هذا، قررت الحكومة التي ألفها مصطفى كمال، في الميثاق الوطني عام ١٩٢٠، اعتبار كل الأراضي التي يوجد فيها أكراد الدولة العثمانية أراضي تركية يجب تحريرها. وهذا يعني شمول أراضي كردستان والعراق بهذا القرار، ما أثار حفيظة بريطانيا وقلقها، التي كان العراق، بما في ذلك المناطق الشمالية، ضمن حصتها من اتفاقيات سايكس بيكو ومؤتمر باريس. وزاد من القلق البريطاني أن حكومة مصطفى كمال أقامت روابط مع أكراد العراق وحتى أكراد إيران بزعامة إسماعيل آغا.

هذه التطورات، التي مسّت مصالح بريطانيا في شمال العراق في

الصميم، وخصوصاً توتر علاقاتها بالعرب الذين استاءوا كثيراً من عدم تنفيذ بريطانيا وعودها لهم بالاستقلال، دفعت بها إلى المبادرة بخطوات لاستمالة العرب، فعيّنت الأمير عبد الله ملكاً على شرق الأردن (١٩٢١) والأمير فيصل ملكاً على العراق في العام نفسه، بعدما أبعدته فرنسا من دمشق ورفضت تعيينه ملكاً على سوريا. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٢، وقّعت بريطانيا مع الملك فيصل اتفاقاً يؤكد وحدة أراضي العراق، تلميحاً إلى الوضع الكردي في شماله، وتطلع تركيا إلى ولاية الموصل التي عدّتها ضمن الحدود التي رسمها الميثاق الوطني التركي.

وحاولت بريطانيا تخفيف السخط التركي عليها من خلال إدخال بعض التعديلات الطفيفة على اتفاقية «سيفر» وعقد مؤتمر في لندن عام ١٩٢١، لكن دون أي نتيجة.

في هذه الأثناء، كانت حكومة مصطفى كمال تسجل مكاسب على جبهة العلاقات الدولية، فروسيا المنشغلة بالتوسع في القوقاز، والقلقة من الاتفاقية المعقودة بين حكومة اسطنبول (العثمانية) وبريطانيا للسيطرة على مضائق البوسفور والدردنيل، اتجهت نحو توطيد علاقاتها بحكومة مصطفى كمال، ووقعت معه اتفاقية موسكو (١٦ آذار/ مارس ١٩٢١) التي رسمت الحدود النهائية بين البلدين وضمنت لتركيا الأراضي التي يطالب بها الأرمن بما فيها قارص وأردخان، فيما بقيت باطوم لجمهورية جورجيا، وتخلت تركيا عن المطالبة بها[٣]. وبذلك دخل بعض الأكراد ضمن حدود الجمهوريات السوفياتية. في الوقت نفسه كان مصطفى كمال يتوصل إلى اتفاق آخر مع فرنسا يقضي بإعادة كيليكيا التي تسيطر عليها فرنسا إلى الحكومة الكمالية.

كان مصطفى كمال يصارع على أكثر من جبهة: إخماد الثورات الكردية من جهة، وضم ولاية الموصل إلى تركيا من جهة ثانية. ففي العام ١٩٢٢، تعرض زعيم أكراد إيران لهزيمة على يد الجيش الإيراني وعاد معظم المنطقة الكردية إلى السيطرة الإيرانية، وتلى ذلك توقيع اتفاقية بين طهران وأنقرة لتعزيز الأمن على الحدود بينهما، وترسخت العلاقات التركية ـ الإيرانية بتوقيع اتفاقية صداقة بين البلدين وقبول الحدود عام ١٩٣٢، بعد قمع عصيان كردي في تركيا على مقربة من الحدود الإيرانية، وهي الحدود القائمة حتى الآن. وبذلك دخل قسم من كردستان والأكراد ضمن الدولة الإيرانية.

وكانت الجبهة الأخرى، والأخيرة من صراع مصطفى كمال مع بريطانيا في العراق، ومحورها ولاية الموصل. وحاول مصطفى كمال في وقت ما، إرسال وحدة عسكرية صغيرة إلى شمال الموصل في إشارة إلى رغبته في ضمها. ولم تحلّ اتفاقية لوزان عام ١٩٢٣، التي رسمت حدود تركيا بصورة شبه نهائية، الخلاف بين بريطانيا وتركيا، واتهمت أنقرة بريطانيا بالوقوف وراء، أو مساندة، ثورة الشيخ سعيد عام ١٩٢٥، وما لبثت بريطانيا أن رفعت قضية الموصل إلى «عصبة الأمم» التي لم تكن تركيا عضواً فيها. وأصدرت العصبة تقريراً يدعو إلى إبقاء الموصل تحت الانتداب ومنح أكرادها حكماً ذاتياً. ورفضت تركيا التقرير، إلى أن وجدت المسألة حلاً نهائياً لها في اتفاق حزيران/ يونيو ١٩٢٦ بين بريطانيا وتركيا والعراق، حيث تقرر ضم الموصل نهائياً إلى العراق. وبذلك تمَّ فصل مصير أكراد العراق عن أكراد تركيا وأكراد إيران، وتوزعت كردستان بين هذه الدول الثلاث، وهذا ما أدخل المسألة الكردية في مرحلة جديدة تماماً.

النزعات والنزاعات التركية ـ الكردية

انفجر النزاع التركي ـ الكردي في تركيا مع ظهور الجمهورية التركية واستمر في تصاعده، ولا سيما من خلال الانتفاضات التي اندلعت ضد العرقية التركية في العشرينيات والثلاثينيات، ومن ثم ظهور حزب العمال الكردستاني والثورة المسلحة التي بدأها في منتصف الثمانينيات. لكن جذور تصادم النزعتين التركية والكردية، في العصر الحديث، تعود إلى نهاية القرن التاسع عشر، في العهد العثماني، وهي بالتالي سابقة على التوجهات القومية المتشددة لمصطفى كمال أتاتورك.

أولاً: النزعة الكردية في العهد العثماني

لم يكن الأكراد في الدولة العثمانية على عداء مباشر مع السلطة المركزية في اسطنبول. بل إن الجهود التي بذلها السلطان عبد الحميد الثاني ضد القوميين الأرمن، كانت عاملاً مساعداً على التقارب، تحت مظلة الدين الإسلامي، بين الأتراك والأكراد، الذين انخرطوا في الحرب ضد روسيا في أثناء الحرب العثمانية ـ الروسية عام ١٨٧٧ ـ ١٨٧٨.

لكن الجوع والهجرات التي نتجت من هذه الحرب، ثم اتفاقية برلين في ١٨٧٨ التي قضت بحماية الأرمن، أيقظت لدى الأكراد خوفاً من تزعزع استقرارهم الجغرافي ومن إنشاء دولة أرمنية على حسابهم، وخصوصاً أن القوميتين الأرمنية والكردية كانتا تتشاركان تقريباً الأرض نفسها، ما وحّد الأكراد وجعلهم يصبّون جام غضبهم على كل من الأرمن والأتراك في الوقت نفسه. وتجسّد هذا الغضب في ما عُرف بـ «عصيان الشيخ عبيد الله». وكان الشيخ عبيد الله أحد مشايخ الأكراد المسلمين الذين

حاربوا مع العثمانيين ضد الروس. وما لبث أن انقلب على الدولة العثمانية في عصيان شارك فيع معظم شيوخ الأكراد النقشبنديين وشمل جنوب شرق تركيا وكردستان إيران وصولاً إلى منطقتي سيواس وأماسيا في قلب الأناضول. وقد اجتمع قادة العصيان في حزيران/ يونيو ١٨٨٠، حيث حاول الشيخ عبيد الله في خطبته أمامهم استثارة النزعة القومية للتحريض على الأتراك من خلال التشكيك بشرعية خليفة لا ينحدر من نسل النبي محمد (ص). قال الشيخ عبيد الله:

«تأسست الدولة العثمانية قبل ٥٥٠ سنة. ووضع العثمانيون يدهم على الخلافة بطريقة غير شرعية كانت سبباً للثورات. الشريعة توجب خليفة من نسل النبي. وبناء عليه فإن رئاسة العثمانيين للعالم الإسلامي غير شرعية».

ثم دعا الشيخ عبيد الله لتحرير الأكراد من ظلم العثمانيين والإيرانيين.

وتبدو النزعة الكردية في عصيان الشيخ عبيد الله واضحة من خلال الرسالة التي أرسلها إلى القنصل البريطاني في «أرومية» ويحدّد فيها مطلبه بـ «كردستان مستقلة»، ويؤكد ذلك في رسالة أخرى بتاريخ ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٨٨٠ إلى بريطانيا عبر القنصل الأميركي في «أرومية»، كورهان:

«إن الأكراد في تركيا وإيران قرروا التوحد وأن يكونوا أمة واحدة» «وإن الأمة الكردية المؤلفة من خمسمئة ألف عائلة هي شعب بذاته»(٤).

ثانياً: النزعتان التركية والكردية في العهد الكمالي:

نقصد هنا بالعهد الكمالي، تلك الفترة من تاريخ تركيا التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الأولى، وعرفت حرب تحرير وطنية حتى

الاستقلال وإعلان الجمهورية عام ١٩٢٣ وصولاً إلى العام ١٩٣٨، وهي الفترة التي تزعمها، قائداً لحركة التحرير ثم رئيساً للجمهورية، مصطفى كمال أتاتورك إلى حين وفاته عام ١٩٣٨.

عندما قاد مصطفى كمال في العام ١٩١٩، فلول الفرق العثمانية في الأناضول الداخلي، كان تحرير الوطن يتقدم عنده على أي نزعة أخرى. وعلى الرغم من أن مصطفى كمال كان وريث التوجهات، والممارسات العنصرية لقادة جمعية الاتحاد والترقي التي حكمت الدولة العثمانية منذ عام ١٩٠٩، إلاّ أنه حاول في البداية رسم مشهد متنوع لممثلي الأناضول حين خاطب «مجلس المبعوثان» الجديد الذي وافق على «الميثاق الوطني» في ٢٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٢٠ قائلاً:

> «إن من يشكلون مجلسكم العالي ليسوا فقط أتراكاً، وليسوا فقط شراكسة وليسوا فقط أكراداً وليسوا فقط لازاً. إنهم من جميع العناصر الإسلامية المركّبة»[٥].

ومع ذلك ظهرت بعض التمردات الصغيرة ذات الطابع الكردي والإسلامي، مثل عصيان عشيرة جميل تشيتو في أيار/ مايو ١٩٢٠ وعصيان عشيرة ملّلي، صيف ١٩٢٠.

ويذكر بعض المعلومات التاريخية أن مصطفى كمال، طلب بتاريخ ٢٧ حزيران/ يونيو ١٩٢٠، من قيادة منطقة الجزيرة (جنوب شرق تركيا) إعداد تقرير حول «إدارة كردستان» وإمكان الاعتراف بحكم ذاتي للأكراد، وذلك عشية استعداد القوى الكبرى للتوقيع على اتفاقية «سيفر» (١١ آب/ أغسطس ١٩٢٠)، وبعد الانتفاضات الكردية الكبيرة في إيران (حركة سيمكو) والعراق (حركة الشيخ محمود)[٦].

وما لبثت الحركة القومية الكردية في تركيا أن تشجعت بعد توقيع اتفاقية «سيفر» التي نصت مادتها الرابعة عشرة على حكم ذاتي للأكراد في جنوب شرق تركيا. وهكذا بدأت في أواخر العام ١٩٢٠ وبداية العام ١٩٢١ بوادر اندلاع عصيان جديد أوسع نطاقاً كان بطله هذه المرة عشيرة قوتشغيري بزعامة علي شان، أحد أعضاء جمعية «تعالي كردستان» التي تأسست عام ١٩٠٨. ورفع المتمردون شعار تطبيق اتفاقية «سيفر». لكن هذا التمرد الذي انفجر ربيع ١٩٢١ (آذار/ مارس ـ حزيران/ يونيو ١٩٢١)، لم يتجاوز نطاق المنطقة التي ظهر فيها، وهذا من مظاهر ضعفه التي أضيف إليها مظهر ضعف آخر، وهو أنه لم يحظ بدعم العشائر الكردية السنيّة التي نظرت إليه على أنه تمرد لأكراد علويين. وفي النهاية، تمكن مصطفى كمال من إخماد العصيان. لكن أهم ما نتج منه كان إرسال مصطفى كمال لجنة للتحقيق بأسباب اندلاع الانتفاضة. وقد أعدت اللجنة تقريراً تقترح فيه إعداد «مشروع قانون حول حكم ذاتي لكردستان». وعقد البرلمان التركي بالفعل ثلاث جلسات أيام ٩ و١٠ و١١ شباط/ فبراير ١٩٢٢، وخصصت جلسة العاشر من شباط/ فبراير لدراسة مشروع القانون. ووافق البرلمان، بحضور مصطفى كمال، على المشروع وأقرّ القانون بأغلبية ٣٧٣ صوتاً في حين عارضه ٦٤ صوتاً هم النواب الأكراد الذين رأوه غير كافٍ. وساهمت ضغوطات الحرب التركية ـ اليونانية حينها في إقرار القانون لعدم الانشغال بجبهة أخرى مع الأكراد[٧]. وفي كانون الثاني/ يناير من العام (١٩٢٣) لمّح مصطفى كمال في مؤتمر صحافي عقده في «إزميت» إلى إمكان منح الأكراد حكماً ذاتياً[٨]. غير أن هذا الحدث التاريخي المتمثل بإقرار قانون منح الحكم الذاتي للأكراد، تمَّ الانقلاب عليه

لاحقاً من جانب مصطفى كمال الذي أطلق شعاره الشهير: «هنيئاً لمن يقول أنا تركي» مغلّباً النزعة القومية التركية على ما عداها. بل أكثر من ذلك، تمَّ إخفاء محاضر الجلسة السرية التي أقرت قانون الحكم الذاتي، فبينما بقيت محاضر جلسات ٩ و١١ شباط/ فبراير، اختفت بصورة كاملة محاضر جلسة اليوم الثاني ١٠/٢/ ١٩٢٢.

بعد إعلان الجمهورية في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٣، وولادة الدولة والكيان على أساس تركي، جاء إلغاء الخلافة التي عدها الأكراد نوعاً من «الضمانة» للتعامل معهم دينياً وليس عرقياً. ومهدت هذه الإجراءات، وغيرها، لانفجار الثورة الكردية الأولى والكبرى في العهد الجمهوري وهي الثورة المعروفة بثورة الشيخ سعيد الكردي وذلك في العام ١٩٢٥. وتعود جذور هذه الثورة إلى العام ١٩٢٣ حين تأسس في أيار/ مايو من ذلك العام حزب «آزادي» الكردي من جانب قوميين وضباط أكراد في الجيش التركي. وبدأوا حركة مقاومة في منطقة «موش» بزعامة حاجي موسى زعيم عشيرة موتكي. وكانت انتخابات البرلمان لعام ١٩٢٣ القشة التي قصمت ظهر البعير حين سقط معظم مرشحي الحزب في الانتخابات. فالتفّ حولهم حزب آزادي والأكراد المتحدثون باللغة الزازانية، ومشايخ أكراد في مقدمهم الشيخ سعيد، وتحركوا احتجاجاً على مجمل السياسات الجديدة، التركية، لحكومة مصطفى كمال، وساندهم بعض رؤساء العشائر الكردية الخائفين من فقدان امتيازاتهم الإقطاعية في عهد حكومة أتاتورك الجديدة. بدأ العصيان في خريف ١٩٢٤ بسلسلة أحداث في منطقة «بيت الشباب» إلى أن انفجر في شباط/ فبراير عام ١٩٢٥ في مناطق

داراهيني، إيلازيغ، تشاباكتشور، كيفي، أرضروم، ملازكرد، فارتو، صلحان. وقارب عدد المتمردين ١٥ ألفاً في مقابل نحو ٢٥ ألف جندي تركي. واستطاع الجيش التركي سحق الثورة بقسوة، بعد مقتل عدد كبير من المتمردين، واعتقال قائد الثورة الشيخ سعيد الذي حوكم مع رفاق له أمام محكمة الاستقلال التي قضت بإعدامه في ٢٨ حزيران/ يونيو ١٩٢٥، ونفذت الحكم به في اليوم التالي شنقاً في مدينة دياربكر، وكان في الستين من عمره[٩]. وأعدم معه الكثير من قادة الثورة، كما حكم على عشرات آخرين بالسجن لمدد مختلفة.

وتعد ثورة الشيخ سعيد الأكبر والأخطر في مرحلة تأسيس الدولة. ومع ذلك، لم تستطع أن تغيّر من الواقع الكردي في تركيا، بل أكثر من ذلك كانت دافعاً للنظام الجديد في أنقرة لممارسة سياسة إنكارية أشدّ وأقسى تجاه النزعة الكردية.

فشلت ثورة الشيخ سعيد، لأن الأكراد، أولاً، لم يكونوا موحّدين ولم يشاركوا جميعاً في الثورة. وكما وقف الأكراد السنّة ضد انتفاضة قوتشغيري، الكردية العلوية، كذلك وقف الأكراد العلويون الموقف نفسه من حركة الشيخ سعيد، ولا سيما القاطنون في مناطق فارطو وديرسيم. ولم يحاول الشيخ سعيد، بل لم يقبل حتى، تلقي دعم ومساعدات من الفئات غير المسلمة، والمتعارضة مع الدولة مثل الأرمن والسريان داخل تركيا وفي منطقة حلب.

اتسمت ثورة الشيخ سعيد بطابعين: قومي وديني. فقد أقرَّ الشيخ في المحكمة أنه قام بالثورة لإحلال حكم الشريعة، لكن رفاقه، ومنهم شقيقه عبد الرحمن، أعلنوا أنهم كانوا يريدون إقامة دولة كردية مسلمة. ويؤكد الطابع القومي الكردي للثورة قرار رئيس

المحكمة التي حاكمت قادتها الذي خاطب الشيخ ورفاقه قائلاً:

«لقد تمرد بعضكم بذريعة العصيان على الفساد والإدارة الحكومية. وأظهر آخرون ذريعة الدفاع عن الخلافة. لكنكم تتوحدون جميعاً حول نقطة واحدة: إقامة كردستان مستقلة»[١٠].

بعد فشل ثورة الشيخ سعيد هرب الكثير من الأكراد إلى سوريا ولبنان، وأسسوا منظمة «خديبون» المدعومة من حزب الطاشناق، في عام ١٩٢٧، وكان لهذه المنظمة دور في دعم عصيان آخر، واسع النطاق أيضاً، اندلع في العام نفسه (١٩٢٧)، وعرف باسم انتفاضة آغري. استمرت هذه الانتفاضة ثلاث سنوات، حتى العام ١٩٣٠، دعمت منطقة آغري بعض المحافظات المجاورة، وشهدت هذه الانتفاضة، لأول مرة، إصدار صحيفة تواكبها وتعكس أخبارها، وأطلق عليها اسم: «آغري»[١١]. وواجهت أنقرة الانتفاضة بالقمع حيناً والتفاوض حيناً آخر، لكن فقدان الانتفاضة أي دعم خارجي، وخصوصاً من جانب روسيا التي كانت على علاقات جيدة مع أنقرة، ومن جانب بريطانيا، أوصلها إلى طريق مسدود. علماً أن بريطانيا التي دعمت ثورة الشيخ سعيد، تحسنت علاقاتها مع أنقرة بعد توقيع اتفاقية الموصل عام ١٩٢٦، وكان دعمها لتلك الثورة ورقة ضغط على أنقرة للتخلي عن مطالبتها بالموصل.

بعد ثورة الشيخ سعيد وانتفاضة آغري، شهدت محافظة ديرسيم انتفاضة أخرى في عام ١٩٣٨. وخلال هذه الفترة التي قاربت الخمسة عشر عاماً، كان النظام الكمالي في أنقرة، يستكمل إجراءات المواجهة مع التطلعات القومية الكردية، وتركزت خطة الكماليين على نقطتين: حظر استخدام اللغة الكردية، وإعادة توزيع الانتشار الديموغرافي للأكراد على امتداد تركيا.

أ ـ خطة إصلاح الشرق ومنع اللغة الكردية:

في العام ١٩٢٥، اعتمدت حكومة مصطفى كمال خطة عرفت بـ «خطة إصلاح الشرق» (أي المناطق الشرقية/ الكردية في البلاد) وتركزت على حظر استخدام اللغة الكردية في المؤسسات الرسمية والمدارس والمحاكم وأماكن العمل والقضاء والأسواق والشوارع وكل مكان آخر، ومعاقبة المخالفين بدفع غرامات مالية. فنصت المادة ٤١ من الخطة على:

> «إن الذين يستخدمون لغة غير اللغة التركية في محافظات (...) ومراكز الأقضية ودوائر الحكومة والبلديات والمؤسسات الأخرى والمدارس والأسواق والدكاكين، يعدون مذنبين لمخالفتهم أوامر الحكومة والبلديات، ويُعاقبون»[١٢].

ونصت المادة ١٧ من الخطة نفسها على ما يلي:

> «يُمنع حتماً على الأكراد الذين يقطنون في الأقسام الغربية من المحافظات الواقعة غرب الفرات، التحدث باللغة الكردية. ويجب ضمان الحديث باللغة التركية بين النساء ولا سيما في مدارس البنات»[١٣].

وحين اندلعت انتفاضة ديرسيم في عام ١٩٣٨، رفع المفتش العام في دياربكر، عابدين أوزمين، تقريراً إلى أنقرة متصلاً بمسألة اللغة الكردية وجاء فيه: «يجب ألا نساعد قطعاً، على التحدث باللغة الكردية لدى موظفي الدولة وفي دوائرها. والعامل الذي لا يعرف التركية يجب ألا يتحدث مع آخر باللغة الكردية، ويُلزم بإحضار مترجم..»». واستمر العمل بقانون منع اللغة الكردية بعد ذلك. بل صدر بعد انقلاب ١٩٨٠ قانون يحمل الرقم ٢٩٣٢، يؤكد منع التحدث باللغة الكردية، لكن القانون عُدّل في ربيع ١٩٩١، باتجاه

السماح بالتحدث بها، في عهد رئيس الجمهورية الراحل طورغوت أوزال (توفي في نيسان/ أبريل ١٩٩٣).

ب ـ قانون التوطين الإجباري

لم تقتصر خطة إصلاح الشرق على حظر التحدث باللغة الكردية، فصدر قانون للتوطين الإجباري، يقضي بنقل مجموعات سكانية كردية من المناطق الشرقية وتوزيعها على المحافظات الغربية في مناطق إيجه والبحر المتوسط ومرمرة وتراقيا. وهذا ما لحظته المادة الثانية من القانون التي تمنع تجمّع المجموعات الكردية التي لا تعرف التركية في أماكن واحدة. وتؤكد المادة ١٣ من القانون:

> «إجبار مَنْ ليس من عرق تركي على عدم السكن في بلدات ومدن على نحو يجعل منها قرى أو أحياء مستقلة»[١٤].

ويشير تقرير أوزمين الآنف الذكر، إلى وجوب دمج الأكراد في الجماعة التركية وجعلهم يتكلمون اللغة التركية بدل اللغة الكردية. وفي الواقع، تعدّدت الخطب والتصريحات التي تؤكد علوية العرق التركي، ونكتفي هنا بذكر كلمة عصمت إينونو، رئيس البرلمان والرجل الثاني في النظام بعد مصطفى كمال، في أثناء تدشين خط سكة حديد في سيواس عام ١٩٣٠. قال إينونو:

> «في هذه البلاد، للأمة التركية وحدها حق المطالبة بحقوق عرقية وإثنية. وليس لأي أحد آخر مثل هذا الحق»[١٥].

وأثارت إجراءات طمس الهوية الكردية قلقاً بالغاً لدى النخب الكردية، عبّر عنها أحد أفرادها بالقول:

> «عندما نقول من جهة إننا أتراك، يقولون لنا: لا، أنتم لستم أتراكاً، أنتم أكراد، وحين نقول، نحن شعب ديرسيم، إننا أكراد، يصيحون بنا: لا، لستم أكراداً. لا يوجد أكراد»[١٦].

وفي هذه الفترة بالذات بدأ يظهر مصطلح «أتراك الجبال» للدلالة على الأكراد، حين أطلقه محافظ تونجبلي (ديرسيم)، الجنرال عبد الله ألب دوغان، في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٣٦.

ثالثاً: من التعددية الحزبية إلى حزب العمال الكردستاني

يمكن القول إن سياسة تذويب الأكراد في المجتمع التركي، تراجعت بعض الشيء مع إقرار التعددية الحزبية في عام ١٩٤٥، وكان السقوط المدوّي لحزب الشعب الجمهوري، حزب أتاتورك، الذي قاد سياسة الإنكار للهوية الكردية طوال العهد الكمالي في العشرينيات والثلاثينيات. ثم جاءت انتخابات العام ١٩٥٠ ووصول الحزب الديموقراطي بزعامة مندريس إلى السلطة، مثابة نقطة تحول في الحركة الكردية السياسية في تركيا. وكان انفتاح مندريس على التيارات الإسلامية عاملاً في تفعيل نشاط بعض الأوساط الكردية، حيث للميول الدينية حضور قوي. لكن المصاعب الاقتصادية في الخمسينيات وعدم الاستقرار السياسي، قادا إلى انقلاب ٢٧ أيار/ مايو ١٩٦٠، الذي جاء كرد فعل على تنامي التيارات الدينية والكردية. لذا كان من أوائل إجراءات الانقلابيين اعتقال ٥٤ من أصل ٥٥ نائباً من أصل كردي ينتمون إلى الحزب الديموقراطي (الذي شنق زعيمه مندريس لاحقاً في أيلول/ سبتمبر ١٩٦١) ثم نفيهم إلى مناطق في غرب تركيا[١٧]. كما بدأت حملة واسعة لتتريك الأسماء الكردية للقرى والأماكن والأشخاص، وتجسد ذلك بصدور قانون خاص، عُدَّ استمراراً لسياسة الصهر التي مورست في العهد الكمالي.

ومع أن الدستور الجديد الذي أقرّ في عام ١٩٦١، أدخل العسكر في الحياة السياسية، من خلال إنشاء مجلس الأمن القومي، إلاّ أنه

وسّع نسبياً الحريات والحقوق العامة والشخصية، الأمر الذي شجع الفئات الكردية على المشاركة في الحركة السياسية من خلال حزب تركيا الجديدة، الذي نال أكثر من ثلاثين في المئة من أصوات الأكراد في مناطق الجنوب الشرقي، بل كان طرفاً، بستة وزراء، في حكومة ائتلافية، مع حزب الشعب الجمهوري، بين تموز/ يوليو ١٩٦٢ وتشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣. وبتأثير من حزب تركيا الجديدة (YTP) أعيدت بعض العائلات الكردية من منفاها في الغرب، إلى مواطنها في الشرق[١٨].

وانتشرت في الستينيات المهرجانات والاجتماعات التي تعكس وعياً قومياً كردياً متزايداً، وخصوصاً مع وصول زعيم حزب العدالة الذي يعدّ وريث الحزب الديموقراطي، سليمان ديميريل، إلى السلطة في منتصف الستينيات. وأشهر هذه المهرجانات ما سمي «مهرجانات الشرق» عام ١٩٦٧[١٩]. كما تأسست جمعيات ثقافية ومنظمات طلابية، كان أهمها وأكبرها وأكثرها تأثيراً «مواقد الشرق الثورية»، وهدفها إقناع الحكومة الاعتراف باللغة الكردية وبالحقوق الثقافية للأكراد. وكان حزب العمال التركي (TIP) أحد أكثر المنظمات تأثيراً في الوسط الكردي. وفي مؤتمره الرابع الذي عقده في ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠، دعا إلى الاعتراف بوجود «شعب كردي يعيش في شرق تركيا». وكان، بذلك، أول حزب قانوني يقول هذا. ومع أن لهذا الحزب منطلقات ماركسية، عرقلت حصوله على أصوات أكثر من في المناطق الكردية، إلاّ أنه كان الحزب الأول في منطقتين كرديتين مهمتين هما: ديار بكر وتونجلي (دير سيم)[٢٠].

لكن الطروحات اليسارية والماركسية خصوصاً، التي تحرّك

المجموعات الكردية أو المؤيدة للأكراد، قادت إلى تصاعد موجة عنف بينها وبين المتطرفين من القوميين الأتراك. وفي ١١ آذار/ مارس عام ١٩٧١، كانت تركيا تشهد الانقلاب الثاني في تاريخها، ومن أول إجراءات قادتِهِ اعتقالُ عدد كبير من أعضاء المنظمات اليسارية مثل اتحاد الشباب الثوري لتركيا المعروف اختصاراً بـ (Deu-GENC) كما حُظر حزب العمال التركي.

لكن مع وصول بولنت أجاويد إلى زعامة حزب الشعب الجمهوري، بطروحات اجتماعية واشتراكية منفتحة، وجد تأييداً له في الأوساط الكردية، وخصوصاً مع إطلاقه وعوداً لحل مشكلات الجنوب الشرقي. وحاول الأكراد استغلال توجهات أجاويد الجديدة للمضي أبعد في تحقيق تطلعاتهم، ما أدى إلى تخوف أجاويد وتراجعه عن الوعود التي كان قد أطلقها.

وعادت حركة الوعي القومي الكردي للظهور في السبعينيات، على أساس يساري واجتماعي، ورفعت شعارات: «النزعة الشرقية» و«الهوية الشرقية» نسبة إلى مناطق «شرق» البلاد، حيث الأغلبية الكردية. وقدّر عدد المنظمات الكردية ذات الميول الانفصالية والاتجاهات الماركسية ـ اللينينية في السبعينيات بأكثر من ١٢ منظمة، أكثرها تأثيراً وراديكالية: حزب العمال الكردستاني (PKK).

رابعاً: حزب العمال الكردستاني

طبع حزب العمال الكردستاني بطابعه المسألة الكردية في تركيا طوال الفترة الممتدة من العام ١٩٧٨ وحتى العام ١٩٩٩. وخلالها عرفت هذه المسألة ذروة تبلورها، إن على صعيد الوعي القومي أو

على صعيد التعريف بها على الساحة الدولية، فضلاً عن أن هذه الفترة كانت الأكثر دموية وحدّة في المواجهة بين النزعتين الكردية والتركية.

تعود الجذور الأولى لفكرة تأسيس حزب العمال الكردستاني إلى العام ١٩٧٤، حين اجتمع في أنقرة عدد من الطلبة الأكراد منهم: عبد الله أوجالان، كسيرة ييلديريم، علي حيدر قايتين، حقي قرة اير، جميل بايق وكمال بير والذين كانوا ناشطين في جمعية الكلية العليا بأنقرة التي انتخب للجنتها القيادية في العام ١٩٧٥ الطالب عبد الله أوجالان. وكان القاسم المشترك بين هؤلاء هو النظر إلى المسألة الكردية على أنها مسألة قومية وعلى أن للأكراد الحق بالتنظيم المستقل من أجل أن يكونوا مستقلين. وفي العام ١٩٧٧، برز عبد الله أوجالان من خلال منشور وزعه باسم «الطريق الثوري الكردستاني»[٢١] ويعرّف فيه المناطق الكردية في تركيا بأنها «مستعمرة» وبأن الأغوات الإقطاعيين والبورجوازيين الأكراد اختاروا التعاون مع الطبقات التركية المهيمنة من أجل استغلال الفلاحين والعمال الأكراد. وترى الوثيقة أنه من أجل تأسيس كردستان مستقلة لا بد من ثورة جذرية يقودها العمال والفلاحون على أسس ماركسية ـ لينينية[٢٢]، وما لبث قادة منظمة جيش التحرير الوطني الكردي أن عقدوا اجتماعاً في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨، في قرية «فيس» بقضاء ليجه في محافظة ديار بكر، وأعلنوا تأسيس «حزب العمال الكردستاني» واختصاره (PKK) وهي الأحرف الأولى من اسمه باللغة الكردية (Kurdistan Partiya Karakiran). وكان زعيم هذا الحزب عبد الله أوجالان ويلقبه أنصاره بـ «آبو» ومعناها: العم.

بدايات الحزب إذاً ماركسية، وهدفه واضح وهو تحرير كردستان تركيا وإعلانها دولة مستقلة، وارتأى أوجالان، بعد بضعة أشهر، في تموز/ يوليو ١٩٧٩، إثر مضايقات السلطة ومن أجل إعادة تنظيم عمل الحزب وكسب الدعم الخارجي، مغادرة تركيا، بعدما اقتصر نشاط الحزب في البداية على اكتساب مناصرين شبان في مسقط رأسه في منطقة سيفريك. وعلى هذا غادر أوجالان تركيا إلى سوريا حيث أمضى السنوات اللاحقة متنقلاً بين دول شرق أوسطية عدة، بينها سوريا ولبنان والعراق.

وبعد انقلاب ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠، توقف نشاط حزب العمال الكردستاني، واضطر ما تبقى من قادته إلى الفرار خارج البلاد. لكن الانقلاب دفع عدداً كبيراً من المنظمات اليسارية إلى إقامة «جبهة المقاومة المتحدة ضد الفاشية» كان من أطرافها حزب العمال الكردستاني، وكان الهدف مقاومة كل أشكال النزعات اليسارية والانفصالية الكردية في تركيا التي انتهجها نظام ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠. ورفع انقلابيو ١٢ أيلول/ سبتمبر بقيادة الجنرال كنعان إيفرين، شعار «إعادة التطبيق العملي للأتاتوركية» أي: الهوية التركية لتركيا ووحدة الأمة التركية ووحدة الأراضي التركية، كرد فعل على تنامي النزعة القومية الكردية في السبعينيات. وتجسدت السياسات «التركية» للنظام الانقلابي في جملة إجراءات وممارسات منها اعتقال أحد الوزراء السابقين في حكومة بولنت أجاويد، النائب السابق حينها عن حزب الشعب الجمهوري، شرف الدين ألتشي، في آذار/ مارس ١٩٨١ لقوله: «يوجد في تركيا أكراد وأنا كردي». وقد حكمت عليه محكمة عسكرية بالسجن لمدة سنة[٢٣].

ومن المظاهر المعادية للنزعة الكردية، ما تضمنه الدستور الجديد الذي أقرّ عام ١٩٨٢ حيث جاء في مادته الخامسة أن «إحدى المهمات الأساسية للدولة هي حماية استقلال الأمة التركية ووحدتها، ووحدة البلاد والجمهورية». وهذا يعني حظر كل ما يشير إلى الهوية الكردية، وتأكد ذلك في المادة ٢٦ التي نصت على أنه «لا يمكن استخدام أي لغة يحظرها القانون، في التعبير عن الأفكار ونشرها» وبعد ذلك بسنة، في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٣، أقرّ القانون ٢٩٣٢ الذي حظر استخدام اللغة الكردية، أو بالأحرى، أعاد تأكيد حظرها.

كما فرض الدستور شروطاً قاسية لتأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية. إذ حظرت المادة ٦٨ تأسيس أي حزب يدعم نشاطاً «مخالفاً للوحدة التي لا تتجزأ للدولة والأمة والبلاد»، وكان يقصد بذلك منع تأسيس أي حزب له تطلعات ونزعات كردية أو انفصالية.

إلى ذلك، أعيد في فترة حكم جنرالات ١٢ أيلول/ سبتمبر إحياء أو تعزيز نشاطات الكثير من المؤسسات المعنية بترسيخ الهوية القومية التركية، من ذلك مجمع اللغة التركية، وجمعية التاريخ التركي. وظهر عدد كبير من الكتب والمقالات التي «تثبت» عدم وجود لغة كردية، وتؤكد الأصل الواحد التركي للأكراد والأتراك. وظهرت حملة إعلامية، ومن جانب مؤرخين، ضد الغرب واتهامه بالسعي لتقسيم البلاد من خلال تشجيعه على إبراز هوية كردية منفصلة عن الهوية التركية[٢٤].

وتوسل انقلابيو ١٢ أيلول/ سبتمبر الفئات الإسلامية لمواجهة الاتجاهات اليسارية (المؤيدة للأكراد)، وظهرت أطروحة تركز على

عاملي القومية التركية والدين الإسلامي وعرفت بـ «الطرح التركي ـ الإسلامي».

ساهمت هذه السياسات الهادفة إلى تدمير قواعد اليسار والأكراد في إعادة النظر في الأساليب التي كانت متبعة من جانب حزب العمال الكردستاني وانتقاله إلى اعتماد «استراتيجية الحرب الشعبية المسلحة» التي كانت باكورتها في ١٥ آب/ أغسطس ١٩٨٤ حين هاجمت مجموعة مسلحة من الحزب دورية عسكرية تركية في منطقة «أروح» في جنوب شرقي تركيا وأسفر الهجوم عن سقوط قتلى وجرحى. وكان ذلك بداية لمرحلة جديدة من الصراع.

بلغ التمرد الكردي المسلح ذروته مع حزب العمال الكردستاني، وعمَّ كامل المناطق في جنوب شرقي تركيا، وشارك فيه على امتداد سنوات، الآلاف من المقاتلين الأكراد وعشرات الآلاف من القوات الحكومية التركية. وفي مواجهة حزب العمال الكردستاني، اتخذت الحكومات التركية كل الوسائل الممكنة من أجل قمع التمرد الكردي المسلح. ففرضت حال الطوارىء الدائمة على المناطق الكردية، وجنّدت الحكومة متعاونين معها من بين الأكراد عرفوا باسم «حماة القرى» وقارب عددهم الـ ٥٥ ألفاً، وتمركز بصورة دائمة في تلك المناطق بين ٢٠٠ و٣٠٠ ألف جندي تساندهم الآليات والطائرات، وأحرقت ودمَّرت قرى بكاملها قدّر عددها بأربعة آلاف قرية ومزرعة فضلاً عن التفريغ القسري لمئات غيرها. وقدّر الانفاق على «مكافحة الإرهاب» ما قدر بـ ٧ ـ ٨ مليارات دولار سنوياً، ورافق ذلك ملاحقة مستمرة للأحزاب والتنظيمات التي قد تعبّر عن نزعة كردية، فحلَّ بعضها وسجن قادتها.

إلى الكفاح المسلح، حاول الأكراد، تطوير الحضور الكردي من

خلال أحزاب أنشأوها، بل ودخلوا في تحالفات مع أحزاب تركية مكنتهم في العام ١٩٩١ من إدخال ٢٢ نائباً في البرلمان لحزب العمل الشعبي (HEP)، لكنه حظر لاحقاً كما الحزب الذي خلفه، حزب الديموقراطية الشعبي (DEP)، واقتيد بعض نواب هذا الأخير برقابهم من أمام البرلمان فور خروجهم معهم وحكم عليهم بالسجن مدداً مختلفة في العام ١٩٩٣. وغالباً ما نظر إلى الأحزاب السياسية الكردية داخل تركيا على أنها «الذراع السياسية» لحزب العمال الكردستاني وآخرها حزب الديموقراطية الشعبي (HADEP) الذي يواجه دائماً خطر حظره أمام المحكمة الدستورية. وإلى جانب إنشاء أحزاب سياسية، حاول أكراد تركيا، ولا سيما حزب العمال الكردستاني، دفع الهوية الكردية على الساحة الدولية، حين أسس ما سمي بـ «البرلمان الكردي في المنفى» الذي ترأسه ياشار قايا.

ولم يكن حزب العمال الكردستاني نفسه بعيداً عن محاولات تحوّله إلى حزب سياسي معترف به داخل تركيا. ففتح قنوات اتصال مع الرئيس التركي الراحل طورغوت أوزال، الذي كشف عام ١٩٨٩ أن فيه دماً كردياً لجهة أمه. وأعلن أوجالان أكثر من مرة تخليه عن مطلب الاستقلال الكامل، ودعوته إلى إنشاء فيدرالية تركية ـ كردية، بل حتى منح المناطق الكردية حكماً ذاتياً.

كذلك قامت الأحزاب التركية نفسها بمحاولات شجاعة للانفتاح على الواقع الكردي. فرفع أوزال الحظر عن استخدام اللغة الكردية في ربيع ١٩٩١، وفي خريف ١٩٩١، ضمّن الحزب الديموقراطي الشعبي الاجتماعي (SHP) برنامجه الانتخابي وعوداً بإصلاحات على صعيد «المسألة الكردية» ودخل في تحالف «وطني» مع حزب العمل الشعبي (الكردي) وفي خريف العام نفسه (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١) أعلن رئيس الحكومة، وزعيم حزب الطريق

المستقيم، سليمان ديميريل، اعترافه بـ «الواقع الكردي»، ولاحقاً حاول كل من ديميريل نفسه ورئيسة الحكومة السابقة، طانسو تشيللر، «تطوير» مفهوم جديد للمواطنية في تركيا لا يتكيء على العرق التركي بل على تركيا كوطن لجميع الأعراق. لكن هذه المحاولات لم تصل إلى نتيجة ولم تتحقق على أرض الواقع، وذلك نتيجة المعارضة الحازمة للمؤسسة العسكرية التي كانت تدخل أحياناً في جدال علني مع رؤساء الأحزاب وحتى مع رؤساء الحكومات.

واستمر الصراع مفتوحاً بين النزعتين الكردية والتركية، على الصعد السياسية والعسكرية والدولية إلى أن تمَّ اعتقال زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجالان، بالتعاون بين الاستخبارات التركية والإسرائيلية والأميركية وبتواطؤ من اليونان، ونتيجة تلكؤ أوروبا عن احتضانه، وذلك عند خروجه من منزل السفير اليوناني في نيروبي عاصمة كينيا، في ١٦ شباط/ فبراير ١٩٩٩، ونقله جواً إلى سجن في جزيرة إيمرالي التركية قرب اسطنبول، حيث حوكم وصدر حكم بإعدامه في ٢٩ حزيران/ يونيو ١٩٩٩.

لقد استطاع الأكراد أن يصلوا إلى داخل النظام السياسي التركي كأفراد يحملون المواطنية التركية، وليس كأكراد يملكون وعياً بهوية قومية خاصة بهم، فكان منهم رؤساء حكومات ووزراء ونواب ومحافظون وقضاة ومديرو مؤسسات وزعماء نقابات. لكن الكردي، بصفته قومياً كردياً له تطلعات لهوية مستقلة متمايزة، كان نصيبه دائماً من النظام الكمالي العقاب من قتل أو سجن أو نفي. وما واجهته حركة حزب العمال الكردستاني، والأحزاب السياسية الكردية وقبلهم، حركات الشيخ سعيد وقوتشغيري

واغري وديرسيم، و٥٥ رئيس عشيرة بعد انقلاب ١٩٦٠، وشرف الدين التشي عام ١٩٨١، من قتل وملاحقة واضطهاد، مثّل النموذج الدائم لطريقة تعامل النظام الكمالي في تركيا مع المسألة الكردية. وما لم تطرأ تحوّلات جذرية على المفهوم الكمالي للمسألة الكردية في تركيا، فإن مرحلة حزب العمال الكردستاني لن تكون سوى محطة أخرى تضاف إلى حركات التمرد الكردية السابقة، لكنها لن تكون الأخيرة. كما أن المصير الذي قد يواجهه أوجالان، سواء أكان إعداماً أم سجناً مؤبداً، لن يجعله الأخير في سلسلة الزعماء الأكراد الذين واجهوا في الماضي مصائر مشابهة. ولعل الاعتبار من دروس التاريخ والعلاقة الدائمة التأزم بين النزعتين التركية والكردية في تركيا، لن يكون لمصلحة هذين الشعبين فحسب بل وأيضاً لمصلحة تركيا واستقرارها على عتبة القرن الواحد والعشرين.

ملحق رقم (١)
الانتفاضات الكردية في عهد مصطفى كمال أتاتورك
١٩٢٤ ـ ١٩٣٨

الانتفاضة النسطورية	١٢ ـ ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٢٤
انتفاضة الشيخ سعيد	١٣ شباط/فبراير ـ ٣١ أيار/مايو ١٩٢٥
حركة روتشكوثان وورومان	١٩ ـ ١٢ آب/أغسطس ١٩٢٥
انتفاضة صاصون	١٩٢٥ ـ ١٩٣٧
انتفاضة آغري الأولى	١٦ أيار/مايو ـ ١٧ حزيران/يونيو ١٩٢٦
انتفاضة قوتشوشاغي	٧ ت١/أكتوبر ـ ٣٠ ت٢/نوفمبر ١٩٢٦
انتفاضة موتكي	٢٦ أيار/مايو ـ ٢٥ آب/أغسطس ١٩٢٧
انتفاضة آغري الثانية	١٣ ـ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٢٧

حركة بيجار تنكيل	٧ ت١/أكتوبر ـ ١٧ ت٢/نوفمبر ١٩٢٧
انتفاضة عاصي رسول	٢٢ أيار/مايو ـ ٣ آب/أغسطس ١٩٢٩
حركة تندوردك	١٤ ـ ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٢٩
حركة سافور تنكيل	٢٦ أيار/مايو ـ ٩ حزيران/يونيو ١٩٣٠
انتفاضة زيلان	٢٠حزيران/يونيو ـ ١أيلول/سبتمبر ١٩٣٠
انتفاضة أورامار	١٦ تموز/يوليو ـ ١٠ ت١/أكتوبر ١٩٣٠
انتفاضة آغري الثالثة	٧ ـ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٣٠
حركة بولمور	٨ ت١/أكتوبر ـ ١٤ ت٢/نوفمبر ١٩٣٠
حادثة مينيمين	٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٠
حركة تونجيلي (ديرسيم)	١٩٣٧ ـ ١٩٣٨

المصدر: اسمي الشيخ سعيد، ص ١٨٨ ـ ١٨٩ نقلاً عن أرشيف رئاسة أركان الجيش التركي.

ملحق رقم (٢)
تقدير عدد السكان الأكراد في تركيا
وفقاً للأقاليم الجغرافية (١٩٩٠)

الإقليم	العدد (بالآلاف)	النسبة المئوية لمجموع السكان في الأقاليم
الشرق	٢,٢٣٠,٢٩	٤١,٩٦
الجنوب الشرقي	٢,٣٦٥,٠٤	٦٤,٩٨
إيجه	٢٩٦,٩٩	٣,٩٨
البحر الأسود	٣٧,٨٨	٠,٥٠
الأناضول الداخلي	٥٧٩,٣٨	٥,٥٣
مرمرة	٨١٠,١٣	٦,٠٩
البحر الأبيض المتوسط	٧٢٦,٥٥	٨,٩٥
المجموع	٧,٠٤٦,٢٥	١٢,٦٠

المصدر: المسألة الكردية، جذرها وتطورها، ص ١٢٣

ملحق رقم (٣)

عدد القتلى في المواجهات بين الدولة وحزب العمال الكردستاني (PKK) (١٩٨٤ ـ ١٩٩٥) ـ بالآلاف

العام	مدنيون	PKK	قوات حكومية	المجموع
١٩٨٢ ـ ١٩٩١	١,٢٧٨	١,٤٤٤	٨٤٦	٣,٥٦٨
١٩٩٢ ـ ١٩٩٥	٣,٧٣٦	١٠,١٠٢	٢,٧٧٥	١٦,٦١٣
المجموع	٥,٠١٤	١١,٥٤٦	٣,٦٢١	٢٠,١٨١

المصدر: **المسألة الكردية**، ص ١٢٩، نقلاً عن صحيفة **يني يوزييل** ٦ تموز/ يوليو ١٩٩٥.

الهوامش:

(١) انظر إيلهان أقين، **تاريخ الثورة التركية**، (اسطنبول ١٩٨٦)، ص ٧٠، (باللغة التركية).

(٢) كمال كيريشتشي وغاريث وينرو، **المسألة الكردية، جذرها وتطورها**، (اسطنبول ١٩٩٧)، ص ٧١ (باللغة التركية).

(٣) أنظر: معاهدة موسكو، مجلة **شؤون تركية**، (بيروت، العدد الثامن، صيف ١٩٩٣)، ص ٥١ ـ ٥٣.

(٤) ناجي قوتلاي، **عملية تشكّل الهوية الكردية**، (اسطنبول ١٩٩٧)، ص ٦٠ ـ ٦١. (باللغة التركية).

(٥) المصدر نفسه، ص ١١٦.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٤٣.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٥٧ ـ ١٥٨.

(٨) **المسألة الكردية**، مصدر سابق، ص ٨٥.

(٩) إلهامي أراس، **اسمي الشيخ سعيد**، (اسطنبول ١٩٩٤)، ص ٤٧ ـ ١٤٩ ـ ١٥٨. (باللغة التركية).

(١٠) **عملية تشكل**، مصدر سابق، ص ١٧٨.

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٠٠.

(١٢) عمر وهبي خطيب أوغلو، **المسألة الكردية من زاوية أخرى**، (اسطنبول ١٩٩٢)، ص ٣٨.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٣٨.

(١٤) المصدرنفسه، ص ٤٠.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٣٦ ـ ٣٧، (نقلاً عن صحيفة **ميلليت** ١٩٣٠/٨/٣١).

(١٦) **المسألة الكردية**، ص ١١١.

(١٧) المصدر نفسه، ص ١١٢.

(١٨) المصدر نفسه، ص ١١٣.

(١٩) **عملية تشكّل**، مصدر سابق، ص ١٨٩.

(٢٠) **المسألة الكردية**، مصدر سابق، ص ١١٤.

(٢١) **المسألة الكردية من زاوية أخرى**، مصدر سبق ذكره، ص ٨٦.

(٢٢) **المسألة الكردية: جذرها وتطورها**، ص ١١٧.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١١٧.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١١٨.

٢

من الشيخ سعيد
إلى عبد الله أوجالان

«إنني مستعد للعودة إلى تركيا. لكن يجب إعطاء ضمانات كافية حتى لا أنتهي كما انتهى الشيخ بدر الدين والشيخ سعيد». هذا ما قاله زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجالان، في مؤتمره الصحافي الشهير، بحضور جلال طالباني، في بلدة برّ الياس اللبنانية في ١٧ آذار/ مارس ١٩٩٣.

كان التاريخ حاضراً بقوة في مخيلة الزعيم الأبرز لأكراد تركيا في العصر الحديث. واعتقاله، أو بالأحرى تسليمه، في ١٦ شباط/ فبراير ١٩٩٩، في العاصمة الكينية إلى الاستخبارات التركية، بمساعدة الـ «سي. آي. إيه» و«الموساد»، استحضر فجأة كل التاريخ الكردي في الشرق الأوسط، وليس فقط في تركيا، المثقل بالدم والمنافي والهجرات والدمار وأعواد المشانق، ناهيك عن الفقر والاضطهاد.

ليس أوجالان، أول زعيم كردي يرفع لواء العصيان والتمرد، ولن يكون آخر المنتهين في قبضة السلطة المركزية، عثمانية كانت أم

تركية، لكن الدفع الهائل الذي منحه، وحزبه، للحركة الكردية في تركيا، كما خارجها، كان حاسماً على صعيد بلورة الهوية الكردية، سياسياً وثقافياً وإعلامياً، كما على صعيد وضعها في دائرة الاهتمام الدولي، بصورة لم يسبق لها مثيل.

لم ينطلق أوجالان، أو كما يلقب «آبو»، من فراغ. وإذا كنا لا نريد التوغل في عمق التاريخ الكردي في تركيا، وإلى ثورة الشيخ بدر الدين الذي انتهى شنقاً عام ١٤٢٠، إلاّ أن بداية الحركة الكردية المسلحة في تركيا تؤرخ بثورة الشيخ سعيد الكردي عام ١٩٢٥، التي قُمعت بشراسة على يد مؤسس تركيا الحديثة مصطفى كمال أتاتورك، حين اعتقل الشيخ سعيد وأعدم مع ٢٨ من رفاقه بقرار من محكمة الاستقلال في ديار بكر. ثم كانت انتفاضات آغري بين عامي ١٩٢٨ و١٩٣٠، ثم انتفاضة ديرسيم الشهيرة عام ١٩٣٧، وخلّفت هذه الانتفاضات الآلاف من القتلى والجرحى.

وخلال الفترات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، لم تتوقف محاولات النظام الكمالي في تركيا، العثور على حل للمشكلة الكردية، تضمن «وحدة التراب التركي». فتعددت تقارير المؤسسات الرسمية، لكن أياً منها لم يكن يخلص إلى الاعتراف بخصوصية ما لهؤلاء «العصاة» و«الأشقياء» الذين لا يمكن تمدينهم، بتعبير أحد وزراء الداخلية الأتراك، سوى بالقوة، والذين، على حد قول وزير سابق للعدل التركي «ليس لهم سوى حق واحد في هذا البلد: أن يكونوا خدماً وعبيداً».

يختصر مصطفى كمال أساس الإيديولوجيا في التعاطي مع المشكلة الكردية في تركيا، بشعاره الأشهر «هنيئاً لمن يقول أنا تركي»، نافياً عن كل الأقوام القاطنة في الأناضول أية خصوصية تميزهم عن

الأتراك، فكان ذلك نذيراً بالمصاعب التي سيواجهها النظام الكمالي مع من وصفهم دائماً بـ «أتراك الجبال».

وكانت الفرصة مؤاتية في السبعينيات، مع انتشار النزعات اليسارية والماركسية، وتقدم حركات التحرر في أكثر من مكان في العالم الثالث، فبرزت حركة مهمة لمثقفين أكراد في السبعينيات، من تشيتين ألتان وموسى عنتر ومحمد أرسلان وكمال بورقاي. وتشكلت جمعيات وأحزاب يسارية تدعم الأكراد.

وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨، كان الطالب في كلية العلوم السياسية في جامعة أنقرة، عبد الله أوجالان (عبد الله الآخذ بالثأر) يسعى ليأخذ بثأر التاريخ الكردي في تركيا. فكان تأسيس حزب العمال الكردستاني المعروف اختصاراً بـ PKK، وهي الأحرف الأولى من اسمه باللغة الكردية Partiya Karkeren Kurdistan)، وذلك في اجتماع عُقد في قرية فيس التابعة لقضاء ليجه في محافظة ديار بكر. وجوهر فكر مؤسسي الحزب هو أن «كردستان الشمالية» أي مناطق جنوب شرق تركيا هي تحت الاستعمار التركي، ويجب تحريرها وإقامة دولة مستقلة فيها للشعب الكردي، تتسع لتشتمل كل كردستان الشرق الأوسط. وفي هذه النقطة يظهر التباين في الرأي والممارسة مع أكراد العراق الذين يدعو زعماؤهم إلى فصل نضال كل منطقة كردية عن الأخرى والتحرك وفقاً لظروف البلد الذي يقطنون فيه.

اتخذ حزب العمال الكردستاني، الكفاح المسلح أسلوباً لتحقيق أهدافه، وإذ تعرضت قيادات الحزب الجديد للملاحقة، غادر أوجالان في ٧ تموز/ يوليو ١٩٧٩ تركيا إلى سوريا فلبنان، الذي كان ملاذاً وساحة مفتوحة لكل المنظمات والفصائل اليسارية

والفلسطينية والعالمية. فوجد فيه تربة خصبة لتصليب عوده وتدريب مقاتليه، بالمشاركة مع منظمات فلسطينية، ثم بإقامة معسكرات خاصة به في سهل البقاع. واستمرت هذه المعسكرات حتى إغلاقها في منتصف التسعينيات.

لكن النشاط العسكري لحزب العمال الكردستاني لم يبدأ عملياً ضد الدولة التركية سوى في ١٥ آب/ أغسطس من عام ١٩٨٤، حين نفذ أولى عملياته العسكرية في قضاء (أروح) في محافظة سعرت، وقتل جندي تركي وجرح ستة آخرون، معلناً بذلك بدء النشاط المسلح ضد القوات الحكومية التركية.

واعتمد حزب العمال الكردستاني، في عملياته العسكرية، على آلة بشرية ضخمة كانت تتنامى تدريجياً وقدّر عدد أفراد مقاتليه الدائمين في السنوات الأخيرة بـ ١٠ ـ ١٥ ألف مقاتل. وكان أوجالان يردد أحياناً أن عدد المقاتلين داخل تركيا وخارجها يمكن أن يصل إلى ٥٠ ألفاً. وتنوعت عمليات الحزب ضد القوات الحكومية التي قادتها «جبهة التحرير الوطني الكردستاني» (ERNK) وهي الجناح العسكري للحزب، وتأسست في ٢١ آذار/ مارس ١٩٨٥، فاستهدفت قوافل الجنود، وعملت على نصب كمائن ومهاجمة مخافر، والمتعاونين من المواطنين مع الدولة. ولم تخلُ العمليات العسكرية من نتائج كارثية أصابت المدنيين، نساء وأطفالاً ورجالاً، عمل الإعلام التركي على إبرازها كأنها من مسؤولية حزب العمال الكردستاني. وبلغت ذروة نشاطات الحزب في السنوات الثلاث الأولى من التسعينيات حين كانت له السيطرة الميدانية في مناطق جنوب شرق تركيا ليلاً، وتعود لسيطرة الدولة خلال النهار. وساعده في ذلك، انطلاقه من قواعده في شمال

العراق في مرحلة كانت فيه هذه المنطقة خارج السيطرة الفعلية لأية قوة، عراقية كانت أم كردية أم تركية.

لكن حزب العمال الكردستاني لم يكتفِ في صراعه مع الدولة التركية بالجانب العسكري بل حاول أكثر من مرة، خصوصاً بعد زوال الاتحاد السوفياتي، وتفرّد الولايات المتحدة بقيادة النظام الدولي الجديد، أن يفتح قنوات تواصل مع واشنطن، كما مع قادة أنقرة. وبدا في إحدى الفترات أن هذه الخطوات السلمية قد تفضي إلى نتيجة، في عهد الرئيس التركي الراحل طورغوت أوزال. وعلى هذا الأساس أعلن أوجالان في ١٧ آذار/ مارس ١٩٩٣ أول وقف لإطلاق النار من جانب واحد، بتشجيع، كما ذكر ذلك أكثر من مرة جلال طالباني، من الرئيس أوزال. لكن وفاة أوزال «المفاجئة» بعد شهر على وقف النار هذا، أعادت كرة النار إلى الاشتعال بعد كمين في منطقة بينغول في ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٣، ذهب ضحيته ٣٣ جندياً تركياً. ثم كرّر أوجالان مبادرته لوقف النار. لكن أنقرة كانت ترفض التحاور مع «زعيم المنظمة الانفصالية» ومع «الإرهاب» وتطالب باستسلامه. وعلى هذا لم تجد نفعاً أية محاولات تنموية في التخفيف من حدة الشعور الانفصالي والمعادي للدولة لدى أكراد تركيا، في وقت كان تركيز الدولة منذ العام ١٩٨٥ منصبّاً على استخدام أسلوب القوة لقمع تمرد حزب العمال الكردستاني.

كان ينتشر بصورة شبه دائمة أكثر من ١٥٠ ـ ٢٠٠ ألف جندي تركي في المناطق الكردية، تدعمهم الدبابات والمقاتلات وطائرات الهليكوبتر. وكانت الموازنة السنوية لما يسميه الأتراك «مكافحة الإرهاب» تقارب ٨ مليارات دولار سنوياً بين رواتب إضافية

للجنود المتعاونين مع الجيش من المواطنين وثمن أسلحة وغير ذلك. وأضحى الوضع أكثر استنزافاً للخزينة التركية مع فقدان الموارد المالية من جراء توقف العلاقات التجارية مع العراق ومنها خط نفط كركوك - يومورطاليق.

أيضاً لجأت الحكومة التركية في العام ١٩٨٥، إلى إنشاء ما سمي نظام «حماة القرى» وتشمل مجموعات مسلحة من أبناء العشائر الكردية الموالية للدولة ومهمتها حراسة القرى في الجنوب الشرقي من هجمات مقاتلي حزب العمال الكردستاني. وقارب عدد هؤلاء الحراس ٥٠ ألفاً يتقاضون رواتب شهرية تقدر سنوياً بمليار ومئتي مليون دولار تدفع إلى رؤساء العشائر الذين يتولون توزيعها استنسابياً على أفراد هذا الحرس. وتطور نظام حماة القرى ليصبح مصدراً للارتزاق لا يمكن التخلي عنه من دون مضاعفات اجتماعية.

وشددت السلطات التركية إجراءات التضييق على حركة الحزب من خلال فرض نظام حال الطوارىء على كل محافظات جنوب شرقي تركيا وأهمها: بتليس، بأتمان، بينغول، ديار بكر، حكاري، ماردين، سعرت، شيرناك، تونجيلي، فان وايلازيغ. وكان هذا النظام ذريعة لاعتقالات ومحاكمات واغتيالات طاولت الآلاف من الأشخاص المتهمين بالتعاون مع حزب العمال الكردستاني.

وسعت الدولة التركية لتشجيع الأتراك على الخدمة العسكرية والمدنية في المناطق الكردية، إلى تقديم إغراءات مادية شملت مضاعفة رواتب العاملين في الجنوب الشرقي، وكان الجنود ينالون تعويضاً خاصاً يطلق عليه سكان الإقليم تندّراً «تعويض آبو» (لقب أوجالان). وخلال الصدامات العسكرية بين الحزب وقوات الدولة

التركية، وقع آلاف الضحايا تقدّرها أنقرة بثلاثين ألف ضحية مدنية وعسكرية، ولما كانت أرقام الدولة تقدر دائماً أعداد قتلى حزب العمال الكردستاني بضعف أعداد القتلى الأتراك، فإن التقديرات عموماً تشير إلى أن مجموع قتلى الأكراد خلال ١٥ عاماً لا يقل عن ٥٠ ألف قتيل، فضلاً عن تهجير مئات الآلاف، وتدمير نحو ثلاثة آلاف قرية أو مزرعة عائدة لمواطنين أكراد.

ويعتبر تدمير القرى الكردية أو تهجير سكانها أحد أوجه سياسة «تجفيف الماء في البحيرة لقتل الأسماك» بدلاً من قتل السمكة نفسها. وهذا حوّل مناطق جنوب شرقي تركيا خصوصاً في التسعينيات إلى ساحة جحيم. ويعكس رئيس الأركان السابق دوغان غوريش سياسة «الحديد والنار» هذه بقوله في مطلع صيف ١٩٩٣:

> «لم نبقِ حجراً على حجر، ألقينا قنابل من عيار ٥٠٠ ليبرة (٢٥٠ كلغ) لا يستطيع أحد أن يصمد أمامها. بعد أشهر ستشاهدون القتلى هناك. سنكسر أرجلهم خلال وقت قصير جداً».

وتدريجياً، كان شمال العراق المنفذ الذي أتاح للدولة التركية تطبيقاً فاعلاً لسياسة استخدام القوة لإبادة حزب العمال الكردستاني، مدعومة بتعاون استخباراتي من «الموساد» الإسرائيلي. فاستطاعت أنقرة بعد حملات متواصلة منذ خريف ١٩٩٢، على شمال العراق وضع يدها عسكرياً على تلك المنطقة يعاونها في ذلك مسعود بارزاني، ثم كان اعتقال الرجل الثاني في حزب العمال الكردستاني، شمدين صاقيق، ليكشف بُنى الحزب ومصادر دعمه، ثم لتنتقل أنقرة، مجسّدة تحالفها مع إسرائيل، إلى الخطوة الحاسمة في تهديد سوريا، ولينهي «اتفاق أضنة» بين دمشق وأنقرة مسألة وجود أوجالان الذي ظهر بعد ذلك في موسكو.

وحين وصل إلى إيطاليا وأعلن عن ذلك، كانت المرة الأولى التي يتحدد فيها مكان أوجالان. وكان ذلك بداية النهائية المتوقعة، إلى أن سقط، في صفقة دولية، في قبضة الأتراك في ١٦ شباط/ فبراير ١٩٩٩.

وبغض النظر عن تفاصيل عملية اعتقاله في نيروبي، يمكن تسجيل الملاحظات الآتية:

- إن المسألة الكردية في تركيا، موجودة قبل أوجالان، ومنذ نهاية القرن التاسع عشر، وتفاقمت مع النظام الكمالي منذ العام ١٩٢٣. ومع أن أوجالان دفع بهذه القضية خطوات هائلة إلى الأمام من خلال بلورة وتعميق الوعي بالهوية لدى أكراد تركيا، ومن خلال إبرازها على الساحة الدولية ولا سيما الأوروبية، إلاّ أن هذه القضية لا تنتهي مع انتهاء شخص أو حزب، وستبقى ما دامت جذور هذه القضية ومسبباتها داخلية ومتصلة بتطلعات ثقافية وسياسية لنحو ١٠ ـ ١٢ مليون كردي.

- إن ما جرى لأوجالان، يذكر بما جرى للملا مصطفى بارزاني، لجهة سقوط المسألة الكردية، في شرك المصالح الدولية وضحية لها، حتى من قبل الأطراف الداعمة لها مثل اليونان. وهذا يرتّب، أمرين أساسيين: الأول إعادة رسم أكراد تركيا (وغير تركيا) لاستراتيجية جديدة في التحرك المستقبلي تركز على الداخل التركي، بعيداً عن مخاطر الارتباط بالخارج عند أول تحوّلات في موازين القوى الإقليمية أو الدولية. أما الأمر الثاني فهو إعادة النظر بعلاقاتهم مع أوروبا ووضعها أمام مسؤولياتها. فأوروبا ومن خلال ملابسات نهاية أوجالان، بدا أنها مؤيدة للمسألة الكردية في تركيا ما دامت كرة النار

الكردية في مكان آخر، في الشرق الأوسط، لكن حين انتقلت كرة النار هذه مع أوجالان إلى موسكو وروما وأثينا وبرلين، لم تكن هذه الأوروبا مستعدة، ولم تكن لديها الشجاعة، لاحتضان شخص وحزب «خدمها» طوال عشرين عاماً، فكان رفض أوروبا رعاية أوجالان بطريقة أو بأخرى عاملاً أساسياً في المصير الذي آل إليه.

- إن دور «الموساد» الإسرائيلي في عملية الاعتقال، خطير جداً. فإسرائيل، لدى الرأي العام التركي المجمع على عدائه لحزب العمال الكردستاني، هي التي أنقذته من ألد عدو له. وستتحول إسرائيل، لذلك، إلى الصديق والحليف والشقيق الذي لن تفلت تركيا من تطلباته، التي ستكون في اتجاه رهن تركيا أكثر إلى إسرائيل. وكل ذلك على حساب العرب.

- لعل أحد الأخطاء الأساسية لمصطفى كمال أتاتورك أنه أرسى دعائم الجمهورية التركية على نفيين: النفي الديني لصالح العلمانية، والنفي العرقي للآخرين. وما تشهده تركيا من مشاكل راهنة مصدره، أخطاء مرحلة التأسيس تلك. وإذا استمر الكماليون المتشددون في تركيا على النظر، بمنظار العشرينيات، إلى الواقع الكردي في تركيا، وعدم الاعتراف بحق الآخر في الحياة، فلن يؤدي ذلك إلى توفير الاستقرار والأمن والرفاهية، كما للأكراد كذلك للأتراك. وستبقى تركيا تربة خصبة للاحتقانات السياسية والتشرذمات العرقية والاستقطابات التقسيمية.

- أخيراً، إن المصير الذي انتهى إليه أوجالان، والملابسات التي رافقت ذلك، ومنذ اعتقاله، تجعل من هذه القضية، إحدى

أهم وأكبر وأخطر القضايا التي تشهدها خواتيم القرن العشرين، على صعيد المسألة الكردية في الشرق الأوسط كما على صعيد العلاقات بين الدولة والعوامل التي تتحكم فيها.

٣

حزب العمال الكردستاني ..
بداية جديدة

«لم يكن الجبل نفسه لكنها العاصفة نفسها
لم يكن الشتاء نفسه لكنه الثلج نفسه
لم يكن الناس أنفسهم لكنها الوجوه نفسها
لم تكن المغارة نفسها لكنها الحجارة نفسها
كم من الجبال عبرتُ في رحلة «بوتان» وكم من المقاتلين التقيت، لا أعرف بالضبط. الشيء الوحيد الذي أعرفه قطعاً هو أن الرياح القادمة من جزيرة إيمرالي وصلت إلى جبال كردستان، وأن هذه الرياح هي التي ترسم حركة كل جبل وكل مقاتل».

بهذه الكلمات المشوبة بالحنين والتي تخفي ألماً وحزناً عميقين، قدّم «خليل أويصال» انطباعاته في صحيفة الحزب «أوزغوربوليتكا» عن مشاركته في المؤتمر الاستثنائي السابع لحزب العمال الكردستاني (PKK) الذي أعلنت مقرراته يوم التاسع من شباط/ فبراير ٢٠٠٠.

إنه المؤتمر الثاني للحزب خلال أقل من سنة، منذ اعتقال زعيمه عبد الله أوجالان. وهذا يعكس أهمية وخطورة المرحلة التي يمر بها الحزب والمسألة الكردية في تركيا. وعلى الرغم من طرح «القائد» «آبو» في جزيرة إيمرالي منذ سنة، ما زال حزب العمال يتحرك وفقاً

لتعليماته. وتبدو الشائعات الإعلامية، والتركية خصوصاً، حول مستقبل الحزب وانشقاقه، بعد أوجالان، إلى تيارات، غير واقعية. ومقررات المؤتمر السابع اتخذت بإجماع المشاركين. اللعبة الآن واضحة، حركة حزب العمال تتحدد تبعاً لسلوك أنقرة حيال زعيمه المعتقل، وحركة أنقرة مرتبطة بمدى مضاعفات أي خطوة تخطوها على نهج حزب العمال ومستقبل المشكلة الكردية عموماً. وحتى الآن تبدو الأمور متوازنة وخارج أية خطوات انفعالية غير مدروسة سواء أكانت من جانب أنقرة أم من جانب حزب العمال. وذروة هذا التعقل كانت في «كبت»، إن لم نقل كسر العنفوان القومي عند حزب الحركة القومية (MHP) التركي حين وافق على الرضوخ لما تقرره المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حول أوجالان، وكذلك في الموافقة «الرسمية» لحزب العمال في مؤتمره السابع، وبالإجمال، على وقف النشاط المسلح وانتهاج استراتيجية جديدة.

بين ٢ و٢٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠ التقى ٣٨٦ عضواً بينهم ١٢٠ امرأة و٢٦١ رجلاً، في إحدى مغارات «جنوب كردستان» (أي شمال العراق). كانت المغارة بمساحة ٢٧٠ متراً مربعاً أي بمعدل ثلاثة أرباع المتر لكل مشارك، لكن المغارة كانت ساحة حقيقية للوفاء لمؤسس الحزب ومطلق أخطر حركة كردية انفصالية في القرن العشرين.

فعلت جدران المغارة شعارات «يعيش آبو»، «الحرية أو الموت»، «لتتوحد القوى الوطنية من أجل السلام في المنطقة»، «شهداؤنا ماضينا وحاضرنا ومستقبلنا»، ووسط عشرات العبارات ارتفعت صور أوجالان ومظلوم دوغان ومعصوم قرقماز وزينب قيناجي.

لم يكن هذا المؤتمر عادياً بل كان بمثابة تأسيس ثان للحزب. وبقدر

ما كانت ممكنة رؤية الحماسة العظيمة والعزيمة والتصميم، على حد قول أحد المشاركين، فإن المؤتمرين كانت أيضاً تعتريهم صعاب الانتقال إلى مرحلة جديدة بعدما اعتادوا نظام الحرب منذ أكثر من ١٥ عاماً، ولقلق مما قد تخبئه لهم الأيام والسنون القادمة.

كان المؤتمر السابع تتويجاً لسلسلة من المحطات التي كانت قد بدأت في العام ١٩٩٣ مع إعلان أول وقف لإطلاق النار أيام الرئيس الراحل طورغوت أوزال، وجملة المواقف التي أعلنها أثناء المحاكمة وأهمها في ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٩ عندما أعلن وقفاً للنار مع الدولة التركية ودعا المقاتلين الأكراد للانسحاب من جنوب تركيا في اتجاه شمال العراق ونبذ العنف المسلح.

نجح المؤتمر السابع في «التأقلم» مع المستجدات الإقليمية والدولية، على المستوى الإيديولوجي والتنظيمي والسياسي. لكن نقطة الحسم الأساسية في إقفال صفحة المرحلة الماضية كانت مرتبطة بما كان سيقرره أطراف الائتلاف الحكومي في تركيا في اجتماعهم في ١٢ كانون الثاني/ يناير حول مستقبل أوجالان. ذلك أن الذي رسم الاستراتيجية الجديدة هو أوجالان وتنفيذ حكم الإعدام بأوجالان هو إعدام للاستراتيجية الجديدة، وعلى هذا كان موضوع إعدام أوجالان أو عدمه أكثر الموضوعات مناقشة في المؤتمر، وحين قرر الزعماء الأتراك تجميد حكم الإعدام وانتظار قرار محكمة ستراسبورغ كان ذلك بمثابة الضوء الأخضر للمضي في استراتيجية التحول في موقف الحزب.

كان المشاركون في المؤتمر واقعيين للغاية عندما قوموا التطورات العالمية والإقليمية، فاتخذوا القرارات في جميع الاتجاهات بدءاً

ببرنامج الحزب إلى نظامه الداخلي، وصولاً حتى إلى شعاره وعلمه.

ألغى الحزب أولاً اللجنة المركزية وأقام بدلاً منها «مجلس الحزب» رافعاً عدد أعضائه إلى تسعة. وقرر تغيير علم الحزب لجهة جعله أحمر مع شمس في زاويته العليا الشمالية وبداخلها نجمة حمراء.

ومع أهمية هذه التغييرات، إلاّ أن البارز كان إعادة تنظيم جيش التحرير الكردستاني الشعبي ARGK وإلغاء كلمة كردستاني من الاسم الجديد لتتحول إلى «قوات الدفاع الشعبي» من دون أن يعني ذلك العمل المسلّح بل الدفاع عن النفس في الجبال فيما لو تعرضوا للهجمات. وكذلك تحول اسم جبهة القوى الكردية إلى «اتحاد الشعب الكردي الديموقراطي». ووسط الدموع المنهمرة وهتاف «يعيش آبو قائدنا» الذي تواصل لدقائق أعاد المؤتمر انتخاب أوجالان زعيماً للحزب وللمسيرة.

البيان الختامي للمؤتمر أعلن قرار «وقف الحرب» والعمل لخوض «معركة ديموقراطية» إذ إن «المعركة الجديدة» هي «معركة ديموقراطية في أساسها». واعتبر المؤتمر أن الحزب أمام «بداية جديدة» وأن «الشعب الكردي والتركي» بإمكانها العيش سوية، وأن الحزب سيناضل من أجل جمهورية ديموقراطية في تركيا، وهذه حتمية لا تحتمل الرفض ولا التأجيل. واعتبر أن مستقبل تركيا هو في إقامة جمهورية ديموقراطية وحلّ المسألة الوطنية الكردية.

عضو مجلس الرئاسة عثمان أوجالان، شقيق عبد الله أوجالان، قال إن الحزب خرج من كونه قوة عسكرية ليكون القوة التي تخوض المعركة السياسية. وبالتالي لم يعد من معنى، مع توقف الحرب، لاستمرار جيش التحرير الشعبي الكردستاني الذي

سيتحول إلى قوة سياسية. وقال إن قرارات الحزب ستجبر تركيا على اتخاذ خطوات تغيير ديموقراطية: «نحن سنغيّر تركيا». واعتبر أن الحزب وزعيمه هما فرصة تاريخية كبيرة لتركيا كما لكل شعوب المنطقة من أتراك وعرب وأكراد وإيرانيين وآشوريين وسريانيين. ودعا أوجالان إلى إصدار قانون عفو عام، لأن «قانون التوبة» لم يقبله أحد ويمس بكرامة كل الأكراد رافضاً مقولة أن الحزب قتل ٣٠ ألفاً معتبراً أن ٢٠ ألفاً من هؤلاء أكراد سقطوا بيد الدولة. وكشف عثمان أوجالان للمرة الأولى أن «دولاً عديدة دخلت على الخط بعد إعلان وقف الحرب من جانبنا وعرضت تقديم كل أنواع الدعم من أجل مواصلة الحرب».

من جهة ثانية قال عضو مجلس الرئاسة قره صو أن بعض القوى داخل تركيا وخارجها يريد استمرار الحرب في تركيا، والدفاع عن مصالحه، لكنه أظهر استعداداً شكلياً وعملياً، لطي صفحة الماضي والانخراط في ظروف المرحلة المقبلة في إطار تركيا واحدة ديموقراطية تعترف بحق الجميع في العيش بكرامة. لقد تخلى حزب العمال عن العنف والانفعالية، وهذا يسحب من يد أنقرة الذرائع السابقة التي كانت تقول بها لتبرير عدم منح أكرادها حقوقهم الثقافية والسياسية والتنموية.

٤

«القائد» في المعتقل: يومياته

للمرة الأولى بعد اعتقاله في ١٦ شباط/ فبراير ١٩٩٩، كشف عبد الله أوجالان زعيم حزب العمال الكردستاني، بعض تفاصيل رحلته من كينيا إلى جزيرة إيمرالي في بحر مرمرة، وجوانب عدة من سيرة حياته اليومية في سجنه التركي، وذلك من خلال ما نقله عنه محاموه.

يقول أوجالان إنه كان بإمكانه مغادرة سوريا، ليس إلى أوروبا، بل إلى الجبال لمواصلة المعركة، لكن ذلك كان سيكون إنقاذاً لشخصه وتعقيداً أكثر للوضع ومزيداً من المصاعب للشعب وللحزب. أما في إيطاليا فقد وجد نفسه مكبلاً. ولو كان يريد البقاء هناك لما واجهه أي عائق. وإذ أدرك خطورة اللعب بكرامة الإنسان غادر إيطاليا وكان قراره أن يصل إلى كينيا. وحين تحدث بعد اعتقاله، كان مازال في طائرة اختطافه، عن السلام، كان ذلك يعني بداية مرحلة جديدة.

يقول أوجالان إن الطائرة التي نقل على متنها من كينيا هبطت في ثلاثة أماكن ربما تكون مصر وإسرائيل وقبرص، وبعد ذلك نقلته

طائرة هليكوبتر إلى الأناضول. وبما أن عينيه كانتا معصوبتين فقد سأل من كان بجانبه، من دون أن يعرف ما الحكاية، ما إذا كان يتعرض لحادث «مجهول الفاعل» (تذكيراً بحوادث القتل «مجهولة الفاعل» المنتشرة في تركيا) فأجابه الحارس: «لن نمنحك هذه الفرصة» (أي لن نقتلك).

كيف يعيش أوجالان في المعتقل؟ ماذا يفعل وماذا يأكل وماذا يشرب؟... الخ.

نادراً ما يتكلم أوجالان مع موظفي السجن ويقول إنه تعلم الحديث مع نفسه: «أتحدث مع التاريخ ومع نفسي ومع تركيا. وهذا مثمر جداً. لا أتحدث مع السنوات القريبة، بل سنوات التاريخ القديمة. وأنا لا أريد أن أتذكر القرون القليلة الماضية. وأتواصل بصورة أكثر راحة مع القرون الأكثر قدماً. أما الآن فأنا منهمك بتأسيس الجمهورية وإحلال الديموقراطية».

ويدعو أوجالان إلى العمل من أجل جمهورية ديموقراطية حيث المهمة الأساسية إحلال الشروط الضرورية لتكون مواطناً فيها، ويرى ذلك أكثر قيمة من تأسيس حزب جديد أو من أن يكون زعيماً لحزب ومحارباً ضيقاً لإيديولوجية.

يمرّ طبيب كل يوم على أوجالان. ومنذ اعتقاله لم يعرف أي وعكة أو مرض. ينهض زعيم حزب العمال الكردستاني صباحاً الساعة ٦,٣٠. وبعد إجراء بعض التمارين الرياضية يتناول فطوره بين الساعة ٧،٠٠ و٧,٣٠ ثم يبدأ المطالعة حتى الظهر، حيث يخرج من معتقله إلى الهواء الطلق لمدة ساعة ثم يتناول الغداء بين الساعة ١٢،٠٠ و١٢,٣٠ ومن بعدها يواصل مطالعته ثم يخرج مجدداً

إلى الهواء الطلق لمدة ساعة. يأتي موعد العشاء ومن ثم مطالعة فوقت النوم.

لا تلفزيون في معتقل أوجالان لكنه يستطيع سماع أخبار التلفزيون الرسمي TRTI من خلال محطة أف.أم. يصل إلى أوجالان العديد من الصحف بشكل منتظم وهي: حرييت، ميللييت، صباح، راديكال وتركيا. كما يحمل إليه محاموه صحفاً ومجلات مختلفة. لكن المحامين لم يحملوا ولا في أي مرة صحف: جمهورية (اليسارية)، أوزغور باكيش (الكردية) ويني شفق (الإسلامية).

ويحرص أوجالان على قراءة جميع كتّاب الزوايا في الصحافة اليومية. ولا سيما الصحافيين التالية أسماؤهم: أوكتاي أكشي، أرطغرل أوزكوك، فرائي تينتش، سادات أرغين، ممتاز صويصال، أنيس بربر أوغلو، طه أقيول (الذي يرى فيه صحافياً مبدعاً)، حسن جمال، شكري إيليكداغ، دوغان هيبير، ديريا سازاق، عصمت بركان، محمد علي كشللي، غوندوز أقتان، ميم كمال أوكه ويلماز أوزتونا.

أما بالنسبة لطبيعة مطالعاته، فقد أنهى أوجالان قراءة «الحضارة الديموقراطية» (لسلي ليبسون) و«تشانكايا» (يعقوب قدري) و«حدائق النور» للكاتب اللبناني الأصل أمين معلوف والملحمة الكردية «بابك».

لا يصغي أوجالان للموسيقى إذ «لا يشعر أن نفسه حاضرة للموسيقى» وإن كان يردد دائماً بأنه يريد أن يقوم بأعماله في جميع مجالات الحياة على وقع الموسيقى.

لا يدخّن ويرى أنها سيئة بمقدار سوء كل أنواع المخدرات الأخرى.

ويدعو كل واحد إلى أن يكون حساساً ضد العادات الأكثر انتشاراً وسوءاً في عصرنا.

ويقول أوجالان إنه لم يشرب الكحول في حياته العادية وقد يتناول قدحاً أو اثنين فقط عند حالات الإصرار عليه للمشاركة.

يقوم أوجالان كل صباح بأخذ «دوش» وينام يومياً نحو خمس ساعات ولا يعاني من الأرق.

يحلق شعره مرة كل شهرين ويحلق ذقنه مرة كل يومين. والجديد أنه حلق قبل فترة شاربيه الكثين، ولا مشكلة في ما يرتديه من ثياب فهو لا يولي أهمية لارتداء ثياب جديدة في السجن. لكنه يشكو من عدم تسلّمه رسائل.

ويتابع أوجالان مباريات فريق «غلطه سراي» من خلال الراديو ويرى أنه فريق يملك أفقاً تطويرياً. ويرى أن لاعبي الفريق الذين يضارعون القوة البدنية للاعبين الأوروبيين، بحاجة لبعض التمارين النوعية التي إن حققوها لكانوا طليعة الفرق الأوروبية.

الجميع طرح التساؤل الآتي: ما الذي فعله وأحسّ به الزعيم الكردي عند حدوث زلزال ١٧ آب/ أغسطس الذي كان مركزه قريباً من جزيرة إيمرالي حيث يقبع؟

يقول أوجالان إنه أحسّ بزلزال ١٧ آب/ أغسطس و١١ تشرين الثاني/ نوفمبر. لكنه لم يرتبك. وقال لمسؤولي السجن أن الضرر قد يكون كبيراً. غير أنهم لم يوافقوا على هذا الاحتمال كثيراً (تبين لاحقاً الضرر الفادح الذي ألحقه زلزال ١٧ آب/ أغسطس).

في غرفة اعتقاله التي تبلغ مساحتها ١٢م٢، طاولة صغيرة، وكرسي صغير، وخزانة ثياب وتفتح على زاوية فيها سرير ثم قسم للدوش وآخر للحمام. وفي جانب هذه الغرفة توجد غرفة أخرى يلتقي فيها

محاميه ثم غرفة ثالثة يلتقي فيها من خلف زجاج مع أفراد عائلته.
لا يشعر أوجالان بحسرة على سني حياته السابقة في بعض الدول التي عاش فيها، ومنها إيطاليا، لأن نمط حياته تلك كان أقرب إلى المعتقل «إذ أولد، أو أموت، هناك (في الشرق الأوسط وأوروبا) أو هنا (تركيا)، فإن الحياة بالنسبة إليّ أشبه باعتقال».

٥

الدولة الكردية غير واقعية(*)

الاتحاد الديموقراطي خطوة تاريخية جديدة للجمهورية. لقد توصل الادعاء العام للجمهورية، متكئاً على برامج مبكرة وتصريحات عامة، إلى نتيجة أننا نريد تأسيس دولة مستقلة، وحدد بأن كل كلامي حول «الاستقلال والحرية» لا يحمل إلاّ هذا المعنى. وكواحد ممن عاشوا بمسؤولية هذه التجربة التاريخية، فقد سعيت في دفاعي هذا لأن أظهر أنني هدفت إلى إقامة اتحاد ديموقراطي. وعلى الرغم من عدم وجود الأحاديث التي أدليت بها والوثائق، بين يدي، إلاّ أنني أعربت عن ذلك، بصورة واضحة، في عمليات وقف النار من جانب واحد، وفي الحوارات غير المباشرة، وفي ضرورة توفير شروط الاستقلال والحرية للفرد والشعب والمجتمع، لكنني حددت أنه يمكن تحقيق ذلك فقط في إطار وحدة تركيا وإعادة البناء الديموقراطي للجمهورية.

(*) المرافعة المكتوبة لزعيم حزب العمال الكردستاني عبدالله أوجالان أمام محكمة أمن الدولة التركية في ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٩ ونشرتها صحيفة **حريّت** في ١ حزيران/ يونيو ١٩٩٩.

عندما ننظر إلى المقاييس العلمية، فإن ادعاء هدف إقامة دولة بالنسبة إلى المجتمع الكردي، المحاط من جهات أربع بجيران لا يقبلونه وفي جغرافيا جبلية قاسية، والمنقسم بحدة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً، والمحكوم بقيم إقطاعية ثقيلة، والذي لا يملك حتى أبجديته، والذي يعيش قسمه الأكبر في المدن الكبرى، إن مثل هذا الادعاء، لهذه الأسباب، غير واقعي. أضف إلى ذلك، لأن التجربة التاريخية في القرنين الأخيرين، وآخرها تمرد حزب العمال الكردستاني، وفي ظل ميزان القوى العسكري، أظهرت أن اتجاه القضية نحو الانفصال يصبح أكثر صعوبة. في ظل هذه الحال، تعيش الأطراف ظروفاً صعبة، وتشهد آلاماً كبيرة وفواجع. لكن لا الانفصال يمكن أن يتحقق ولا القضية يمكن أن تباد. والمرض، إذ يثقل، يستمر. إن معالجة المرض غير ممكنة من طريق إبادة المريض، ولا فرصة لمداواة الجزء من طريق فصله عن العنصر الأساسي أي الدولة.

إن النتيجة الأهم التي وصلنا إليها، هي أن عصر التمردات قد انتهى أو يتحتم عليه الانتهاء. لكن من أجل ذلك، يتحتم على الحركة العلمانية الديموقراطية التاريخية لجمهورية تركيا أن تنجح. لا مكان، في نظام جمهوري ديموقراطي للعنف. ولا حل للقضايا بلغة التمرد أو الثورة، بل من طريق التطور الدستوري، في إطار السلم. وهذا ما تقتضيه نهاية القرن العشرين. إن مواجهة التاريخ باحترام لإرادة العيش بحرية، ضمن وحدة هذه الأراضي يكون عبر طريق السلام والتقدم العظيم لكل المجتمع.

في هذا الإطار، إن هذا ممكن التحقيق، مع مواجهة حاجة أن يكون شعبنا، الشعب الكردي، في الشرق، مجتمعاً ديموقراطياً، وضمن

اتحاد ديموقراطي بالتعاون مع الدولة. إن المهمات الحقيقية تكمن في تجاوز أحكام القيم الإقطاعية العفنة ومؤسساتها، ضمن معايير الحرية والمساواة المعاصرة لجمهورية ديموقراطية. وإذ تطوى صفحة التمردات، فإن المرحلة التي ستفتح، ستتوحد في ديموقراطية داخلية كبيرة وفي معايير ديموقراطية لمبادىء الجمهورية ومؤسساتها. إن هذا طريق إصلاح سيتقدم تدريجياً، وبصورة بطيئة، لكن نتائجه ستكون تطويرية. يجب أن نؤسس معاً ونطور معاً ديموقراطيتنا.

إن معرفة شهدائنا، كل الشهداء، الذين عملوا على تأسيس الجمهورية وحمايتها، وتذكّر، باحترام وعرفان، مؤسسها، وتحية بيرقها بفخر، هو أساس لهذا. لكن، كأجيال حية، من الواجب أن نكون أصحاب مهماتنا المعاصرة. إن هذا هو ما نريد أن نقوم به في الأساس. كنا نريد أن نتجاوز التخلف الرهيب، والجهل والعبودية التي في الشرق (شرق تركيا)، عبر التقدم والثقافة والحرية. إن هذه مهمة الجمهورية. وبسبب هذه الخاصية، لا يمكن أن يساورنا الشك في ذلك. لكن التناقض يكمن في أننا نحاكم بالتهمة الأكبر ضد الجمهورية في إطار حقوق شكلية. هذا قلة حظ، هذا ليس تعبيراً عن جوهرنا. إن التاريخ يظهر أن هذا العمل، هو حركة لامتلاك السلامة والقوة لجزء مؤسّس للجمهورية لكنه يتطلب معالجة العنصر العفن والمريض بحيث يقوم سليماً ومعافى على قدميه. على الرغم من التناقض الذي تبدو فيه الإيديولوجيا والبرامج والممارسات، فإنه إذا كنا، نتيجة حرب عظيمة، قد وصلنا بالعزم والإيمان والحجة العملية إلى هذه المرحلة، فيجب أن نظهر الاحترام لذلك. وإذا يتطلب الأمر، فإن الإنسان، مستفيداً من أخطائه الكبيرة، يمكن أن يهتدي إلى الصواب. فالتاريخ والمجتمع، بأكثريته، يسير هكذا. أما السير من دون أي خطأ وبصواب تام على طريق سوي، فهو أمر

يختص به الله وحده. حتى الأنبياء يقولون إنهم ليسوا بعيدين من ارتكاب الأخطاء. لقد ارتكبنا نحن كذلك، أخطاء كثيرة. وكان ذلك سبباً لمآسٍ كبيرة. لقد أظهرت هذا بصورة خاصة في دفاعي. إن كوننا أصحاب إرادة للعودة عن هذا، هو واقع أشهرناه بالإيمان والأدلة. ربما لا تنقصنا القوانين، لكن إيماننا قاطع في أن التاريخ والمجتمع سوف ينصفاننا.

لو كنا قد ترعرعنا وكبرنا في مجتمع ديموقراطي، هل كان لمثل هذا التمرد أن يظهر؟ إن إنساناً يعمل على الاختفاء خوفاً من أن يتهم بأنه تفوه بكلمة واحدة بلغته الأم، يتوقع منه كل شيء. يجب أن نرى ذلك جيداً. أليس ذلك علة وضع لا مثيل له في الحضارة المعاصرة؟ أريد أن أشرح ذلك بقوة. إذا كنت أخاف من تعريف نفسي، فكيف يمكن أن أعترف بالجمهورية وبكل النظام الحقوقي؟ وكيف سأكون معاصراً؟ الذي أعيشه هو هذا الواقع الشعبي. وحتى كبديل، ليس ذنب هذا الشعب ألا تكون أكثريته الساحقة قد تترّكت. أضف إلى ذلك، أنه ظهر أن هذه الإرادة ليست معاصرة، وأنه لا يمكن بالقوة، السير بالأمور. في هذه الحال، فإن الأخطاء كبرت بصورة متبادلة، وعملت على قراءة الأحكام التي لا ترحم في التمرد الأخير.

الذي أسعى للقيام به بكل ما أوتيت من قوة هو إيجاد حلّ لهذه المسألة من دون اللجوء إلى لغة العنف مرة أخرى. وقد أعطيت هذا الجانب، وبصورة علمية، ثقلاً في دفاعي وأطروحاتي وتعليلاتي، لأن هذا ينبع من ضرورة الاحترام والولاء لمجتمع لن يموت أبداً وللدولة، بصفتها تعبيراً يتطلب إعلاء شأن المجتمع. إن خيانة الوطن لا يمكن أن تخرج أبداً من فمي. بل العمل لإرساء وتعظيم

متطلبات الميثاق الوطني ضمن المعايير المعاصرة. إن التعبير الأعظم بهذا المعنى لدفاعي، هو ضرورة إرساء المبادىء المبكرة للميثاق الوطني والذي قيل، وخصوصاً للشعب الكردي، وكيف شارك هذا الشعب، كشعب مؤسس في الجمهورية.

إن هذه المحاكمة، يجب أن تكون دعوى السلام الأكثر أهمية في تاريخ الجمهورية. إن كل الآلام والمخاوف والتخلف التي جلبتها التمردات، يمكن، بهذه الدعوى، أن تتراجع كيلومتراً، وذلك عبر سلام يمكن أن يحققه نظام ديموقراطي، وبدون سلام عادل ومشرف لا معنى لأي حياة لا في البلاد ولا في العالم. وإن مبدأ «سلام في البلاد سلام في العالم» لمصطفى كمال أتاتورك، والذي حوّله شعاراً ورآه كل واحد بوعي عميق، هو تعبيرنا عن حياة أفضل. ونحن نؤمن بأن الجمهورية التي أسسها، ستجلب السلام، لكن على أسس ديموقراطية، وسيكون هذا الخدمة الأعظم كما لسلام العالم كذلك لسلام المنطقة.

في أساس دفاعي، كيف يمكن تطوير إمكانية حل المسألة الكردية والمصالحة التاريخية من التمرد الأخير الذي قاده حزب العمال الكردستاني، والذي هو (تطوير) أهم بكثير من الجواب المفصل على الادعاء الذي أعدّه بحقي، مدعي عام الجمهورية. لقد عملت على أن أظهر أن هذا التمرد، الذي يمكن النظر إليه كحرب متوسطة القامة، هو فرصة للسلام. وفي الأساس، عملت على أن أبيّن هذا الخط، لأول مرة، بموجب نداء رئيس الجمهورية، حينها أوزال. وقد قلت الشيء نفسه في المؤتمر الصحافي الذي عقدته في ١٥ آذار/ مارس ١٩٩٣. نحن لم نكن مع النظرة القائلة بأن ننفصل عن تركيا. نحن واقعيون في هذا الأمر. ويجب ألا يفهم

هذا الموقف، كتكتيك بسيط. يوجد أسباب كثيرة: الذين يدركون تاريخ الشعبين والوضع السياسي والاقتصادي، يعرفون أنه لن يكون هناك تقسيم. لقد عاشا معاً مثل الظفر واللحم. وقد أشرت إلى ذلك في حوارات كثيرة. ونحن نريد أن نعيد تنظيم العلاقات من جديد. إن نظام العلاقات القائم حالياً يضرب، بصورة ضخمة، دم ونتاج الشعب الكردي، كما الشعب التركي.

لقد حاولت، في الرد على ما ورد في نص ادعاء المدعي العام، أن أجيب على قضايا تلك الفئة من الشعب الذي تمرد، ليس باسمي الشخصي فقط، بل كذلك باسم حزب العمال الكردستاني الذي أتولى مسؤوليته. ومهما كانت التهم موثقة، فقد عملت على تناول الأسباب المتعلقة بجهودنا من أجل حلّ المسائل. لقد حدثت، أثناء التمرد، أخطاء ومغالطات متبادلة. وحدثتُ المآسي وما لم يكن ضرورياً في كثير من الأنشطة. لقد عملت على القول إنني عشت هذه الآلام وإنني الأكثر تعطشاً للسلام. توجد مآسٍ في كل التمردات، وتوجد كذلك اضطهادات وقمع، لكن تعزيتنا الأعظم، هو أن ننزع هذا الداء الذي يؤلم بصورة دائمة ونحوله إلى قطعة سليمة وقوى سلام لجمهورياتنا. وأنا واثق من أن شعبنا بحاجة إلى هذا قدر حاجته إلى الخبز والماء. لذلك أقول يجب أن تكون هذه الدعوى حجراً للسلام المقدس، يدفعه كيلومتراً إلى الأمام. ولا يوجد طريق لتسديد الدَيْن للجمهورية سوى الاتحاد الديموقراطي. لكن هذا الدَيْن هو الوحدات التي سنعطيها كمواطنين أحرار. فلا يمكن أن تكون جمهوريتنا جمهورية العبودية والإنكار. وبهذا المعنى، لا أشك أبداً في أن جهودنا ومعركتنا هي ضرورة للوصول إلى جوهر الجمهورية. وأنا أؤمن بجوهر التحول الجمهوري. وبهذا

المعنى، وبسبب الشروط الإقطاعية الثقيلة، أريد أن أجدد إيماني بأن شعبنا سيكون سعيداً في بلوغ واقع الشعب الحر، وبأن هذه العملية التاريخية، ستشمل كل الشعب في ظل وحدة تركيا ووجود الدولة، وبأنها ستنجح.

أتاتورك أيضاً، وفي مواجهة السلطنة التي ورثها، أسس جمهوريته في ظل أحكام الإعدام. الذي هدم لم يكن جوهر الدولة، بل شكل السلطنة والخلافة التي لم تعطِ أجوبة على العصر. لكن يجب ألا يُفهم أننا ندّعي العظمة. لكنني أحمل، ونحمل، منذ البداية، وبصورة قاطعة هذا الادعاء. إن ما نواجهه، ليس جوهر الجمهورية، بل أحكام وبنى وقيم إقطاعية في أحشاء مجتمع ولد في ظرف غير ديموقراطي وحكم أقلية في كل تركيا. الهدف كان جمهورية ديموقراطية. وما يتطلب لتحقيق ذلك في ظل دستورها هو مواطن ومجتمع حران. فقط بهذا العمل، تكتسب الجمهورية قوة عظيمة.

٦

اعتقالي اعتقال شعب(*)

«إلى أين ستمضي العملية؟ سيأخذون تركيا إلى الاتحاد الأوروبي وستلغي اليونان الفيتو الذي تضعه. لألمانيا تأثير والعملية ستتسارع. حتى إيطاليا سوف تحسّن علاقاتها بتركيا في هذه المرحلة، لقد تحول وضعي إلى ورقة ضغط.

في هذه الظروف الصعبة أمارس السياسة. إن اليسار المزيف واليمين المزيف يعيشان مأزقاً كبيراً. والنزعة الكردية المزيفة تعيش كذلك مأزقاً منذ ٤٠ سنة. اليسار لا يستطيع أن ينتج حلاً. ولا يمكن هذا الأمر أن يسير هكذا بقيادة ومقاربات قديمة.

لم يستخدم القضاة في محاكمات الأكراد السابقة كلمة «كردي» لكن في قراري، المفهوم الكردي واضح. برأيي أنه يجب تناول كل القضايا والدعاوى من ١٩٤٩ حتى «إيمرالي»(**) ودرسها.

(*) الرسالة التي كتبها زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجالان من سجنه في ٢٧ تموز/ يوليو ١٩٩٩ ونشرتها مجلة **سرخبون** الناطقة بلسان حزب العمال الكردستاني، (باللغة التركية)، في عددها الرقم ٢١١ لشهر تموز/ يوليو.

(**) جزيرة في بحر مرمرة حيث يُعتقل أوجالان ـ المترجم.

إن عمل البلديات عمل ديموقراطي. والشعب ينتظر منهم حلولاً. وإذا لم يتم العمل على هذا القدر من الدم والأم فإن الأعين ستصاب بالعمى. إما أن تُسحق وإما أن تتفتح. وإذا لم تعرف النجاح فإن الدولة، كما الشعب سيغرقان.

أعتقد أن الدول الأوروبية ستتخذ تدبيراً جذرياً بالنسبة إلى تركيا، وستكون مضطرة إلى الاتفاق معها. وقد يظهر هذا الاتفاق خلال شهرين أو ثلاثة أشهر. وإذا كانت رئاسة الأركان (التركية) عاقلة بعض الشيء فإن عليها أن تبادر إلى خطوتين ـ ثلاث. برأيي سيحصل تطور في حدّه الأدنى. وسياسة عدم الوضوح هي أساس لتركيا. في الأصل تركيا تعيش في نفق حقيقي. يوجد إفلاس سياسي كبير. ومن المهم جداً إحداث ثقب في هذا الإفلاس. ومن أجل ذلك يجب أن تكون كل جهودكم في سبيل إزالة العقبات من أمام السلام.

يجب أن تقوّموا فرصتكم التاريخية بموقف عظيم. ولقد فتحت إيمرالي طريق ذلك. وهذا سيحظى بمزيد من السجال. تاريخ بلاد ما بين النهرين (ميزوبوتاميا) هو هكذا. لقد عرفنا المصاعب ومن بقي، عليه أن يقوّم هذا إذا كان مصمماً.

على أي حال، إن العملية القضائية تميل إلى الاستمرار. وعملية المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ستستمر على الأقل أربع سنوات. وفي ما لو دُقّق وبُحث في وثائق الدعوى فإنها ستكون الدعوى الأكثر شمولاً في التاريخ. وهذه الدعوى ستذهب حتى الأمم المتحدة، لأنها دعوى خارج الإنسانية. إنها أكبر دعوى لحقوق الإنسان في هذا القرن. وهي، لناحية المضمون، لطخة سوداء على جبين القوى الدولية الرجعية. ويوجد من ارتكب ذنوباً أكبر من

الدولة التركية في هذه المؤامرة. في هذه الأثناء، يمكن أن تشهد إيران تطورات مثيرة. ومن الضروري تتبع ذلك.

يوجد عندي راديو، وأستمع إلى الأخبار. إن مولدوفا، مثل رومانيا، يمكن أن تقوم بهذا النوع من الأعمال مقابل المال. ولا أظن أن محمد خوجا (جواد صويصال، أحد مسؤولي حزب العمال الكردستاني ـ المترجم) قد اعتقل في ألمانيا. لكن يمكن أن تكون ألمانيا قد قامت بدور غير مباشر، ووجهت الأحداث. ربما يكون ذلك رسالة ألمانية إلى تركيا. لقد قامت أميركا بعملها عبر كينيا، وقامت أوروبا بعملها عبر مولدوفا. عندما كنتُ في أوروبا، كانوا يفكرون من أجلي بمولدوفا. الآن يُفهم ذلك بصورة أفضل. إنني موضوع مساومة ديبلوماسية مكثفة وسرية. ولقد وصلت هذه المساومة إلى نتيجة محددة. وبدأت مرحلة استخدامي في السياسة الداخلية والخارجية. اعتباراً من الآن يتوجب البحث عن إجابة عن السؤال التالي: أي دور لتركيا في الشرق الأوسط في حال تطورت عملية السلام؟

إنه الزمن المناسب لمبادرات السلام. ويمكن أن تكون مبادرات السلام الشاملة، عامة وإقليمية. ويجب أن تكون ديار بكر، نظراً لموقعها الخاص، مركزاً لمبادرة سلام. ويجب البدء، كما بمبادرة سلام، بحملات مكثفة ضد الإعدام. لا معنى للموت. وفيما لو متُّ فإن عشرات الآلاف سيموتون. لذا يجب القيام بجهود سلام عظيمة تمنع الإعدام. «إما الموت أو لا شيء» هو موقف خاطىء. إن الإنسان يجب أن يهيىء نفسه دائماً للحياة. أنا لم أعش، وبهذا الشكل لا يمكن الحياة لا الآن ولا في المستقبل. لقد تجاوزت عتبة الخمسين بقليل. وما زلت أهيىء نفسي للحياة. للإنسان أحاسيس

مرعبة، ورؤية للعلاقات الإنسانية. إن اعتقالي هو إعتقال الشعب.
إن القنبلة الحيّة هي تضحية مرعبة. لكن يجب استخدامها من أجل السلام. فلتقم الأمهات والفتيات بحركات من أجل السلام. ولتكن القنابل من أجل هوية السلام الحرّ. إن الوظيفة الأولى لحزب المرأة أن يكون حزب السلام.
إن السلام وقفةٌ شجاعة جداً. إن هوية السلام هي الهوية الأكثر حرية. إن طبيعة المرأة كذلك هي إلى جانب السلام. لكن حقّ الدفاع المشروع موجود في كل زمان. ويجب عدم الانحناء أمام الاستبداد والظلم».

٧

«البيان الكردي» للمثقفين العالميين

يشارف القرن العشرون إحدى الفترات الأكثر دموية في تاريخ الإنسانية، على الانتهاء. وفي هذه الأشهر الأخيرة من القرن يتساءل الجميع: هل يكون القرن الذي على الأبواب هكذا دموياً؟ وهل يتواصل طغيان السلاح والحرب والعنف؟ وهل تلفح العرقيّة والقومية والحقد والكراهية تجاه «الآخر» من جديد العالم؟ وهل يكون الظلم مجدداً مؤثراً في حل المشكلات الإثنية والمجتمعية؟

إن جوابنا عن هذه الأسئلة هو «لا» قاطعة. إن القرن الجديد يتحتم عليه أن يرفض كل أنواع التمييز الإنساني. وأن يكون ضد القمع والظلم.

نحن، الكتّاب والفنانين الموقعين أدناه، نريد أن تكون تركيا بلداً يريد أن يؤخذ نموذجاً في موضوع حقوق الإنسان والديموقراطية. إن تركيا التي نراها كقطعة من العالم المتحضر، تستطيع أن تبادر إلى خطوات مهمة في الموضوعات التي أشرنا إليها.

إن كل واحد يعرف أن تركيا تعاني مشكلات جدية في موضوع

حقوق الإنسان والديموقراطية المعاصرة. وقد عبّر مسؤولو الدولة بدورهم عن هذا الوضع، إن المسألة الأهم، بل أم المسائل، هي المسألة الكردية. إن تركيا، وبسبب عدم قدرتها على حلّ المسألة الكردية بطريقة حضارية، لم تستطع أن تقدم على الخطوات المرغوبة في موضوع الحرية الفكرية وحقوق الإنسان، ولا أن تحقق بصورة كاملة ديموقراطية معاصرة.

إننا نؤمن بأن تركيا لديها القدرة على حل المسألة الكردية بصورة حضارية. إن أياً من المخاوف التي كانت تشعر بها الجمهورية الشابة التي تأسست على أنقاض الأمبراطورية العثمانية في العام ١٩٢٣، لم تعد اليوم قائمة، إن أكراد تركيا الذين يقال إنهم يقاربون خمسة عشر مليوناً هم مواطنون أصيلون لجمهورية تركيا. إن للأكراد مطلباً واحداً، وهو أن يكونوا مواطنين أحراراً يعيشون، بلغتهم وهويتهم الثقافية في ظل وحدة جمهورية تركيا، وأن يتمكنوا من القراءة والكتابة والتعلم بلغتهم الكردية، وأن يعيشوا ويعملوا ويخدموا، من خلال هويتهم الثقافية الخاصة.

من المعروف أنه منذ العام ١٩٢٣ وحتى اليوم، تطبق سياسة تتريك حقيقية، وتحظر اللغة الكردية كلغة تعليم وتربية وتواصل، وتتعرض الهوية الكردية للقمع، وتعتقل وتعاقب أعداد هائلة بسبب لغتهم وهويتهم، وتغير أسماء الآلاف بل عشرات الآلاف من المدن والبلدات والقرى والجبال والسهول والقمم، تستبدل بأسماء تركية بل كان يطلق على الأكراد في بعض المراحل «أتراك الجبال». كما توجد مواد لا حصر لها في الدستور وفي القوانين، تتعلق بهذه المحظورات.

ويعرف الجميع أن هذه الممارسات لم تحدث تأثيراً ولم تستطع أن

تترّك الأكراد ولا أن تحل المسألة الكردية. إلى ذلك، أظهرت الأحداث الدموية لـ ١٥ عاماً، والتي دفع ثمنها باهظاً جداً، كل تركي وكردي، من جديد، حقيقة أن العنف ليس هو الحل. فبالعنف ليس ممكناً للدولة أن تترّك الأكراد، وليس ممكناً للأكراد أن يحصّلوا حقوقهم.

إن تركيا، لكي تكون نموذجاً، في القرن الجديد، لكل العالم، عليها أن تحل المسألة الكردية عبر خطوات ديموقراطية، وأن تحضن مواطنيها من أصل كردي. ونحن نؤمن بأن هذه الخطوات الديموقراطية والحضارية تقوي كثيراً تركيا اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وتغنيها. إن اللغة الكردية هي واحدة من اللغات الغنية، التي ما زالت حية حتى اليوم في حضارة بلاد ما بين النهرين (ميزوبوتاميا). لقدكان هناك أدب مكتوب وكلاسيكي غني باللغة الكردية. أما الأدب الشفوي فهو حتى الآن حيوي جداً وغني. وتوجد حياة موسيقية متنوعة وغنية وحيّة، كما أدب حديث في كل الأنواع، كما يوجد تاريخ قديم جداً وميراث ثقافي للأكراد، هو غنى إنساني لنا جميعاً.

هذا الغنى المتنوع يجب أن يكون لتركيا. وبدلاً من الانكار والاحتقار، يجب أن يكون كل هذا غني ديناميكياً لتركيا. ويجب عدم ممارسة التمييز بعد الآن ضد الأكراد الذين يشكلون ثلث سكان الأناضول الذي كان على امتداد تاريخه فسيفساء للأقوام، وإن إعادة الحقوق من جديد لهؤلاء يضمن لتركيا والأناضول قوة ديناميكية.

ويجب أن تكون اللغة الكردية لغة تعلم وتعليم، وأن يعترف ببث إذاعي وتلفزيوني باللغة الكردية، وأن تصان، بضمانات قانونية،

اللغة والثقافة والهوية الكردية، وأن تلغى كل العقبات القانونية والإدارية أمام اللغة والثقافة والموسيقى والهوية الكردية.

إن ما ينتظره العالم المتحضر والديموقراطي من تركيا اليوم هو هذا.

ونحن بدورنا نخاطب جميع المسؤولين وفي مقدمهم رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، والبرلمان والحكومة، «لطفاً حرروا تركيا من هذا العيب. وإذ تضمدون جراح كارثة الزلزال الجديد التي أغرقتنا جميعاً في حزن عميق، ضمدوا الجرح المجتمعي الذي ينزف منذ أكثر من سبعين عاماً».

الموقعون:

من تركيا: ياشار كمال، زلفي ليفانيلي، أورخان باموق، أحمد التان، محمد أوزون.

من العالم: غونتر غراس (ألمانيا)، نادين غورديمير (جنوب أفريقيا)، وهما حائزان جائزة نوبل للآداب، إنغمار برغمان (السويد)، كوستا غافراس (فرنسا)، هارولد بينتير (إنكلترا)، خوسيه ساراماغو (البرتغال ـ نوبل للآداب)، آرثر ميللر (الولايات المتحدة)، موريس بيجار (فرنسا)، إيلي ويزيل (الولايات المتحدة ـ نوبل للسلام)، جاك لانغ (فرنسا)، أدونيس (لبنان)، يورام فانلوك (إسرائيل) بيبي أندرسون (السويد)، مارغريت آتوود (كندا)، جون برغر (إنكلترا)، سوزان بروغير (الدانمارك)، أدريان فان ديس (هولندا) محمود دولا تاباري (إيران)، مارغريت درابل (إنكلترا)، كريستين أكمان (السويد)، ريتشارد فالك (الولايات المتحدة)، ليدي أنطونيا فرازير (إنكلترا)، خوان غويتيزولو (إسبانيا)، سير ديفيد هير (إنكلترا)، رونالد هاروود (إنكلترا)، مايكل هيغينز (الدانمارك)، مايكل هولرويد (إنكلترا)، أرلند جوزفصون (السويد)، جان هابلنسكي

(أستونيا)، نيكوس كاسداغليس (اليونان)، غيورغي كونراد (المجر)، ألبرتو مانغويل (الأرجنتين)، آدم ميشنيك (بولونيا)، كاثي نيمينن (فنلندا)، وليم نيغارا (النروج)، مونيكا فان بايميل (بلجيكا)، هربرت بونديل (الدانمارك)، كلود ريجي (فرنسا)، كلاوس ريغيجيرك (الدانمارك)، برنيس روبينز (إنكلترا)، آردن روث (السويد)، جوهانس سالمينين (فنلندا)، تورفالد ستين (النروج)، سيغموند ستروم (النروج)، أندريه فلتر (فرنسا)، غونتر وولراف (ألمانيا)، جورج هنريك فون رايت (فنلندا)، بيرواستبورغ (السويد)، موريس فارهي (إنكلترا)، هوميروس أرجيديس (المكسيك)، إليزابيت نور دغرن (فنلندا).

III

حجاب وحراب

١

قضية الحجاب في التشريع التركي

الجمهورية العلمانية، التي أسسها مصطفى كمال ذات يوم من خريف ١٩٢٣، كادت تهتز أركانها يوم الثاني من أيار/ مايو ١٩٩٩، بسبب يبدو غاية في الدهشة والإثارة: الحجاب الذي كانت ترتديه النائبة مروى قاوقجي ودخلت به قاعة الهيئة العامة للبرلمان التركي. وسوف يمضي وقت طويل قبل أن تتضح الملابسات والمشاورات والاتصالات التي شهدها ذلك اليوم التاريخي.

وبدا بوضوح، أن ما حرّك قضية الحجاب وأدخلها في متاهات السياسة وحتى العلاقات الإقليمية، كان خارج الدستور والقوانين والنظام الداخلي للبرلمان. ولا يتعلق الأمر هنا فقط بحجاب مروى قاوقجي، بل بمجمل قضية الحجاب في تركيا.

لم يعد الحجاب مجرد أحد أشكال تغطية رأس المرأة، بل تحول إلى أداة مواجهة بين من يرون فيه رمزاً سياسياً، وبين من يرونه أحد متطلبات الإيمان. ومن العام ١٩٨٠ لم يسقط الحجاب كمادة في السجالات اليومية، وترافق ذلك مع اتجاه انقلابيي ١٢ أيلول/

سبتمبر ١٩٨٠ إلى الانفتاح على التيارات الإسلامية وإظهار «التوليف القومي ـ الإسلامي» لمجابهة الاتجاهات اليسارية في المجتمع، حيث تنامت النزعة الإسلامية خلال الثمانينيات وحتى اليوم.

ومنذ الثمانينيات وإلى مرحلة أربكان ـ تشيللر، لم تعرف قضية الحجاب إشكالات تذكر في الجامعات أو خارجها، إلى أن صدرت قرارات ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٩٧ عن مجلس الأمن القومي والتي تدعو بضرورة تطبيق «قوانين الثورة» والتي يتعلق ثامنها ببعض شروط الزي الذي يتوجب ارتداؤه.

قانون الزي الذي يحمل الرقم ٢٥٩٦ بتاريخ ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٤، والمفارقة أنه يتطرق إلى الزي الذي يجب أن يرتديه... الرجل وليس المرأة، يفرض ارتداء القبعة بدلاً من الطربوش والبنطلون بدلاً من الجبة. وهذا ما زال منصوصاً عليه في المادة ١٧٤ من الدستور.

بعد انقلاب ١٢ أيلول/ سبتمبر مباشرة صدر القانون الرقم ٢٥٤٧ تاريخ ١٩٨١، ويمنع دخول الجامعات على الطالبات المحجبات، ولكن مع وصول طورغوت أوزال إلى السلطة عام ١٩٨٣ بدأت خطوات التراجع عن هذا القانون. كان يراد من القانون المذكور الدخول إلى الجامعة بـ «قيافة معاصرة». ومع بدء الإشكالات في الجامعات، تحرك نواب حزب الوطن الأم المحافظ وأصدروا قانوناً جديداً يحمي حرية دخول الجامعات. لكن طُعن في القانون الجديد أمام المحكمة الدستورية التي أبطلته وعادت المشكلة من جديد إلى نقطة الصفر. وبدأت إدارات مجلس التعليم العالي تتعاطى مع مسألة الحجاب من زوايا مختلفة. وتستند في كل مرة

إلى مواد معينة في الدستور. وهنا بدأ بالظهور تفسير أن الحجاب، أو غطاء الرأس، مخالف للأسس العلمانية، وذلك في أواخر الثمانينيات.

غير أن محاولات حزب الوطن الأم، لم تتوقف لاتخاذ إجراءات تتيح للمحجبات حرية الدخول إلى الجامعات. وهكذا، بعد إبطال المحكمة الدستورية قانون حرية ارتداء غطاء الرأس، أعدّ مجلس التعليم العالي، برئاسة إحسان دوغرامجي، ملحقاً يحمل الرقم ١٧، يُضاف إلى القانون الخاص بالجامعات وينص على ما يأتي: «بشرط عدم مخالفتها للقوانين السارية. فإن القيافة في مؤسسات التعليم العالي حرة». ومن جديد عاد الحزب الاجتماعي الشعبي الديموقراطي عام ١٩٩١ وطعن بالقانون الجديد وملحقه الرقم ١٧، لكن المحكمة الدستورية أيدت القانون، الذي في الأساس، لا يذكر أن الدخول إلى الجامعات حرّ للمحجبات، ولكنه لا يشير في الوقت نفسه إلى منعهن من ذلك. واستمر تطبيق ذلك من ١٩٩١ حتى ١٩٩٨.

محمد كيجيجلر، أحد الأسماء البارزة في حزب الوطن الأم، يعكس عدم قانونية منع المحجبات من دخول الجامعات، يقول كيجيجلر:

«الملحق رقم ١٧ ما زال شرعياً، وحسب هذا القانون فإنه، لكي يمنع الحجاب في الجامعة، لا بد من إصدار قانون جديد. وفي القانون الساري، فإن المنع يطال العمامة والقيافة الدينية المتعلقة بالرجال، ولكن فقط بالرجال. وحتى في القانون الذي أصدره أتاتورك لا توجد أية مادة متعلقة بقيافة المرأة. الآن الحجاب قانوني. فقط حين يُلغى هذا القانون ويصدر قانون جديد، يكون المنع قانونياً، ربما. لكن ذلك سيدفع تركيا إلى الخلف».

مع حكومة أربكان ـ تشيللر، بدأت المواجهة مع المؤسسة العسكرية، فكانت قرارات ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٩٧ المشهورة التي أدت إلى استقالة أربكان في حزيران/ يونيو من العام نفسه. وكانت المهمة الأولى لحكومة مسعود يلماظ بولنت أجاويد، استئصال ركائز الحركة الإسلامية ومنها تحديداً القطاع التربوي، حيث صدر عشية العام الدراسي ١٩٩٨ ـ ١٩٩٩، تعميم في مجلس التعليم العالي يمنع المحجبات من دخول الجامعات، فبقيت آلاف الطالبات خارجها، ومنهن من كنّ ينتظرن تسلم شهادات تخرجهن التي لم تمنح لهن.

ومنذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، تصدرت قضية غطاء الرأس اهتمامات الجميع، وتحولت مادة أساسية في الصراع السياسي الداخلي.

ويميز النائب عن حزب الطريق القويم، «طورهان غوفين»، بين منع الحجاب في الدوائر الرسمية ومنعه في الجامعات. يقول غوفين:

> «نحن ضد استخدام غطاء الرأس ملزمة سياسية، لكن لا حق لأحد بالتدخل في شؤون الناس الذين ليسوا موظفين، توجد أحكام حول القيافة في الدولة. وعلى موظف الدولة احترام قوانينها عند دخوله إلى دائرة رسمية. هذا عقد اجتماعي، لكنه لا يسري على الجامعة. ويجب عدم التدخل في القيافة في مؤسسة حرة وديموقراطية وخاصة».

ويتطرق غوفين إلى مسألة التعميم الذي أصدره مجلس التعليم العالي حول منع دخول المحجبات إلى الجامعات فيقول:

> «يوجد دستور وقانون ونظام داخلي وتعاميم. التعميم يمكن أن يتغير كل يوم. لكن لا يمكن للتعاميم أن تكون مخالفة للقانون».

وعلى هذا يأتي الدستور في رأس المرجعيات القانونية لتحديد ما إذا كان منع الحجاب قانونياً أم لا.

المادة ٢٤ من الدستور تنص على أنه لا يمكن إدانة أحد ولا اعتباره مذنباً بسبب قناعاته الدينية والإيمانية. وبالتالي فإن إجبار إنسان ما، رجلاً كان أو امرأة، على ارتداء ما يخالف قناعاته الدينية، هو مخالف الدستور.

ويرى النائب عن حزب الفضيلة مصطفى قمالاق أن منع الحجاب ليس منعاً قانونياً بل خطوة كيفية. ويؤكد ذلك أن المحكمة الدستورية نفسها رفضت إبطال الملحق ١٧ من القانون ٢٥٤٧ والذي يطلق حرية ارتداء الزي في الجامعات. ويذهب قمالاق أبعد من ذلك فيقول إن المادة التاسعة من اتفاقية حقوق الإنسان الأوروبية، والتي تركيا عضو فيها، تنص على عدم التعرض لأي إنسان بسبب إيمانه الديني، وبالتالي فإن منع الحجاب مخالف لهذه الاتفاقية.

حين دخلت مروى قاواقجي قاعة البرلمان محجبة، لم يستطع رئيس الحكومة بولنت أجاويد، حين توجه إلى رئيس الجلسة، وحين ألقى كلمة مكتوبة ومعدّة سلفاً(!)، لم يستطع أن يتحجج بالنظام الداخلي لمجلس النواب، لمنع مروى هانم من دخول البرلمان. فالمادة ٥٦ من النظام الداخلي، تحدد شروط اللباس لكل من النائب والنائبة في البرلمان، حيث على المرأة النائبة ارتداء «تايور». ولا تشير هذه المادة، لا من قريب ولا من بعيد، إلى مسألة غطاء الرأس. أي أنه لا يوجد أي نص قانوني يشير إلى «منع» المرأة من ارتداء غطاء الرأس سواء كان حجاباً أو قبعة أو «باروكة» (الشعر المستعار). لذا لم يكن أمام أجاويد سوى الاتكاء على «التقاليد» حين قال: «الذين يقومون بوظيفتهم هنا يتحتم عليهم الانسجام مع قواعد الدولة وتقاليدها».

لكن يجب التمييز هنا بين أمرين: مفهوم الوظيفة ومفهوم النيابة. فإذا كان على الموظف احترام القانون وعدم ارتداء الحجاب، بالنسبة للمرأة في الدوائر الحكومية، فإن النائب ليس موظفاً ولا ينطبق عليه قانون الموظفين بل هو ممثل للشعب الذي اختاره وبالتالي تنتفي صفة الوظيفة عنه.

وحين يتحدث معارضو دخول المرأة محجبة إلى قاعة البرلمان، عن عدم وجود سوابق لدخولها محجبة، فهذا لا يوجب، من ناحية حقوقية، منعها من دخول البرلمان محجبة. فعدم وجود سوابق على هذا الصعيد مرده إلى عدم حصول هذه السابقة بحد ذاتها، لهذا السبب أو ذاك، وليس لأن القانون يمنع أو لا يمنع.

وبالتالي لا يشكل عدم وجود سابقة في هذا المجال حجة قانونية لمنع نائبة محجبة من دخول البرلمان، خصوصاً أن لجنة الانتخابات العليا وافقت على قبول طلب ترشح مروى قاواقجي المرفق بصورتها ترتدي الحجاب. ولو كان القانون أو «السابقة» أو التقاليد تمنع ترشح المرأة المحجبة للنيابة، لكان على لجنة الانتخاب العليا رفض الطلب من أساسه.

تعكس تطوّرات قضية قاواقجي، بعد دخولها قاعة البرلمان في ٢ أيار/ مايو ١٩٩٩، المأزق القانوني الذي واجهه النظام، وكان «المخرج» من هذا المأزق، كما كان مع عبد الله أوجالان، أميركياً بامتياز حين نبش ملف مروى قاواقجي في الاستخبارات الأميركية، وكشف عن امتلاكها الجنسية الأميركية.

ومن باب الجنسية الأميركية دخل النظام، حكومة ورئاسة جمهورية، وبسرعة فائقة لإنقاذ نفسه من حرج قانوني لا يمكن الالتفاف عليه، لأن كل ردود فعل العلمانيين المتشددين، لحصار

مروى قاواقجي خارج القوانين ومبادىء حقوق الإنسان، انكشفت وظهرت فجّة وحادة، قبل كشف حيازة النائبة المحجبة الجنسية الأميركية. سؤال يفرض نفسه: ماذا لو دخلت مروى قاواقجي قاعة البرلمان وهي ترتدي قبعة الملكة إليزابيت؟ هل كانت تمنع من الدخول؟

٢

الحجاب وأزمة الهوية

في مطلع خريف ١٩٩٨، اتخذ المجلس الأعلى للتعليم في تركيا قراراً يقضي بمنع كل طالبة ترتدي غطاء للرأس متابعة دراستها في الجامعات التركية. ونتيجة لهذا القرار، الذي كان حلقة في سلسلة الإجراءات الهادفة لإضعاف قواعد الحركة الإسلامية في تركيا، بقيت آلاف الطالبات محرومات من دخول الجامعة أو متابعة الدراسة فيها، ومنهن من أنهينها بالفعل لكنهن حرمن من تسلم شهادة التخرج، فضاعت سنوات التحصيل في لحظة سياسية معينة.

ومع بدء كل عام جامعي جديد تتكرر حكاية الطالبات المحجبات: دعوات للتظاهر والتضامن لكسر القرار الجائر، ومنها تظاهرات الاحتجاج الواسعة التي نظمتها «جمعية حقوق المرأة ضد التمييز» (١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩) تحت عنوان: «لنتكاتف يداً بيد». وكالعادة تتهم الدولة «الرجعية» (الإسلامية) واليسار الماركسي وحزب العمال الكردستاني بالوقوف وراء هذه الاحتجاجات لأغراض سياسية.

بغض النظر عن هذه الاتهامات، فإن نقطة احتقان أخرى، أضيفت إلى جملة التوترات القائمة بين الحركة الإسلامية، ولا سيما حزب الفضيلة، وبين الدولة وفي مقدمها المؤسسة العسكرية. ولا يبدو أن مشكلة منع المحجبات من دخول الجامعات ستعرف الهدوء قبل أن تجد حلاً جذرياً لها في إطار حقوق الإنسان والحريات الشخصية والمعتقد.

وفي انتظار ظهور هذا الحل، تواصل الطالبات المحجبات مواجهة مصيرهن وقدرهن بطرق مختلفة يجمع بينها عنوان واحد: «الجلجلة في الوطن».

صبرية هانم، كانت عيناها محمرتين من البكاء وهي تودع ابنتها الوحيدة «نيلغون» في مطار أتاتورك باسطنبول. «إنهن يغادرن، هنا لم يستطعن أن يواصلن الدراسة، هناك (في الخارج) سوف يدرسن ويحصلن على دراسة الليسانس»، تقول صبرية هانم باكية. لقد طردوا ابنتها من الجامعة حيث كانت تدرس طب الأسنان والسبب أنها رفضت خلع غطاء الرأس. لكن نيلغون لن تدرس طب الأسنان، فهذا مكلف في الخارج، وستكتفي بدراسة هندسة الكومبيوتر في جامعة باكو بأذربيجان.

المئات هن كحالة صبرية، ويغادرن فرحات وحزينات في الوقت نفسه. فرحات لأنهن وجدن بلداً غير تركيا يفتح ذراعيه لهن لكي يكملن دراستهن. لكنهن حزينات لأن بلدهن تركيا هو الذي يحرمهن من هذه الفرصة. لكنهن يجبن رداً عن أحد الأسئلة: «سنعود حتماً إلى تركيا». «وإذا لم يكن قد تغيّر شيء حتى ذلك الوقت؟» يُسألن، فتغرورق أعينهن من جديد بالدموع.

إنها مأساة حقيقية في بلد كانت زوجة مؤسسه، مصطفى كمال

أتاتورك ترتدي حجاباً كاملاً وليس مجرد غطاء للرأس، ويسعى عشية القرن الواحد والعشرين إلى أن يكون جزءاً من أوروبا بمنظومة قيمها الحضارية، وفي مقدمها مسألة حقوق الإنسان والحريات.

بعد أيام فقط من حدوث الزلزال المدمر في ١٧ آب/ أغسطس ١٩٩٩، صدّق البرلمان التركي على قانون للعفو (اعترض عليه لاحقاً رئيس الجمهورية سليمان ديميريل ورده إلى البرلمان) شكل أملاً للطالبات المحجبات. لكن تبين أن القانون المذكور يسمح لمن طردن من الجامعات بالعودة إليها بشرط التقيّد بالقوانين القائمة أي خلع الفتاة لحجابها، وهذا ما شكّل خيبة أمل كبيرة للمحجبات.

وحتى إشعار آخر، أمام الطالبات المحجبات خيار من اثنين: إما البقاء خارج الجامعة، وإما السفر إلى الخارج، إلى دول ديموقراطية لا تحظر الدراسة على المحجبات.

بعض الإحصاءات الأولية يشير إلى أن معظم الطالبات المحجبات اللواتي أردن متابعة دروسهن في الخارج اخترن النمسا وألمانيا وإيرلندا وهولندا والمجر وأذربيجان. الغالبية قصدن أذربيجان لأنها دولة مسلمة وتتفق تقاليدها وأعرافها مع التقاليد التركية. والمفارقة أن الدولة الثانية الأكثر اختياراً هي المجر، والسبب أن جامعة بودابست بادرت إلى إرسال لجنة علمية منها إلى اسطنبول لإجراء اختبارات قبول للطالبات، وهذا ضمن لهن معرفة وضعهن وهن في بلادهن. أما النمسا فإنها تقدم بعض المنح لطالبات وطلاب أتراك.

لكن السفر لمتابعة التحصيل في الخارج دونه العديد من العقبات. أولها الكلفة المادية الباهظة التي يتطلبها ذلك. وتتفاوت التكلفة بين بلد وآخر وأقلها تكلفة المجر.

العقبة الثانية عدم قبول معظم الجامعات الأجنبية حسم السنوات التي أنهتها الطالبة في تركيا من دراستها في الخارج. وبالتالي يتوجب على معظم هؤلاء الطالبات (والطلاب) البدء من الصفر، أي السنة الجامعية الأولى. أما العقبة الثالثة فهي عقبة تتعلق بنظام معادلة الشهادات الخارجية، حيث على سبيل المثال لم تعد تركيا تعترف بخريجي جامعة الأزهر في مصر وبجامعات في آسيا الوسطى، وهي الآن في صدد عدم الاعتراف بشهادات الجامعات المجرية. أي أن النظام الكمالي يتعقب الطالبات المحجبات حتى إلى حيث يدرسن في الخارج. بل أكثر من ذلك، حتى لو افترضنا أن نظام المعادلات في تركيا اعترف بشهادة تحملها طالبة محجبة من جامعة عالمية مشهورة، مثل هارفرد، إلاّ أن المجلس الأعلى للتعليم ذهب بخياله بعيداً حين فرض على كل طالب وطالبة إجراء اختبار قبول بعد عودته، وهنا تواجه الطالبة المحجبة ما لا يدخل في الحساب، إذ إن اختبار القبول هذا محظور على المحجبات.

هذه العقبة الأخيرة يتوقع أن تنعكس سلباً على اللواتي يتابعن دراستهن في الخارج من المحجبات، وبالتالي سيكنّ أمام خيار واحد لا غير، وهو عدم العودة إلى تركيا.

نورجان سومر، واحدة من الطالبات اللواتي كنّ سيذهبن إلى الخارج، تقول:

«لقد قدّم أهلنا التضحيات من أجل هذا البلد، لكن الدولة تحرمنا الآن من إمكانية الدراسة والعمل، فلماذا تتركنا الدولة نخدم دولة أخرى بدلاً من السماح لنا بالعودة وخدمة بلدنا؟».

مظفر تشوغان، والد إحدى الفتيات اللواتي أيضاً كنّ سيغادرن إلى الخارج يقول:

«إنهم يظلمون المحجبات، وأنا لم أعد أحتمل. ابنتي كانت ستصبح طبيبة بعد ثلاث سنوات، لكنهم طردوها. في زماننا لم تكن الفتيات يدرسن، وبعد ذلك بدأت الدولة تشجع على تدريس البنات. واضطررنا لمغادرة القرية من أجل تعليم بناتنا. الآن السيناريو نفسه يتكرر. ونضطر لمغادرة البلاد لتعليم بناتنا. أحوالنا صعبة جداً. ولا ندري ما سيكون الحال عليه السنة المقبلة».

ويتابع مظفر قائلاً: «لا يحق لأحد أن يفصل بناتنا عنّا».

كانت تركيا من أوائل الدول في العالم الإسلامي والشرق الأوسط التي تعطي المرأة حقوقاً كثيرة منها حق الانتخاب والترشح. الآن، ومع الممارسات المتعارضة مع حقوق الإنسان عموماً وحقوق المرأة خصوصاً، يصبح من العسير فهم المنطق الذي يحكم العلمانية التركية. وكما للمرأة حق اختيار السفور، أليس من حقها كذلك اختيار الحجاب أو أي زي آخر؟ سؤال برسم الجمعية النسائية «العلمانية» في تركيا، إلاّ أنه قبل هذا، انعكاس لأزمة هوية حقيقية أكثر عمقاً وخطورة على مختلف الصعد.

٣

الانقلاب الذي لم يقع
في الثاني من أيار ١٩٩٩

تحدّث كثيرون عن دور زعيم حزب الرفاه المحظور، نجم الدين أربكان في تصعيد قضية الحجاب عموماً، وقضية حجاب النائبة مروى قاواقجي خصوصاً. ويقال إن أربكان نفسه، الذي لم يرشّح امرأة واحدة عن أحزابه الثلاثة طوال ٢٥ عاماً للنيابة، كان وراء الإصرار على ترشيح أكثر من امرأة محجبة عن حزب الفضيلة.

صباح يوم الثاني من أيار/ مايو ١٩٩٩، كما تنقل بعض المعلومات، استيقظ أربكان مبكراً، فأدّى الصلاة وجلس إلى إفطار من «سجق» أفيون وعسل أرضروم، ولم يكن ينقص المائدة حتى «حليب العصفور». كان هذا يوماً عظيماً بالنسبة له. ثم بدأت تتوالى الاتصالات الهاتفية: نواب من حزب الفضيلة وأشخاص مقرّبون جداً منه. وكان جوابه دائماً: «بالتأكيد ستدخل، وتؤدي اليمين»، ولم يكن المقصود بذلك سوى مروى قاواقجي النائبة المحجبة التي أثارت منذ انتخابها في ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٩ ضجة كبيرة. كانت تعليمات «الخوجا» (أربكان) قبل ذلك بيوم: «غداً ستذهبين

محجبة إلى البرلمان، ستؤدين اليمين الدستورية وتجلسين في مكانك. لن يستطيع أحد منعك، هذا حقك».

في جلسة ٢ أيار/ مايو، كان حاضراً أيضاً، بولنت أجاويد، رئيس الحكومة الذي سيؤدي بدوره اليمين الدستورية كنائب. ليلة السبت ـ الأحد، كانت التقارير تصله: تجمعات وأحداث متعلقة بالحجاب وقعت في مدينة ملاطية. وكانت بعض الأنباء تشير إلى أن أداء مروى اليمين الدستورية، أو حتى منعها، قد يتسبب بتوترات معينة. وهذا دفع بأجاويد ليكون في حالة استنفار، خصوصاً أن اجتماعاً مهماً انعقد قبل ذلك بيومين ويتعلق بقضية مروى قاواقجي.

قبل ذلك بيومين كان مجلس الأمن القومي يضع يده على القضية، وكان صوت أحد أعضائه العسكريين حاسماً بقوله: «يجب عدم السماح لمثل هذا المشهد أن يمرّ في برلمان الجمهورية التي أسسها أتاتورك». وتابع: «إن كل واحد يسير على خطى أتاتورك يجب أن يظهر ردة فعل على هذا التطور». أثناء الاجتماع الذي انعقد في القصر الجمهوري، كانت أحداث الحجاب في ملاطية ترد إلى المجلس، ويعلّق أحد الأعضاء العسكريين: «إن هذا النوع من الأشياء (مروى قاواقجي) يشجع على مثل هذه الأحداث».

الحساسية حيال هذه المسألة لم تقتصر على الأعضاء العسكريين في مجلس الأمن القومي، بل كانت عنواناً لتحرك أكبر. إذ انتشرت مزاعم بأنه في حال مجيء مروى قاواقجي إلى البرلمان وأدائها اليمين الدستورية، فإن طلاب المدرسة الحربية سينطلقون في شوارع أنقرة بمسيرة. طبعاً هذا يطرح تساؤلات حول مسألة الالتزام بالنظام والانضباط داخل القوات المسلحة، المعروف عنها انضباطها الشديد.

وتكتمل عناصر المشهد الانقلابي مع تسرب ادعاءات تقول إن رئيس أركان الجيش حسين كيفريك أوغلو، أبلغ رئيس الحكومة أجاويد ورئيس الجمهورية سليمان ديميريل أثناء جلسة افتتاح البرلمان أنه لا يمكن القبول أبداً بأية محاولة من جانب مروى قاواقجي لأداء اليمين الدستورية. وفسّر ذلك على أنه تهديد بتدخل الجيش.

في هذه الأثناء كان أربكان يواصل معركته من داخل منزله. وكان يقول للأوساط المقربة منه: «سوف تأتي (مروى) إلى البرلمان مهما كان الثمن».

في الساعة الثالثة بعد ظهر الأحد ٢ أيار/ مايو ١٩٩٩ افتتح البرلمان الجديد. ولم تكن مروى في القاعة حين كان رئيس الجمهورية ورئيس الأركان وقادة الجيش يتابعون الجلسة في «بلكون» القاعة. وبعد فترة غادروا مقاعدهم. في أحد ممرات البرلمان كان مسؤول عسكري رفيع المستوى يسأل أحد الصحافيين ما إذا كانت مروى قاواقجي ستأتي أم لا، وتابع قائلاً له: «هذا سيكون عصياناً ضد الجمهورية وضد الجمهورية الديموقراطية». ووقع كلامه مثل القنبلة. في الساعة السادسة والنصف كانت النائبة غير المحجبة عن حزب الفضيلة، الصحافية المعروفة نازلي إيليجاق، تأخذ بيد مروى قاواقجي، التي دخلت من «باب موقف السيارات»، الذي نادراً ما يستخدمه النواب، إلى داخل قاعة البرلمان. لم يلاحظ أحد في البداية دخول قاواقجي القاعة، ومع تخطيها نصف مسافة الممر ارتفعت أكف نواب الفضيلة بالتصفيق، حينها نهض نواب حزب أجاويد وبدأوا يضربون على الطاولات ويهتفون «إلى الخارج إلى الخارج». بعد ذلك جلست مروى، تحفّها رعاية وحماية نازلي ايليجاق، على مقعد بجانب المقعد الذي جلست عليه نازلي هانم.

وهنا بدأت المواجهة. وتقدّم أجاويد، وسحب من جيبه نصاً مكتوباً سلفاً. وربما حتى قبل حلول يوم الثاني من أيار/ مايو، كان أجاويد حاداً وعصبياً للغاية. كان يدرك جيداً معنى أن تقسم نائبة محجبة اليمين الدستورية داخل برلمان الجمهورية التي أسسها أتاتورك. «هنا ليس مكاناً لتحدي الجمهورية» قال أجاويد، قالها وفي كل حركة من حركاته ونبرة من نبراته ونظرة من نظراته صليل الحراب المتأهبة على الدوام.

قضية مروى قاواقجي، يوم الثاني من أيار/ مايو ١٩٩٩، تظهر مرة أخرى أن العسكر في تركيا لم يعد بحاجة للقيام بانقلابات مباشرة. فالطاقم السياسي المدني متخم بالجنرالات.

٤

بين حجابين

كل شيء كان يمكن تصديقه في ما جرى حين دخلت مروى قاواقجي، النائبة الإسلامية، محجبة، قاعة البرلمان التركي: الهرج والمرج اللذان سادا صفوف حزب اليسار الديموقراطي (بولنت أجاويد)، الضرب على الطاولات احتجاجاً، الكلمة الحادة التي ألقاها أجاويد ضد قاواقجي، تهليل وتصفيق نواب حزب الفضيلة لمروى هانم، اعتصام الأحزاب الأخرى بالصمت والحياد.

كل شيء كان يمكن تصديقه في ما جرى في اليوم الثاني من أيار/ مايو ١٩٩٩، حين دخلت مروى هانم، محجّبة، قاعة البرلمان التركي، إلاّ شيئاً واحداً: تزعّم نائبات حزب اليسار الديموقراطي لهمروجة الاعتراض على حجاب مروى هانم، ومبادرتهن، هنّ لا غيرهنَّ، بالصياح: «إلى الخارج... إلى الخارج». كنّ، نائبات اليسار الديموقراطي، في تلك اللحظة بالذات، «ذكوراً» بامتياز. لم يدركن، وقد نالت المرأة التركية حقوق الانتخاب والترشّح في وقت مبكر (الثلاثينيات)، أن معركة مروى هانم ليست فقط دينية

أو سياسية، بل كذلك نسائية. ولماذا يحق مثلاً للنائب الملتحي أن يدخل البرلمان؟ الالتحاء، في أحد وجوهه، تعبير عن انتماء ديني. ليست أزمة حجاب مروى قاواقجي، إذاً، دينية أو سياسية فقط، إنها أزمة نسائية كذلك، وأزمة اجتماعية حين ميّزت «الروح الكمالية» (نسبة لمصطفى كمال أتاتورك) بين النساء وصنّفتهن بين علمانيات سافرات ومتدينات محجبات. واعتراض مروى قاواقجي في البرلمان، اعتراض لمسيرة الحركة النسائية في تركيا، ولحقّ المرأة التركية في اختيار شخصيتها وبلورتها، وفي القيام بدورها، كامرأة لها حق الاختلاف. من هنا كان لأزمة الحجاب في تركيا وجه آخر اسمه: نسرين أونال، النائبة المحجبة، هي الأخرى، عن حزب الحركة القومية اليميني المتطرف. ترتدي نسرين هانم الحجاب خارج البرلمان، لكنها تخلعه داخله بقرار حزبي. إنها أزمة أخرى: علاقة الأحزاب بحرية المرأة. وكم تزداد الأزمة عمقاً حين تكون هذه المرأة نائبة، أي حين تتحرّر من القيود كافة التي تعيق حركة المرأة ـ الموظفة. أي في لحظة «التفويض الشعبي»، الذي لا قيد عليه، تتخلى المرأة عن حريتها الشخصية لصالح الجماعة الحزبية.

من نافل الكلام، القول بأن أزمة الحجاب في تركيا هي أزمة تركيا مع هويتها، وأزمة العلمانية مع نفسها.

هي أزمة تركيا مع هويتها، حين لم تأخذ «الكمالية» في عين الاعتبار الموروث الثقافي والديني المتجذر في مجتمع علا به على امتداد ستمئة سنة، فكانت أزمة الحجاب من تجليات هذا التجاوز الذي لا ينسجم مع منطق التاريخ والواقع.

وهي أزمة العلمانية مع نفسها، حين ركّب الكماليون في تركيا علمانية خاصة بهم، لا تتفق مع الجوهر المتعارف عليه للعلمانية.

وبدلاً من فصل الدين عن الدولة كان «إشراف الدولة» على الشأن الديني، وبدلاً من البقاء على مسافة واحدة من المجموعات الدينية، كان التمييز لصالح فئة على حساب أخرى، وبدلاً من ترك الحرية للناس في معتقداتهم الشخصية والدينية والفكرية، سُنّت القوانين وصدرت التعاميم التي تحدّ من الزي وتحدّ من حريته.

مروى قاواقجي ونسرين أونال تعبيران مهمان للغاية في فهم أزمة تركيا مع حجابها وهويتها وعلمانيتها، وفي فهم أزمة المرأة في تركيا مع نفسها. لقد حلَّ الكماليون أزمة حجاب مروى، عبر نافذة امتلاكها للجنسية الأميركية، فأسقطت نيابتها من طريق إسقاط جنسيتها التركية. وحلّت أزمة حجاب نسرين عبر خلعها له في البرلمان. لكن جوهر الأزمة لا يكمن هنا أو هناك، عبر «مخارج» شكلية، فهي تقع في جوهر الخيارات الحضارية للأمة.

٥

أسفاً لهذه الأمة!

(حوار مع مروى قاواقجي)

● لنبدأ من البداية. من الذي اقترح ترشيحك للانتخابات؟

ـ منذ العام ١٩٩٤، وأنا أعمل في اللجنة النسائية لحزب الرفاه. الاقتراح جاء من المنظمة النسائية للحزب.

● هل كان يراودك أن تكوني نائبة؟

ـ أبداً. في الأساس لم أكن أهدف إلى هذا الأمر. مَنْ كنّ في اللجنة النسائية قلن إن بإمكاني القيام بهذا العمل، وإن القاعدة ترغب في ذلك.

● هل من اسم مهم اقترح ذلك؟ أربكان مثلاً؟

ـ اتخذ القرار في الهيئة الإدارية العامة، ولم ألتق مع أربكان، أبداً بهذا الخصوص.

● أَبَعْدَ ذلك ذهبتِ إليه واتخذتِ قرارك؟

ـ لم أذهب أبداً إلى أربكان ولم أكن إلى جانبه ولم أتكلم معه حتى عبر الهاتف.

● ألم يكن والدك صديقه؟

ـ أنا أعرف ابنته جيداً وحتماً نلتقي. لكنني لم ألتق أبداً بأربكان، لا بخصوص ترشيحي ولا حول أي موضوع آخر.

● ألم يقل لك: «اذهبي إلى البرلمان ولا تخلعي حجابك»؟

ـ إن ما يقلقني أن يؤمن الناس بهذا. بل إن البعض كتب، حين جلست في البرلمان، كما لو أن نازلي هانم تتحدث إلى جانبي بالهاتف مع أربكان. من يعرف ماذا كانوا يكتبون؟

● كنتِ تتكلمين مع نازلي إيليجاق وأنت تضعين يدكِ على فمك، عمّا كان يدور الحديث؟

ـ كنتُ أخشى أن يقوم نوابنا بأشياء خاطئة بسببي. كان هناك تحريض كبير يمكن أن يؤدي إلى تصرفات خاطئة. لكن العالم شاهد بأمّ العين كيف كانت ردة فعلنا.

● هل كان الهدف إظهار ما جرى للعالم؟

ـ الهدف لم يكن هذا. هذا نتيجة لما جرى.

● لنعد إلى ترشيحك. لقد أعطيتِ منذ وقت مبكر إشارات إلى الأزمة.

ـ لقد قلتُ إنني لن أخلع حجابي. إن مثل هذا الأمر غير ممكن. قبل أي شيء سأفقد احترامي لنفسي.

● متى بدأت ارتداء الحجاب؟

ـ عندما أنهيتُ الثانوية. في الأصل لم آتِ من عالم مختلف جداً. لا لجهة العائلة ولا لجهة المحيط.

● لقد كنتِ طالبة جيدة في الكلية؟

ـ لقد كنتُ طالبة جيدة في الكلية وأثناء دراسة الطب.

● لكنك تركتِ الطب لأنك لم تكوني طالبة جيدة. وقد أعلن ذلك مدير كلية الطب، عبر الوثائق، بل قلتِ أيضاً إنك لم تستطيعي الدراسة بسبب الحجاب...

ـ أدينُ بشدة هذه الأكاذيب. وحضرة المدير يصفّي حساباته في إطار حقوقي. في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦ افتتحت الكلية وبعد شهر صدر قانون منع الحجاب، وكنت حينها الطالبة الوحيدة في الصف التي ترتدي حجاباً. لكن كان يوجد مثلي في الصفوف الأعلى. وفي ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧ صدر القانون في الجريدة الرسمية العدد ١٩٣٣٥.

● ماذا صدر؟

ـ قانون المنع الخاص بمجلس التعليم العالي. وبموجبه انتظرنا أمام مبنى المورفولوجيا.

● لماذا؟ ألم يسمحوا لكم بالدخول؟

ـ طبعاً لم يسمحوا لنا بالدخول. الموظف عند المدخل منع دخولنا. لم ينفع التذمر والبكاء.

● يعني أنك لم تكوني ناجحة بسبب عدم استطاعتك دخول الصف؟

ـ لم أكن أبداً غير ناجحة. لقد انهيتُ السنة الأولى وتابعت بنجاح السنة الثانية، إلى أن حان موعد الامتحان حين مُنعتُ من ذلك.

● لماذا؟

ـ بسبب الحجاب. إما أن أخلعه وإما لا أدخل الامتحان.

• ألم يسمحوا لك رغم محاولاتك؟

ـ لم يسمحوا لي. ثم استدعتني عائلتي صيفاً إلى الولايات المتحدة. وذهبتُ بدون التمكن من إجراء الامتحان النهائي. كنتُ أفكر في العودة. لكن قلتُ: «هذا العمل حدوده هنا. لن أعود. وإذا عدتُ فلن أتمكن من متابعة الدراسة». لم أكن غير ناجحة وقررت البقاء في الولايات المتحدة.

• لماذا اتخذت هذا القرار؟ أنت امرأة مكافحة.

ـ لو لم أتخذه فإلى أي مدى يمكن أن أكافح؟ فضلاً عن أنني أستطيع إكمال دراستي في الولايات المتحدة. في النظام الأميركي لا يقبلون طلاب الطب القادمين من الخارج. يجب البدء من الصفر. فكرتُ بمهنة محترمة على الصعيد العالمي: هندسة الكومبيوتر، مع أني لم أرَ، حتى في الثانوية، كومبيوتر. ولكن على الناس التحرر من الأحكام المسبقة. قلتُ: أقوم بذلك وسأعتاد على النظام وأنهي هذا الاختصاص الصعب بصورة ناجحة إلى أقصى درجة. وهذا ما حصل.

• متى تزوجت وأين تعرفت إلى زوجك؟

ـ تزوجت في السنة الأولى من الجامعة. رآني بين المسلمات وأعجب بي.

• ما هي جنسية زوجك؟

ـ إذا نظرنا إلى الصحف، فإن النيجر ونيجيريا تداران بالشريعة. نصيحتي الوحيدة، أن يتم البحث قليلاً وتكون الكتابات على الأقل عاقلة. لا يوجد جهالات كهذه. زوجي السابق أميركي من أصل أردني. مهندس صناعي. وعندي الآن بنتان: فاطمة (تسع سنوات) ومريم (ثماني سنوات).

● لماذا انفصلت عن زوجك؟ هل لأنه يريد الزواج من امرأة أخرى، كما يقال؟

ـ لقد ارتكب ضدي خطأ، وهذا الخطأ مدوّن في الوثائق. لكن هذا ليس المسألة الوحيدة. كان يوجد في منزلنا كراهية مدهشة ضد الأتراك. وكنتُ مضطرة لأن أدفع ثمن حساب الأمم الأخرى مع الأتراك عبر التاريخ: كان ممنوعاً أن نتكلم باللغة التركية في المنزل. ولم تكن ابنتاي تستطيعان مناداتي بـ «آنّي» (أم باللغة التركية). استمريت في الزواج ٤ ـ ٥ سنوات ثم افترقت بنا السبل. جمعتُ نفسي من جديد وانصرفتُ إلى المدرسة.

● هل أصبحت مواطنة أميركية لأن زوجك كان أميركياً؟

ـ لقد ذهبت بدعوة من والدي. ما أن تزوجت حتى بدأتْ عملية المواطنية المرتبطة بزوجي.

● متى ترشحت للانتخابات؟ هل قبل أداء اليمين في الولايات المتحدة أم بعد؟

ـ لستُ متيقنة من موضوع التواريخ. أي هل رشحني الحزب في ٢٤ شباط/ فبراير أم في ٩ آذار/ مارس؟ لستُ متأكدة من ذلك.

● في مثل تلك الظروف المثيرة داخل تركيا هل ذهبتِ إلى الولايات المتحدة فقط لأداء اليمين؟

ـ أنا أذهب إلى هناك بصورة دائمة.

● حسناً، لكن ذلك ليس بهذه السهولة. لقد ذهبتِ لأداء اليمين. هل كان الحزب على علم بسبب ذهابك؟

ـ (بعد صمت قصير) أنظر، لا أريدُ الدخول في موضوع أداء اليمين. وسوف تبدأ معركة حقوقية طويلة مادام السيد ديميريل وقّع

(على نزع المواطنية التركية من مروى قاواقجي).

● يُقال إنه من غير الممكن أن تكوني ذهبت إلى دالاس من أجل خطف أولادك من زوجك.

ـ ليس من ذلك شيء. لقد أتيتُ إلى تركيا مع أولادي بإذن من زوجي السابق.

● لنأتِ إلى ٢ أيار/ مايو. بماذا كنتِ تفكرين وأنتِ تذهبين إلى البرلمان؟

ـ كنتُ أرى نفسي مرتاحة، وكنائبة طبيعية مثل الآخرين، بحيث لم تنشأ عندي مشكلات كثيرة. كنت منفعلة بصورة لا تصدق. الانفعال والحماسة لم يكونا بسبب ماذا سيحدث، بل بسبب أنني أدخل البرلمان للمرة الأولى. أولاً لأنني امرأة، ثم لأنني شابة، ثم لأنني نائبة للمرة الأولى. كنتُ أتوقع ردة فعل، لكن لم أكن أعرف بالضبط ماذا ستكون. لقد تعوّدت على ردود الفعل بسبب الحجاب. وحتى في الشارع، ينظرون إليّ بطريقة معاكسة.

● دخلتِ إلى القاعة وتعكّر الجو.

ـ أولاً شعرتُ بالحيرة ثم بالتعجب الكبير. لقد جهدت لكي أفهم موقف نائبات حزب اليسار الديموقراطي اللواتي يظهرن مثقفات. لكن لم أفهم موقفهن. لم يكنّ محقّات. لكنهن لم يستعدّن جيداً لأدوارهن. قيل لهنّ تجمَّعْنَ حول الكرسي (كرسي أداء اليمين). لكن بسبب أنهن فعلن ذلك بصورة مبكرة فإن نائباً خاطبهن، كما لو يجمع أطفالاً، قائلاً: لهن: «هيا هيا» وأعادهن إلى أماكنهن.

● ماذا تقولين حول كلمة أجاويد؟

ـ كان شيئاً معيباً. وقام في الوقت نفسه بالتمييز بين الرجل والمرأة.

لو كنت نائباً ملتحياً لم يكن ليقوم بذلك، لم يكن ليستطيع القيام بذلك.

● نائبة حزب الحركة القومية نسرين أونال تقول إنه «من أجل عدم حصول هذه الأزمة، كان يجب إما التحضير لذلك قبل الجلسة أو تغيير النظام الداخلي للبرلمان»؟

ـ لم يكن من الواجب أن يتوتر الجو إلى هذه الدرجة. لقد تمّ ذلك منذ اليوم الأول لترشيحي. وكل صوت ارتفع كان حكماً مسبقاً.

● رئيس الجمهورية كذلك اتهمك بأنك عميلة. كيف تقوّمين ذلك؟

ـ لقد رأى العالم المشهد الذي ظهر. باسم ماذا كانوا يهتفون «إلى الخارج.. إلى الخارج» باسم الحداثة والأتاتوركية والعلمانية. لقد خرجتُ أمام الأمة هكذا. لقد كنتُ محجبة أمام صندوق الاقتراع ولا يمكن أن أكون منزوعة الحجاب بعدها.

● ماذا تقولين في نسرين أونال؟

ـ لا شيء. لقد أصبحت نسرين هانم «البنت المدللة لأمتها ودولتها» فيما مروى «عميلة سيئة». أشعر بالاحترام، ماذا أقول؟

● تقول نسرين أونال: «أنا بنت الدولة ولا أركب رأسي ضدها». هل أنتِ في الواقع تركبين رأسك ضد الدولة؟

ـ كيف يكون التحدّي؟ أن تكون مواطناً ساذجاً، أن تعمل على دخول البرلمان. لكنني نائبة. هناك كل واحد مثلي. إن المتنوّر الحقيقي هو الذي، رغم اختلافه الفكري معي، يشعر بالاحترام تجاهي.

● بماذا تفكرين عندما تكونين لوحدك؟

ـ أفكر كيف يمكن لهم أن يكونوا سيئين إلى هذه الدرجة، وكيف يمكن لهم أن ينزعوا هكذا من يدي حقّي. أفكر قائلة: أسفاً لهذه الأمة ولي أنا. أفتح الصحف: أكاذيب متعلقة بي، أكاذيب متعلقة بأبي، أكاذيب متعلقة بأمي. لم يحدث في تاريخ الجمهورية أن جرى مثل هذا الإعدام السياسي لأحد.

● عندما أوصلت أولادك إلى المدرسة، صرخ رفاقهم في المدرسة بشعارات ضدكم. ماذا جرى ذلك اليوم؟

ـ أولادي يذهبون إلى ثانوية «آنيت تبه». قبل يوم واحد لم يذهبوا إلى المدرسة. جاء الصحافيون وبدأوا يسألون كل واحد في المدرسة، ثم نزعوا صور أولادي عن لوحة الجدار. في اليوم الثاني أوصلتُ أولادي. كانت المواقف مثيرة جداً ولا تصدق. ولقد شعرتُ بنفسي سيئة إلى حد لم أعرف على ماذا أحزن، هل على أولادي أم على الذين يلقون الشعارات. بعد ذلك، ووفقاً لما علمته من زملائهم، فإن مراسل محطة «شو تو.في» حرّض الأولاد بوعد أن يظهروا على الشاشة كخبر رئيسي. أي أنه استغل الأولاد هكذا؟ (تبكي).

● حسناً، ماذا فعلتِ؟

ـ وماذا يمكن أن أفعل؟ كنتُ أنظر حولي عاجزة. حتى صراخ النواب في البرلمان «إلى الخارج.. إلى الخارج» لم يدفعني للإحساس بأنني سيئة إلى هذا الحدّ. لم أدرِ ماذا أفعل. لكن الأولاد كانوا يهتفون بصوتت عالٍ (تبكي مجدداً). لم أتكلم مع أولادي لاحقاً عن الموضوع. وتصرفنا ثلاثتنا كما لو لم يحدث أي شيء. فأنا لا أريد أن أزرع في هذا العمر شيئاً ضد هذا أو ذاك. وأنا لا أرغب في اتخاذ موقف ضد الناس الذين لا يفكّرون مثلي. لقد فعلوا ما

هو غير محق حيال الأمهات. لقد كتبوا عني وذكروا مجموعة أكاذيب: لا «حماس» ولا عمالة.

● لكن نصوص الأحاديث التي أدليتِ بها في المنظمات التي يقال إنها مرتبطة بـ «حماس»، قد نشرت.

ـ كل شيء تمَّ تحريفه. لم أقل «العلماني الحاقد». لقد انتقدتُ دائماً التصرفات العلمانية التي كنتُ أقول إنها علمانية بالاسم. لقد شاركتُ في اجتماعات لمنظمة ISNA وIAP وهذه لا علاقة لها البتة بحماس، وهي منظمات شرعية. وإلاّ لم تكن لتسمح لها الولايات المتحدة بالعمل. وهل يمكن أن تسمح لأنصار منظمة إرهابية بالاجتماع؟ وفي كل هذه الاجتماعات كان بيل كلينتون يرسل رسائل تهنئة. بل شارك فيها «بونير» أحد أهم الأسماء في الكونغرس.

● توجد اتهامات حول إسحاق فرحان...

ـ فرحان عضو في البرلمان الأردني. وماذا لو شارك في أحد هذه الاجتماعات؟ لقد جاء إلى تركيا عام ١٩٩١ والتقى ديميريل وأجاويد. فهل هما الآن أيضاً عميلان؟ وهل لهما ارتباطات بحماس؟ إذا كانوا يرمون الوحل فليرمونه على الأقل كالرجال.

● حسناً، والدعوات إلى الجهاد؟

ـ لقد دعوت إلى الوحدة والتوحد. بهذا المعنى تحدثت.

● لقد تحدثت ضد الفكر الكمالي.

ـ أنا ابنة الجمهورية، وابنة أتاتورك، لكنني لست كمالية.

● ماذا بعد الآن؟ ماذا تفكرين بموضوع الاستقالات من الحزب؟

ـ أصف ذلك بسوء الطالع. إنها قرارات ذاتية، لكن الحزب يقف

خلفي. أنا لا أغضب على دولتي وأمتي، لكن إذا رموني خارجاً فالعالم سيرى ذلك. لا شيء آخر يمكن أن أفعله. لن أستقيل، لكنني لن أتردّد إذا كان ذلك سيجلب أي وفاق.

● مثل ماذا؟

ـ يوجد على الأقل تمييز في موضوع الحجاب أو غطاء الرأس. إذا كانوا يريدون، أضع غطاءً للرأس أو أضع الـ «يمني» (غطاء ملوّن للرأس)، لأنني لستُ عميلة. وأنا أغطي رأسي في داخلي. يكفي أن يُزال الإعدام السياسي من الساحة.

● يمكن أن ترفع عنك الحصانة النيابية، وتدخلي السجن، ويمكن حظر حزب الفضيلة... هل لكل ذلك قيمة؟

ـ من الصعب الوصول إلى الديموقراطية بمعناها الحقيقي. لذا تُدفع أثمان كل ذلك.

(أيار/مايو ١٩٩٩)

٦

أحسستُ نفسي عاريةً

(حوار مع نسرين أونال)

● كنتِ حتى السنة الأولى في الجامعة حاسرة الرأس. لماذا شعرتِ فجأة بضرورة تغطيته؟

ـ كيف أروي لك، لا أعرف. إنه شيء جاء بالكامل من داخلي. كانت أمي تغطي رأسها بصورة عادية. وأنا اتخذت قراراً بذلك وغطيتُ رأسي.

● لكنك خلعتِ حجابك بعد ذلك بسنة!

ـ كنتُ مضطرة. كنت أخلع الحجاب في المدرسة وأرتديه خارجها. وهكذا أنهيت المدرسة.

● يبدو أنك ستمضين نيابتك على هذا النحو. أي إحساس هو هذا؟ ما الذي تشعرين به كلما خلعتِ حجابك وكلما ارتديته؟

ـ في البداية كان صعباً جداً. كنت أحس نفسي مثل العارية. أي أنك تخجل أولاً من الناس. وتتردد في التضحية التي تقوم بها. بعدها تعتاد على ذلك.

● تعتادين على ارتداء الحجاب أم على خلعه؟

ـ على خلعه. تخجل من خلعه، لكن من المهم جداً أن تتعلم وتكون صاحب مهنة. نحن من ناس الأناضول العاديين، لكن التعلّم قد يوصلنا إلى مكان ما. بعض الناس يهبط عليهم الحظ من أعلى، ويكونون على رأس اللائحة بفضل والدهم الذي يكون نائباً أو بفضل حدث استثنائي. نحن لا نملك مثل هذه الحظوظ، لا المكانة ولا الإمكانات المادية، ولا يمكن فعل شيء دون التعلم.

● دخلتِ كلية الطب وأنتِ فتاة شابة، واخترتِ الحجاب الذي ليس عملياً من أجل العمل. لماذا؟

ـ في الأساس، بالطبع، ليس عملياً. وواجهتُ مصاعب كثيرة مع المجسمات مثلاً.

● هل تعطين أهمية لمظهركِ؟

ـ لستُ متعلقة بالشكل، إذ أضع غطاء الرأس، فلا أنشغل لكي يكون «الإيشارب» في غاية الترتيب أو لكي لا يُرى أي جانب مني. وبسبب إيماني بتغطية الرأس، فالمهم عندي هو التغطية، وليس بالضرورة أن يكون ذلك في غاية الترتيب.

● هل الآخرون يتحجبون بصورة شكلية: أي هل الاهتمام ليكون الحجاب أنيقاً ولإظهار الجمال الخارجي هو برأيك عملية شكلية؟

ـ أرى ذلك شكلياً بعض الشيء. وتعرفون أن التحجب ليس أن تظهر جميلاً.

● لا، لا أعرف. أليس الهدف تغطية الرأس من جهة والظهور جميلة من جهة أخرى؟ على سبيل المثال مروى قاواقجي..

ـ لا. إن هدف التحجب إخفاء الجماليات. لذا لا أرى معنىً كبيراً

للتحجب بصورة جذابة. بل أرى أن التحجب يتطلب ألا يكون جذاباً كثيراً.

● ألا تعتنين أنتِ بنفسك؟

ـ لا. عدا ذلك عندي ثلاثة أولاد ومهنة ثقيلة. فقط أمسح يديَّ بـ «كريم» بسبب تشققهما كثيراً هذه السنة. هذا كل شيء.

● يعني عندما تخرجين صباحاً من المنزل ألا تسوّين «إيشاربك» أمام المرآة؟ هذا شيء أنثوي إلى أقصى حد، وسلوك غريزي.

ـ لا. هل تصدقين أنني لا أنظر إلى المرآة لأسوي «إيشاربي». لقد اعتدتُ على وضعه بطريقة أوتوماتيكية.

● ثلاثة أولاد، حياة مهنية ثقيلة، ولا تعتنين حتى بنفسك، لماذا إذاً دخلت السياسة؟ من أين جاءت فكرة السياسة؟

ـ كان يوجد اهتمام في العائلة. والآن لدى زوجي كذلك. وأنا، بفضل شخصيتي وكذلك عملي، قريبةً جداً من الناس. وخبرتُ عن كثب مشكلاتهم. لقد عالجت في ثلاثة أشهر ثلاثة آلاف مريض. ومن أجل فائدة أكبر انتقلت من العمل في الدولة إلى القطاع الخاص. ومن أجل هؤلاء الناس فكرتُ بأن دخولي إلى البرلمان قد يفيدهم.

● حسناً، ما هو تأثير أن تكوني امرأة؟

ـ أنا طبيبة محجبة. ودائماً كان الناس يسألونني ما إذا كنتُ في حزب الرفاه. وهذا كان يزعجني كثيراً. يعني هل الإسلام والإيمان حكرٌ عليهم؟ لقد تربيتُ على الفكر المثالي (المثالي يعني «القومي» لدى حزب الحركة القومية). وكنتُ ممثِّلة الطلاب المثاليين في سنوات الدراسة.

● الناخبون الذين أعطوك أصواتهم محجبة أثناء الحملة

الانتخابية، ألم يظهروا ردة فعل على وضعك الجديد؟

ـ لقد تجوّلت مع زوجي أثناء الحملة الانتخابية في المحافظة بلدةً بلدة وقضاء قضاء. وشرحت لهم وضعي. لكنني لم أعِد أبداً أنني سأؤدي اليمين محجبة. بل، حتى كنتُ أقول لمن يسألني عما سأفعله في البرلمان، بأنني سأخلع الحجاب.

● **أي أنكِ منذ البداية قررتِ خلع الحجاب.**

ـ كنتُ أعرف منذ البداية أنه من الضروري القيام بذلك.

● **حسناً، لماذا كنتِ تريدين الأصوات، كان رأسك مغطى؟**

ـ كان لا بد من الانسجام مع ناخبيّ والتقاليد. قلتُ لهم إن ذلك قد يتطلب نزع الحجاب، فإذا وافقتم فضعوني في الانتخابات التمهيدية (الحزبية) في مكان جيّد. عدا ذلك فإن حزب الحركة القومية لا يريد التوتر ولا الحرب. يجب ألا يبقى البلد ولا الحزب ولا أنا في وضع صعب.

● **لقد دخلتِ البرلمان من أجل أن تقولي إن المثقفين أيضاً أصحاب إيمان ديني، لكن الحزب هو الذي طلب من هذه المرأة المثقفة أن تخلع حجابها؟**

ـ إنني أحب دولتي وأمتي. ولا بد من دفع ثمن لكل شيء. وقد دخلت هذا الشأن وأنا أدرك ذلك.

● **بعد فوزك في الانتخابات التمهيدية استدعاك رئيس الحزب، وأعطاك مهلة يوم للتشاور مع زوجك من أجل نزع الحجاب؟**

ـ في الأساس قلتُ إنني سأنزع الحجاب. وقد قابل قادة الحزب ذلك بإيجابية، ولم يتطرق أحد معي لهذا الموضوع بسبب أنهم يعرفون نيّتي في ذلك.

● ألهذا الحدّ كنتِ حرّة؟ لو قال الحزب لا تنزعي الحجاب، فماذا كنتِ ستفعلين؟

ـ لو كان سيتم التراجع لدى المدافعين عني، لكنتُ فكرتُ قبل اتخاذ القرار. عدا ذلك، فإن حزب الحركة القومية يتحدث عن ديموقراطية المشاركة والتوافق ولم يكن ليدخل في مثل هذا النزاع.

● عدا ذلك قلتِ إنك ستطبقين القانون..

ـ قلتُ إني سألتزم بما تتطلبه الأعراف والنظام الداخلي للبرلمان، حتى إن الكثيرين سألوني: إذا كان القانون يقول لا تخلعي حجابك فهل كنت ستخلعينه أم لا؟ وقد أجبتهم بأنكم لا تستطيعون وضعي في مواجهة مع الدولة. ليس كل شيء مكتوباً في القوانين. توجد حقائق اجتماعية.

● بعد التدقيق في النظام الداخلي للبرلمان، كيف آمنتِ بأنه من الضروري خلع الحجاب؟

ـ بقدر ما أعرف، لا توجد مادة قاطعة في النظام الداخلي. النظام الداخلي ليس واضحاً. يتم شرح هذا النظام وفقاً لنوايا الإنسان. في هذا المناخ، برأيي لا يمكن الدخول برأس مغطّى.

● تتحدثين عن «هذا المناخ». هلاّ أوضحت قليلاً؟

ـ إن الطالبات في الجامعة لا يمكن لهن الدراسة محجبات. الحجاب في تركيا، بسبب بعض الناس، يُدْرَك بصورة خاطئة. لقد قُدِّم على أنه رمز سياسي. البلاد كانت بحاجة إلى مناخ من الليونة. وقد خطوتُ خطوة وفاق. كان يجب القيام بتضحية من أجل إظهار امرأة محجبة تدخل البرلمان، لحُبّها للبلاد.

● هل يعني ذلك أن المؤمنة التي لا تخلع حجابها لا تحب البلاد؟

ـ لا ينبغي أن ينظر الناس ببرودة إلى النساء اللواتي يغطين رأسهن. إن البلاد تحتاج لشفافية أكبر في موضوع تغطية الرأس أو حسره، ولإلغاء هذا التمييز.

• طبعاً يوجد أيضاً لا مساواة غريبة، فالرجال في البرلمان يجسدون، كما يريدون معتقداتهم الإيمانية، في حين أنكِ، بسبب كونك امرأة، تحسرين رأسك الذي تغطينه من أجل المعتقد الإيماني.

ـ أنت محقة جداً. بل حتى أرى أن هذه الأزمة المصطنعة اختلقها النواب الذكور. ومادام هذا معروفاً، كان يجب تهيئة البرلمان أكثر. بهذه الطريقة نحصل على الدعم.

• كيف يمكن تهيئة البرلمان للمحجبات؟

ـ يوجد طريقتان. إما تعديل النظام الداخلي بوضع مادة واضحة، وإما التأقلم مع احتمال أداء نائبة محجبة اليمين الدستورية. هذه القضية ما كان يجب أن تمرّ بهذه الطريقة من الجلبة والضوضاء. وردة الفعل ما كان يجب أن تكون بمثل هذه الحدّة.

• حين خلعتِ الحجاب وأدّيت اليمين الدستورية، بماذا أحسستِ؟

ـ لقد قمتُ بتضحية في شيء أؤمن به. حزنتُ ولكني فكرتُ بعقلي بالخدمات التي سأقوم بها وارتحتُ بعض الشيء. ربما يستطيع أولادنا أن يكونوا أكثر حرية في اختيارهم وفي تمثيلهم. وربما يؤدين اليمين وهنّ محجبات. من يعرف!

• أنتِ لم تدافعي عن قضيتك حتى النهاية، وتُنْتَقَدين بأنك لم تقفي خلف حجابك. ما الذي كان سيجري، نسرين هانم، لو عاندتِ ولم تخلعي الحجاب؟

ـ كان أمراً سيئاً جداً، كما لحزبي كذلك لي أنا. توتّر في غير محله. عدا ذلك لم يبقَ أمل للطالبات اللواتي في الجامعة. إنهن الآن مغتاظات مني. لكنهن سيرون أنني كنت على حق.

● بعد أدائك اليمين بفترة طويلة جاءت مروى قاواقجي وقامت القيامة..

ـ أنا لم أكن حينها في القاعة.

● ماذا تقولين عن مروى قاواقجي؟

ـ إنها إنسانة جاءت من حزب مختلف جداً ولها أفكار مختلفة جداً. وأنا لا أريد أن أقارن بها. إن نمط حياتنا مختلف. لقد ترعرتُ في ظل شروط جيدة جداً. فيما نحن «طلعت روحنا» لكي نتعلم. لقد استفدتُ من إمكانات الدولة. لذا لا أستطيع أن أكون ناكرة جميل للدولة التي رعتني.

● كيف تقوّمين ردّة الفعل التي واجهتها مروى في البرلمان؟

ـ حزب الحركة القومية بقي ساكناً لأنه لا ضرورة للقيام بردة فعل. ونحن كحزب، وجّهنا رسالة من خلالي أنا.

● حسناً، كيف ترين ردّة فعل حزب اليسار الديموقراطي؟

ـ أنا لا أريد أن أعلّق على هذا الموضوع. هذه الموضوعات حساسة جداً. إن مواقف وماضي الإنسان الذي يأتي لأداء اليمين مهمة جداً. ربما نواب حزب اليسار الديموقراطي كانوا يدركون هذه النقطة، ولذا أظهروا ردة الفعل الحادة هذه.

● هل ترين بالخصوص ردة فعل نائبات حزب اليسار الديموقراطي الحادة، محقّة؟

ـ برأيي، بدلاً من ردّة الفعل هذه، كان على رئيس الجلسة أن يتخذ

موقفاً. هذه الحادثة ليست حادثة تُترك إلى آخر لحظة. كان يتطلب من رئيس الجلسة أن يوضح مسبقاً ما الذي يتوجب فعله.

● حسناً، كيف تقوّمين ردة فعل أجاويد الحادة جداً على مروى قاواقجي؟

ـ لا أريد أن أدخل في هذه الموضوعات. عندي تعليق لكن أحتفظ به لنفسي.

لا أريد أن أتحدث عن حزب آخر غير حزبي. من المبكر جداً الحديث عن هذه الأشياء.

● إذن لنتحدث عن حزب الحركة القومية. ماذا تعني لك عبارة «إنهاء منع الحجاب» التي وردت في برنامج الحزب الانتخابي؟ هل يعني ذلك أن الحزب، من أجل عدم خلق مناخ من التوتر، قد تخلّى عن هذه العبارة حين أراد من امرأة نائبة خلع حجابها؟

ـ لا، أبداً. إن هذه مسألة لا تخصّنا نحن فقط، بل تخصّ كل الأحزاب. لقد جاءت الأصوات من الناخبين إلينا كلّنا. وكما قال رئيسنا العام، فإن هذه المسألة لا تحلّ بوضع الدولة والأمة أو الأمة والجيش وجهاً لوجه، بل بالتوافق، وبالحوار وبالأكثرية وليس عن طريقة الضغط.

● في هذه الحال فإن أياماً صعبة تنتظر حزب الحركة القومية..

ـ أنا لا أظن أن الائتلاف سيكون صعباً. والصحافة تعمل على ربط الائتلاف بموضوع واحد. إن مسألة الحجاب ليست الهمّ الوحيد لحزب الحركة القومية، وغطاء الرأس في المدارس ليس الهمّ الوحيد لحزب اليسار الديموقراطي. أعتقد أننا سنتوافق.

(أيار/مايو ١٩٩٩)

٧

حجاب واحد يكفي

كلما دخلت نسرين أونال قاعة البرلمان، كان الله يغيب، لدقائق أو لساعات. وفيما لو اتخذت نسرين قاعة البرلمان مقر إقامة دائمة، لكان الله سيختفي إلى الأبد.

الحدث، مساء ذاك الاثنين، كان حدثين، ولعل ثانيهما، سياسياً، الأهم والأخطر.

بطلة الحدث الأول كانت بلا منازع، مروى هانم، مروى صفا قاواقجي، ذات الـ ٣١ عاماً، المرشحة عن حزب الفضيلة الإسلامي، التي فازت في الدائرة الأولى باسطنبول.

لا تشير المادة ٥٦ من النظام الداخلي للبرلمان إلى مسألة غطاء الرأس عند النساء، فقط يوجب عليهن ارتداء «تايور».

لم تكن مروى هانم تظن، وهي تدخل قاعة البرلمان بتايور غامق وغطاء رأس ملوّن، أن المعارضة الكبرى ستأتي من زميلاتها في حزب أجاويد، حزب الحمائم البيض. غادرن، بعد دخولها القاعة، مقاعدهن ووقفن وسط القاعة وهن يصفقن ويهتفن: «ديشاريا... ديشاريا»... إلى الخارج، إلى الخارج. كانت أشبه بحرب نساء.

وفي لحظات حوّلت الحمائم البيض إلى صقور سود بمخالب حادة، حين كانت مروى هانم، تواكبها نازلي إيليجاق، الصحافية المعروفة والسافرة، والنائبة عن حزب الفضيلة، تتقدم مبتسمة إلى مقعدها، بجانب نازلي هانم التي هيأت لها الكرسي. كانت نازلي السافرة، أشبه بأم رؤوم لمروى، المحجبة. تابعت مروى ابتسامتها برباطة جأش نادرة، فيما كان صقور أجاويد يتابعون رقصتهم «الحضارية».

بالتأكيد، كانت مروى تشعر عميقاً بدلالة هذه اللحظة. كانت تحمل، بحجابها، مسيرة ٧٥ عاماً من صراع الهوية الذي لم ينته. كانت تدرك أن تاريخاً بكامله دخل معها البرلمان وأن تاريخاً بكامله وقف ضدها.

حجاب واحد يكفي. لا حاجة لحجابين أو مئة أو ٥٥٠ حجاباً. حجاب واحد يكفي للدلالة على فجاجة غير مسبوقة لفهم غير مسبوق للعلمانية.

حجاب واحد يكفي،

لذا لم تكن هناك حاجة لحجاب آخر، لحجاب نسرين أونال، النائبة المحجبة عن حزب الحركة القومية (منطقة أنتاليا) الذي حقق المفاجأة الأضخم في الانتخابات النيابية الأخيرة.

خلعت نسرين هانم حجابها عند باب البرلمان، دخلت بتايورها الأبيض والأسود، سافرة الرأس للمرة الأولى منذ عشرين عاماً. واكبتها صقور أجاويد وذئاب حزبها الرمادية بالتصفيق، وفي منصة الشرف في بلكون القاعة، كانت تحرسها السيوف التي نسل الدم منها ثلاث مرات. كانوا هناك جميعاً. جاءوا ليدققوا بأنفسهم في هوية البلاد والعباد، يشوب ملامحهم بعض القلق، فيسندون ذقونهم إلى أصابع يدهم من وقت لآخر.

حجاب واحد يكفي،

لذا لم تكن هناك حاجة لحجاب نسرين هانم، فكان السقوط الأول في الامتحان الأول.

وماذا سيقول «البوزكورت» (الذئاب الرمادية) لقاعدتهم، الإسلامية بمعظمها، التي انتخبت نسرين هانم المحجبة؟ هل سيقولون لها: إن الله غير موجود في قاعة البرلمان؟

أعتقد أن ملامح الانتخابات النيابية القادمة، بعد خمس وربما أربع سنوات وربما أقل، بدأت تتضح منذ الآن، والبوزكورت الذين استقطبوا الكثير من أصوات الإسلاميين وأحزاب اليمين المحافظ، سيكونون وجهاً لوجه، مع قواعدهم المحافظة... لقد خسروا أول نقاطهم، يوم الإثنين، وهي لن تكون الأخيرة، ما دام الله غير موجود في قاعة البرلمان.

حجاب واحد يكفي. أليس كذلك؟

(١٩٩٩/٥/٥)

٨

حرب الألف عام

من بين الركام الذي خلّفه زلزال ١٧ آب/ أغسطس، ومع تقدير وجود أربعين ألف جثة تحت الأنقاض، ووسط التطورات التاريخية المتواصلة والمتعلقة بالمسألة الكردية، طلع رئيس أركان الجيش التركي حسين كيفريك أوغلو مساء الخميس في الثالث من أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩ بمواقف يؤكد فيها بما لا يدع مجالاً للشك أن الخطر الاستراتيجي على تركيا، ليس حزب العمال الكردستاني، ولا الصراع المزمن مع اليونان أو أرمينيا، بل القوى الإسلامية. وهكذا فإنه، حتى تحديد المؤسسة العسكرية، ربيع ١٩٩٧، أولوية «الخطر الإسلامي» على ما عداه، لم يكن دقيقاً، ذلك أن كيفريك أوغلو اعتبر أن «عملية ٢٨ شباط/ فبراير» التي أعلنت ضد حكومة الإسلامي نجم الدين أربكان لم تبدأ في عام ١٩٩٧ بل في العام ١٩٢٣ (تأسيس الجمهورية)، وهي عملية متواصلة ومفتوحة، وستستمر، إذا اقتضى الأمر، عشر سنين أو مئة سنة أو... الف سنة(!).

وهكذا أعاد كبير الجنرالات والقادة الأتراك من جديد خلط أوراق

اللعبة الداخلية، بعدما ظن أن التحول الذي طرأ على خطاب الإسلاميين الأتراك والتركيز على قضايا الحريات وحقوق الإنسان والديموقراطية، والمرونة والاعتدال بالنسبة للكثير من القضايا، والذي حدث مع حزب الفضيلة الذي خلف حزب الرفاه، قد منح الصراع السياسي الداخلي بعض الاسترخاء، خصوصاً بعد تراجع الإسلاميين في انتخابات ١٨ نيسان/ أبريل النيابية ١٩٩٩، وما كان أحد في تركيا يعتقد أن المؤسسات والهيئات الإسلامية التي كانت أول الواصلين لمساعدة ضحايا الزلزال، ستكون هدفاً أساسياً لحملة العسكر الجديدة، إضافة إلى وسائل الإعلام الإسلامية. لذا، كما كانت مواقف كيفريك أوغلو مفاجئة، من حيث توقيتها، كانت ردود الفعل، ولا سيما الإسلامية غاضبة، وتطفح بالمرارة.

وعلى غير عادته التي حرص عليها منذ توليه رئاسة الأركان، وهي الابتعاد عن الظهور الإعلامي وإطلاق التصريحات، خرق حسين كيفريك أوغلو عادته، للمرة الثانية خلال سنة واستدعى مجموعة منتقاة من رجال الإعلام، مستثنياً تلك التي توصف بالصحافة الإسلامية، المكتوبة والمرئية، وبعض المغضوب عليهم من الإعلاميين العلمانيين، وشرع في بداية لقائه في إلقاء اللوم على الصحافة التي لم تغط دور الجيش في عمليات الإنقاذ في الأيام الثلاثة الأولى بعد حدوث زلزال ١٧ آب. بل أكثر من ذلك اتهم كيفريك أوغلو الصحافة بأنها ضعيفة ولا تهتم بالقضايا الأساسية، وأعطى مثلاً على ذلك أنه في حين كان يدور نقاش في أوروبا حول الهوية الأمنية التي من شأنها إبعاد تركيا عن أوروبا، لم يظهر في الصحافة التركية مقال واحد يتناول هذا الموضوع المصيري.

وتحدث رئيس الأركان عن «قدرية» الإنسان التركي وقال بأن

المقاربة القائلة، بأن «الله يحمينا» لم تعط نتيجة. وإنه يجب علينا إظهار الاحترام بصورة أكبر لرجال العلم. وتطرق إلى الاستراتيجيا الاقتصادية لتركيا بعد حدوث الزلزال في المنطقة الصناعية الأكثر كثافة وتقدماً في تركيا، فقال إن الوضع الجديد يتطلب إعادة تقويم شاملة لجهة جغرافية الإنتاج والاستثمار.

وتطرق كيفريك إلى إحدى المسائل الأساسية التي تشغل تركيا وهي المسألة الكردية، وقال إن: الأكراد لا يريدون سوى بعض الحقوق الثقافية، وهذه بالأساس معطاة لهم(!). وعن قرار إعدام أوجالان وإمكانية تنفيذه أم لا، وضع الجنرال كيفريك أوغلو الكرة في ملعب السياسيين الذين سيكون قرارهم هو النافذ.

* * *

لكن النقطة الأكثر سخونة وحساسية وإثارة للجدل كانت الموقف من الإسلاميين. واعتبر كيفريك أوغلو أن ما تقرر في ٢٨ شباط/ فبراير، ١٩٩٧ لم ينفذ منه سوى جزء بسيط لا يتعدى القرارات الأربعة من أصل ثمانية عشر قراراً، ودعا البرلمان والحكومة إلى تنفيذ هذه القرارات في دورته الجديدة التي ستبدأ مطلع تشرين الأول/ أكتوبر المقبل وإصدار القوانين الخاصة بذلك. قال كيفريك أوغلو حرفياً:

«اتخذ مجلس الأمن القومي في ٢٨ شباط/ فبراير (١٩٩٧) قراراً من ١٨ بنداً. وقد أقرت أربعة قوانين فقط، بما فيها التعليم الأساسي، من هذا القرار الذي أوصى به، لكننا لا نرى وضعاً يحفز على إصدار القوانين المتبقية. نحن نواجه الوضع على أساس أن «٢٨ شباط» قد انتهى.

«إن «٢٨ شباط» عملية. وهي بدأت في العام ١٩٢٣. وهي مستمرة منذ ذلك التاريخ حتى اليوم في مواجهة الرجعية (أي الإسلاميين ـ

م.ن) ونحن نوافق على أن هذه مواجهة. وإذا تطلب الأمر فإن عملية ٢٨ شباط ستستمر عشر سنين. وإذا تطلب الأمر ستستمر مئة سنة، وإذا لزم الأمر ستستمر ألف سنة. ونحن نتوقع من البرلمان أن يسرع في إصدار القوانين حول ما تبقى من بنود ٢٨ شباط».

وصبّ الجنرال كيفريك أوغلو غضبه على وسائل الإعلام الإسلامية. وقال إن الإعلام «الرجعي» عرف انتشاراً وتوسعاً في العام ١٩٩٨ مقارنة بوضعه عام ١٩٩٧.

ودعا إلى تغيير الهيئة العليا للإذاعة والتلفزيون صاحبة القرار في مراقبة المطبوعات، لجهة إبعاد الطابع الحزبي عن تشكيل أعضائها، حيث مازال في الهيئة أعضاء عينّهم حزب الرفاه في حين أن هذا الحظر قد فُرض منذ أكثر من سنة ونصف السنة. واتهم كيفريك أوغلو الإعلام الإسلامي بسوء النية أولاً حين هلَّل لكون مركز الزلزال في مقر قيادة القوات البحرية، في غولجيك وثانياً لأنه روّج للقول بأن في مقر هذه القيادة بالذات خططاً لـ «عملية ٢٨ شباط» ١٩٩٧. وقال إنه حينها كان قائداً للجيش الأول وكان حاضراً في الاجتماع المذكور. لكنه لم يحدث في تلك القاعدة. ووزع كيفريك أوغلو على من استدعاهم من الصحافيين نصوصاً لتصريحات رؤساء بلديات إسلاميين ونائب إسلامي، يقولون فيها بأن «الله عاقب القادة الكافرين عبر الزلزال حيث كانوا يشربون الخمرة مع ضباط إسرائيليين في غولجيك». وفي تصريح لنائب إسلامي أنه قد ثبت «أن مركز الزلزال كان تماماً تحت مقر قيادة القوات البحرية في غولجيك، حيث العسكر الذين يعادون الدين والذين يعملون على محو الدين بالكامل. والذين كانوا يقيمون مع الضباط الإسرائيليين حفلات سكر ولهو. لقد عاقبهم الله. فمن تكونون حتى تدعوا للّهو ضباطاً إسرائيليين وترفعوا لواء العداء لله

وللدين؟ لم يسألكم أحد عن ذلك، بل حاسبكم الله وعاقبكم».

وإذ نفى النائب الذي نسبت إليه هذه التصريحات، وهو نذير آيدين من حزب الفضيلة ما نُقل عن لسانه ودعا إلى إثبات ذلك، حاول رئيس الشؤون الدينية، محمد نوري ييلماز، والذي يعتبر مفتي تركيا الأول، تهدئة العاصفة التي خلفتها تصريحات رئيس أركان الجيش بالقول:

> «إنه من الخطأ وضع الجيش والأمة وجهاً لوجه. إن الجيش هو جيش الأمة وهو مرتبط بالدين. وجيشنا هو كل شيء عندنا. أما القول بأن الزلزال عقاب إلهي فإني أقول لهؤلاء بأننا فقدنا بسبب الزلزال ١٦ إماماً ومفتياً وتهدّم العديد من الجوامع، وهذه المناطق حيوية لحياتنا الدينية».

أطلق رئيس أركان الجيش قذيفة من العيار الأكثر ثقلاً في تاريخ تركيا في العهد الجمهوري. لم يكن أحد يتصور أن يعيد كيفريك أوغلو بداية ما يجري الآن إلى ما قبل ٧٥ عاماً. ولم يكن أحد يتخيّل أن يذهب الجنرال الأول في تركيا إلى تحديد مدة ألف عام من الصراع مع الإسلاميين. كانت مواقف حسين كيفريك مؤشراً ليس فقط على حدة وعمق العداء ضد الإسلاميين، بل أيضاً على عمق العداء مع القوى الديموقراطية في تركيا. ونبدأ من النقطة الأخيرة.

على الرغم من خطورة تصريحات رئيس أركان الجيش، لم تكن ردات فعل الصحافة العلمانية على مستوى الحدث. ومع ذلك حاول العديد من الصحافيين العلمانيين التحفظ على ما ورد على لسان كيفريك أوغلو. أوكتاي أكشي كبير المعلقين في صحيفة «حريّت»، طرح التساؤل الآتي: هل من الطبيعي أن يتحدث رئيس الأركان علناً في موضوعات لا طابع عسكرياً لها؟ ويجيب أكشي

بأن الجواب واضح: لا يمكن أن نرى مثل هذه الحالة لو كنا في ديموقراطية تعمل وفق الأصول. ويقول: لكن حين لا يقوم رجال السياسة بما يقع عليهم من واجبات لتفعيل عمل الديموقراطية وكل المؤسسات الأخرى، يصبح طبيعياً خروج رئيس الأركان للحديث عن موضوعات لا علاقة له بها.

ويعيد الصحافي سادات أرغين في الصحيفة نفسها مواقف كيفريك أوغلو الحادة إلى سببين، الأول: القلق العظيم الذي سببته النظرة التي انتشرت على نطاق واسع من أن القوات المسلحة قد قصّرت في تصديها لآثار الزلزال، والثاني هو الغضب الذي شعر به حيال حملة التشويه وتلطيخ السمعة من أن الزلزال هو عقاب إلهي ضد العسكر. وإذ يرى أرغين أن شكوى رئيس الأركان من ضعف المبادرات المدنية، ودعوته لتكون أكثر فاعلية، محقة، إلاّ أنه يسأل: «لكن من الذي أسكت هذه المؤسسات (المدنية) سوى انقلاب ١٢ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٨٠؟».

* * *

أما رد فعل «الصحافة الإسلامية» فكان بالغ الغضب والاستهجان والاستنكار، ويقول الصحافي في «يني شفق» المقربة من حزب الفضيلة، أحمد طاش غيتيرين:

> «لقد هرعت جميع المؤسسات الإسلامية منذ لحظة حدوث الزلزال للإنقاذ، وأفرغت مستودعاتها وملياراتها وكل إمكاناتها لخدمة الأمة. وبعد ذلك يأتي رئيس الأركان ليوجه الانتقاد لها. إن فهم ذلك صعب. وصدقوني سيكون صعباً حتى على رئيس الأركان أن يوضح ذلك».

ويرفع طاش غيتيرين صوته عالياً:

«في بلد ديموقراطي، لا يحق لرئيس الأركان أن يدعو صحافيين ويستثني آخرين. نحن وجهاً لوجه أمام مقاطعة من جانب رئيس الأركان. ونحن لا نقبل ذلك. نقولها بصراحة. وأريد أن أقول إن ذلك يجرح قلوب كل الناس في تركيا. إن ذلك يظهر وجود مشكلة فعلية حول علاقة القوات المسلحة بالشعب».

لكن رد الفعل الأكثر حزناً كان من جانب المعلق المعروف فهمي قورو، الذي لم يجد عنواناً لأحد مقالاته سوى «داخلي يغلي». يقول قورو إن تركيا تعيش وضعاً غير طبيعي إلى أقصى درجة. وإن ما قاله رئيس الأركان ضربة لمبادرات المجتمع المدني. ويستهجن قورو كيف أن الدولة التي أظهرت عجزها وأعلنت انهيارها بعد زلزال غولجيك، تحدد خطواتها وفقاً لمنهج ٢٨ شباط، حيث لم يكن من همّ لدى القوى الأمنية بعد حدوث الزلزال سوى اقتحام منازل ناس كانوا يقرأون القرآن وسوقهم إلى المخافر، فيما أهملت الواجبات تجاه ضحايا الزلزال.

ويحمّل فهمي قورو السياسيين مسؤولية عدم التصدي لهذه التجاوزات ضد من كانوا السبّاقين لتقديم الخدمات وتضميد جراح الكارثة الطبيعية. لكنه يرى ردود فعل السياسيين الباردة طبيعية لأنهم مدينون بوجودهم في السلطة بالضبط لمن خططوا لـ «عملية ٢٨ شباط».

* * *

كلام الجنرال كيفريك أوغلو خطير جداً، والمتفائلون، بعد حدوث الزلزال، بفتح صفحة جديدة من إعادة بناء الدولة على أسس عصرية وحديثة، ديموقراطية ومدنية، ويكون فيها مكان لجميع أبنائها، يبدون، بعد تصريحات رئيس أركان الجيش، أكثر من واهمين. إن الخطر الحقيقي على مستقبل تركيا وقوتها لن يتأتى من

زلزال بقوة ٧,٤ درجات أو حتى عشر درجات، بمقياس ريختر، بل من قبل أولئك الذين يصنعون زلازل تقاس على مقياس «٢٨ شباط» وقوتها لا تقل عن ألف سنة من الأحقاد والدم وعدم الاعتراف بالآخر والهروب من الواقع والتاريخ والجغرافيا.

٩

الإسلام السياسي في تركيا:
الأزمة المزدوجة

لسنوات خلت، احتل «الخطر الكردي الانفصالي» صدارة الأخطار التي تهدد النظام والكيان في تركيا. وفجأة، كان التجاذب الحاد الذي شهدته البلاد بين حزب الرفاه الإسلامي بزعامة نجم الدين أربكان، حين كان في السلطة، والمؤسسة العسكرية، سبباً لتقدم «الخطر الأصولي» لأول مرة، ربيع ١٩٩٧، على الخطر الانفصالي.

كان ذلك، كما هو واضح، قبل سنتين فقط، لكن تحديد النظام القومي ـ العلماني لهذين الخطرين، يعود إلى ٧٥ سنة إلى الوراء، إلى العام ١٩٢٣، عندما ظهرت تركيا اللوزانية «جمهورية» و«علمانية». وما كان ذلك ليتم إلاّ على حساب الأعراف الأخرى غير التركية والاتجاهات الدينية، الإسلامية تحديداً.

حتى العام ١٩٧٠، كان الإسلام في تركيا، أو بالأحرى النشاط الإسلامي، مرتبطاً ببقايا الطرق الدينية التي لجأت إلى العمل السري، بعدما حُظر وجودها ولوحق أفرادها من جانب الكماليين طوال فترة حكم الحزب الواحد بين ١٩٢٣ و١٩٥٠. وكان جلّ

اهتمام أفراد هذه الطرق حماية البنية الفكرية والاجتماعية لها من التفكك والإبادة. وكان ذلك عبر الابتعاد عن الممارسات السياسية، وتجنب أي ظهور علني.

ومع الانتشار الكاسح للحزب الديموقراطي بزعامة عدنان مندريس في انتخابات ١٩٥٠ وسيطرته على حكومات تركيا طوال عقد الخمسينيات، أتيح للإسلام الفكري والاجتماعي العديد من الفرص لالتقاط أنفاسه والتعبير عن بعض تطلعاته، لكن بالتعاون مع مندريس، المنفتح عليها. وكانت تلك مرحلة مهمة لجهة بدء العامل الإسلامي حضوراً مؤثراً في الحياة السياسية من خلال أحزاب النظام نفسه.

لذا لم يتراجع تأثير هذا العامل، بانقلاب ١٩٦٠ وإعدام مندريس، بل عبّر مجدداً عن دوره من خلال حزب العدالة الذي تزعمه سليمان ديميريل. والذي اعتبر وريثاً للحزب الديموقراطي. فكان انتصار ديميريل في انتخابات ١٩٦٥.

لا أحد يشك في أن العام ١٩٧٠ كان محطة فاصلة في مسيرة الإسلام في تركيا. ولأول مرة يبدأ في استخدام مصطلح الإسلام السياسي، حين خرج الإسلام، كتيار سياسي، وليس فقط اجتماعياً وفكرياً، من تبعيته لحزب آخر، علماني سمته الانفتاح على الإسلاميين. وكان هذا التحول مع البروفسور في هندسة الآليات، خريج ألمانيا الغربية، نجم الدين أربكان الذي أسس حزب النظام الوطني، ثم حزب السلام الوطني الذي شارك في ثلاث حكومات ترأسها مرة بولنت أجاويد، اليساري ومرتين سليمان ديميريل اليميني.

ولا أحد يشك أيضاً في أن التحولات التي شهدتها تركيا في

الثمانينيات، والتطورات العالمية في مطلع التسعينيات، كانت عوامل رئيسية للصعود التدريجي في قوة الحزب الإسلامي الثالث الذي أسسه أربكان نفسه، عبر بعض رفاقه في العام ١٩٨٣، وهو حزب الرفاه.

السياسات الليبرالية في الاقتصاد والسياسة والمجتمع، أتاحت مجالات واسعة أمام قوى اقتصادية واجتماعية للتعبير عن نفسها، ولا سيما في الأرياف، كانت إلى وقت قصير، وطوال سنوات الجمهورية، مهمّشة لحساب دور الدولة المركزي في الاقتصاد والإنتاج، دور يفسح لـ «أبنائها»، أي العلمانيين فقط، للاستفادة من الاحتكارات على أكثر من صعيد. وعلى هذا كان ظهور قطاع اقتصادي، صناعي وتجاري ونقابي، تقف وراءه قوى إسلامية، انعكس حضوراً في قطاع إعلامي إسلامي، مرئي ومسموع ومكتوب، وكان من نتيجة ذلك صعود سياسي لحزب الرفاه وقوى إسلامية أخرى، أوصلته إلى احتلال المرتبة الأولى في انتخابات ١٩٩٤ البلدية و١٩٩٥ النيابية و١٩٩٩ البلدية.

لكن المواجهات الشرسة التي شهدتها تركيا بين حزب الرفاه والمؤسسة العسكرية اعتباراً من شباط/ فبراير ١٩٩٧، وبدء ما يسمى بـ «مرحلة ٢٨ شباط» ١٩٩٧ التي استهدفت استئصال الوجود السياسي والاقتصادي لحزب الرفاه، والذي طال بحكم طبيعة إجراءات «٢٨ شباط» كل القوى الإسلامية الأخرى، من طرق واتجاهات دينية غير سياسية، كانت محطة مهمة لبدء مرحلة جديدة من تاريخ الإسلام في تركيا عنوانها الفصل بين «الإسلام السياسي» والإسلام الآخر، أي الإسلام غير السياسي. وبدأ بالتالي ابتعاد العديد من القوى الدينية التي لا تتعاطى العمل السياسي

المباشر عن مشروع الدولة كما يفهمه «الرفاه»، أي التغيير من فوق، والدعوة لاستمرار النشاط «الصامت» الذي حقق «انفجاراً» خلال الثمانينيات والتسعينيات، كان يمكن له أن يتعاظم أكثر لولا إقحامه في المجال السياسي العلني، الأمر الذي أثار ريبة وحساسية المؤسسة العسكرية، حارسة العلمانية والجمهورية، وهي التي لا تنقصها في الأصل هذه «الحاسة» والحساسية حيال «الأخطار» التي تهدد النظام والكيان.

إن هذا يفسّر جانباً من تراجع قوة «الإسلام السياسي» في تركيا، الممثل في حزب الفضيلة، بمقدار ست نقاط عن انتخابات ١٩٩٥ ونيله ١٥ في المئة من الأصوات في انتخابات ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٩.

لكن المشكلات التي واجهها «الرفاه»، ثم «الفضيلة»، مع المؤسسة العسكرية ليست فقط السبب الذي جعل قوى دينية تتخلى عن تأييد «الفضيلة». ففي دراسة لم تنشر بعد، قام بها مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية لتركيا (tesev)، يتبين أن مصطلح «الشريعة» الذي تلتقي عنده معظم القوى الإسلامية في تركيا، يخفي تفسيرات واجتهادات مختلفة بين هذه القوى. فـ ٢١,٢ في المئة فقط من الأتراك يريدون نظام شريعة، فيما ٩٩ في المئة من الشعب مسلمون، وهذه النسبة تتطابق مع الرقم الذي حصل عليه حزب الرفاه، في انتخابات ١٩٩٥. كما أن ١٠,٧ في المئة فقط يطالبون بتعديل القانون المدني التركي بما يتوافق مع أحكام الشريعة. وتبدو النسبة مثيرة جداً حين يطالب ١,٤ في المئة فقط بمعاقبة الزاني والزانية وفقاً لأحكام القرآن الكريم.

إن تحديد الفوارق بين مشروع الدولة العلمانية ومشروع الدولة

الإسلامية يعكس تناقضاً في أهداف المشروعين على المستوى التطبيقي، بين مشروع يهدف إلى عصرنة الجمهورية على أسس علمانية، وتطبيق الإسلام على مستوى الإيمان الشخصي والعبادات، وبين مشروع يهدف إلى جعل الإسلام يقوم بدور أساسي في الحياة العامة، وهو ما هدف إليه نجم الدين أربكان من خلال الأحزاب التي أسسها وما اصطلح على تسميته حركة الإسلام السياسي.

ويبدو أن المشكلات التي واجهها «الإسلام السياسي» مع النظام العلماني، كانت باباً لفتح سجال حول تعريف هذا المصطلح ومدى حضوره في الواقع. حيث يرى الكاتب الإسلامي إسماعيل قره أن هذا المصطلح ليس أكاديمياً، وهو ينحصر، في أعين الناس، بحزب واحد، وهذا ليس صحيحاً، إذ إنه وجد داخل الحزب الديموقراطي وحزب العدالة وحزب الوطن. ويرى قره أن حصر الإسلام السياسي بحزب واحد يجعل منه (الإسلام السياسي) نقطة ضعف بدل أن يكون نقطة قوة.

«فعندما يعيش المجال الديني في تركيا أزمة ومشروعية فهذا يعني أن تركيا تعيش أزمة ومشروعية».

عندما أصرت نائبة حزب الفضيلة مروى قاواقجي على دخول البرلمان التركي مرتدية حجابها، وعندما خلعت نائبة الحركة القومية نسرين أونال حجابها عند عتبة البرلمان، لترتديه خارجاً، كانتا تعكسان اثنتين من كثير من الرؤى التي تعتري الحركات الإسلامية في تركيا.

ولعل الدعوى القضائية التي فتحها المدعي العام التركي، ليس فقط بحظر حزب الفضيلة بل بإسقاط نيابة كل أعضائها، هي محاولة

لشطب الحزب من المعادلة السياسية الداخلية. ولإنزال الإسلام عن مجاله السياسي العام إلى مجرد أحكام تتعلق بالعبارات والخيارات الشخصية. لكن قراءة ٧٥ عاماً من تجربة العلاقة بين طرفي المعادلة تؤكد أن هذه المحاولة ليست بالسهولة التي يظنها النظام.

١٠

من الإسلام السياسي إلى الإسلام المدني

حوار مع الباحث الإسلامي التركي علي بولاتش

● تقول إن الحركة الإسلامية قد استنفدت دورتها. ما الذي دفعك إلى مثل هذا الحكم؟

ـ الحركة الإسلامية مشروع دولة ومجتمع، يهدف إلى تسلم السلطة ومن ثم استخدامها لخلق مجتمع وفرد إسلاميين جديدين. وقد بدأت هذه المرحلة، في الجغرافيا الإسلامية، مع انتهاء المرحلة الاستعمارية وتأسيس الدول الوطنية على ركائز إسلامية، أي اعتباراً من الخمسينيات.

وكانت تلك السنوات، بالنسبة لتركيا، شاهدة على تحول اجتماعي سريع جداً. واستمراراً لهذا التحول وكجزء منه، كانت الهجرات الكبرى من المناطق الريفية إلى المدن الكبرى. وخلال فترة قصيرة ناهز سكان المدن سكان الأرياف، بل تخطوهم بعد ذلك. وفي مثل هذه الأرضية الاجتماعية ولدت الحركة الإسلامية. وظهرت مع الوافدين إلى المدن مطالب لم تكن معروفة حتى ذلك الوقت.

وبدأ هؤلاء يعبرون عن مطالبهم في الإطار الإسلامي. في الوقت نفسه، كان مثقفو هذه الحركة الجديدة، نظراً لتلقيهم تعليماً علمانياً من جانب الدولة، يبدأون قراءة الإسلاموية بذهنية معاصرة. وبسبب هذه الذهنية، وإذ وضع هؤلاء المثقفون مقدمات مسألة إنشاء مجتمع وفرد مسلمين جديدين، نظروا إلى الدولة على أنها أداة وسَعوا لوضع يدهم عليها. وفي هذا المجال فإن الشكل التنظيمي للدولة كان مؤثراً. فالدولة في تركيا ليست مشرفة فقط على التربية والحقوق والاقتصاد، بل كذلك على الحياة البشرية والاجتماعية. ولهذا السبب اعتقد مثقفو الحركة الإسلامية، أنه لا يمكن تشكيل المجتمع والفرد على أساس إسلامي دون وضع اليد على الدولة.

● أي مثل مشروع الدولة والمجتمع اللينيني...

ـ نعم، من فوق إلى تحت، أو مثل الدول المعارضة: إنشاء الدولة ومن ثم خلق أمة لها. إن أفكار الدولة الإسلامية والمجتمع الإسلامي، كانت أفكار تلك المرحلة. وبسبب إعطاء أولوية لهذا البناء من أعلى، فإن الدول الإسلامية المقترحة كانت بحكم الطبيعة توتاليتارية. إن المصادر البشرية لهذا المشروع كانت الفئات المحافظة التقليدية التي بقيت متخلفة عن التطور التكنولوجي وخارج التوزيع الاقتصادي. وقد استخدمت المصادر نفسها، أحزاب «النظام الوطني» و«السلامة» الوطني و«الرفاه» و«الفضيلة» وغيرها.

في السبعينيات والثمانينيات، بدأت تشهد الفئات المحافظة تحولات حاسمة. إذ أصبحت هذه الفئات شريكة في معاهد إمام ـ خطيب والمؤسسات المالية غير الربوية، والشراكات الشعبية والحياة الاجتماعية والاقتصادية عموماً. النجاحات التي تحققت خلقت

أملاً في إمكانية إثبات وجود هذه الفئات. لكن الأهم من هذا أن الدولة الوطنية كانت تتعرض للضعف في موازاة عملية العولمة. وبذلك فقدت الدولة، في أعين ناسها، جاذبيتها السابقة. على سبيل المثال، أصبح الشركاء الأجانب، أكثر جاذبية من الدولة، بالنسبة للمبادرات الخاصة للناس. وفي النهاية فإن خروج نظام توتاليتاري من ثورة ١٩٧٩ في إيران التي شكلت ذروة الحركة الإسلامية، أسقط تماماً أحلام تشكيل مجتمع إسلامي حرّ عبر الدولة. وبذلك استنفدت الحركة الإسلامية دورتها، وبدأت مرحلة الإسلام المدني.

• ما هي خصائص المرحلة الجديدة؟

- إن الإثنيات والمذاهب المختلفة التي كانت تعيش من قبل في الأرياف، في ما يشبه الغيتوات، بدأت، نتيجة الهجرة، تعيش في المدينة والأحياء الجديدة، بصورة مختلطة. ومع الوقت بدأت تدخل هويات جديدة، وبدأت في المدن حياة ذات ثقافات متعددة. وتداخل العربي والكردي والعلوي والسني والتركي وظهرت مشكلة العيش معاً. وبسبب ضعف الدولة الناتج من الاتجاه التوتاليتاري والعولمة، كان الفشل في إدارة هذا المجتمع المتناقض. والمسلمون أيضاً، فهموا أنهم، إذ يسيطرون على دولة ذات بنية حديثة، لا يستطيعون إدارة مجتمع معقّد بعد الحداثة. وبدلاً من ذلك وضعوا أمامهم سؤالاً آخر بالكامل: كيف يمكن أن أعيش في الوقت نفسه مع من ليس مثلي، مع العلمانيين والملحدين والمسيحيين واليهود؟ كان تصور المرحلة الحديثة هو: أنا في المركز، وهو سيعيش متكيفاً معي ومشابهاً لي. الآن هذا تمزّق. لنأخذ اسطنبول: مئات، بل آلاف من الهويات تعيش معاً في هذه المدينة.

المسلمون يرون أنه يمكن العيش معاً أفقياً، لكن ليس عمودياً. وإذ يتم التلقين من أعلى إلى أسفل فإن سعي كل واحد لكي يشبهه الآخر كان سبباً للصدامات، وثمن هذا يتفاقم مع كل يوم يمر.

• في مثل هذا الوضع الجديد لن تكون دولة للمسلمين، وسيعملون لحماية هويتهم داخل المجتمع الحديث وتطويرها، وسيأخذون مكاناً داخل القوالب الإنتاجية والاستهلاكية للمجتمع الحديث، ألا تخافون من ذوبان الإسلاموية وتحوّلها إلى بروتستانتية داخل المجتمع الحديث؟ ألا يوجد مثل هذا الاحتمال؟

ـ جوابي النظري هو: قد يصبحون بروتستانتيين وقد لا يصبحون. الجواب العملي سيعطيه التطبيق.

• نرى القوة الماحقة والمذيبة للمؤثرات الحديثة، وقد تطحن هذه التأثيرات القيم الإسلامية. على الرغم من أنك ترى ذلك ممكناً، فإنك تؤمن بضرورة عيش هذه التجربة، أليس كذلك؟

ـ نعم، أرى أن هذا السحق ممكن، كما أرى ضرورة عيش هذه التجربة، لأن عيش هذا أو عدم عيشه ليس في أيدي المسلمين. وأنا لا أستطيع أن أعرف أي آليات دفاع يمكن تطويرها من أجل عدم الانسحاق. لكن أعرف هذا: لا يمكن أن نهرب من المدن إلى الجبال والقرى وداخل الغابات كما فعل الإسلاميون المصريون في السبعينيات والثمانينيات. لقد أعلن المصريون (الإسلاميون) المدينة الحديثة «كافرة» وغادروها إلى القرية حيث أقاموا خيامهم وعاشوا هناك لسنوات ثم عادوا من جديد إلى المدينة. عادوا، لكن مع عودتهم، عبسوا للمدينة. ولم يفلحوا إلا في إقامة علاقات عدائية بينهم وبين المدن، ونهضوا، كما نيرون، لحرقها. وكان هدفهم

الذي أعلنوه: «إبادة المدينة وتأسيس مدينة إسلامية جديدة مكانها». هل يمكن أن يكون للمسلمين مثل هذا الحق؟ هناك كل واحد سيعيش وليس هم فقط. إن ما كان في ذلك الزمن خاطئاً بالنسبة للإسلاميين المصريين هو اليوم أكبر خطأ بكثير بالنسبة للإسلاميين الأتراك.

● كيف يقوّم الإسلام المدني، كنظام سياسي، الديموقراطية؟

ـ على الرغم من الضعف الذي تتضمنه، فإيمان أن النظام الأكثر ملاءمة هو الديموقراطية، لأقل لك ضعفها: لقد نجحت الديموقراطية كأكثرية سياسية، لكنها لم تنجح بعد كأكثرية ثقافية واجتماعية.

● تقول إن المسلمين في المرحلة الجديدة، لم يعودوا عند عتبة التغيير عبر الدولة. حسناً، إذا أخذنا الإسلامي كمرجعية، ما الذي سيكون عليه وضع الأحزاب السياسية التي تمارس السياسة؟

ـ سوف تضعف تدريجياً. إن الأحزاب السياسية التي تتخذ من الإسلاموية الباقية من مرحلة الحركة الإسلامية مرجعاً لها سوف تفقد قوتها. لأن المسلمين سيعطون أصواتهم ليس لها بل للأحزاب العلمانية أو الليبرالية التي تعد بالحرية في الموضوعات التي تضغط الدولة فيها على المجتمع. إذ إن المسلمين لم يعودوا مهتمين بالسيطرة على الدولة بل بالحريات المدنية. وقد لعب هذا العامل دوراً كبيراً في نجاح حزب اليسار الديموقراطي (أجاويد). نحن نعرف أن بعض الطرق (الإسلامية) القوية جداً، دعمت هذا الحزب في الانتخابات لأنه أعلن موقفاً منفتحاً في موضوع المعتقد، وأنه يرى في الطرق الدينية مؤسسات مجتمع مدني. حزب الفضيلة تراجع ست نقاط، وفي حال استمر مشروعه السياسي الحديث، الراهن، فسيتراجع

أكثر، وسيسقط كما سقط حزب الشعب الجمهوري (الذي نال ٨,٩ في المئة في انتخابات ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٩ وفشل في دخول البرلمان).

١١

المؤتمر الأول لحزب الفضيلة: غياب المشروع

لم تحجب التطورات الداخلية المتعلقة بقضية اغتيال كل من الصحافي أوغور مومجو (١٩٩٣) ووزير الثقافة السابق أحمد كشللي (١٩٩٩)، المعركة الساخنة على زعامة حزب الفضيلة التي جرت في ١٤ أيار/ مايو ٢٠٠٠. وأهمية هذه المعركة تنبع من عوامل عدة:

أولاً، إنها ستحدد نهج الحزب في المرحلة المقبلة تبعاً للتيار الذي سينتصر. وبرز التباين بين تيارين من خلال الكلمات التي ألقاها كل من زعيم التيار الذي وصف بأنه «تقليدي» الرئيس الحالي للحزب رجائي قوتان، وزعيم التيار «التجديدي»، عبد الله غول، خلال انعقاد مؤتمر الحزب. حيث انتقد غول بشدة غريمه ووصف نهجه بأنه متردد ومتناقض. وأعطى أمثلة على ذلك، مطالبة قوتان قبل عامين بإجراء انتخابات مبكرة، ثم تعاونه مع من وصفهم غول بأنهم «امتداد لـ ٢٨ شباط» أي النواب المتمردين على أحزابهم عشية انتخابات ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٩، من أجل تأجيل هذه الانتخابات.

الوجه الثاني لهذه المعركة، هو أنها كانت ستكشف الحجم الحقيقي لنفوذ الزعيم الإسلامي، المحظور لخمس سنوات عن العمل السياسي، نجم الدين أربكان، في أوساط الحزب الذي ورث حزب الرفاه. وبدت المعركة بين رجائي قوتان وعبد الله غول، كما لو أنها معركة وراء الكواليس. وكان مهماً جداً لأربكان في هذه المرحلة أن يواصل إظهار قدرته، الخفية، على الإمساك بخيوط «الإسلام السياسي». وهذه معركة غير مباشرة، مع قوى النظام التي أبعدته عن السياسة ودمرت حزب الرفاه بقوانين مخالفة لأبسط قواعد الحريات والديموقراطية.

أما الوجه الثالث للمعركة، على زعامة الحزب، فينبع من أنها كانت ستحدد، ربما، ملامح الدعوى القضائية المفتوحة ضد حزب الفضيلة واعتباره امتداداً لحزب الرفاه، والمطالبة بالتالي بحظره. والانطباع العام أن نتيجة المعركة على الزعامة قد «تحسم» خيار المحكمة الدستورية، التي كان يرأسها أحمد نجدت سيزير، الذي انتخب رئيساً للجمهورية، فإذا فاز غول، الموصوف بالانفتاح والاعتدال، نجا الحزب من الحظر، وإذا فاز قوتان كان الحظر في انتظاره.

ويكمن الوجه الرابع في كون حزب الفضيلة، واجه لأول مرة انقساماً داخلياً كبيراً. وبالتالي فإن المؤتمر، ونتيجة المعركة، كان مناسبة لامتحان حزب إسلامي على صعيد التنافس الديموقراطي، واختبار مقدار انسجامه مع قواعد اللعبة الديموقراطية داخله.

خاض عبد الله غول المعركة بجولات طويلة على فروع الحزب في سائر أنحاء تركيا، وكان شعار حملته التي ظهرت في ملصقات مع صورته: «حماسة جديدة، دينامية جديدة وأمل جديد». وشددت

دعايات وملصقات غول على تحقيق الديموقراطية داخل الحزب، وعلى النضال من أجل إلغاء الممنوعات السياسية والفكرية. وعمل غول على توزيع كتيّبين على جميع مندوبي الحزب في المؤتمر، حمل الأول عنوان «عبد الله غول: من أجل سلطة فاضلة» وتضمن سيرة حياته و١٣ صورة له، مذكراً بأنه سجن في سجن متريس العسكري في اسطنبول بعد انقلاب ١٩٨٠ بعد وقت من زواجه، في إشارة إلى أن تاريخه في النضال «قديم»، وهو الذي يرفع شعار التجديد. أما الكتيب الثاني فتضمن مقابلات معه في صحيفتي «يني شفق» و«آقيت».

يبلغ غول الخمسين من العمر، وهو خريج كلية الاقتصاد في جامعة اسطنبول، ومتأثر بأفكار الشاعر الإسلامي فاضل نجيب قيصا كوريك. وكان له دور مهم في حركة «النظرة الوطنية» (مللي غوريش)، التنظيم الأوسط الذي يجمع الإسلاميين الأتراك في تركيا وخارجها وتعتبر «حاضنة» أحزاب أربكان، ومنها حزب الفضيلة. وعرف عن غول انفتاحه على الغرب. لكن نجمه في السياسة، ومنذ البداية، لم يلمع إلاّ بفضل أربكان نفسه الذي حرص على إدخاله في حكومته عام ١٩٩٦ وزير دولة مسؤولاً عن العلاقات الخارجية وناطقاً باسم الحكومة. وعندما ترأس قوتان حزب الفضيلة عيّنه مسؤولاً للعلاقات الخارجية في الحزب.

رجائي قوتان (٧٠ عاماً) النائب عن ملاطيا، ومرشح التيار «التقليدي»، هو خريج جامعة اسطنبول التقنية ـ قسم الهندسة، وكان عضواً فاعلاً في جمعية مكافحة الشيوعية، ودخل السياسة عبر أربكان إلى حركة «النظرة الوطنية» أولاً ثم إلى قيادة أحزاب أربكان كلها إلى أن أصبح زعماً لحزب الفضيلة بعد تأسيسه بوقت

قصير عام ١٩٩٨. وتولى الوزارة في كل الحكومات التي دخلها أربكان في السبعينيات والتسعينيات.

خاض قوتان المعركة على زعامة الحزب تحت شعار «دعوتنا للجميع»، والانتقال بتركيا من التقليد إلى المستقبل. وشبّه نفسه بأنه سائق «بوسطة» حزب الفضيلة. وميزة قوتان أنه هادىء وله تجربة طويلة تقارب الثلاثين عاماً، كما أنه، مثل غول، تصالحي ومعتدل. لكن يؤخذ عليه قلة مبادرته وديناميته. الورقة الأقوى في حملة قوتان هي دعم نجم الدين أربكان له ووراءه حرس قديم مؤلف من أوغوزخان أصيل تورك، لطفي أسين غون وعلي غونيري وشرف مالكوتش.

جرى المؤتمر العام الأول للحزب في مناخ كامل من التنافس الديموقراطي. وأثناء الحملة بلغت الانتقادات المتبادلة أوجها، ولا سيما بين أوغوزخان أصيل تورك ورجب طيب أردوغان. والوفود المتنافسة رفعت أعلام الحزب وصور المرشحين داخل القاعة الرياضية الكبيرة في أنقرة. كان المشهد بكامله يذكر بـ «مجتمع» حزب الرفاه. المحجبات والأعلام والطبول والشعارات. إنه المؤتمر الأول الكبير لحزب إسلامي من دون زعيمه «الروحي» أربكان. ولكن أربكان كان حاضراً بإكليل ورد وبرسالة تليت أثناء المؤتمر حيث أجهش الكثير من الوفود بالبكاء وهتفت القاعة بكاملها: «أربكان مجاهد» لمدة عشرين دقيق متواصلة، كما عرضت شاشات القاعة كلمة: «أربكان مجاهد» لفترة طويلة. ولعل عامل أربكان كان حاسماً لترجيح كفة قطان وهو (أي أربكان) قد نقل عنه أن الوقت الآن ليس وقت عبد الله غول، وأن غول وقع في اللعبة التي نصبها الآخرون ويريدون بها ضرب الحزب من الداخل.

ومع ذلك، فقد حرص قوتان وغول على أنه لا خلاف على الأسس، بل على النهج. وأن الفائز الأكبر سيكون الحزب الذي قدم صورة «رائعة» عن طبيعته الديموقراطية مرتين: الأولى حين ترشح لزعامته اثنان، وهذه ظاهرة لم تعرفها الأحزاب التركية التي تعودت على زعامة الشخص الواحد. والثانية حين تقدم غول، بعد خسارته، من قوتان وهنأه ووقف إلى جانبه، قبل أن يرفعا أيديهما متشابكتين، في رسالة هي أن الحزب لن ينقسم وسيبقى موحداً.

فاز رجائي قوتان وخسر عبد الله غول. نال الأول ٦٣٣ صوتاً مقابل ٥٢١ صوتاً للثاني، أي بفارق ١١٢ صوتاً فقط، وهذا يعكس لأول مرة انقساماً عمودياً في الحزب، ويعكس أيضاً رغبة في التجديد والتغيير، وهو ما اعتبره المجدد بولنت أرينتش «بداية جديدة». فاز قطان لكن موقعه أصبح الآن أضعف من قبل.

انتصار تيار قوتان، ولو بفارق غير كبير من الأصوات، اعتبر انتصاراً لأربكان. وهذا الواقع قد يعقد قضية حزب الفضيلة أمام المحكمة الدستورية. فالمؤتمر اعتبر دليلاً إضافياً على أن حزب الفضيلة هو امتداد لحزب الرفاه. كما أن الاجتماعات الكثيرة التي عقدها أربكان مع أعضاء الحزب قبل الانتخابات بصورة شبه سرية، قد تكون ذريعة لإحكام قبضة الإغلاق على الحزب. وعلى هذا فإن انتصار تيار قطان ـ أربكان ـ قد يكون مسرّعاً لعملية حظر حزب الفضيلة.

يواصل الإسلام السياسي في تركيا تجربته الديموقراطية المميزة، على الصعيد التنظيمي وعلى الصعيد العام. ومؤتمر حزب الفضيلة الأخير كان نموذجاً ومثالاً لكل الأحزاب الإسلامية في العالم، كما للأحزاب التركية نفسها. لكن الإسلاميين في تركيا، الذين يسيرون

على «بيض» القيود الدستورية والقانونية، افتقدوا، في مؤتمر «الفضيلة» في ١٤ أيار/ مايو ١٩٩٩، المشروع والرؤية، سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وإسلامياً وأوروبياً ودولياً. وفي غياب هذا المشروع قد لا تنفعهم الديموقراطية في شيء، ولن يكون دورهم، حينها، سوى مجرد زينة إضافية في ديكور الديموقراطية التركية!

١٢

«النموذج» التركي..
إسلامياً

حوار مع زعيم المعارضة في حزب الفضيلة (الإسلامي) عبد الله غول.

● عندما وصل مسعود يلماز وطانسو تشيللر ومراد قره يالتشين إلى زعامة أحزابهم كانت صفة التجديد تلازمهم. لكننا لم نرَ شيئاً من هذا التجديد. أليس التجديد في أساسه، برنامجاً سياسياً؟

ـ لقد اتهموني بأنني لا أملك برنامجاً سياسياً. وأرى ذلك افتئاتاً، لأننا لم نكن ذاهبين إلى انتخابات نيابية عامة بل إلى مؤتمر داخلي للحزب، ونحن في سباق لإقامة نظام جديد داخل الحزب. وكانت الأولوية عندي أولويات الناس الذين سيمنحوننا أصواتهم. وإذا طلع الجميع وقالوا إن هذا المؤتمر هو الأعظم خلال السنوات الأخيرة، فإن ذلك بفضل ترشيحي. فلأول مرة، نظهر شجاعة القيام، ضمن تقليدنا، بنقد ذاتي أمام الرأي العام.

● ما الأهمية التي كانت للقيام بنقد ذاتي؟

ـ من لا يستطع القيام بنقد ذاتي أمام الرأي العام فلن يستطيع

الحصول على الثقة. وما جرى من نقد ذاتي داخل حزبنا هو تغيير كبير، وتجديد. ونشر الديموقراطية داخل الحزب هو ضمانة للمشاركة. أي أن الموضوع لم يكن موضوع طاعة بل مشاركة كل واحد بفكره من أجل أن يكون الحزب أفضل. كان يُراد من قبل الدعم، الآن المشاركة شرط، لكن مع المحافظة على مبادىء الحزب. وإلاّ لكان عليَّ أن أكون في حزب آخر.

● أين المشكلة إذن؟

ـ مشكلاتنا تكمن في تغيير الأمر الواقع، والانسجام مع الحقائق بأفضل شكل، وتهيئة حزبنا لمواجهة وقائع الحياة. ويجب أن نقوم بهذا عبر تحديث أسسنا، أي ثقافتنا المحلية وفكرنا. إن الفكر المحلي قوي، لكن يجب أن نفعّله بعلاقات مع الأفكار الأخرى. إذا حافظت على الانغلاق وقلت بالطاعة، فلا تنتظر شيئاً وستبقى منعزلاً. الانعزال يولد الجمود والجمود يجلب الذبول. وبعد فترة، من أجل المحافظة على الوضع القائم تُظهر مقاومة، مقاومة تؤدي إلى التصلب، والتصلب يجبرك على القيام ببعض الممارسات غير العقلانية. وفي إطار مبادىء حزبنا وشخصيتنا الحزبية نريد، بمبادراتنا وقراراتنا أن نكون قاطرة التغيير.

● أساس النقد الذاتي لم يكن الطاعة بل المشاركة، أليس كذلك؟

ـ حركتنا هدفها ليس فقط تفعيل عمل ناسنا بل كذلك عقولهم. والمشاركة يجب أن تكون أولاً داخل الحزب ومن ثم نضمن مشاركة المواطنين في تركيا في إدارة البلد. ويجب أن تنعكس على سياسات حزبنا، ليس فقط قيادته المركزية، بل تفعيل مشاركة قواعده.

• ما هو أسلوبك في التحرك؟

ـ أسلوبنا جديد بالتأكيد. قد تكون شاباً لكن أفقك هرم. وقد تكون في السبعين من العمر لكن أفقك ورؤيتك يكونان واسعين. الزعامة التي جاءت بعد الحرب العالمية الثانية أنهت نموذج «الرجل الواحد»، لكنها مع الزمن لم تستطع أن تملأ مكان الرجل الواحد. الزعامة أصبحت عمل فريق. عندما يسقط الزعيم، يجب إيجاد فريق من ناس ذوي كفاءة لملء الفراغ. وشعارنا «كادر قوي»، «فضيلة قوي» هو نتاج هذه الحاجة. أنظر إلى من هم الآن بجانبي، إذا ذهبتُ أنا فهم سيواصلون الطريق بالطريقة نفسها. هذا هو الفرق في أسلوبنا. لقد قرأتُ مبادىء ميكيافيللي. لكني في حياتي السياسية مارست عكس ما ينصح به. في حين أن القادة الشبان الآخرين أخذوا بتعليمات ميكيافيللي وطبقوها.

• يُقال إنك قلت عندما ذهبت إلى الولايات المتحدة: «نتقاسم القيم نفسها مع الغرب». فهل هذا صحيح؟

ـ كنتُ لسنوات مسؤول العلاقات الخارجية في حزب الرفاه. عملتُ أيضاً وزيراً وشاركتُ في اجتماعات عمل رسمية كثيرة في البيت الأبيض. وألقيتُ خطباً بحضور مستشار الأمن القومي ووزراء ومؤسسات الأبحاث. وأظهرتُ بكل وضوح واستقامة مميزات حزبنا، ولم أقم بمحاولات مقصودة لإثارة استحسانهم. وقد أولوني أهمية ليس لأهميتي بل لأنني ممثل تيار مهم. وشرحتُ كيف أن مفهوم العلمانية في تركيا مضلّل، وشرحت مسألة الحجاب، وقلتُ من جهة أخرى بضرورة أن يتمتع كل واحد بالحقوق والحريات الأساسية.

بلا ريب، يوجد ما أقبله وما لا أقبله من القيم الغربية. لكن ما كانوا

يقولونه عني هو أنني «رجل ثقة». وقد أريتُهُم أننا أناس منفتحون على الحوار ونتصرف بعقلانية. فإذا كان من إعجاب بنا فهذا هو السبب.

• العلوية هي إحدى ركيزتي العلمانية. والعلويون غير ممثلين في رئاسة الشؤون الدينية. ماذا تقول عن هذا الموضوع؟

ـ هذا الموضوع، رئاسة الشؤون الدينية، يمكن أن يكون سبباً لإغلاق حزب سياسي.

• كيف يمكن تلافي الشكاوى العلوية؟

ـ يجب أن يتم التجاوب معها وعدم القيام بتمييز. إنني أخجل حتى من القول «هم». ويجب أن نبحث عن خطاب يلبي التطلعات العلوية المختلفة، في إطار الإسلام.

• المسألة الكردية واحدة من المشكلات المهمة في تركيا. بعد تراجع أصواتكم في الجنوب الشرقي في انتخابات ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٩ يبدو أنكم نسيتم تلك المنطقة...

ـ لقد دفعت تركيا ثمن دفن رأسها في الرمال وعدم رؤية هذه المسألة. المسألة الكردية، كما كل المسائل الأخرى، مثل العلمانية والعلوية وغيرها، يمكن أن تُحلّ في إطار مفهوم ديموقراطي عريض. وإذا سئلتُ عن حدود هذه الديموقراطية فهي حدود الاتحاد الأوروبي. وإذا كنت أصغي إلى الإنكليزية في الأقنية التلفزيونية، فلن أمتنع عن سماع اللغة الكردية.

• ماذا تقول عن «مجلس الأمن القومي»؟

ـ إنه موجود منذ عهد أتاتورك. لكن مع مرور الزمن، أصبحت تركيا أكثر عسكرية، وأصبح للعسكر ثقل من خلال بنية الدولة.

وبدلاً من بنية أكثر استقامة وأكثر مدنية وأكثر ديموقراطية، ذهبنا إلى بنية، فيها للعسكر ثقل أكبر. إن التركيبة الحالية لمجلس الأمن القومي ليست مناسبة للنمط الأوروبي. ويتحتم على تركيا أن ترى هذا. ويجب ألا يفهم من كلامي أنه يحمل معنى معادياً للقوات المسلحة التركية. إن رئيس الجمهورية الجديد يمكن أن يكون فرصة لتحقيق التحول الديموقراطي.

• كتب أحدهم مؤخراً أن «الأميركيين يرون ويريدون أن يروا في عبد الله غول ممثلاً للإسلام المعتدل». ما هو تعليقك على ذلك؟

ـ أنا أعرف العالم الإسلامي. وعملتُ طويلاً خبيراً اقتصادياً في بنك التنمية الإسلامي. أعرف جيداً الحركات الإسلامية وأعرف زعماءها. بل كانت لي فرص التّماس والنقاش مع مثقفيها ما بعد الستينيات والسبعينيات. الهوية الإسلامية التي في تركيا مختلفة جداً بجذورها وبنيتها الاجتماعية. يجب على تركيا أن تتبع طريقاً خاصاً بها. ويمكن لتركيا أن تشكل نموذجاً لتأخذ الهويات الإسلامية في الدول الأخرى طريقاً أكثر صحة. نحن ممكن أن نكون أكثر واقعية، وفي الوقت نفسه نستطيع أن نحافظ على لوننا وآرائنا ونمط حياتنا. لقد تابع مؤتمرنا عدد كبير من المثقفين المسلمين من دول كثيرة جداً. وهم يتابعون عن قرب تطورات تركيا وتطورات حزبنا منذ حزب الرفاه. إن المثقفين في تلك الدول يأخذوننا كنموذج.

• تقولون: يمكن أن نكون «نموذجاً» وليس مثالاً؟

ـ إن كلمة «نموذج» هي الأصح. لقد تُرجمت إلى التركية أعمال مفكرين إسلاميين كبار. لكن كل واحد منهم يكتب بما يعكس

واقعه الخاص. إن واقع تركيا مختلف عن وقائع تلك البلدان. عندما قرأنا وبكثرة أعمال هؤلاء بعد ١٩٦٠، تغذينا منها وانقطعنا عن حقائق تركيا. لقد أُهمل مفكّرو تركيا. لو أن الشخصية الإسلامية لتركيا ظلت أكثر خصوصية مع سعيد نورسي ونجيب فاضل وسيزائي قره قوتش وغيرهم وبعض رجال الدين، لكان الإمر مختلفاً، ولتطورت من ضمن خصوصيتها، وما كان لبعض الأخطاء أن يقع.

(٢٠٠٠/٥/١٨)

١٣

الدولة الدينية ليست مطلباً

في بلدنا الذي يمر، سوية مع العالم، في مرحلة تغيير سريعة جداً، من الطبيعي أن تجري نقاشات فكرية سياسية حيوية جداً.

المراحل والتجارب السابقة تدفع بالإنسان والمجتمعات نحو تفكير أكثر واقعية وصحة. ومن دون شك لا يمكن للأحزاب السياسية والمفكرين، وهم طليعة المجتمعات، أن يكونوا خارج هذا التطور. وعندما ننظر هكذا إلى الخلق، نرى أن كل واحد في بلدنا، بغض النظر عن رؤيته وفكره، وحتى لو لم يعترف بذلك بصراحة، قد تأثر بهذا التغيير.

واحد من هذه النقاشات في الأيام الأخيرة، تجلى في إطار «الإسلام السياسي». كتاب «فشل الإسلام السياسي» لأوليفيه روا الذي عمل مستشاراً للرئيس الفرنسي السابق ميتران، تُرجم إلى التركية في مطلع التسعينيات تحت عنوان «سقوط الإسلام السياسي». بعد هذا التاريخ، شاع مصطلح «الإسلام السياسي» في لغتنا بمعنى واسع جداً. وعلى الرغم من استخدامه بصورة لا تنسجم مع

حقائق تركيا، فالواقع أن هذا المصطلح لقي قبولاً عريضاً.

في الأساس، إن علاقة الدين والدولة هي موضوع يجب أن يناقشه ويعرفه العلماء والمثقفون الإسلاميون. عندما نأخذ بملاحظة أن عالمية الأديان لا يمكن أن تحد بأعراق أو دول، فإن علاقة الدين ـ السياسة تحمل مسؤولية كبيرة جداً. من هذه الزاوية، فإن علاقة السياسة بالدين، يجب أن تتصل بالموقف الذي يتخذ في موضوع الحرية الدينية والتربية الدينية. وإلاّ فإنه لن تكون أية فائدة للدين من الأحزاب التي تتأسس باسم الدين ومن أتباعه. بل على العكس سينعكس ذلك ضرراً كبيراً على الدين، وهذا ما نجده في نماذج باكستان وبنغلادش وأفغانستان.

الوضع في تركيا مختلف جداً. إن دخول الناس المتدينين في السياسة، ومشاعرهم المتصلة بالسياسة، ليست بدافع مطلب إقامة دولة دينية لدى الشعب. مطلب الشعب متصل بالحرية الدينية الكاملة. هذا المطلب، مع الأسف، كان لسنوات طويلة موضوع استثمار سياسي. وإذ لم يتبدد القلق الذي واجه الشعب، بدأ عدد أكبر من الناس المتدينين بالدخول في السياسة والعمل فيها.

عبد الله غول

(٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠)

١٤

الحملة الكمالية الثانية:
فتح الله غولين هدفاً

فتح الله غولين خوجا أفندي..

أو فتح الله خوجا، أي الخوجا فتح الله.

اسم ليس معروفاً في العالم العربي بل يكاد يكون مجهولاً. لكنه، داخل تركيا واحدٌ من اثنين أو ثاني اثنين. فإن ذكرت الحركة الإسلامية الحديثة في تركيا، ذُكر نجم الدين أربكان وإن ذُكر أربكان ذُكر فتح الله غولين.

أربكان وغولين، طريقٌ واحدٌ، في الإسلام التركي، بمنهجين مختلفين. اختار الأول المواجهة المباشرة والانخراط في اللعبة السياسية «الديموقراطية» من داخلها. فترشح للنيابة مستقلاً ثم أسس الأحزاب الإسلامية الأشهر في تركيا: «النظام» الوطني و«السلامة» الوطني و«الرفاه»، وخاض الانتخابات النيابية وشارك في ائتلافات حكومية وترأس، ذات يوم من حزيران/ يونيو ١٩٩٦، أحدها، وتعرض للنفي والسجن وواجه القضاء وخبر المدنيين والجنرالات وصال وجال في كل مجال وعند كل مفترق. باسمه ارتبط الإسلام السياسي فاختصره وتحوّل رمزاً له.

في الوجه الآخر من «الميدالية الإسلامية» يقع بالضبط فتح الله غولين. نشط وكافح، بهدوء وصمت، وأحيانا بما يشبه التقية. فاعترى صورته في مخيلة الرأي العام، غموض وتساؤلات جلبت انقساماً في تقويم شخصيته وتقدير تطلعاته. وما زاد في هذه الالتباسات أنه في حين كان غولين يقع سريعاً تحت تأثير انفعالاته أثناء خطبه الدينية في الجامع فتنتابه موجات من البكاء العلني، وصولاً حتى للانهيار، كانت تقارير الاستخبارات التركية، ومنذ أواخر الثمانينيات، تشير بالإصبع إلى أن غولين يقف وراء خلايا الضباط ذوي الميول الإسلامية، والذين كان يتم طرد العشرات منهم دورياً مع كل اجتماع للشورى العسكرية والذي ينعقد عادة مرتين في السنة.

ومع ذلك بقي غولين وجماعته، التي هي واحدة من ثلاثة تيارات أساسية تتكون منها طريقة النور، التي استوحت فكرها من المفكر الإسلامي الكبير الراحل سعيد نورسي، بمنأى عن الملاحقات والمحاكمات التي كان يتعرض لها مثلاً نجم الدين أربكان. وهذا كان باعثاً لطرح علامات استفهام حول علاقته بالدولة ورجالاتها وأجهزتها.

لكن هذه التساؤلات لم تمنع صدور عدد كبير من الكتب والدراسات والمقالات والتقارير التي تضع غولين في دائرة المفكرين والناشطين الإسلاميين الذين يسعون لوضع اليد على السلطة وحزب النظام العلماني من خلال تعميم الوعي الإسلامي في المؤسسات المدنية في المجتمع، بطريقة لا تثير ريبة الجنرالات المتأهبين دوماً لحراسة الجمهورية والعلمانية.

ومن هنا كان الطريق الذي اختاره غولين، طريقاً اجتماعياً بامتياز،

عبر الإرشاد والتبليغ، والتعليم والتربية، والمؤسسات الاجتماعية: التربوية والمالية والإسكانية والصحية والإعلامية والثقافية وما إلى ذلك (لمزيد من التفاصيل أنظر فصل: فتح الله غولين الطريق الاجتماعي في الإسلام، من كتابنا «تركيا الجمهورية الحائرة». وفصل: الإسلام «الأصولي» من السرية إلى المؤسسات المدنية من كتابنا «قبعة وعمامة»).

وحاول غولين، خلاف أربكان، إضفاء بُعد آخر من صورته المدنية والحوارية والحضارية، حين التقى في مطلع شباط/ فبراير من العام (١٩٩٨) في الفاتيكان بابا روما يوحنا بولس السادس، في إطار «حوار الحضارات» رغم أن غولين لا صفة رسمية له في تركيا.

لم تشفع لفتح الله خوجا، كل هذه المسيرة من الاعتدال والانفتاح والابتعاد عن السياسة، ليس لأنه، كما يتهم، يريد إقامة دولة دينية على أنقاض النظام العلماني. بل لأن الكمالية، لم تستطع أن تتجاوز نفسها رغم مرور ٧٥ عاماً على ظهورها، ووجدت بعد إضعاف الإسلام السياسي والإمساك برأس الحركة الكردية المسلحة، أن الفرصة مواتية لـ «تنظيف» الجمهورية من كل ما له صلة بكل نشاط وحضور غير علماني، دينياً كان أو عرقياً. فكان بدء التحقيق مع ملف غولين، المريض في الولايات المتحدة، والذي قد ينتهي به إلى المقصلة.

من هو فتح الله غولين؟

ولد غولين في مدينة أرضروم عام ١٩٤٢، واعتباراً من العام ١٩٦٨ عمل في تدريس القرآن في أحد المراكز في مدينة إزمير، وواعظاً دينياً وشارحاً لرسالة النور التي كتبها أستاذه ١٩٦٠ في مكان آخر لا أحد يعرف حتى الآن موضعه.

وفي العام ١٩٧١ افترقت به السبل عن إدارة جمعية تابعة لجماعة النور. وفي العام نفسه فتح انقلابيو ١٢ آذار/ مارس ١٩٧١ تحقيقاً معه بشأن نشاطات النوريين في إزمير ونُزعت منه صفة الواعظ. فعاد إلى أرضروم عام ١٩٧٢ متابعاً هناك نشاطه النوري. عام ١٩٧٣ عاد إلى إزمير وبدأ يعظ كل جمعة في جامع «عالم زادة» وينظم خلايا للنوريين. وقام بين ١٩٧٤ و١٩٧٦ بإلقاء محاضرات على امتداد البلاد. كما بدأت تنتشر على نطاق واسع شرائط الكاسيت التي تتضمن خطبه وعظاته والتي أكسبته شهرة كبيرة نظراً للنبرة المؤثرة والمنفعلة والمتهدجة التي كانت تميز إلقاءه.

ومتأثراً بالثورة الإسلامية في إيران، بدأ غولين في ١٩ نيسان/ أبريل ١٩٨٠ ما سمّاه «حركة الخروج» في إزمير، ودعا فيها إلى تعميم طبع الكتب والمجلات على الطلاب والمعلمين، بهدف الترويج لأفكاره النورية، واتخذ الشيوعية هدفاً في كثير من خطبه، لكنه لم يوفر الحكومة التركية من انتقاداته. وكانت مجلة «سيزينتي» الشهرية الفكرية الناطقة باسم النوريين في إزمير منبراً لأفكاره والتي كان يوقّعها باسم: MFD.

بعد انقلاب ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠ غادر غولين إزمير إلى أرضروم، وبات يرسل تقارير طبية بأنه مريض ويختفي من مكان إلى آخر، ثم قدم استقالته كمفت لبورنوفا (إزمير) وصار يستخدم اسماً مستعاراً في كتاباته هو: «الضحاك» وهو المعنى العربي لاسمه الحقيقي بالتركية «غولين». واستمر تخفيه حتى العام ١٩٨٥ حين ورد اسمه علناً في قائمة المطلوبين من جانب قيادة جيش بحر إيجه. وفي هذه الفترة يبدو أن علاقة ما نشأت بين غولين وحزب التحرير، حيث شرع أحد النوريين التابعين لغولين، صبري قاضي

أوغلو، بتوزيع كتاب زعيم حزب التحرير عبد القديم زلوم «كيف هُدمت الخلافة» مجاناً على أتباع النوريين و«مللي غوريش» التابعة لحزب الرفاه. ويقال إن أحد أعضاء حزب التحرير محمد كردي، الذي تلقى تحصيله في إزمير، قد اجتمع، بناء لأوامر قيادة الحزب، مع غولين، دون أن ينتج من ذلك الاجتماع أي نتيجة.

ونجح غولين، بدعم من طورغوت أوزال، زعيم حزب الوطن ورئيس الحكومة حينها في ترتيب وضعه كمطلوب من جانب الجيش، الأمر الذي سمح له بمعاودة نشاطاته العلنية بدءاً من ١٩٨٧، حيث عمل على التواصل مع حزب العمل القومي بزعامة ألب أرسلان توركيش بهدف بث التربية الإسلامية للقوميين اليمينيين. وقد دعم غولين ائتلاف توركيش مع أربكان في انتخابات العام ١٩٩١.

وبسبب بعض المشكلات الصحية غادر غولين تركيا مرات عدة خلال العام ١٩٩٠. وبعد سقوط الشيوعية باشر غولين نشاطاً ملحوظاً في الجمهوريات الإسلامية الناطقة بالتركية في آسيا الوسطى.

وفي العام ١٩٩٤ أسس «وقف الصحافيين والكتاب»، وبرز بقوة إلى الواجهة في العام ١٩٩٥ حين زاره تباعاً سفراء كل من أميركا وألمانيا وإنكلترا وروسيا. وتلقى غولين في آب/ أغسطس ١٩٩٥ تهديداً بالقتل من جانب منظمة «مقاتلي الشرف العظيم الإسلامي ـ ج» بسبب مواقفه المعتدلة من الدولة. وخلال المواجهة بين الجيش وحزب الرفاه وقف غولين على الحياد منتقداً، ضمناً، أربكان. وفي صيف ١٩٩٧ غادر إلى أميركا للعلاج ثم عاد إلى تركيا وما لبث أن ذهب مجدداً إلى أميركا، أيضاً للعلاج. ومازال هناك.

إلى مؤسساته الاجتماعية والوقفية والإعلامية، وأبرزها صحيفة «زمان» اليومية ومجلة «أكسيون» الأسبوعية ومجلة «سيزينتي» الشهرية، وتلفزيون «صمانيولو تي. ڤي»، تُعتبر شبكة المدارس والجامعات داخل تركيا وخارجها المظهر الأبرز لفتح الله غولين. ويقارب عدد المدارس والجامعات التي يمتلكها داخل تركيا حوالى الثلاثين، فيما يفوق عددها المئتين خارج تركيا، ولا سيما في آسيا الوسطى والبلقان. ووصل نشاط غولين إلى الدول العربية حيث له أربع مدارس في شمال العراق والمغرب. ويُقال إن مصر رفضت منحه الإذن بفتح مركز له في القاهرة.

إذن، يقارب عدد مدارس وجامعات غولين خارج تركيا الـ ٢٠٠ مدرسة في ٥٤ دولة. ويخطط غولين لرفعها إلى ٥٠٠ مدرسة. ويعمل فيها حوالى أربعة آلاف معلم يراوح أجر الواحد منهم بين ٣٩٩ و٤٠٠ دولار فيما ينال مسؤول المدرسة بين ٣٥٠ و٧٠٠ دولار. ومتوسط مصروف كل مدرسة ٢٠ ـ ٣٠ ألف دولار. ويدرس في هذه المدارس حوالى ٥٠ ألف طالب يفترض أن يدفع الواحد منهم بين ٥٠ و٧٠ دولاراً، لكن غالباً ما يكتفى بمبلغ ٢٥ ـ ٤٠ دولاراً. ويتخرج كل سنة في هذه المدارس حوالى خمسة آلاف طالب. ويُقارب الإنفاق على هذه الـ ٢٠٧ ثانويات، و٦ جامعات و٦ مراكز لغة و٦ مساكن جامعية حوالى المليار و٢٠٠ مليون دولار سنوياً. وهنا توزيع هذه المدارس خارج تركيا.

أفغانستان: ٥٣ ثانوية.

أذربيجان: ٩ ثانويات، مدرسة ابتدائية، جامعة.

نخجوان: ٣ ثانويات.

قازاخستان: ٢٦ ثانوية، معهد، مدرسة ابتدائية.

قيرغيزيا: ١١ ثانوية.

أوزبكستان: ١٦ ثانوية، مركز لغة، مدرسة دولية.

تركمانستان: ١٣ ثانوية، جامعة، مركز لغة.

روسيا: ٣ ثانويات، معهد، مركز لغة.

سيبيريا الشرقية: ٤ ثانويات.

داغستان: ثانويتان، معهد، كليّتان جامعيتان.

تشواشستان: ثانويتان.

باش كوردستان: ٣ ثانويات.

تتارستان: ٦ ثانويات.

منغوليا: ٣ ثانويات، معهد فني عال.

باكستان: مدرستان ابتدائيتان، معهد، ثانوية، مدينتان للسكن الجامعي.

بنغلادش: معهد.

شمال العراق: ٣ ثانويات، معهد جامعي (مدينة أربيل).

جورجيا: مدرسة ابتدائية، ثانوية، جامعة، معهد.

أوكرانيا: ثانوية.

القرم: ثانوية.

مقدونيا: معهد.

بلغاريا: ٣ معاهد إمام ـ خطيب، معهد إسلامي.

مولدوفا: ثانويتان.

رومانيا: ثانويتان، مدرسة ابتدائية.

ألبانيا: معهدان، ثانوية، مدرسة ابتدائية.

المجر: مركز لغة.

ألمانيا: مركز لغة، مدرسة ابتدائية، مركز دورات مختلفة.

المغرب: ثانوية.

جنوب أفريقيا: معهد كومبيوتر.

السودان: مركز لغة.

أوستراليا: مدرستان ابتدائيتان.

إندونيسيا: ثانوية.

بوسنة ـ هرسك: ٣ ثانويات.

الفيليبين: ثانوية.

تايلند: ثانوية.

كوريا الجنوبية: مركز لغة.

كمبوديا: ثانوية.

فييتنام: مركز دورات مختلفة.

بورما: مركز دورات مختلفة.

الهند: مركز كومبيوتر.

الصين: ثانويتان، مركز ترشيد.

إنكلترا: مركز لغة.

الدانمرك: ثانوية.

تانزانيا: مركز كومبيوتر.

١٥

«حزب الله» التركي:
القصة الكاملة

فجأة، مطلع العام ٢٠٠٠ تصدّر اسم «حزب الله» التركي اهتمامات الإعلام والرأي العام وجميع المسؤولين في تركيا. وفي أثر اشتباك مع بعض عناصره في حي بايكوز في اسطنبول، ومقتل أحد أبرز قادته، حسين ولي أوغلو، كشف، أيضاً فجأة، عن عدد كبير من جثث (١٥ ـ ٢٠ جثة) عائدة لرجال أعمال مطمورة منذ سنوات في حدائق بعض المنازل في اسطنبول وأنقرة. وظهر «حزب الله» ذلك «الخطر المخيف» الذي ينتشر في سائر أنحاء تركيا وحتى داخل مكتب رئيس الحكومة، العلماني اليساري، بولنت أجاويد... لتبدأ عمليات مداهمة سريعة لكل مراكز الحزب ولا سيما في المناطق الشرقية من البلاد، وليحتل هذا الحزب «المكانة» التي تبوأها لخمس عشرة سنة حزب العمال الكردستاني كـ «خطر أول» على النظام وليحظى قائده، حسين ولي أوغلو، بصفة عزيزة على قلب عبد الله أوجالان وهي «آبو» حزب الله.

وهكذا تراجع، إن لم نقل اختفى، حزب العمال الكردستاني،

وتراجع حزب الفضيلة، ليتصدر «حزب الله» التركي، وربما لفترة طويلة، انشغالات تركيا على مختلف الصعد.

فمن هو حزب الله التركي؟

تذكر المعلومات أن معظم مؤسسي ما عرف لاحقاً بحزب الله كانوا أعضاء في «الاتحاد القومي للطلبة الأتراك» وكان من المؤسسات التابعة لحزب السلامة الوطني في السبعينيات.

وبرز من هؤلاء كل من: فيدان غونغور، الشيخ (الملا) منصور غوزيل صوي، عبيد الله دالار، وحسين ولي أوغلو. وأبرزهم كان غونغور وولي أوغلو، وغالبيتهم من الأكراد.

كان فيدان غونغور، المولود في ديار بكر، عضواً في الاتحاد القومي للطلبة الأتراك في العام ١٩٧٨ حين استقال منه، وكان موظفاً في محطة التلفزيون التركي الرسمي TRT.

لكنه فصل من المحطة بعد انقلاب ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠. فتفرغ للعمل الإسلامي في ديار بكر عبر عقد اجتماعات لبعض الشباب في دار نشر «منزل» وهو الأمر الذي جعل بعضهم يطلق على هذه المجموعات اسم «جماعة منزل» أو «المنزليون».

أما حسين ولي أوغلو، فمن مواليد قضاء غورجيش في محافظة باتمان الكردية ، وكانت عائلته دورماز حين استبدلها عام ١٩٧٨ بـ «ولي أوغلو»، وكان ولي أوغلو ناشطاً في الاتحاد القومي للطلبة الأتراك، وكان طالباً قبل ١٩٨٠ في كلية العلوم السياسية بجامعة أنقرة وزميل دراسة لزعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجالان. بعد انقلاب ١٩٨٠ فضّل أوغلو الإقامة في ديار بكر، وفي العام ١٩٧٨ انفصل عن جماعة «منزل» وانتقل للإقامة في باتمان، حيث افتتح دار نشر باسم «علم» أعطت اسمها للمجموعة

التي تزعمها حسين ولي أوغلو. وبذلك أصبح «حزب الله» التركي منقسماً إلى جناحين أو جماعتين: «جماعة منزل» بقيادة فيدان غونغور و«جماعة علم» بقيادة حسين ولي أوغلو.

اتخذت الجماعتان لنفسيهما اسم «حزب الله» متأثرتين بالثورة الإيرانية. وإذ تبدو جماعة «منزل» أقرب إلى أجواء الثورة الإيرانية لجهة عدم إيلاء الاختلال المذهبي معها أهمية، بخلاف جماعة «علم» التي تأخذ ذلك بعين الاعتبار، فإن الأسس الفكرية للجماعتين السنيّتين، ذاتي الغالبية الكردية، تمد إلى الإخوان المسلمين. لكن عند هذا الحد تفترق الدروب مع الثورة الإيرانية والإخوان المسلمين لتسلك جماعتا «منزل» و«علم» مسالك مثيرة.

لم ترفع أي من الجماعتين شعار مناهضة النظام العلماني في تركيا. وكان هدفهما، قبل إقامة أي نظام إسلامي، مواجهة «ملحدي وماركسيي» حزب العمال الكردستاني. وكان ذلك غريباً في تحديد الأولويات الاستراتيجية، لكن تقارير الاستخبارات التركية كانت تلقي الضوء على هذه المسألة حين كشفت أن الجماعتين، منزل وعلم، كانتا تتحركان وتتدربان وتحظيان بدعم ومساعدة القوى الأمنية التابعة للدولة التركية. بما يجعلهما أداة بيد الدولة تحت غطاء اسم «حزب الله». ومارست هذه الجماعات عمليات اغتيال منظمة ضد كوادر حزب العمال الكردستاني في أواخر الثمانينيات، ومطالع التسعينيات. وكان منسق التدريب والتوجيه لهما رجل الاستخبارات التركي محمود يلديريم الذي عرف باسم «يشيل» (الأخضر)، وكان بدوره يعمل تحت إمرة مسؤول المخابرات قورقوت إيكين. وقد ارتبط عدد كبير من الجرائم التي وصفت بـ «مجهولة الفاعل» باسم «يشيل» بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٣. وقد

ورد التعامل بين جماعتي حزب الله والدولة في تقارير رسمية للقضاء، وأشهرها تقرير مدعي عام الجمهورية في ديار بكر المؤرخ في ٢٦ أيار/ مايو ١٩٩٤ حيث أشار إلى مساعدة القوى الأمنية لحزب الله. وفي ١٦ شباط/ فبراير ١٩٩٢ نشر خالد غونغين في مجلة «نحو العام ٢٠٠٠» تقريراً عن تدريس عناصر حزب الله في مركز القوات الخاصة في ديار بكر. وبعد فترة قصيرة من نشر التقرير وجد غونغين مقتولاً. وفي العام ١٩٩٥ نشرت صحيفة «سياه ـ بياض» (أسود وأبيض) حواراً مع وزير الثقافة السابق فكري صاغلار ذكر فيه أن مؤسس تنظيم حزب الله في جنوب شرق البلاد هو ضابط رفيع المستوى في القوات المسلحة وأن مجلس الأمن القومي اتخذ قراراً في العام ١٩٨٥ بتدريب عناصر حزب الله وتقويته في بعض القوات العسكرية. وعام ١٩٩٢ نشرت مجلة «أكتويل» مقالة فيها أن المدعو محمد علي ألتين داغ هو ممول حزب الله وأحد زعمائه، وتبين أن محمداً هذا، صاحب جريدة «سوز» في ديار بكر، له اسم آخر هو محمد امبيللي أوغلو ويعمل بالتنسيق مع محافظ المناطق الكردية المشمولة بنظام «حال الطوارىء».

وتتعدد التقارير والمصادر المتعلقة بحزب الله التركي وتعاونه مع الدولة ضد حزب العمال الكردستاني. وهذا كان سبباً في طي تقرير «لجنة التحقيق بالجرائم مجهولة الفاعل» التي أنشأها البرلمان التركي، والتي وضعت تقريرها في ٩ شباط/ فبراير ١٩٩٣ وقدمته إلى رئاسة البرلمان في ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٥ لينام في غبار أدراجها.

لكن تطوراً طرأ في العام ١٩٩٢، عندما أعاد زعيم جماعة «منزل»

النظر في حساباته ووجد أنه «من غير الجائز مشاركة الدولة في التعذيب والظلم اللذين يلحقان بالشعب المسلم» وبدأ يبتعد تدريجاً عن التعاون مع الدولة. غير أن الدولة كانت له بالمرصاد حين تولى زعيم جماعة «علم» حسين ولي أوغلو عملية تصفية قادة «منزل» فكان مقتل عبيد الله دالار في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ ثم مقتل زعيم «منزل» نفسه، فيدار غونغور في ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤، وكان هذا فاتحة تصفيات متبادلة بين الجماعتين.

وبعد مقتل غونغور، آلت الزعامة في «منزل» إلى الشيخ منصور غوزيل صوي الذي توفي لاحقاً في ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦ فحل محلّه الشيخ زكريا آي، فيما استمر حسين ولي أوغلو قائداً لجماعة «علم» التي كانت لها الأرجحية ودقة التنظيم واكتسبت من ثم لوحدها اسم حزب الله، وحاولت دائماً استيعاب مجموعات «منزل» وضمها.

تشير الأرقام إلى أن أكثر من ٥٠ قتيلاً سقطوا في صدامات الجماعتين منذ العام ١٩٩٣، وإلى أن حزب الله بمجموعتيه، فقد بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٥ نحو مئتي عنصر في الصدامات مع حزب العمال الكردستاني الذي خسر على يد حزب الله ٥٠٠ من أعضائه.

وبعد اعتقال أوجالان وتخلي حزب العمال الكردستاني عن العنف، وانكساره في المواجهة العسكرية مع القوات التركية، لم يعد لـ «حزب الله» التركي، بجماعتيه، من هدف أساسي جديد. وكما حاول فيدان غونغور الابتعاد عن الدولة عام ١٩٩٢، وجد حسين ولي أوغلو وحزبه نفسيهما أمام مفترق طرق. كما وجدت الدولة نفسها أمام خيار وحيد: مع غياب الهدف الأصلي الذي

أنشىء أو دعم من أجله حزب الله، فإن الخيار الأفضل هو عدم إتاحة الفرصة الزمنية لحزب الله ليعيد رسم استراتيجيته، بما قد يشكل خطراً على الدولة، فكانت الصدامات المفاجئة مع عناصر حزب الله بهدف التخلص منهم بعدما استخدمتهم على امتداد أكثر من خمس عشرة سنة. ولا غرابة في أن تقوم القوات الأمنية بدهم «مقرات» الحزب على امتداد تركيا في غضون ساعات وأيام قليلة، وهذا يعكس ويؤكد معرفة الدولة المسبقة بكامل هيكلية حزب الله وعناصره.

أكثر من ذلك، استغل النظام التركي، الحملة على حزب الله التركي واكتشاف جثث لرجال أعمال نسب إلى حزب الله التركي قتلهم في أوقات سابقة، ليستكمل حملته الشرسة التي بدأها في ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٩٧ ضد حزب الرفاه والإسلاميين عموماً، بل طالت الحملة كذلك طانسو تشيللر التي دعاها بعضهم إلى تأنيب ضميرها، لأنها دخلت في ائتلاف حكومي مع أربكان عام ١٩٩٦. وأبرز من أطلق حملة دفاع عن تدخل العسكر في السياسة، واعتبار «قرارات ٢٨ شباط ١٩٩٧» في محلها، كان رئيس تحرير صحيفة «حرييت» أرطغرل أوزكوك الذي قال إن «جرائم حزب الله» أكدت صوابية و«مشروعية» قرارات ٢٨ شباط/ فبراير، وأن ما جرى مع حزب الله التركي «يجب أن يضع حداً نهائياً للنقاشات حول (صوابية أو عدم صوابية) ٢٨ شباط».

أما الكشف عن وجود موظف في ديوان رئيس الحكومة تابع لحزب الله واحتمال اطلاعه على «كومبيوتر» رئاسة الحكومة، وإعلان أجاويد أن الحزب يمكن أن يكون متغلغلاً في كثير من دوائر الدولة، فيشكل مؤشراً على أن ما جرى مع حزب الله سيكون ذريعة لتطهير الدولة والمؤسسات ممن تبقى من موظفين إسلاميين،

بعد حملات التطهير التي شهدتها منذ إطاحة حكومة أربكان في حزيران/ يونيو ١٩٩٧. وباستطاعة عبد الله أوجالان كذلك أن يرتاح، فالخطر الإسلامي في قائمة التهديدات للنظام، ما زال يتقدم الخطر الانفصالي.

IV

نظام وأدوار

١

الديموقراطية والنظام الانتخابي في تركيا

يفتقد الكماليون الأتراك، في مفارقة موجعة، زعيمهم مصطفى كمال أتاتورك كمرجعية في ما خصّ قضية الديموقراطية. وعلى الرغم من قوله، وهو في طريقه إلى سامسون في ١٦ أيار/ مايو ١٩١٩، أن الدولة التي ستتأسس ستكون دولة بالمعنى الغربي، متكئة على سيادة الشعب وتتطور دون توقف ومفتوحة على الحضارة، إلاّ أن الجمهورية التي أسسها عام ١٩٢٣، توحّدت فيها الدولة بالحزب بالزعيم: Tek Parti, Tek Millet, Tek Lider حزب واحد، أمة واحدة، زعيم واحد. وفي ١١ أيار/ مايو ١٩٣١ أقرّ الحزب الواحد، حزب الشعب الجمهوري (تأسس في ١٩٢٣/٩/٩) أسهم الحزب الستة، لتكوّن في دستور ٥ شباط/ فبراير ١٩٣٧، أسهم الدولة الستة وهي: الجمهورية، القومية، الشعبية، الدولتية، العلمانية، الثورية.

يغيب عن هذه الأسهم الستة، سهمُ الديموقراطية. وأتاتورك الذي أعلن انتماءه للحضارة الأوروبية، يفترق عنها، في الواقع، في أكثر من قضية جوهرية بدءاً بمفهوم العلمانية والليبرالية الاقتصادية إلى

مفهوم الحريات وحقوق الأقليات وصولاً إلى الديموقراطية.

ينكر الكماليون معاداة أتاتورك للديموقراطية، ويرون أن تركيا التي استعادت حريتها ووحدتها في ظروف صعبة للغاية بعد انهيار الأمبراطورية العثمانية، لم تكن مهيأة للتعددية الحزبية، وخصوصاً أن التمرد الكردي الأشهر عام ١٩٢٥، كاد يطيح الوحدة الداخلية من خلال حزب Terakiperver فكان حظر هذا الأخير مباشرة بعد اندلاع التمرد الكردي. لكن هناك من رأى أن أتاتورك استغل العصيان الكردي لوأد أي حركة سياسية منافسة لحزبه الشعب الجمهوري، وخصوصاً بعد سياساته المتشددة ضد الأكراد والإسلاميين. وفي ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٠ كان حزب آخر، صغير جداً، يجد نفسه مضطراً إلى حل نفسه بنفسه، وهو حزب الجمهورية الحرّة. وبذلك اندفع أتاتورك نحو دولة الحزب الواحد، مستفيداً من مضاعفات الأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩ ومن سيطرة أنظمة شمولية في الاتحاد السوفياتي وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا. لكن العامل الأساسي في إرساء هذه الديكتاتورية كان الحؤول دون عودة الحركات الدينية والكردية تحت أشكال حزبية.

مع عصمت إينونو، خليفة أتاتورك، عام ١٩٣٨، استمر نظام «الحزب الواحد والأمة الواحدة والزعيم الواحد». ومن ثم كانت الحرب العالمية الثانية ووقوف تركيا على الحياد حتى العام ١٩٤٥، حين وجدت نفسها مضطرة إلى الانحياز إلى جانب الحلفاء، بعد انهزام ألمانيا وإيطاليا واليابان. وأمام هبوب رياح الليبرالية السياسية والاقتصادية وانتصار الديموقراطيات الغربية، ومع عداوة ستالين لتركيا ومحاولة عزلها وحصارها، كان خيار تركيا اللجوء إلى

الغرب بما يعنيه من التزام ببعض قيمه وفي مقدمها الديموقراطية. وهذا ما ألمح إليه إينونو في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٥ عندما قال بأن البلد يحتاج إلى مناخ الحرية والديموقراطية، وسيكون من الممكن تأسيس أحزاب سياسية أخرى. وبهذه العبارة كان من الصعب عدم الاعتراف بإمكان الاختلاف والنقد في الداخل. فكانت بداية مرحلة جديدة بالكامل أنهت مرحلة حكم الحزب الواحد، ودشنت مرحلة التعددية الحزبية.

١ ـ الديموقراطية التعددية

كان حزب التنمية القومي، الحزب الأول الذي أعلن عن نفسه في ٧ تموز/ يوليو ١٩٤٥، بقيادة الصناعي الإسطنبولي Nuri Demirag. لكن التحدي، والمستقبل، سيكون للحزب الديموقراطي Demokrat Partisi الذي تأسس في ٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٦ على يد مجموعة من أعضاء ونواب حزب الشعب الجمهوري نفسه وأبرزهم: جلال بايار، رفيق قورالتان، عدنان مندريس، وفؤاد كوبرولي. وكان ذلك حافزاً لحزب الشعب الجمهوري نفسه ليطور نفسه، فحذف من مبادئه العبارات الدالة على الديكتاتورية مثل: «الزعيم الوطني» و«الرئيس المؤبد» وما إلى ذلك. وكسباً للوقت، ولعدم إتاحة الوقت الكافي للحزب الديموقراطي، الجديد، قرر حزب الشعب الجمهوري تقديم موعد الانتخابات من عام ١٩٤٧ إلى ٢١ تموز/ يوليو ١٩٤٦. وكان له ما أراد فنال أغلبية المقاعد (٣٩٠ من أصل ٤٦٥ مقعداً، مقابل ٦٥ للحزب الديموقراطي وما تبقى لمستقلين).

وما كان يخشى منه أتاتورك، تحقق مع بدء نظام التعددية الحزبية، وبان واضحاً خلال الفترة ١٩٤٦ ـ ١٩٥٠، أن كل المتضررين من

نظام الحزب الواحد السابق، استظلوا بمظلة الحزب الديموقراطي، وفي مقدمهم الجماعات الدينية التي حُظرت مع تأسيس الجمهورية. حتى إذا جرت الانتخابات الثانية، في ظل النظام التعددي، في ١٤ أيار/ مايو ١٩٥٠، كانت المفاجأة الكبرى التي تمثلت في الهزيمة الساحقة لحزب الشعب الجمهوري، حزب أتاتورك، والفوز الكاسح للحزب الديموقراطي. حيث نال الديموقراطيون ٤٠٨ مقاعد في مقابل ٦٩ مقعداً فقط للأتاتوركيين.

وتكرر هذا الانتصار في انتخابات ١٩٥٤ ١٩٥٧ وإن بنسبة أقل في الانتخابات الأخيرة (٤٢٤ مقابل ١٧٨ مقعداً).

سنوات الخمسينيات، هي سنوات الحزب الديموقراطي، بزعامة عدنان مندريس الذي تميزت سياسته الداخلية بانفتاح كبير جداً على الإسلاميين، وتميزت سياسته الخارجية بالتنسيق الكامل مع الأهداف الأميركية. ومع اشتداد النزعة الإسلامية في هذا العهد، وتردّي الحال الاقتصادية في أواخره، وانتشار حركة الانقلابات العسكرية في العالمين العربي والثالث، كان الانقلاب الأول في تاريخ تركيا، بتاريخ ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١. لكن الدستور الذي وضع قبل ذلك بشهرين في ٩ تموز/ يوليو ١٩٦١ أتاح عودة الديموقراطية وإقرار انتخابات نيابية في تشرين الأول/ أكتوبر في العام نفسه، ليعود حزب الشعب الجمهوري إلى السلطة. إلا أن انتخابات العام ١٩٦٥ أظهرت أن خط الحزب الديموقراطي مازال قوياً ويحظى بتأييد الشعب عبر حزب العدالة، وريث حزب الديموقراطي، بزعامة الوجه الجديد سليمان ديميريل. فحصل على ٣٤٠ مقعداً (٥٢,٩ في المئة من الأصوات) في مقابل ١٣٤ مقعداً

لحزب الشعب الجمهوري (٨,٧ في المئة) ليترأس ثلاث حكومات حتى ١٢ آذار/ مارس ١٩٧١، حين وجّه العسكر إنذاراً إلى ديميريل بالاستقالة تحت حجة تردي الوضع الاقتصادي ومحاولة إضعاف موقع العسكر. فرضخ ديميريل، وكان ذلك هو الانقلاب الثاني الذي أتبع بدستور جديد ومن ثم عودة الديموقراطية بعد سنة ونصف من وضع العسكر يدهم مباشرة على السلطة. فكانت انتخابات ١٩٧٣ التي فاز فيها حزب أتاتورك، الشعب الجمهوري، بزعامة الشاب بولنت أجاويد الذي كان قد هزم قبل سنة، في أيار/ مايو ١٩٧٢، الزعيم التاريخي عصمت إينونو، منافسه على زعامة الحزب، بعدما رأسه ٣٣ عاماً.

مرحلة ما بعد ١٩٧٣ وحتى ١٩٨٠ كانت مرحلة تكافؤ الموازين بين الحزبين الرئيسين، حزب العدالة بزعامة ديميريل، وحزب الشعب الجمهوري بزعامة بولنت أجاويد، وعدم نجاح أحدهما في الحصول على الأغلبية الكافية للحكم. فكانت جميع الحكومات ائتلافية بين أحدهما والأحزاب الصغيرة الأخرى. وهنا بدأ الدور المهم لكل من حزب السلامة الوطني، الإسلامي، بزعامة نجم الدين أربكان وحزب الحركة القومية بزعامة ألب إرسلان توركيش، أحد قادة انقلاب ١٩٦٠، ودخولهما كعاملين في بلورة الاستقطاب السياسي الذي طبع السبعينيات وضرب هيمنة الحزب الواحد على السلطة. وكانت الطبيعة الائتلافية لحكومات السبعينيات من أهم عوامل عدم الاستقرار السياسي في تلك المرحلة، والتي انتهت، مع ظهور تحديات خارجية أيضاً، وخصوصاً قيام الثورة الإيرانية وغزو الروس لأفغانستان، إلى انقلاب ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠ الذي حظّر الأحزاب وسجن زعماءها ثم حرمهم من العمل السياسي. لكن كما العادة، لم يكن النسيج الداخلي يتحمل فترات طويلة من

الحكم العسكري المباشر. فكانت انتخابات ١٩٨٣، بعد إقرار دستور ١٩٨٢، والسماح بعودة الأحزاب، ومن ثم زعمائها عام ١٩٨٧، إلى العمل السياسي. المرحلة التي بدأت عام ١٩٨٣ وانتهت عام ١٩٩١ تميزت بسيطرة مطلقة لحزب جديد هو حزب الوطن الأم الذي أسسه طورغوت أوزال، صاحب الرؤية الليبرالية كما في الاقتصاد كذلك في السياسة. وعرفت تركيا في عهده تحولات بنيوية أساسية على الصعد كافة أعادت تفاعل فئاتها في ما بينهم وانفتاح تركيا على الخارج ومواكبتها للتحولات العالمية.

بعد عام ١٩٩١ وحتى اليوم، كان المشهد السياسي التركي يذكّر بالسبعينيات لجهة التشرذم السياسي، واضطرار الأحزاب إلى الائتلاف لتشكيل الحكومات، ولم يبقَ حزب واحد لم يكن له نصيب في حكومة واحدة على الأقل.

وفي نظرة إلى مجمل التجربة الديموقراطية من ١٩٤٥ وحتى اليوم يمكن أن نسجّل الملاحظات الآتية:

١ ـ دخلت تركيا، مقابلةً بمعظم دول الشرق الأوسط والعالم الثالث، في وقت مبكر في العملية الديموقراطية. وعلى الرغم من ثلاثة انقلابات عسكرية مباشرة وأخرى غير مباشرة، كانت هذه العملية تحيا من جديد بعد أقل من سنة أو سنتين على كل انقلاب. وكانت الانتخابات تجري بصورة متقدمة في مناخ من الحرية والتعددية الحزبية. وإذا أضفنا إلى الانتخابات النيابية، الانتخابات البلدية، التي كانت منتظمة أيضاً، لكان في إمكاننا القول إن النزعة الديموقراطية لدى المجتمع التركي كانت سمة ثابتة على امتداد أكثر من خمسين سنة، ولم يعد ممكناً الانقلاب عليها. وهي بذلك تساهم، وإن

ببطء شديد غالباً، في إعداد أسس مجتمع متقدم.

٢ ـ إن هذه العملية كانت تتيح، وإن بأشكال غير مباشرة في بعض الأحيان، لجميع القوى السياسية في المجتمع المشاركة في تحديد الاتجاهات والخيارات. فكان المجتمع فسيفساء من تيارات يمينية ويسارية وقومية وليبرالية وعلمانية ودينية.

٣ ـ إن الديموقراطية في بلد تعددي مثل تركيا، عرقياً ومذهبياً وإيديولوجياً، هي عامل مانع لانفجار الكيان والنظام. ويمكن النظر إلى اعتماد التعددية الحزبية عام ١٩٤٥، على أنه خيار ذكي لتطوير النظام من داخله. وعلى الرغم من القيود المفروضة على الاتجاهات الدينية إلاّ أن العملية الديموقراطية مكّنت النظام من النجاح إلى حد كبير في استيعاب هذه التيارات و«تدجينها» لمصلحة التخلي عن أساليب عنف محتملة. فيما فشل هذا الهدف على صعيد الأقليات العرقية، وخصوصاً الأكراد، الذين خاضوا بين عامي ١٩٨٤ و١٩٩٩ واحداً من أكثر التمردات دموية في تاريخ تركيا.

لكن هذه التجربة الديموقراطية كانت تعتريها شوائب كثيرة ومعوقات متعددة.

٢ ـ معوقات العملية الديموقراطية

أ ـ دور الجيش:

نجحت الديموقراطية التركية في انتظام دوراتها الانتخابية وفي تعددية أحزابها وتياراتها وفي تجديد قيادات المجتمع، على الصعيد السياسي والبلديات، وفي الإبقاء على صلة، قد تضعف أحياناً، بأسباب التقدم والتحديث. لكن إحدى السمات التي التصقت بالديموقراطية التركية، أنها شكلت الجناح الثاني الموازن، في الجسم

التركي، للجناح الآخر، أي الجيش. وتاريخ تركيا الحديث هو تاريخ هذا التوازن المدني ـ العسكري. فالمجتمع أقوى من أن ينفرد العسكر بإدارة شؤونه، لكنه أضعف من أن يلغي دور العسكر في الحياة السياسية. وهذا يجعل الديموقراطية في تركيا ذات خصوصية فريدة.

يعود اضطلاع العسكر بدور حاسم في السياسة التركية إلى أكثر من عامل، أول هذه العوامل دوره في تحرير الأناضول وإعادة توحيد تركيا عام ١٩٢٣ بعدما كادت تذهب بها مخططات القوى العظمى والإقليمية. وقد انسحب هذا الدور حينها على مجمل العقود اللاحقة، خصوصاً أن العسكر كانوا قادة الحزب، والحزب هو الدولة، فكانوا هم كل شيء في الحياة السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية، وإن تعاونوا مع النخب الثقافية والتجار حينها لدعم أساس النظام. ولم يكن من الممكن تالياً تصوّر مستقبل تركيا من دون استمرار هذا الدور.

وثاني العوامل هو استمرار الأخطار الداخلية والخارجية على الكيان، التي كانت في العشرينيات، حتى اليوم وخصوصاً ما يتصل بالمسألتين الأرمنية واليونانية والمشكلة الكردية. والنظر إلى الجيش على أنه الوحيد القادر، كما الأمس، كذلك اليوم، على مواجهة هذه الأخطار، وبالتالي ضرورة مشاركته في رسم السياسات الخاصة بالتسلح كما بالسياسة الخارجية.

والجيش الذي أسس دولة علمانية و«تركية» بالمعنى العرقي، حريص دائماً وبصلابة على حماية هذه الخصائص، ويشعر بالحاجة دائماً إلى المشاركة في السياسات المواجهة لأي نشاط ديني أو عرقي يستهدف إضعاف هاتين الخاصيتين: «العلمانية» و«التركية»،

خصوصاً أن مثل هذه النشاطات قائمة بصورة دائمة من جانب التيارات الإسلامية من جهة والتيارات الكردية الانفصالية من جهة ثانية.

فضلاً عن كل ذلك، أسس الجيش التركي لنفسه مصالح اقتصادية واجتماعية ضخمة، إن من خلال المكافآت التي ينالها أفرادها أو من خلال مؤسسات الدولة الاجتماعية والاقتصادية، وهي كثيرة جداً، والتي يديرها مباشرة جنرالات الجيش المتقاعدون.

آليات تدخل الجيش في السياسة

من أجل ضمان استمرار دور الجيش في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتحصينه، وبما أنه من غير الممكن الإدارة المباشرة للبلاد بصورة غير منقطعة، لجأت المؤسسة العسكرية في تركيا إلى إيجاد آليات دستورية وقانونية تضمن هذا الدور وإبقاء زمام الأمور في يدها.

فبعد الانقلاب الأول عام ١٩٦٠، وضع الانقلابيون دستوراً جديداً أقرّ في ٩ تموز/ يوليو ١٩٦١. ومع أنه لحظ الكثير من الحريات السياسية، إلاّ أنه نص في المادة ١١١ على تأسيس ما سمي «مجلس الأمن القومي» من قادة القوات المسلحة فقط، ومن مهامه «بحث وجهات النظر الأساسية وضمان التنسيق في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن القومي». وتحوّل هذا المجلس إلى المنبر الأعلى للدولة ليكون للعسكر الكلمة الفصل في السياسات الأساسية للدولة.

وبعد انقلاب ١٩٦٠ نفسه، تأسست «مؤسسة التكافل العسكري» OYAK، التي أدخلت العسكر إلى عالم العمل والصناعة ومشاريع الإنتاج وأصبحت واحدة من أهم المؤسسات الصناعية في البلاد.

وارتفعت كثيراً رواتب العسكريين وتبوأوا مناصب عالية ومفصلية في الدولة والقطاع الخاص، وأرسل جزء كبير من الجنرالات المتقاعدين سفراء إلى الخارج.

وفي ١٣ تموز/ يوليو ١٩٧٠ صدر القانون رقم ١٣٢٤ حول صلاحيات رئيس أركان الجيش، يحصر أي اتفاق عسكري دولي أو أي تمثيل لتركيا في أي اجتماع عسكري برئيس الأركان. فكان رئيس الأركان التركي، وليس وزير الدفاع، الوحيد الذي يمثل بلاده في اجتماع مجلس وزراء دفاع حلف الأطلسي. كما تعطي المادة الرابعة في هذا القانون الحق لرئيس الأركان الاتصال مباشرة بالوزارات والمؤسسات في قضايا تعني الجيش. وهذا يعني مأسسة الاستقلال الذاتي لرئاسة الأركان داخل الدولة.

وبعد انقلاب ١٢ آذار/مارس ١٩٧١، صدر قانون رقمه ١٦١٢ بتأسيس «المجلس العسكري الأعلى» وكان يضم كل الجنرالات والأميرالات الكبار، وكان مستقلاً في اتخاذ أي قرار خاص بالجيش ومنها التعيينات العسكرية. ويمكن رئيس الحكومة ووزير الدفاع المشاركة فيه لكن دون تأثير فعلي في قراراته مع اعتبار مشاركتهما غطاء سياسياً لهذه المقررات.

وبعد انقلاب ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠، صدر دستور جديد في العام ١٩٨٢. وأكد في مادته ١١٨ على إنشاء «مجلس الأمن القومي» الذي يحدد السياسات الأساسية للبلاد في مجال الأمن القومي وكل المواضيع الأخرى، عند الضرورة. ويتألف هذا المجلس من رئيسي الجمهورية والحكومة ووزراء الداخلية والخارجية والدفاع ومن رئيس أركان الجيش وقاعدة القوات البرية والجوية والبحرية والدرك. أي عشرة أعضاء نصفهم مدنيون ونصفهم عسكريون.

ومن خلال هذا المجلس يمارس العسكر نفوذهم الحاسم، حيث يبلغون الحكومة «توصيات» المجلس حيث لم تتمنع حكومة واحدة عن تنفيذ «توصية» واحدة من هذه التوصيات، باستثناء ما جرى بعد ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٩٧ من صدام بين حكومة نجم الدين أربكان ومجلس الأمن القومي.

لكن الجذر القانوني لتدخل الجيش في السياسة أقدم من كل هذه الآليات السابقة الذكر ويعود إلى ١٨ حزيران/ يونيو ١٩٣٥، حيث نصت المادة ٣٤ (قائمة حتى اليوم تحت رقم ٣٥) من «قانون المهام الداخلية» للجيش الذي يحمل الرقم ٢٧٧١ على أن «مهمة القوات المسلحة التركية حماية الوطن التركي والجمهورية التركية كما هي محددة في الدستور»، وفي المادة ٨٤ من هذا القانون «حماية الوطن التركي والجمهورية التركية في الداخل والخارج وعندما تدعو الحاجة، بالسلاح». ومع كل انقلاب عسكري جرى بعد ذلك كان الجيش يذكّر الرأي العام بهذا القانون ليعطي شرعية لحركته.

ب ـ النصوص الدستورية والقانونية:

لا تنفصل العملية الديموقراطية وتجسيدها بالكامل، عن شرط توافر الحرية المطلقة، السياسية والفكرية. وعلى الرغم من أن المادة ٢٤ من الدستور تقول بحق كل واحد بحريته الفكرية وبإيمانه واقتناعاته الدينية، إلاّ أنها تشرط ذلك بعدم تعارض ذلك مع أحكام المادة ١٤ من الدستور. وهنا تبرز سلسلة طويلة من الشروط ليس في الدستور فحسب بل في سائر القوانين التي تنظم الحياة السياسية والاجتماعية وخصوصاً قانون العقوبات التركي وقانون الأحزاب السياسية.

فالمادة ١٤ من الدستور تنص على عدم جواز استخدام الحريات من أجل ضرب وحدة الأمة والأرض، ووجود الدولة والجمهورية أو خلق النعرات العرقية واللغوية والدينية والمذهبية والطبقية، ويعاقب عليها كل من يمارسها أو يحرض عليها.

والمادة ٦٩ من الدستور المتعلقة بأحكام الأحزاب السياسية تعرض لشروط حظر الأحزاب السياسية في مخالفتها لأحكام المادة ٦٨ حول الديموقراطية والعلمانية وحقوق الإنسان ووحدة الأمة والتراب وما إلى ذلك، ومنع زعماء الأحزاب المحظورة من ممارسة السياسة لخمس سنوات.

والمادة ٣١٢ من قانون العقوبات تنص على السجن ٣ سنوات لكل من يثير ويحرض على النعرات المناطقية أو العرقية أو الدينية أو المذهبية.

وهناك عدد كبير من البنود في ثنايا الدستور والقوانين التي تنحو المنحى نفسه. والنقطة المركزية هنا هي في تفسير التُهم التي تُلقى على المواطن، سواء كان عادياً أم سياسياً. فتحت العناوين العامة لهذه التهم حوكم المئات من رجال السياسة والمفكرين، وطرد الآلاف من وظائفهم، وأعدم آخرون وحُظرت عشرات الأحزاب بقرارات من المحكمة الدستورية. إن التفسير الواسع جداً لهذه التهم، أدى إلى حظر ٣٧ حزباً في النصف الأخير من القرن العشرين (بموجب المادة ٦٩)، وإلى اعتقال الحزبيين ومحاكمتهم وسجنهم وحظر العمل السياسي لسنوات وربما مدى الحياة لعدد كبير من الزعماء السياسيين والمفكرين (ولا سيما المادة ٣١٢ من قانون العقوبات) ومن أبرزهم نجم الدين أربكان، ورجب طيب أردوغان، وحسن جلال غوزيل، وياشار كمال، وعاصم بازرجي وعدد كبير من النواب من أصل كردي.

وفي نظرة إلى المستهدفين من هذه العقوبات، يظهر واضحاً أن الأحزاب الماركسية والإسلامية والكردية هي الهدف الأساسي من هذه المواد الدستورية والقانونية. ومن ينجح في تحدي النظام بالفوز في الانتخابات النيابية أو البلدية يتم «اصطياده» لاحقاً في فخّ هذه المواد ولأتفه الأسباب أحياناً (مثال الشعر الذي تلاه أردوغان رئيس بلدية إسطنبول وأقيل بسببه من منصبه وحُرم من العمل السياسي مدى العمر!).

ويمكن اختصار كل ذلك بالقول إن النظام بـ «مراكز قواه» يمارس لعبة ذكية، إذ يترك العملية الانتخابية، نيابية أو بلدية، وحتى على مستوى تأليف الحكومة، تأخذ مجراها وبحرية شبه كاملة، لكنه يطلق كل أدواته الأخرى من قوانين وهيئات قضائية لتنال من معارضيه، أحزاباً وأشخاصاً خارج الإرادة الشعبية. وهو ما يتعارض مع جوهر العملية الديمقراطية.

٣ ـ النظام السياسي

النظام السياسي في تركيا جمهوري ديموقراطي برلماني. والبرلمان، منتخباً من الشعب، هو مصدر التشريع والرقابة على الحكومة وهو الذي ينتخب رئيس الجمهورية. لكن مراكز القوى تتوزع عملياً على عدة مواقع هي:

١ ـ رئيس الجمهورية: هو رأس الدولة ويمثل وحدة الأمة التركية ويسهر على تطبيق الدستور والانسجام في العمل بين مؤسسات الدولة. ينشر القوانين ويحق له فتح دعوى لحل البرلمان في المحكمة الدستورية إذا رأى في عمل البرلمان انتهاكاً لأحكام القانون وغيره، ويدعو لانتخابات جديدة. وهو الذي يعين رئيس الحكومة (وليس البرلمان) ويقبل استقالته ويُعيّن،

بناء لاقتراح رئيس الحكومة، الوزراء وينهي خدماتهم. ويترأس اجتماع الحكومة عندما يرى ذلك. ويصادق وينشر المعاهدات الدولية. ويعيّن رئيس الأركان ويدعو مجلس الأمن القومي للانعقاد ويرأس اجتماعاته ويعيّن رؤساء الجامعات. ويسقط رئيس الجمهورية باقتراح ثلث أعضاء البرلمان وموافقة ثلاثة أرباع الأعضاء. وفي حال الوفاة أو شغور المنصب، وإلى حين انتخاب رئيس جديد، يتولى رئيس البرلمان مهام الرئاسة بكامل صلاحياتها. وعلى الرئيس أن يكون حائزاً على إجازة جامعية وعمره فوق الأربعين.

٢ ـ البرلمان: اسمه المجلس الوطني التركي الكبير، ويتألف من ٥٥٠ عضواً. مهمته التشريع ومنح الثقة أو حجبها عن الحكومة، وانتخاب رئيس للجمهورية وإعلان الحرب...

٣ ـ مجلس الوزراء: وهو السلطة التنفيذية، ومسؤول أمام البرلمان.

٤ ـ مجلس الأمن القومي: مؤسسة دستورية (المادة ١١٨) تتألف من عشرة أعضاء: نصفهم مدنيون ونصفهم الآخر عسكريون، ويجتمع مرة في الشهر (الأسبوع الأخير عادة) وعند الضرورة، ويرسم السياسات المتعلقة بالأمن القومي بكل تفرعاته. ولا يتخذ قرارات بل «توصيات» تُبلغ إلى الحكومة التي تأخذ علماً بها. وغالباً، بل دائماً، ما تحوّل هذه التوصيات إلى قرارات أو مشاريع قوانين إلى البرلمان.

٥ ـ مجلس القضاء الأعلى والمحكمة الدستورية: وهما أعلى سلطتين قضائيتين.

٤ ـ العملية الانتخابية

تجري الانتخابات النيابية مرة كل خمس سنوات أو عندما يرتئي

البرلمان تقديمها عن موعدها. وتتم الانتخابات حالياً على أساس التمثيل النسبي الحزبي، وكانت تجري على أساس التمثيل الأكثري في الخمسينيات. والمحافظة، عادة هي الدائرة الانتخابية، ما عدا العاصمة أنقرة (دائرتان) وإسطنبول (٣ دوائر)، وإزمير (دائرتان). وعدد المحافظات هو ٨٠ لكن عدد الدوائر الانتخابية ٨٤.

ويقدم كل حزب لائحة بمرشحيه عن كل دائرة مرتبة وفق المراتب: الأول، الثاني... إلخ. ويتحدد عدد نواب الحزب الفائزين وفقاً للنسبة المئوية من الأصوات التي ينالها. فإذا حقّ له ٤ نواب مثلاً يفوز المرشحون عنه الذين يمثلون المراتب الأربعة الأولى وهكذا. وعلى الحزب أن ينال عشرة في المئة على الأقل من الأصوات على مستوى تركيا كلها لكي يتمثل في البرلمان. وفي حال عدم نيل الحزب عشرة في المئة، تُجير الأصوات التي ينالها في دائرة انتخابية ما (ويحق له على أساسها عدد معين من النواب) إلى الأحزاب التي تليه مباشرة وفقاً لما نالته هذه من نسبة مئوية في الدائرة نفسها.

يحق لكل مواطن، حتى لو لم يكن حزبياً، الترشيح للانتخابات، وفق لائحة حزبية أو بصورة مستقلة، على أن يكون فوق الثلاثين من العمر وحائزاً على الأقل على الشهادة الابتدائية. ويحق لكل مواطن الانتخاب إذا أتمّ الثامنة عشرة من العمر.

يشرف على الانتخاب: الهيئة العليا للانتخابات. وحينها، على وزراء الداخلية والعدل والمواصلات الاستقالة وتعيين وزراء مستقلين بدلاً منهم إلى حين إجراء الانتخابات وتأليف حكومة جديدة (المادة ١١٤ من الدستور). ولا يتم انتخاب نواب جدد بدلاً من المتوفين أو المستقيلين أو المرفوعة عنهم الحصانة النيابية، إلاّ إذا بلغ عدد المقاعد الشاغرة نسبة خمسة في المئة من عدد النواب.

ملاحظات حول قانون الانتخاب

١ ـ يضمن هذا القانون التمثيل النسبي لجميع الأحزاب التي تحصل على أكثر من عشرة في المئة. وحاجز العشرة في المئة يحول دون وصول أحزاب صغيرة وتشرذم واسع للخريطة البرلمانية، لكن الأحزاب التركية تلجأ عادة إلى إقامة ائتلافات قبل الانتخابات تحت مظلة حزب واحد. وبعد الفوز في الانتخابات ودخول البرلمان يعود كل حزب إلى أصله ولو كان عدد نوابه الفائزين نائباً واحداً. كما يمكن أي عدد من النواب الانفصال عن أحزابهم وتشكيل أحزاب جديدة أو التحول إلى نواب مستقلين.

٣ ـ يضع النظام الانتخابي الحالي جميع المرشحين سواسية. فلا ترشيح على قاعدة طائفية أو مذهبية أو عرقية أو جنسية. كل مواطن تركي يحق له الترشح في الدائرة الانتخابية التي يريد، سواء عبر حزب أم بصورة مستقلة. وهذا النظام يتيح انتخاب نواب إلى أية طائفة انتموا. وفي العام ١٩٩٥ نجح اليهودي جافي قمحي عن منطقة إسطنبول وكان على لائحة حزب الطريق المستقيم. وقبل العام ١٩٦٠ عرف البرلمان التركي العديد من النواب اليهود والمسيحيين.

٤ ـ إن حاجز العشرة في المئة استهدف، كما ذكرنا قبل قليل، منع تشرذم الكتل السياسية في البرلمان. لكنه استهدف أيضاً، في الماضي، الأحزاب الإسلامية واليوم الأحزاب الكردية. وهذه النسبة تتغير وفقاً لما يقرره البرلمان. وبسبب هذا الحاجز لم يتمكن حتى الآن أي حزب كردي أن يدخل البرلمان بصفته مستقلاً. إذ قاربت أصوات حزب «ديموقراطية الشعب»

(HADEP) الخمسة في المئة تقريباً في انتخابات ١٩٩٥ و١٩٩٩ وبقي خارج البرلمان. لكن هذا الحاجز اصطاد بدوره عام ١٩٩٥ حزب الحركة القومية اليميني (يحتل الآن الموقع الثاني في البرلمان بعد انتخابات ١٩٩٩) وحزب الشعب الجمهوري، حزب أتاتورك (نال حوالى ٨,٧ في المئة في انتخابات ١٩٩٩).

٥ ـ إن هذا النظام لا يتيح، إلاّ بصورة محدودة جداً، نجاح مرشحين مستقلين. وهو يؤكد تالياً على الحياة الحزبية، وعلى البرامج السياسية والاقتصادية وليس على الانتماء الطائفي أو العرقي وما إلى ذلك. ويبلغ عدد النواب المستقلين في البرلمان اليوم ثلاثة من أصل ٥٥٠ نائباً.

٦ ـ إن النظام الانتخابي، والتمثيل النسبي أتاحا تمثيل المرأة بنسبة لا بأس بها. إذ بلغ عدد النساء في البرلمان الحالي (انتخابات ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٩) ٢٣ امرأة من أصل ٥٥٠ نائباً أي ٤,٢ في المئة من مجموع أعضاء البرلمان. وهي نسبة تقارب نسبة النساء في البرلمان الياباني (٤,٦ في المئة) (أنظر الجدول المرفق)، ولكنها مع ذلك تبقى نسبة ضئيلة مع تلك الموجودة في العديد من الدول الأوروبية.

٧ ـ إن النظام الانتخابي، على صعيد البلديات، هو أكثر عدالة من النظام الانتخابي على صعيد البرلمان. وهي تتم أيضاً على أساس التمثيل النسبي في كل بلدية، على مستوى القرية والمدينة ومركز المحافظة، من دون ارتباطها بالنتائج على مستوى تركيا. وفي هذا الإطار استطاع الأكراد، مثلاً، عبر حزبهم (HADEP) السيطرة على معظم البلديات ومنها ديار

بكر التي تقع في مناطق وجودهم في جنوب شرق البلاد. واستطاع الإسلاميون الإمساك ببلدية عاصمة الجمهورية أنقرة وعاصمة السلطنة اسطنبول.

٨ ـ ومع ذلك فإن هذا النظام الانتخابي لم يستطع، حين كانت الانتخابات تجري في ظروف طبيعية، أن يحقق الاستقرار السياسي على الصعيد الحكومي. فباستثناء فترة الثمانينيات، سنوات العسكر وأوزال، لم يستطع أي حزب منذ العام ١٩٧٣ وحتى اليوم أن يؤلف حكومة بمفرده. وكان بحاجة للائتلاف مع أحزاب أخرى. لذا كان عمر معظم هذه الحكومات قصيراً لا يتعدى أحياناً الأشهر. وعلى سبيل المثال، بلغ عدد الحكومات المشكلة في خلال سبع سنوات من حكم ديميريل في رئاسة الجمهورية (١٩٩٣ ـ ٢٠٠٠) سبع حكومات. وبعدما كان في إمكان حزبين في خلال التسعينيات تشكيل الحكومة، أفرزت نتائج انتخابات ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٩ تشرذماً أكبر بحيث يُحتاج لتأليف حكومة ائتلافية ثلاثة على الأقل من أصل خمسة أحزاب ممثلة في البرلمان الحالي. ومع أن الحديث عن نظام الدورتين يُتداول من وقت لآخر، إلاّ أن الانقسام الإيديولوجي الحاد في المجتمع (يمين علماني ويسار علماني وقومي متطرف وإسلامي وكردي وتيارات وسطية) يحول دون قيام نظام الحزبين أو الثلاثة الذي يؤدي إلى «محو» الاتجاهات والأحزاب الأخرى، علماً أن بعض «مراكز القوى» ولا سيما المؤسسة العسكرية، قد لا تكون مستاءة من هذا التشرذم السياسي الذي يمكّنها من استمرار التأثير على الحياة السياسية.

٩ ـ إن هذا التشرذم السياسي، ومن خلال تجارب السبعينيات والتسعينيات، حال دون جريان الحياة السياسية بصورة طبيعية، وبعد «تجريب» أكبر عدد من الائتلافات بعد كل انتخابات لبرلمان جديد، كانت الأحزاب تصل إلى طريق مسدود وتشعر بالحاجة إلى إجراء انتخابات نيابية مبكرة عن موعدها وبموافقة كل الأحزاب، في السلطة أو المعارضة. ومنذ العام ١٩٨٣ لم تجر انتخابات نيابية واحدة في موعدها، بل كانت تُقدّم سنة واحدة. وبدلاً من إقامة الانتخابات بموجب القانون كل خمس سنوات أقيمت في كل قبل موعدها بسنة: عام ١٩٨٧ (بدلاً من ١٩٨٨) و١٩٩١ (بدلاً من ١٩٩٢) و١٩٩٥ (بدلاً من ١٩٩٦) و١٩٩٩ (بدلاً من ٢٠٠٠). وهذا يعكس في الواقع دينامية ورغبة في الاحتكام للشعب قبل أي شيء آخر.

المراجع

الدستور التركي.

فيروز أحمد، **تركيا في مرحلة الديموقراطية ١٩٤٥ ـ ١٩٨٠**، إسطنبول ١٩٩٤.

أوغوز أونال، **ولادة الديموقراطية في تركيا**، إسطنبول ١٩٩٤.

شعبان إيبا، **الجيش، الدولة، السياسة**، إسطنبول ١٩٩٨.

محمد علي بيراند (وآخرون)، ١٢ أيلول/ سبتمبر، **ميلاد تركيا**، إسطنبول ١٩٩٩.

إيرول تونجير، انتخابات ١٩٩٩، **تقويم رقمي وسياسي**، أنقرة ١٩٩٩.

مصطفى أردوغان، **الدساتير في تركيا**، أنقرة ١٩٩٩.

أعداد متفرقة من مجلة **نقطة** وصحف **ميلليت وجمهوريت.**

ملحق رقم (١)

نتائج انتخابات ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩ (عدد النواب) فيما لو جرت وفقاً لنظام d'hondt من دون حاجز مئوي

اسم الحزب	DSP	MHP	FP	ANAP	DYP	CHP	HADEP	BBP	مستقلون
نظام دونت	١٢٤	١١٧	٩١	٧٢	٧٥	٣٣	٣٤	١	٣
انتخابات ١٩٩٩	١٣٦	١٢٩	١١١	٨٦	٨٥	صفر	صفر	صفر	٣
الفارق (+/-)	-١٢	-١٢	-٢٠	-١٤	-١٠	٣٣	٣٤	١	صفر

ملحق رقم (٢)

نتائج انتخابات ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩ (عدد النواب) فيما لو جرت الانتخابات وفقاً لنظام التمثيل الأكثري

اسم الحزب	DSP	MHP	FP	ANAP	DYP	CHP	HADEP	BBP	مستقلون
نظام التمثيل الأكثري	٢٥٨	١٥١	٦٢	٣	٢٣	٢	٥٠	صفر	١
انتخابات ١٩٩٩	١٣٦	١٢٩	١١١	٨٦	٨٥	صفر	صفر	صفر	٣
الفارق (+/-)	١٢٢+	+٢٢	-٤٩	-٨٣	-٦٢	٢	٥٠	صفر	-٢

حزب الوطن الأم ANAP = (يمين علماني)
حزب الطريق المستقيم DYP = (يمين علماني)
حزب الشعب الجمهوري CHP = (يسار علماني)
حزب ديموقراطية الشعب HADEP = (كردي)

حزب اليسار الديموقراطي = DSP (يسار علماني)
حزب الحركة القومية = MHP (قومي يميني)
حزب الفضيلة = FP (إسلامي)
حزب الاتحاد الكبير = BBP قومي يميني

٢

الانتخابات النيابية والبلدية في تركيا:
١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩

مثّلت الانتخابات النيابية والبلدية التي جرت في تركيا يوم الثامن عشر من نيسان/ابريل ١٩٩٩، محطة تاريخية أخرى تضاف إلى بعض المحطات الانتخابية «التاريخية»، انتهاء مرحلة حكم الحزب الواحد وسقوطه عام ١٩٥٠، انتخابات العام ١٩٨٣ التي جاءت بطورغوت أوزال وتياره الليبرالي إلى السلطة، وانتخابات العام ١٩٩٥ التي أسفرت عن انتصار تاريخي لحزب «الرفاه» الإسلامي ووصول زعيمه، نجم الدين أربكان، إلى السلطة في نهاية حزيران/ يونيو ١٩٩٦.

ظروف الحملة الانتخابية

جرت الانتخابات المزدوجة، النيابية والبلدية، في تركيا في ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٩، في ظل العديد من الظروف والعوامل التي كانت مؤثّرة في تحديد نتائجها:

١ ـ جرت الانتخابات في ظل احتدام المواجهة بين التيارات الإسلامية والقوى المتشددة من العلمانيين، وفي مقدمها المؤسسة العسكرية. وكانت هذه المواجهة قد بدأت حين كان

نجم الدين أربكان، زعيم حزب الرفاه، لا يزال في السلطة، بالائتلاف مع حزب الطريق المستقيم، بزعامة طانسو تشيللر. ومثّل اجتماع مجلس الأمن القومي، في ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٩٧، ذروة هذه المواجهة حين أصدر ما عُرف بـ «قرارات ٢٨ شباط»، والتي هي عبارة عن أكثر من ١٨ بنداً تدعو إلى العودة للتقيّد بتعاليم الثورة والقوانين التي سنّها مصطفى كمال أتاتورك في العشرينيات والثلاثينيات، وذلك في محاولة لوقف النفوذ المتعاظم للحركة الإسلامية في تركيا، بعد انتصار «الرفاه» ووصول أربكان إلى رئاسة الحكومة. وقد سعى حينها العسكر إلى استئصال «البنى التحتية» لقوة الإسلاميين في تركيا من خلال تصفيتهم تربوياً واقتصادياً وقانونياً. وبعدما أرغم أربكان على الاستقالة لاحقاً في ١٨ حزيران/ يونيو ١٩٩٧، تولّت الحكومة البديلة، التي ترأسها زعيم حزب الوطن الأم، مسعود ييلماز، بالائتلاف مع زعيم حزب اليسار الديموقراطي، بولنت أجاويد، تنفيذ خطة العسكر لضرب الإسلاميين. فأغلقت المرحلة المتوسطة من معاهد تخريج الأئمة «إمام خطيب»، ومنعت الطالبات المحجبات من دخول الجامعات، فبقيت الآلاف منهن في الشارع، وحوصرت الشركات والمؤسسات الاقتصادية الإسلامية. ثم كانت الضربة القاسية بحظر حزب «الرفاه» ومنع أربكان وبعض قياديي الحزب من ممارسة العمل السياسي لمدة خمس سنوات، وسجن رئيس بلدية إسطنبول، والخليفة الأقوى لأربكان، رجب طيب أردوغان، وإقالته من رئاسة البلدية ومنعه من ممارسة العمل السياسي كذلك. غير أن الإسلاميين ما لبثوا أن انضووا تحت مظلة حزب جديد، هو

حزب الفضيلة، الذي ترأسه مطلع ١٩٩٨، رجائي قوتان، وخاضوا من خلاله انتخابات ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٩. وعلى هذا دخل المتشددون العلمانيون والإسلاميون تلك الانتخابات تحت شعار ضمني، هو الاحتكام للناس. وكان الإسلاميون بالذات ينظرون إلى هذه الانتخابات على أنها بمثابة «رد التحدي» على «مرحلة ٢٨ شباط»، فيما كانت المؤسسة العسكرية تترقّب نتائج الانتخابات لتقرّر طبيعة الخطوات اللاحقة في المواجهة مع الإسلاميين.

٢ ـ جرت انتخابات ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩ في ظل انفجار مسلسل الفضائح المتعلقة بالفساد، وارتباط أوساط سياسية وأمنية في الدولة بعصابات المافيا. وبدأ هذا المسلسل مع اعتقال رجل المافيا علاء الدين تشاقجي في فرنسا صيف ١٩٩٨ وكشفه لجوانب من علاقات المافيا مع سياسيين وأمنيين، ثم ظهور فضيحة رجل الأعمال قرقماز يغيت وعلاقته بالمافيا وبرئيس الحكومة نفسه، مسعود ييلماز، الذي سهّل انتقال بعض مؤسسات القطاع العام، ولا سيما المصرفية، إلى القطاع الخارجي المرتبط بالمافيا. وقد أثّرت هذه الفضائح على صورة الدولة لدى الرأي العام، مما أحدث هوة بينها وبين المواطن. وعلى هذا حاول العديد من رجال السياسة، وفي مقدمهم بولنت أجاويد، وزعيم حزب الحركة القومية اليميني المتشدد، دولت باغجلي، الضرب على وتر «الاستقامة» و«نظافة الكف» أثناء الحملة الانتخابية.

٣ ـ ومع انشغال المواطن بالهموم الداخلية، تراجعت «القضايا الكبيرة» من شعارات الأحزاب وخطابات المرشحين. وفي حين كانت علاقة تركيا والإسلام بالغرب وبالاتحاد الأوروبي

العنوان الرئيسي للحملة الانتخابية عام ١٩٩٥، ووظفت حينها رئيسة الحكومة طانسو تشيللر، كل أسلحتها وصداقاتها الدولية، وحتى المؤسسات الأوروبية، مثل البرلمان الأوروبي الذي أقرّ اتفاقية الوحدة الجمركية مع تركيا قبل عشرة أيام فقط من إجراء الانتخابات في ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥؛ في مقابل كل هذا اختفت من حملة ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٩ كل القضايا المتعلّقة بالسياسة الخارجية، أو بالأحرى لم يتم إبرازها، رغم ورود بعضها في برامج بعض الأحزاب. وبدلاً من القضايا الأساسية، حتى في السياسات الداخلية، الاقتصادية مثلاً، بدت الحملة الانتخابية «شخصية»، أكثر منها حزبية أو انطلاقاً من مبادىء ثابتة.

٤ ـ جرت انتخابات ١٨ نيسان ١٩٩٩ في ظل أهم هذه العوامل جميعها، وهو اعتقال زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجالان في نيروبي، عاصمة كينيا، في ١٦ شباط/ فبراير، أي قبل شهرين فقط من موعد الانتخابات. وقد شكّلت عملية اعتقال الزعيم الكردي، بالتعاون والتنسيق الكاملين بين الاستخبارات الأميركية والإسرائيلية والتركية، وبتورط غامض وملتبس من جانب اليونان، العنوان الأبرز والأكثر تأثيراً في انتخابات ١٨ نيسان/ أبريل. ولعل المستفيد الأكبر الذي كان متوقعاً من عملية اعتقال أوجالان هو رئيس الحكومة بولنت أجاويد الذي كان قد تولى السلطة قبل شهر واحد فقط من اعتقال أوجالان، وقد سعى أجاويد إلى استغلال كونه رئيساً للحكومة أثناء اعتقال الزعيم الكردي، لتحقيق أكبر تقدّم ممكن في الانتخابات النيابية. وبالتالي كان اعتقال «آبو» (لقب أوجالان)، عاملاً مهماً، بل حاسماً في تحديد مسار

الانتخابات ونتائجها.

الواقع الانتخابي

شارك في انتخابات ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩ عشرون حزباً يمثلون مختلف الاتجاهات اليمينية واليسارية والكردية والإسلامية، وأبرزها: حزبا الوطن الأم والطريق المستقيم عن يمين الوسط، وحزبا اليسار الديموقراطي والشعب الجمهوري عن اليسار العلماني، وحزب الحركة القومية (يمين قومي متطرّف)، وحزب «الفضيلة» الإسلامي، وحزب ديموقراطية الشعب الكردي، إضافة إلى أحزاب صغيرة عمالية وماركسية وعلوية وإسلامية. وقد بلغ عدد الناخبين ٣٧ مليوناً اقترع منهم ٨٧ في المئة أي حوالى ٣٣ مليوناً، وفي ثمانين محافظة. وكان على الناخب أن يقترع أربع مرات: للانتخابات النيابية، والبلدية، والمخاتير ورؤساء البلديات الكبرى ومجالس المحافظات. والبارز في هذه الانتخابات السماح، للمرة الأولى، لمن بلغ سن الثامنة عشرة بالاقتراع.

ويعتمد النظام الانتخابي في تركيا التمثيل النسبي الحزبي، ويتطلّب من كل حزب، للتمثّل في البرلمان، حصوله على نسبة عشرة في المئة على مستوى تركيا. وفي حال حلول حزب ما في المركز الأول في محافظة ما، وعجزه عن نيل العشرة في المئة المطلوبة على مستوى تركيا، تذهب أصواته في المحافظة المذكورة إلى الحزب الذي احتلّ المرتبة الثانية، ثم الثالثة بعده. وبالتالي يمكن لحزب ما أن ينال نسبة مئوية من الأصوات أقل من حزب آخر، لكنه قد ينال مقاعد نيابية أكثر منه. ويقوم كل حزب بتقديم قوائم مرشحيه عن كل دائرة انتخابية، بحيث يصبح مضموناً نجاح الأسماء الموضوعة في المراتب الأولى، فيما تنعدم فرص نجاح الأسماء الموضوعة من

منتصف القائمة إلى آخرها.

وقد جرت الانتخابات النيابية والبلدية في مناخ من الهدوء الملحوظ، ورغم سقوط بعض القتلى، ولا سيما في المناطق الكردية في جنوب شرق البلاد، وبعض الاتهامات المحدودة بالتزوير، إلاّ أن أحداً لم يشكك في حرية الانتخابات وديموقراطيتها. وهذا يعكس وجهي المعادلة التركية الداخلية: الدور الحاسم للمؤسسة العسكرية في صنع القرار السياسي (وغير السياسي)، وديموقراطية الانتخابات (!!!).

خريطة انتخابية جديدة

بعد أقل من ثلاث ساعات على إقفال صناديق الاقتراع، كانت النتائج الأولية ترسم ملامح النتيجة النهائية التي تأكدت صبيحة ١٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٩، حاملة معها جملة من المفاجآت لم يسبق لانتخابات نيابية تركية أن عرفتها. وقد شملت هذه المفاجآت الضخمة، مختلف الاتجاهات السياسية اليمينية واليسارية الإسلامية. وفيما كان تقدّم أجاويد التوقع الوحيد الذي كان محتملاً، فإن استطلاعات الرأي في تركيا فشلت فشلاً ذريعاً في توقعاتها، مما صنّفها أيضاً ضمن الخاسرين الكبار في هذه الانتخابات.

فقد فاز حزب اليسار الديموقراطي بزعامة أجاويد بالمركز الأول. لكن الحدث لم يكن هنا، بل في الحزب الفائز بالمركز الثاني، حزب الحركة القومية اليميني المتطرف، على حساب تراجع، بل انهيار أحزاب اليمين واليسار وتراجع الإسلاميين. وقد رسمت نتائج انتخابات ١٨ نيسان/ أبريل خريطة سياسية جديدة ستكون لها انعكاساتها الأكيدة على مجمل الوضع الداخلي والسياسة

الخارجية:

١ ـ أسفرت انتخابات ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩ النيابية، عن فوز متوقّع لحزب اليسار الديموقراطي الذي يترأسه رئيس الحكومة بولنت أجاويد. وبعدما كان قد نال ١٤,٦ في المئة من الأصوات عام ١٩٩٥، قفز إلى المركز الأول عام ١٩٩٩ بـ ٢٢,١ في المئة متقدّماً بحوالى سبع نقاط ونصف وبعدد من المقاعد بلغ ١٣٦ من مجموع نواب البرلمان البالغ عددهم ٥٥٠ نائباً، وحصل الحزب على دعم حوالى سبعة ملايين ناخب. والفضل الأول في هذا الانتصار هو استفادة أجاويد من كونه رئيساً للحكومة في ١٦ شباط/ فبراير حين اعتقل الزعيم الكردي عبد الله أوجالان. ونظراً لأهمية حدث الاعتقال، وضخامة التهديد الذي شكّله حزب العمال الكردستاني على الأمن القومي التركي، وآلاف الضحايا التي سقطت خلال المواجهات العسكرية بين الأكراد والجيش التركي، لم يكن ممكناً إلاّ اعتبار اعتقال أوجالان الحدث الأهم في تركيا خلال الأعوام الأخيرة. وظهر بولنت أجاويد بطلاً لحدث الاعتقال، وهو المعروف تقليدياً بعدائه الشديد لكل ما هو كردي، وهو الذي يعتبر مشكلة الأكراد في تركيا مشكلة اجتماعية واقتصادية ومناطقية وليست مشكلة هوية أو حقوق ثقافية لمجموعة عرقية متمايزة عن العرق التركي. وفي ظل الابتهاج التركي الصارم باعتقال أوجالان، جرت انتخابات ١٨ نيسان/ أبريل، ومن الطبيعي أن يحصد أجاويد ثمرة هذا الاعتقال أصواتاً إضافية لرصيد حزبه.

إلى ذلك فإن بولنت أجاويد، من الشخصيات السياسية القليلة

في تركيا التي تتمتع بمواصفات إيجابية على صعيد السلوك الشخصي، إذ يقترن ذكر اسمه بـ «الاستقامة» و«نظافة الكف»، وهو ما كان يبحث عنه الناخب التركي، وسط مسلسل فضائح الفساد والرشوة والارتباط بعصابات المافيا.

واستفاد أجاويد أيضاً من تحوّل مهم في اتجاهات التصويت لدى الكتلة العلوية الكبيرة في تركيا (١٨ ـ ٢٠ مليوناً) إذ كان معظم العلويين يؤيدون حزب أتاتورك، حزب الشعب الجمهوري. لكنها المرة الأولى التي يعلن فيها بعض زعمائهم، مثل عزّ الدين دوغان، رئيس وقف «جمع» المعروف، انتقال تأييدهم من حزب الشعب الجمهوري «الذي لم يحقق شيئاً للعلويين»، على حد تعبير دوغان، إلى حزب اليسار الديموقراطي، فكان ذلك عاملاً في تعاظم قوته.

فضلاً عن ذلك، أعطت المؤسسة العسكرية انطباعاً قوياً خلال تولي أجاويد رئاسة الحكومة، بأنها تدعمه، وهو المعروف بانسجامه مع منطق الدولة ودورها في تحقيق الاستقرار الداخلي، وهذا ما تسعى إليه دائماً المؤسسة العسكرية، عصب الدولة القومية الأتاتوركية العلمانية.

٢ ـ حدث انتخابات ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٩ كان، دون أدنى شك، الانتصار المفاجىء والصمود المذهل لحزب الحركة القومية، ذي الاتجاهات القومية واليمينية المتطرفة. ويزيد من حجم هذا الانتصار أن استطلاعات الرأي لم تكن تعطي هذا الحزب احتمالاً قوياً في الحصول حتى على نسبة العشرة في المئة المطلوبة لدخول البرلمان، بل أيضاً، لم يستطع حزب الحركة القومية دخول البرلمان عام ١٩٩٥ حين نال فقط

حوالى ٨ في المئة من الأصوات.

وقد حصل حزب الحركة القومية، في انتخابات ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩، على ١٧,٩ في المئة من الأصوات متقدّما بحوالى عشر نقاط عما ناله عام ١٩٩٥ وبـ ١٢٩ مقعداً وخمسة ملايين ونصف المليون صوت.

وقد نجح حزب الحركة القومية بفضل عوامل عدة، أولها قضية اعتقال عبد الله أوجالان. فإذا كان أجاويد استفاد من هذه القضية بحكم صدفة وجوده على رأس الحكومة أثناء الاعتقال، إلاّ أن استفادة حزب الحركة القومية كانت موضوعية ولا علاقة لها بالصدف. فهذا الحزب كان رمزاً للصراع ضد حزب العمال الكردستاني، وساهم بصورة فعّالة في تحريض الرأي العام وتجييش العواطف وحتى حمل السلاح ضد المقاتلين الأكراد. وكانت جنازات قتلى الجيش التركي مسرحاً لإظهار شعارات الحزب المعادية للأكراد، وهو الذي يدعو إلى سيادة العرق التركي على سائر الأعراق الأخرى. لذا كان من الطبيعي أن يكون حزب الحركة القومية المستفيد الأكبر من اعتقال أوجالان الذي جاء ثمرة تضحيات الحزب على امتداد ١٥ عاماً من القتال ضد الأكراد.

وتشير الإحصاءات إلى أن أكثر من ربع الناخبين الجدد (٢٨٪) من الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٢١ سنة، وهم من الشباب الذين ترعرعوا أو كبروا في ظل مشاهد الدم والاحتقان العرقي بين الأكراد والأتراك، قد منحوا أصواتهم حزب الحركة القومية.

واستفاد حزب الحركة القومية أيضاً، بسبب بقائه في السنوات

الأربع الأخيرة خارج البرلمان والحكومات والمسؤوليات السياسية، من الأخطاء والتوترات التي ارتكبتها ومارستها الأحزاب الأخرى، ليظهر بصورة الحزب الذي لم يخطىء والنظيف والبعيد عن الحسابات الضيقة، فحصد العديد من الأصوات الإضافية التي سعى زعيمه، دولت باغجلي، إلى استقطابها عبر تقديم نفسه، كما أجاويد، شخصية مستقيمة ونظيفة الكف.

ولعل المشكلات التي عاشها الإسلاميون، من خلال حزب الرفاه أولاً، ثم حزب الفضيلة ثانياً، ومع المؤسسة العسكرية، وكذلك إعطاء الانطباع بأن الإسلاميين لن يصلوا إلى السلطة ولو نالوا ٩٩,٩٩٪ من الأصوات، كل ذلك دفع بنسبة معينة من الناخبين، في جبهة اليمين، وخصوصاً اليمين الإسلامي، وتقدّر بحوالى ٤ ـ ٥ في المئة إلى إعطاء صوتها لحزب الحركة القومية، على سبيل التجريب والأمل بأنه يستطيع أن يحقق شيئاً لها. وهذه الكتلة من الأصوات التي تعرف بـ «الاحتجاجية» تنتقل مع كل انتخابات من حزب إلى آخر تبعاً للظروف، ولكن ضمن الأحزاب اليمينية. وبناء على ذلك فإن تقدم حزب الحركة القومية جاء على حساب أحزاب اليمين وحزب الفضيلة الإسلامي، خصوصاً إذا ذكرنا أن قسماً مهماً من قواعد حزب الحركة القومية من ذوي الاتجاهات الإسلامية.

٣ ـ كانت معظم استطلاعات الرأي عشية الانتخابات تشير إلى أن حزب «الفضيلة» الإسلامي سيحتل الموقع الأول أو على الأقل سينال العدد الأكبر من المقاعد النيابية. غير أن مفاجأة

كبيرة ظهرت بعد ساعات على إغلاق صناديق الاقتراع حين تراجع الحزب بمعدّل ٦ نقاط عن انتخابات ١٩٩٥، من ٢١,٤ إلى ١٥,٤ في المئة، واحتل المركز الثالث بـ ١١١ مقعداً نيابياً ونال تأييد أربعة ملايين و٨٠٥ آلاف ناخب.

وكان الإسلاميون، في خضم المواجهة مع المؤسسة العسكرية، من أكثر المتحمسين للتبكير في إجراء انتخابات نيابية تؤكد من جديد دعم الشعب لهم في هذه المواجهة. لكن النتائج جاءت مخيبة لآمالهم، على الأقل على الصعيد النيابي، فيما حافظوا على مركزهم الأول في الانتخابات البلدية.

وكان لتراجع الإسلاميين في الانتخابات النيابية أسباب عديدة تكاثفت بصورة لافتة في فترة زمنية قصيرة. فقد عانى الإسلاميون، كما حزب الرفاه، وكذلك حزب الفضيلة، من مشكلاتهم مع القضاء الذي أنهكهم بالدعاوى المتتالية بين حظر وسجن وتهديد بالحظر والسجن، بحيث لم يتمكن حزب الفضيلة من الإعداد الجيد لهذه الانتخابات، بل إن القضاء فتح قبل فترة وجيزة من موعد الانتخابات دعوى تطالب بحظر الحزب. وكان هذا رسالة من النظام إلى الناخب بعدم الاقتراع للحزب الذي، حتى لو فاز، سيكون مصيره الحظر، وبالتالي لا فائدة من التصويت له. وجاءت المواجهة بين «الفضيلة» والنظام، لتدفع بالحزب إلى محاولة تقديم صورة جديدة متمايزة عن سلفه حزب الرفاه تتسم بالاعتدال وتركز على قضايا الديموقراطية وحقوق الإنسان والحريات بعيداً عن قضايا تغيير النظام والعلاقات مع العالم الإسلامي... إلخ. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، سعى الحزب إلى ضم فئات معروفة بعلمانيتها، ومن بينها نساء غير

متدينات، الأمر الذي أفقده بعضاً من قواعده المتشددة التي رأت أنه بدأ يفقد هويته وشخصيته التي رسمها له سابقاً نجم الدين أربكان.

وأثارت سياسات حزب الرفاه ثم حزب الفضيلة، التي ألّبت عليهما المؤسسة العسكرية وأدت إلى ضرب أسس الحركة الإسلامية في المدارس الدينية ومنع المحجبات من دخول الجامعات وتشديد الحصار على المؤسسات الإسلامية، وإثارة حفيظة القوى الدينية الأخرى التي لا تنتمي للرفاه أو للفضيلة، وطالتها إجراءات الدولة، فحوّلت تأييدها الذي كانت تمنحه للرفاه إلى أحزاب اليمين الأخرى، مما أفقد «الفضيلة» بذلك جانباً من مؤيديه.

ومن دون شك، خاض «الفضيلة» انتخابات ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٩ بغياب قادة الإسلام السياسي التاريخيين والواعدين، مثل نجم الدين أربكان، شوكت قازان، رجب طيب أردوغان، وغيرهم، مما أفقد «الفضيلة»، لدى الرأي العام، الجانب الكاريزمي الذي كان لحزب الرفاه في ظل قيادة هؤلاء. وكان لذلك بالطبع أثره على خيارات الناخب. وجاءت خطوة نواب حزب الفضيلة، عشية الانتخابات وتأييد تأجيل الانتخابات بالتعاون مع عدد كبير من نواب الأحزاب الأخرى المتمردين على أحزابهم لأنها لم ترشّحهم للانتخابات، شرط تعديل ٣١٢ من قانون العقوبات التي سُجن أربكان وأردوغان بموجبها، جاءت هذه الخطوة لتشكك في رغبة الإسلاميين بإجراء الانتخابات المبكرة وهم الذين كانوا في طليعة الداعين إليها.

ولا يعترف قادة حزب الفضيلة بأنهم انهزموا في الانتخابات

النيابية، بذريعة أنهم حزب جديد يخوض الانتخابات لأول مرة، نافين صفة الاستمرار لحزب الرفاه. لكن ما يخفف من وقع هذا التراجع في البرلمان، أن حزب الفضيلة تقدم الأحزاب الأخرى في الانتخابات البلدية بنسبة ٢٣ في المئة يليه حزب أجاويد (١٩ في المئة) فحزب الحركة القومية (١٧ في المئة)، مع استمرار الاحتفاظ برئاسة أهم بلديتين في تركيا، العاصمة السابقة اسطنبول والعاصمة الحالية أنقرة.

٤ ـ كانت المفاجأة الكبرى الأخرى هي الانهيار الشامل في جبهة أحزاب يمين الوسط، أي في حزبي الوطن الأم بزعامة مسعود ييلماز والطريق المستقيم بزعامة طانسو تشيللر. إذ تراجع الأول من ١٩,٦٪ عام ١٩٩٥ إلى ١٣,٢٪ عام ١٩٩٩، وحصل على ٨٦ مقعداً نيابياً وتأييد حوالى الأربعة ملايين صوت، في حين تراجعت تشيللر من ١٩,٢٪ عام ١٩٩٥ إلى ١٢٪ عام ١٩٩٩ مع ٨٥ مقعداً وحوالى ثلاثة ملايين و٣٥٤ ألف ناخب مؤيد.

وكان تراجع الحزبين متوقعاً بعض الشيء لكن ليس إلى هذا الحد الذي يشبه الانهيار. وقد لعبت الخصومات الشخصية المتواصلة بين ييلماز وتشيللر على زعامة اليمين دوراً مهماً في فقدانهما لثقة الناخبين. كذلك ارتبطت أهم فضائح النساء والتعاون مع المافيا بأوساط في الحزبين المذكورين، الأمر الذي انعكس سلباً على صورتهما لدى الرأي العام. كما أن تولي الحكومة التي رأسها ييلماز بين تموز/ يوليو ١٩٩٧ وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، تنفيذ التدابير الموجهة ضد الإسلاميين، أفقد حزب الأم جانباً من تأييد القواعد

المحافظة في الأساس. أما تراجع تشيللر فيضاف إليه كذلك إظهارها على أنها حليفة للإسلاميين، وأن رأسها، من بين المطلوبين من جانب القوى المتشددة في النظام.

٥ ـ كان فشل حزب الشعب الجمهوري، اليساري العلماني، ومنافس أجاويد على زعامة اليسار، في الحصول على نسبة العشرة في المئة المطلوبة للتمثل في البرلمان، كان هذا الفشل تاريخياً، إذ إنها الأولى التي لا يدخل فيها الحزب الأعرق في تركيا والذي أسسه مصطفى كمال أتاتورك، البرلمان. فقد حصل فقط على ٨,٧٪ مقابل ١٠,٧٪ نالها عام ١٩٩٥. ويمكن ردّ تراجع الحزب نقطتين، حرمتاه من دخول البرلمان، إلى الهالة التي أحاطت بالحزب اليساري الآخر، اليسار الديموقراطي، بعد اعتقال أوجالان، بحيث ذهبت هاتان النقطتان إلى بولنت أجاويد. غير أن السياسات المترددة بين الديموقراطية والاجتماعية، وبين الليبرالية الاقتصادية، وصفة «الجمود» في مواجهة المشكلات الفكرية والاجتماعية والسياسية التي عانت منها تركيا، كانت مؤثرة بحيث لم يتمكن حزب الشعب الجمهوري من استقطاب تأييد فئات جديدة في اليسار كما في المجتمع. وقد انعكست هذه النتيجة السلبية على قيادة الحزب حيث أُطيح زعيمه دينيز بايكال في المؤتمر العام للحزب الذي انعقد في ٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٩، وتمَّ انتخاب رئيس جديد له هو ألتان أويمين.

٦ ـ توجهت الأنظار خلال انتخابات ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٩ إلى حزب ديموقراطية الشعب (الكردي) الذي يواجه حظر نشاطه السياسي بتهمة التعامل مع حزب العمال الكردستاني الذي اعتُقل زعيمه أوجالان في ١٦ شباط/ فبراير ١٩٩٩

ويحاكم الآن في تركيا. ومصدر الاهتمام بحزب ديموقراطية الشعب له أكثر من سبب. الأول، معرفة مدى تأثير اعتقال أوجالان على القاعدة الكردية، والثاني، الوقوف عن كثب على اتجاهات الناخب الكردي ولا سيما في مناطق جنوب شرق البلاد.

وقد حصل حزب ديموقراطية الشعب على ٤,٧٪ من الأصوات في الانتخابات النيابية، وفشل بالتالي في دخول البرلمان لأنه لم يتخط حاجز العشرة٪. وهذه النسبة هي نفسها التي نالها عام ١٩٩٥ (٤,٧٪)، أي أن الحزب راوح في مكانه، ولم يستطع كسب تأييد فئات جديدة من الناخبين. ويمكن إرجاع هذه المراوحة إلى سبب أساسي هو زجّ السلطة بالآلاف من أنصاره، ومنهم زعيم الحزب، مراد بوزلاق، وعدد آخر من القياديين، في السجن، قبل وقت قصير من إجراء الانتخابات بحيث لم يتوفّر للحزب الكادر المؤهل والكافي لحشد التأييد.

غير أن اكتساح الحزب للانتخابات البلدية في المناطق الكردية، عوض عدم تمثيله في البرلمان. بل أكثر من ذلك، تولى رئاسة إحدى البلديات الكبرى في تركيا وهي بلدية دياربكر.

دلالات ومضاعفات

حملت الانتخابات النيابية والبلدية التي أجريت في تركيا في ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٩، عدداً كبيراً من الدلالات والمضاعفات المحتملة:

١ ـ جاء انتصار أجاويد وحزب الحركة القومية، انتصاراً للاتجاه

القومي المتشدد في تركيا، حيث يشترك أجاويد اليساري ودولت باغجلي اليميني في تطرّفهما القومي الذي يتجسّد في النظرة المشتركة إلى المسألة الكردية في تركيا ونفي وجودها من الأساس واعتبارها مشكلة اقتصادية ـ اجتماعية ـ جغرافية. وهذا لن يكون في صالح البحث عن حلّ سلمي لهذه المشكلة.

٢ ـ جاء انتصار أجاويد وباغجلي تعزيزاً لمنطق الدولة ودورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والفكرية على حساب المنظّمات والهيئات المدنية والخاصة. وبما أن المؤسسة العسكرية والأمنية في تركيا هي عصب الدولة الأتاتوركية، فإن انتصار أجاويد وباغجلي سيعزز صلة القوميين بالدولة وتمرير سياسات العسكريين عبر واجهة الأحزاب.

٣ ـ جاء الصعود المذهل لحزب الحركة القومية ليجدّد المخاوف من عودة الاستقطاب الأيديولوجي بين يمين قومي ويسار داخل المجتمع وما قد يستتبع ذلك من توترات واحتقانات اجتماعية وفكرية. وقد بدأت بوادر عودة هذا الاستقطاب مع إعادة تذكير زوجة أجاويد أرهشان، ونائبه في رئاسة الحزب، بممارسات حزب الحركة القومية الدموية في السبعينيات، الأمر الذي كاد يطيح تشكيل حكومة جديدة ائتلافية بين الحزبين في نهاية أيار/ مايو ١٩٩٩.

٤ ـ جاء صعود الاتجاهات القومية المتشددة ليعكس بظله على علاقات تركيا مع محيطها الإقليمي، خصوصاً أن حزب الحركة القومية يطرح شعار وحدة العالم التركي الممتد من البلقان إلى الشرق الأوسط والقوقاز وروسيا وآسيا الوسطى.

٥ ـ مع صعود الاتجاه القومي المتشدد في تركيا، ودخوله أيضاً في الحكومة القائمة، يُتوقع أن ينعكس ذلك سلباً على الاستقطاب العرقي بين الأتراك والأكراد، ويعزّز المخاوف من تعاظم الضغط على أكراد جنوب شرق البلاد، ومن احتمال التنفيذ العملي لحكم الإعدام المتوقع صدوره على زعيم حزب العمال الكردستاني المعتقل عبد الله أوجالان.

٦ ـ بالنسبة إلى حزب الفضيلة الإسلامي، فقد أظهرت نتائجه أن الناخب الإسلامي سجّل اعتراضه على الأداء السياسي للحزب حين لم يمنحه ثقته بتراجع ست نقاط عن عامٍ ١٩٩٥، لكنه منحه ثقته على أدائه «الخدماتي» حين حلّ الحزب في المركز الأول في الانتخابات البلدية. ولعل ذلك سيكون موضع إعادة نظر في مجمل نهج الحزب في المرحلة المقبلة حيث عليه أن يختار بين الخط الإسلامي السابق أو تحوّله إلى حزب مفتوح لكل الاتجاهات.

٧ ـ تراجع «الفضيلة» السياسي، قد يكون مشجّعاً للمؤسسة العسكرية على مواصلة حملتها على الإسلاميين، وتفسيرها لتراجع الفضيلة على أنه «ثمرة» لسياسة الضغوط التي مارستها المؤسسة على الإسلاميين. وبالتالي فإن استمرار هذا النهج ستكون له نتائجه في إضعاف الإسلاميين. وقد تتجسد هذه السياسات في إغلاق حزب الفضيلة وإسقاط العضوية النيابية عن نوابه بصورة تلغيه تماماً من الخريطة السياسية.

٨ ـ على الرغم من تراجع حزبي يمين الوسط، الوطن الأم والطريق المستقيم، إلاّ أن البرلمان الجديد يعكس سيطرة شبه كاملة لليمين ممثلاً بالقوميين والإسلاميين إضافة إلى الوطن الأم

والطريق المستقيم، في حين يقتصر تمثيل اليسار على حزب أجاويد بعد سقوط حزب الشعب الجمهوري. مع ذلك، فإن بعض طروحات أجاويد السياسية وعلى صعيد العلاقات مع الولايات المتحدة، تطرح تساؤلات عديدة حول مفهوم اليمين واليسار في تركيا الذي يحتاج حتماً إلى إعادة تعريف.

٩ ـ حافظ حزب ديموقراطية الشعب (الكردي) على موقعه في الانتخابات النيابية، لكنه شكّل تحدّياً مهماً للدولة في الانتخابات البلدية، حين سيطر على مجمل بلديات جنوب شرق تركيا ومنها بلدية ديار بكر الكبرى. وهذا يطرح للمرة الأولى أمام الدولة، مشكلة التعاون الرسمي مع البلديات التي يسيطر عليها حزب ديموقراطية الشعب، المتهم بأنه حزب متعاون مع عبد الله أوجالان. لكن سيطرة الحزب الكردي على المناطق الكردية تُظهر أن أية محاولة لحل المسألة الكردية لا يمكن لها أن تتجاهل أو تتجاوز هذا الحزب.

١٠ ـ أخطر ما أسفرت عنه الانتخابات النيابية والبلدية في تركيا هو تلك الخريطة المخيفة من الانقسام الطبقي والعرقي والجغرافي، حيث سيطر حزب اليسار على مناطق غرب تركيا، وحزبا الفضيلة والحركة القومية على وسط البلاد، فيما اكتسح حزب ديموقراطية الشعب (الكردي) مناطق شرق وجنوب شرق البلاد. وإذ اقترع الغرب التركي الغني لأجاويد، صوّت الفقراء ومتوسطو الحال لحزبي اليمين، القومي والإسلامي، فيما ذهبت أصوات الأكراد الفقراء كلها لحزب ديموقراطية الشعب. لقد أسفرت انتخابات ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٩ عن خريطة جديدة بالكامل في الحياة السياسية

التركية ستكون لها حتماً مضاعفاتها المستقبلية على أكثر من صعيد. لقد أظهرت هذه الانتخابات أن تركيا، بالفعل، هي عدة «تركيات».

جدول رقم ـ ١ ـ
نتائج الانتخابات النيابية في ١٨ نيسان ١٩٩٩

اسم الحزب	مجموع الأصوات (بالملايين)	نسبة الأصوات ٪	عدد النواب	نسبة النواب في البرلمان
حزب اليسار الديموقراطي (اليساري)	٦,٩١٩,٦٧٠	٢٢,١٩	١٣٦	٢٤,٧٣
حزب الحركة القومية (القومي)	٥,٦٠٦,٥٨٣	١٧,٩٨	١٢٩	٢٣,٤٥
حزب الفضيلة (الإسلامي)	٤,٨٠٥,٣٨١	١٥,٤١	١١١	٢٠,١٨
حزب الوطن الأم (اليميني)	٤,١٢٢,٩٢٩	١٣,٢٢	٨٦	١٥,٦٤
حزب الطريق المستقيم (اليميني)	٣,٧٤٥,٤١٧	١٢,٠١	٨٥	١٥,٤٥
حزب الشعب الجمهوري (اليساري)	٢,٧١٦,٠٩٤	٨,٧١	-	-
حزب ديموقراطية الشعب (الكردي)	١,٤٨٢,١٩٦	٤,٧٥	-	-

جدول رقم ـ ٢ ـ
تطور النتائج بين ١٩٩٥ و١٩٩٩

اسم الحزب	١٩٩٥(٪)	١٩٩٩ (٪)	نسبة الزيادة(٪)
حزب اليسار الديموقراطي	١٤,٦٤	٢٢,١٩	+ ٥١,٥٧
حزب الحركة القومية	٨,١٨	١٧,٩٨	+ ١١٩,٨٠
حزب الفضيلة (حزب الرفاه)	٢١,٣٨	١٥,٤١	- ٢٧,٩٢
حزب الوطن الأم	١٩,٦٥	١٣,٢٢	- ٣٢,٧٢
حزب الطريق المستقيم	١٩,١٨	١٢,٠١	- ٣٧,٣٨
حزب الشعب الجمهوري	١٠,٧١	٨,٧١	- ١٨,٦٧
حزب ديموقراطية الشعب	٤,١٧	٤,٧٥	+ ١٣,٩١

٣

تمرّد داخل المؤسسة الكمالية

جاء خطاب رئيس محكمة الاستئناف العليا، القاضي سامي سلجوق، في افتتاح السنة القضائية يوم الثلاثاء ٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩ ليوجه ضربة موجعة جداً إلى النظام الكمالي من قبل أحد أبنائه. وهو الكلام الثاني من نوعه خلال خمسة أشهر، بعد خطاب مماثل لرئيس المحكمة الدستورية أحمد نجدت سيزير في ٢٦ نيسان/ أبريل ١٩٩٩ في الذكرى السابعة والثلاثين لتأسيس المحكمة الدستورية. وعلى هذا يمكن القول إن الكلام الجديد لسلجوق، بقدر ما هو أحد تداعيات النقاش الذي ولّده زلزال ١٧ آب/ أغسطس، فإنه يندرج أيضاً في سياق مناخ بدأ يتقدم تدريجياً، وإن ببطء، من أجل تحديث النظام وتنقية النهج الكمالي من العيوب والثغرات الكثيرة التي تعتريه منذ عقود.

أمام أرفع مسؤولي الدولة، من رئيس الجمهورية إلى رئيس الحكومة والوزراء والنواب، تحدث سامي سلجوق في سابقة لا مثيل لها من حيث صراحة ما جاء به وحدّته.

بدأ سلجوق خطابه، المكون من ٥٥ صفحة كاملة «باضطراره لتوجيه تحذير عار». قال سلجوق بأن:

> «تركيا لا يمكن ويجب ألا تدخل القرن الواحد والعشرين بدستور قاربت درجة شرعيته الصفر. والمشروعية هي التصور الأهم لعلم الاجتماع ولعلم السياسة. وهي درجتان: مشروعية شكلية ومشروعية مادية. الدستور من ناحية شكلية، ليس شرعياً. كما لم تبق له أية مشروعية مادية».

ويعدّد سلجوق أسباب ذلك بالقول إن الدستور، الذي أقرَّ عام ١٩٨٢ وبعد انقلاب ١٩٨٠، لم يُعدّ من جانب برلمان أو سلطة تأسيسية منتخبة بالإرادة الحرة للشعب، بل من جانب بعض الأشخاص الذين عيّنوا حين كان البرلمان مغلقاً ومحظوراً عليه العمل السياسي. كما أن الدستور نوقش فقط خلف أبواب مغلقة وبتجاهل الشعب الذي أمطر بقوانين منع النقاش. كما أن التصويت حصل، بصوت واحد، على الدستور وعلى رئيس الدولة، ولم تعد ممكنة بالتالي معرفة نسبة ما نال كل منهما على حدة. فضلاً عن أنه لا يمكن الحديث عن انتخاب رئيس الدولة، لأنه لم يكن يوجد سوى مرشح واحد. وقال سلجوق:

> «إن خروج الاستفتاءات بنسبة ٩٣ و٩٧٪. أمر معيب في تركيا. وبالتالي فإن دستور ١٩٨٢ الذي أرغم الشعب على قبوله بالاقتراع بدلاً من الرصاص، هو نوع من الفرمانات، وكان سبباً لأزمات سياسية واجتماعية عميقة، «ألا لا يتلطين أحد وراءه».

وانطلاقاً من هذا النقد، قال سلجوق إن تركيا اليوم دولة ذات دستور، لكنها ليست دولة دستورية. في تركيا، الجمهورية تدير الديموقراطية، وليس العكس. وهذا الوضع يجب أن يتغيّر. في الجمهورية: الدولة تنتج الحقوق، في الديموقراطية: الشعب ينتج

الحقوق والحقوق تدير الدولة، الجمهورية تخلق أولاً المواطن ثم الفرد. الديموقراطية تخلق أولاً الفرد ثم المواطن.

وانتقد سلجوق دور الدولة قائلاً إنه في الديموقراطيات تقف الدولة حيادية حيال مختلف الأفكار. والقانون يستخدم للتنافس بين الأقطار في إطار سلمي، وليس لمنعها.

إن تركيا لا يمكن أن تدخل القرن الواحد والعشرين كبلد يعمل على سحق الأفراد وكمّ الأفواه. الشيء الذي يجب أن يُعمل هو إلغاء الأحكام المتعلقة بالتهم الفكرية.

وتطرق سلجوق إلى العلمانية فقال إنها تتعرض في تركيا لانتهاكات كثيرة.

وانتقد بشدة النموذج الفرنسي في العلمانية والديموقراطية، وقال إن فرنسا، في هذا المجال، متأخرة عن النموذج المطبق في البلدان الأنغلوساكسونية.

وذكر سلجوق أنه يوجد في تركيا «تركيا» تان: واحدة دينامية اقتصادياً وثقافياً، ومنفتحة وأخرى تلتقي مع مواطنيها في المحاكم وفاسدة. وقال إن تركيا التي يريدها أتاتورك ليست هذه، بل تلك التي لا تجوّف داخلها، وتتفاعل مع التطورات الكونية ولا تقبع في زاوية العالم بل في مركزه، ولا تبقى منهمكة بالتاريخ بل تصنعه، تركيا التي تنسجم مع روح العصر. وقال: «أريد تركيا التي تصنع المستقبل على ضوء العلم وليست تلك التي تعيش في أعوام الثلاثينيات من هذا القرن».

كلام سامي سلجوق، الذي وقع كالصاعقة في القاعة، استولد نقاشاً واسعاً. وعلى الرغم من المناخ العام المؤيد لما ورد في خطابه، إلاّ أن الحملة المضادة لم تتأخر كثيراً وجاءت من أوساط مختلفة.

المؤيد الأكبر لسلجوق، كان حزب الفضيلة بلسان زعيمه رجائي قوتان الذي قال إن هذا الخطاب يليق برجل علم ووصفه بـ «الرائع». لكن قوتان كان متحفظاً عما سيؤول إليه النقاش في هذا الموضوع في البرلمان. وإذا كانت ردة فعل رئيس الحكومة بولنت أجاويد «معقولة» حين دعا البرلمان إلى العمل كـ «هيئة تأسيسية» وإدخال الصلاحيات اللازمة على الدستور، كان رئيس الجمهورية سليمان ديميريل أقل حماساً لما ورد في خطاب سلجوق قائلاً إنها «وجهة نظر» مطروحة للنقاش وهذا طبيعي في بلد ديموقراطي مثل تركيا.

وإذ لزمت أوساط المؤسسة العسكرية الصمت المطبق، تبرّعت أقلام صحفية وقضائية معروفة للدفاع عن دستور ١٩٨٣ بما هو نتاج الانقلاب العسكري المعروف بـ «نظام ١٢ أيلول» (١٩٨٠). فرئيس تحرير صحيفة «حريّت» أرطغرل أوزوك، المعروف بعكسه لآراء داخل المؤسسة العسكرية، قال إن الدستور التركي، على الرغم من معارضة العديد من مواده، فهو دستور شرعي. ورفض القول إنه نتاج إرادة غير شعبية، فالإرادة التي أنتجته (أي الإرادة العسكرية) هي التي أوقفت الإرهاب الذي كان يحصد يومياً ٤٠ ـ ٥٠ قتيلاً قبل ١٩٨٠. ثم إن الشعب وافق على الدستور بنسبة ٩٢ في المئة. «ولا اعتقد أنه تمّ تجاهل الشعب آنذاك»، منتقداً (أوزوك) اللهجة التي صاغ سلجوق خطابه بها.

ودخل على خط النقاش بعض أبرز رموز المؤسسة القضائية مثل الرئيس السابق للمحكمة الدستورية والرئيس الحالي لجمعية الفكر الأتاتوركي يتكاغونغور أوزدين، الذي حاول التشكيك بكفاءة سلجوق القضائية، كما ذكّر بأن المحكمة الدستورية رفضت قبول

سلجوق في عضويتها في وقت سابق، ملمحاً إلى أنه كان «أتاتوركياً مزيفاً». ولم تنته الحملة على سلجوق عند هذا الحد، بل «نبشت» صحف معينة، مثل «حريّت» دفاتره المدرسية القديمة، حيث أظهرت علاماته في العام الدراسي ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣، وكان في المرحلة الثانوية، انخفاض العلامة التي نالها في مادة التربية العسكرية(!).

في خلال خمسة أيام كانت تركيا على موعد مع حدثين متناقضين من أعلى المؤسسة العسكرية ومن أعلى المؤسسة القضائية. فهل يتحوّل «الحدث الأسعد» بعد الزلزال، كما وصف المعلق شاهين أكباي خطاب سامي سلجوق، إلى واقع مع بداية القرن الواحد والعشرين، أم تكون تركيا من جديد أمام «١٢ أيلول جديد» بشكل أو بآخر؟

٤

المجتمع المدني في مواجهة الدولة

تركيا من الدول القليلة في العالم التي تتقدم فيها حركة المجتمع المدني على حركة الدولة. غير أن المنظمات الأهلية مازالت تصطدم، في حركتها، بنواظم الفكر الكمالي الذي أرسى تقاليد قاسية، في الدستور والقوانين وحتى الأعراف، تحول دون الانفتاح الكامل للمجتمع على المفاهيم المعاصرة في الحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان وحقوق المواطن وواجبات الدولة. وهذا ما يجعل التوق التركي للانضمام والاندماج بالجماعة الأوروبية يواجه بتحفظات، يذهب بعض غلاة القوميين الأتراك في تفسيرها مناحي شتى.

يوجد في تركيا مئات بل آلاف المنظمات الأهلية على مختلف الصعد الاقتصادية والفكرية والنقابية، وتعكس تنوع المجتمع التركي وغناه العرقي والأيديولوجي والاجتماعي مطلقة دينامية كانت من أسباب نجاح تركيا في احتلال موقع متقدم بين مجتمعات العالم الثالث، وتطلّعها إلى الدخول الكامل في نادي الدول المتقدمة.

لكن هذه النظرة إلى واقع المجتمع المدني في تركيا، ليست كذلك

عند بعض الباحثين الأتراك والأجانب الذين يربطون بين الماهية الحقيقية للمنظمات الأهلية وبين موقفها من تصورات ومفاهيم مثل القومية والديموقراطية، وآليات عمل هذه المنظمات وحدود تقاطعها مع دور الدولة.

الباحث التركي من أصل يوناني، والمدير السابق للمركز الفرنسي للدراسات الأناضولية في إسطنبول، ستيفانوس يراسيموس، الذي أشرف بالتعاون مع المعهد الألماني للدراسات الشرقية في إسطنبول، على مشروع حول مؤسسات المجتمع المدني في تركيا، يربط بين مفهوم المجتمع المدني والدولة فوق الوطنية التي تذهب إليها أوروبا والتي يختلف تطورها التاريخي عن تطور تاريخ الدولة ـ الأمة في تركيا حيث للقومية موقع مقدّس، وحيث لا تختلف المنظمات الأهلية فيما بينها كثيراً في النظرة إلى هذه القدسية وبالتالي تتماهى في خطابها مع خطاب الدولة.

يقول يراسيموس إن مفهوم القومية في تركيا جديد. فالدولة العثمانية كانت متعددة القوميات. وبالتالي فإن تاريخ الدولة ـ الأمة في تركيا لا يعود عمره إلى أكثر من ٧٥ عاماً. وهذا ماضٍ قصير جداً. فضلاً عن أن ٨٥ في المئة من السكان كانوا، خلال السنوات الأولى من تأسيس الجمهورية، يعيشون في الأرياف. والفرد، في الريف، يعرّف عن نفسه بانتمائه الديني أو المكاني، وليس بقوميته. وحتى تعريفه لنفسه بالقومية لم يكن ذا معنى. وفي دراسات حول الهوية جرت في الخمسينيات كان المواطن يعرّف نفسه قائلاً: «أنا مسلم» أو «أنا ابن هذه القرية»، الآن نرى المفهوم القومي لدى الأشخاص الذين وفدوا إلى المدن وتحوّلوا إلى مواطنين معاصرين. يمكن أن يكون الخطاب القومي الرسمي قد ظهر منذ العشرينيات،

لكنه جديد بالنسبة للجماهير. وهذا يشكل بالفعل تضاداً جدياً مع الاتحاد الأوروبي الذي يمرّ الآن بإعادة بناء فوق الأمة. وبسبب ذلك يُقال إن أوروبا لا تريد تركيا. إن هذا جزئياً صحيح، لكن السؤال هو ما إذا كانت تركيا مستعدة، من أجل الدخول إلى أوروبا، للتضحية بجزء من سيادتها الوطنية. هذا السؤال لم يُسأل قط ويكتفون فقط بالقول إن الآخرين لا يريدوننا. إن المفهوم القومي الذي يظهر متوتراً في قضايا مهمة، لا يمكن له أن يتقاطع مع مناخ ما فوق الأمة الذي في أوروبا، وهذا مُعطى واضح. والآن في تركيا يتم تناول المفهوم القومي على أنه مفهوم إيجابي «بقدر ما يكون كثيراً، بقدر ما يكون جيداً» ويحاولون تخفيف ذلك بالقول: «نحن قوميون، لكننا لسنا عنصريين». لكن هذا يبقى كلاماً. ففي مباراة لكرة القدم أو في حالة تكون تركيا طرفاً فيها، يكون الموقف واضحاً جداً: «فريقنا على حق بالكامل، دائماً كنا على حق، وسنبقى على حق».

ويرى ستيفانونس يراسيموس أن هناك العديد من القضايا التي لا يمكن قول عكس ما يقال حولها، مثل قضية قبرص والمسألة الكردية. وأيضاً لأنه توجد ممنوعات على كل كلام الخطاب الرسمي. وهذه المحرمات، بالضبط، سببها عدم إرساء مفهوم الدولة - الأمة على أسس جديدة، أو الخوف من إرسائه على أسس جديدة، لأنه يُعتقد أن الحديث عن هذه الأشياء يعرض الدولة للخطر، ولأن المجتمع المدني في تركيا لم يتطور بما فيه الكفاية. الآن مؤسسات المجتمع المدني تريد قطع روابطها مع الدولة ولا التمايز في خطابها عن الدولة. بل إن بعضها يروج وسط المجتمع لخطاب الدولة، وبعضها يتحرك وفقاً لنداء الدولة.

وعما إذا كان هذا يعني عدم وجود منظمات مجتمع مدني في تركيا، يقول يراسيموس إن بعض الكتّاب الإسلاميين يرون المجتمع المدني في الجماعة الإسلامية، بينما الحقيقة أن المجتمع المدني هو نقيض الجماعة التقليدية، لأنه لا يمكن أن تُحاكم جماعة تخلق قوانينها من داخلها. والجماعة ليست مجموعة يمكن أن تشارك فيها بإرادتك أو أن تخرج عليها عندما تريد. هذه الجماعات تتشرذم مع تطور المجتمع الحديث وكل واحد يبدأ بالتحول إلى حالة الفرد. الجماعات والعائلات تنقسم فيما الأشخاص يتحولون إلى أفراد. هذا الآن يتحقق ببطء في تركيا في المدن الكبرى.

ويقول يراسيموس إن منظمات المجتمع المدني هي منظمات تتشكل من أفراد. إنها مجموعات تتشكل بإرادة الأفراد من أجل هدف معين وفي إطار هذا الهدف. وحين يتم تجاوز ذلك تتحول إلى طريقة. في كل العالم توجد طرق. الطريقة تجمع شخصاً في إطار الجماعة القديمة: هكذا سيجلس، هكذا سيتكلم، هكذا سيقوم بتنفيذ ما يقوله. هذا ليس منظمة مجتمع مدني. منظمة المجتمع المدني هي بكل بساطة هكذا: إن من لا يريدون إقامة جسر ثالث على مضيق البوسفور يجتمعون. هدفهم عدم إقامة هذا الجسر. تختلف أساليب التحرك وما إلى ذلك، لكن يجتمعون ويضحّون من أجل الوصول إلى هذا الهدف، يقررون متى يجتمعون، يقولون: سنقوم بتظاهرة. يختارون ربما رئيساً. وحين يحققون هدفهم ينتقلون إلى هدف آخر لكنهم لا يقولون: «حسناً، لقد نجحنا. ومنعنا إقامة الجسر. أما الآن فلندخل الانتخابات النيابية».

وبسبب قوة الدولة في تركيا، أو بالأحرى بسبب أهمية فكرة الدولة في تركيا، لم يتم الاعتياد على المؤسسات الأفقية. فإذا جاءت مجموعة من البشر وأسست جمعية ضد إقامة جسر ثالث

على البوسفور وقالت: «لِنَسِرْ إلى رئاسة الحكومة»؛ فإن الاحتمال هو منع هذه الجمعية واعتقال أعضائها وضربهم بالهراوات. وسيقال لهم: «لماذا تتدخلون في شأن الدولة». حينها ستجتمع هذه المجموعة وتبحث عن مقرّب من أحد النواب لتتوسط عنده لمنع إقامة الجسر. هذه الطريقة في ظروف اليوم هي الأكثر تأثيراً. أي بواسطة العلاقات. فعلى الرغم من حق تأسيس جمعية، فإنه ينظر إليها على أنها عملية تخريب. لكن أن تذهب وتبحث عن أحد النواب وتعتاد على إيجاد حلّ من ضمن النظام، فهذا أمر اعتيادي. وعلى هذا فإن مؤسسات المجتمع المدني تتأسس الآن على قاعدة «الاستيلاء على الدولة»، والنقابات كذلك. وفكرة الاستيلاء على الدولة ناتجة من الاعتقاد بأنه لا يمكن تغيير أي شيء بدون السيطرة على الدولة. من الضروري أن يتم التطور الفردي والانقطاع عن الجماعة والابتعاد عن العلاقة مع الدولة. وهذا يكون عبر تجسيد العملية الديموقراطية. إن الديموقراطية هي نظام يؤسسه الأفراد لا الجماعات. والمشكلات لا تحلّ بمقياس الزمن.

نقول: سنحلّ هذه المشكلة خلال ٥ سنوات أو عشر، ومع ذلك لا تُحلّ. يجب ألا ننسى أن تركيا اليوم تعيش ما كانت أوروبا قد عرفته في القرن التاسع عشر من هجرة من القرية إلى المدينة وما يترتب على ذلك من تغييرات اجتماعية واقتصادية. في الأساس هذا يقع في قلب معظم المشكلات الراهنة. حتى الآن مازال سكان الريف يشكلون ٤٠ في المئة من السكان. ومع ذلك فإن هذا الرقم خادع. ذلك أن عدداً من المدن في المحافظات مازال يتعاطى الأعمال الزراعية. لقد كبرت ضواحي المدن لكنها لم تتمدين (من مدينة). يجب أن تنزل نسبة سكان الريف إلى ٢٠ في المئة وعلى الناس خلال ٢٠ و٢٥ سنة أن تندمج بالمدينة وتتحول إلى أفراد.

حين ينزع الناس نحو التمدين، ينسلخون تلقائياً عن التجمعات التقليدية ويبقون في مواجهة أنفسهم كأفراد. لكن يمكن لهذه الجماعات أن تعيش تشكيل نفسها من جديد في المدينة من أجل حماية نفسها. وهذا من أسباب ارتفاع أصوات الأحزاب الإسلامية. ذلك أن عملية تحول الإنسان إلى فرد في المدينة لا تتحقق تلقائياً. فلا بد هنا من جماعة مؤقتة. وبالتالي فإن الجيل الثاني من القادمين إلى المدينة هم الذين يندمجون بالمدينة. أيضاً هناك جانب اقتصادي من المسألة، فبقدر ما يرتفع المستوى الرفاهي للناس تسهل عملية التحول إلى أفراد. وإذا لم يحصل هذا الرفاه فإن جيلين أو أكثر سيملأون أكواخ الصفيح ويشكلون قرى جديدة ويعيشون في إطار جماعات مصطنعة.

٥

المجتمع المدني في تركيا

(حوار مع الباحث الفرنسي البروفسور ستيفانوس يراسيموس ـ المدير السابق للمعهد الفرنسي للدراسات الأناضولية في إسطنبول).

● ما هو مصدر المشكلات التي تواجهها الدولة في علاقات الدين ـ الدولة والدولة ـ المجتمع؟

ـ إن مؤسسات المجتمع المدني والعلاقات مع الدولة في أوروبا مختلفة جداً عما هي عليه في تركيا. على سبيل المثال، يوجد موظفو دولة في مؤسسات حقوق الإنسان في فرنسا. وهدف هؤلاء هو حماية المواطن من الدولة ضد انحرافات الدولة والجمهورية نفسها.

كان يوجد عندي نظرة إيجابية في إمكانية تطوّر المجتمع المدني في تركيا. لكن بعدما أضيفت لعلاقات الدولة ـ المجتمع المدني الموجودة في أوروبا أصبحتُ، من زاوية تركيا، متشائماً بعض الشيء. ففي علاقات الدولة ـ المجتمع المدني في تركيا توجد هوّة أكثر مما كنتُ أظن، بل يوجد انقطاع.

● ما هي أسباب هذا الانقطاع بين الدولة والمجتمع المدني؟

ـ لذلك أسباب مهمة جداً تاريخية ودينية وسياسية. لقد تطورت المسيحية بمعزل عن الدولة. كانت المسيحية ضد دولة روما. وحين أصبحت الدين الرسمي تطورت في صورة منفصلة عن الدولة. وبسبب الازدواجية داخل البنية الاجتماعية، ظهرت الأكثرية. فبعد أن يظهر في مجتمع ما اتجاهان رئيسيان، فمن الممكن أن يظهر إذن ثلاثة أو أربعة اتجاهات. وهذا ما حصل، حيث نشأت في العصور الوسطى استقلالية الجامعة واستقلالية المدن والبلديات والنقابات.

● ما الذي حصل في الجغرافيا الإسلامية؟

ـ في التطور التاريخي للإسلام نشأ الدين والدولة معاً. وحتى لو قيل إن هناك ازدواجية في الدين أو السياسة، فهذا لم يكن ليُقبل. التطور التاريخي للدين الإسلامي لم يكن ليسمح بنشوء نظام الأكثرية.

إذا أتينا للعثمانيين، فقد أسسوا دولة من قبائل تركمانية ومن أقوام مختلفين. وبدافع القلق من ذهاب سلطتهم، عملوا على الإشراف المستمر على شؤون الدولة. واليوم، في سياسة الجمهورية، وبعامل الأخطار الداخلية والخارجية المستمرة، يتم إدارة الدولة في مناخ من التوتر والقلق. وفي حال لم يكن ذلك، فإن كل واحد سيأتي ويقول بأن الأمور ستفلت إذا لم نمسك بالرقابة.

ومن الزاوية الحقوقية هناك عدد كبير من الاستثناءات في نصوص قوانين الجمهورية التركية. وهذا موروث من العهد العثماني. ومن زاوية إتيمولوجية، فإن القانون والممنوع يسيران جنباً إلى جنب. أولاً يوضع مبدأ الممنوع. ومن ثم تبدأ النقاشات والمساومات ثم تُعطى، في ظل شروط، بعض الحقوق. مثلاً: الأرض للباديشاه،

لكن يُمكن أن تُمنح للسباهي (المحارب) شرط ذهابه للحرب.

اليوم أيضاً، يعمل مفهوم القانون والممنوع معاً. مثلاً أنت لا تستطيع أن تتسلم من الجمارك طرداً فيه كتب. أولاً يقولون لك: «لا تستطيع» ويضعون الممنوع. وبعد أن يقال: إذا... وإذا... تجد طريقاً للحصول على كتبك. وهذا يُظهر أن كل هذا صفة ملازمة لبنية الدولة. في العهد الجمهوري تطورت الدولة بالمعنى الحديث، لكن بقدر ما نرى، فإن آثار الماضي مازالت قائمة.

● ما هو مصدر التوترات الاجتماعية والدينية والعرقية في تركيا؟

ـ إن تركيا، من زاوية التطور الاجتماعي والاقتصادي، تعيش القضايا والأوضاع التي عاشتها أوروبا في القرن التاسع عشر. لقد عاشت أوروبا مشكلات الانتقال إلى المدن والتصنيع في القرن التاسع عشر. كانت إسطنبول في القرن التاسع عشر ٩٠٠ ألف، وفي العام ١٩٥٠ بلغت مليوناً، وبعد خمسين عاماً أضحت عشرة ملايين. تبعاً لمعطيات هيئة تخطيط الدولة، فإن سكان المدن يصلون إلى ٩٠ في المئة. إن ملايين الناس الذين يعيشون في مجتمع قرية تقليدي لمدة عشرة آلاف عام من العصر النيوليتي إلى العصر الصناعي، ينتقلون فجأة إلى الحياة المدينية وإلى المجتمع الصناعي وإلى القرن العشرين والواحد والعشرين. يجب أن ننظر إلى هذه الصدمة وإلى ما تحمله من توترات اجتماعية واقتصادية. برأيي أن هذا هو أساس المشكلات والتوترات. لكن القضايا تخرج من النقطة الأضعف. ونقاط انفجار التوترات أصبحت الأكراد والعلويين والجماعات الدينية. لو أن التطور التاريخي حمل نظام رفاهية محدداً، لما كان لهذه المشكلات أن تظهر.

● ماذا تقول حول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي؟

ـ إن رغبة تركيا الدخول إلى الاتحاد الأوروبي، هي آخر حلقة طبيعية من عملية التغريب التي بدأت مع السلطان سليم الثالث. لكن هذا يحمل في الوقت نفسه تناقضاً. يقال: «عجباً، لماذا يريدنا الأوروبيون؟» وكان يقال: «عجباً، لماذا لا يريدنا الأوروبيون؟»، «هل يوقظون من جديد اتفاقية «سيفر»؟». إنها الشكوك المستمرة، والتحريض يصبح أكثر حدّة بسبب فتوة الدولة الوطنية وبسبب البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية. وبما أن الهجرة الداخلية ستتواصل لثلاثين سنة على الأقل، فإن هذه الارتجاجات ستستمر.

● هل تعتقد أن الاندماج بالاتحاد الأوروبي خلال العشر سنين المقبلة يمكن له النجاح بالدينامية الداخلية؟ هل كنا قبل هلسنكي راغبين كثيراً ثم بعد ذلك حصل تراخٍ؟

ـ لأن التغريب هو الحلقة الأخيرة من الدينامية، فإن هذه الدينامية برأيي ستتواصل. لكن النقاشات والترددات يمكن أن تستمر لسنوات كثيرة. لقد بدأت مفوضية بروكسيل نظامها الخاص وإقامة خططها، فيما أنقرة متخلفة عن ذلك.

ستدخل تركيا الاتحاد الأوروبي عاجلاً أم آجلاً. لكن ذلك لا تقرره فقط الحكومات. فالقرار سيذهب إلى برلمانات تلك الدول ومن ثمَّ يعرض على استفتاء شعبي. والاستفتاء لن ينظم فقط في فرنسا أو إسبانيا بل في تركيا كذلك. وحينها فقط سيظهر ما إذا كانت شعوب أوروبا والشعب التركي تريد أن تكون سوية.

غير أنه في تركيا لا يُسأل: «هل نحن نريد أوروبا؟». فيما يجب التفكير بذلك. الكاتب التركي الساخر تشيتين ألتان كان يقول: «في العام ٢٠٢٠ سيعيش من يريد من الأتراك في مدريد ولندن، ومن يريد من الإيطاليين في بينغول (في تركيا) ومن يريد من الألمان

في تونجيلي (في تركيا)». وكان هذا يفاجئني كثيراً. فلا يمكن التفكير أبداً بأن مئة إيطالي سينهضون ويريدون العيش في بينغول. فلو قال هؤلاء: «هنا المناخ والمياه رائعان ونريد العيش هنا» فما الذي سيحصل؟ ألن يقول القائمقام ورئيس الشرطة: «لماذا هؤلاء الناس أتوا إلى هنا؟ وبأي غرض؟». بعد ذلك سيطالب هؤلاء بمدرسة إيطالية وحتى بكنيسة. وسيقلبون المكان. فهل تركيا جاهزة لمثل هذا الوضع؟ في حين أن هذا ممكن عبر التنقل الحر.

● في النقاشات المتعلقة بالاتحاد الأوروبي تطرح دائماً مسألة وجود مجلس الأمن القومي في تركيا، ماذا تقول بهذا الخصوص؟

ـ من ناحية ننظر بصورة سطحية، ومن ناحية ثانية نخلط المرحلة الطويلة بالمرحلة القصيرة. إذا قيل بأنكم «ستحلّون خلال ثلاثة أشهر مسألة مجلس الأمن القومي» فإن أزمة ستنشأ. لكن إذا قيل: «حلّوا هذه المسألة خلال عشر سنوات، لكن حلّوها»، فلن تظهر أية مشكلة. اليوم يرى الجيش نفسه على أنه حارس النظام وحامي ديموقراطية عرجاء جداً. لكن لو أعطي النظام الكسيح نظاماً جذاباً، لربما لا يستمر دور الجيش في الحماية بالشكل نفسه.

إن اندماج تركيا بالداخل الأوروبي هو في الوقت نفسه اندماج عسكري. اليوم يناقَش ما إذا كانت تركيا ستدخل أم لا في نظام الأمن الأوروبي الجديد. لكنها عاجلاً أم آجلاً ستدخل في هذا النظام الدفاعي. وحينها ستكون وظيفة الجيش التركي في النظام الأوروبي.

حين تتضاءل المشكلة الأمنية التي تشعر بها تركيا تجاه اليونان ونظام قبرص اليونانية وأوروبا، تتضاءل في الوقت نفسه الشروط الأمنية.

لذا فإن المشكلات التي يبدو اليوم غير ممكن تجاوزها، سوف يتم تجاوزها على المدى الطويل. من الخطأ إذن النظر إلى المشكلات على أنه يجب حلّها على المدى القصير.

(حزيران/يونيو ٢٠٠٠)

٦

منطق العصابة

(حوار مع المفكر العلماني والليبرالي المعروف البروفسور محمد ألتان).

● وصل السجال حول رئاسة الجمهورية إلى نقطة: «إما ديميريل أو لا أحد». هل برأيك هكذا تطرح الأمور؟

ـ أنا أشبّه هذه النقاشات بصراعات السلطة التي تحدث بين زعماء العشائر. إن ذلك قبيح، وأجد صعوبة في فهم تقليد «الرجل الواحد» في تركيا. في بلد من ٦٤ مليوناً نتصرف كما لو أننا عشيرة. ولا أجد لائقاً قيام كل هذه الصراعات على السلطة. في العام ١٩٥٣ كنا وإيطاليا متساوين في الدخل القومي. اليوم تفوقنا إيطاليا على الأقل بعشر مرات. وأفكر اليوم متى وأين نجح ديميريل حتى يقال: «إن لم يكن سليمان ديميريل فلا يمكن لهذا العمل أن يكون».

● ربما يكون أفضل من دون سليمان ديميريل.

ـ إن هذا رأي. كان ديميريل خلال كل حياته السياسية يفكر بمصالحه الخاصة أكثر من المبادىء، ولا أظن أنه سيكون سياسياً

بنّاء. لأن كل كلمة قالها يمكن أن تجد عكسها أثناء عمره السياسي. وإذا قيل: ديميريل أو لا أحد، فهذا غير مقبول ويعكس عجز تركيا.

● يُظهر ديميريل الدولة على أنها بنية مقدسة. ألا يأتي بقاء ديميريل بمعنى استمرار قدسية الدولة؟

ـ إذا ألقينا نظرة إلى الحياة السياسية لديميريل نرى أنه تصرف مثل «الاتحاد والترقي» عند تسلمهم السلطة، مثل «الحرية والائتلاف» اللذين كانا في المعارضة. عندما يسقط عن السلطة ويصبح في المعارضة يحتضن الشعب ويفكر به. وعندما يعود إلى السلطة يصبح «اتحادياً ترقياً» فيقدس الدولة ويلغي الشعب. توجد هوة سحيقة بين ما يقوله ديميريل في السلطة وبين ما يقوله وهو في المعارضة.

● ألا توجد ضرورة للنظر من جديد في مفهوم الدولة في تركيا؟

ـ بالطبع توجد ضرورة لذلك. لأن الجمهورية أعلنت لكن الباديشاهية مستمرة. الدولة في تركيا اليوم، أينما نظرت، كما الباديشاه عند العثمانيين. ولقد خلفت الجمهورية الباديشاهية، لكنها باديشاهية من دون باديشاه. وبدلاً من الباديشاه جاءت البيروقراطية العسكرية والمدنية. لذلك فإن مفهوم الدولة اليوم يأتي بمعنى رب عمل الشعب أكثر منه خدمة الشعب.

● غولاي غوك تورك كان يقول «إن الدولة التي عندنا نصف إله»...

ـ لأن الباديشاه عند العثمانيين هو ظل الله ولا يمكن مناقشته. وهنا والدولة اليوم، هي رب العمل الاقتصادي للشعب، بشكل ما، والقسم الأعظم من الأراضي تابع للدولة، والقسم الأكبر من النظام

المصرفي تحت إشراف الدولة. ويمكن أن نضيف العمال، وحتى الزراعة، لأن من يعطيهم المال هي الدولة. ومن هذه الزاوية فإن الدولة هي رب العمل الأكبر. حتى في الدول المتقدمة لا قوة اقتصادية للدولة إلى هذا الحد. فضلاً عن ذلك فإن هذه الدولة ولاعتبارات إيديولوجية، تستخدم قوتها الاقتصادية هذه ووضعها السياسي في مواجهة الشعب.

● كل قوى الدولة، وعلى رأسها العسكر، منغلقة على هذا المفهوم للدولة وتعمل للمحافظة عليه. لماذا وممن يُحافظ على هذه الدولة؟

ـ عندما نقول «الدولة» يفهم منها البيروقراطية العسكرية. أخيراً قال سليمان ديميريل «يمكن للدولة أن تخرج على القانون». من الضروري فتح مفهوم الدولة. الدولة هي: التشريع ـ الإدارة ـ القضاء. لكن هذا التمييز في قوى الدولة الذي وضعه مونتسكيو، غير قائم في تركيا. وإذ نقول «الدولة» اليوم (في تركيا) فإنه يأتي بمعنى أن البيروقراطية العسكرية تستطيع القيام بأشياء خارج القانون وخارج: التشريع ـ الإدارة ـ القضاء. في قضية لوكهيد لم يظهر أي نوع من المكاشفة في تركيا حول الرشوة في شراء الطائرات العسكرية. فيما الشركة نفسها قالت: «دفعنا رشوة». الشخص الذي يأكل رشوة يترفع ولا يُحاكم. والموظف العسكري الذي يقبض رشوة لا ينال عقوبة. هذا لا يحدث في دولة حقوقية.

● هل يأتي كلام ديميريل «الدولة يمكن أن تعمل خارج الأصول» بمعنى أن الدولة تستطيع الخروج على القانون أحياناً؟

ـ إنه كلام مثير للدهشة. إذا نظرتم إلى الأساس فإن تفكير ديميريل وصوته يعكسان واقع تركيا. لذلك فإن تركيا، بمعنى ما، ليست

«دولة». إلى ذلك فإن أشياء كثيرة تحصل في تركيا خارج الحقوق. الأمثلة كثيرة: قضية صوصورلق لم تكشف بعد. وعلى الرغم من مرور سنوات كثيرة جداً على زلزال ١٩٥٤ مازالت البنية التحتية في «بولو» سيئة جداً. إن هذه الأحداث تظهر أن الدولة غير موجودة. لكن للأمر جانباً مهماً: الشعب، إذ قال «أي دولة هذه؟»، لم يقم بما يتطلب منه.

● الدولة هي الطريق المؤدية إلى تعزيز الديموقراطية؟

ـ الدولة تقول إن الأولوية لتنظيف الإرهاب، وكما يقول الأميركيون «تنظيف الأمعاء». هي على علم بكل أنواع المنظمات غير الشرعية. ولا تنظيمات غير شرعية في تركيا رغماً عن الدولة. الدولة تعرف بالجميع وتستخدم، كما تريد، الجميع. ورأينا ذلك في أحداث «باتمان» (حزب الله التركي). السلاح الذي وجد (سلاح حزب الله) كان، على الأرجح سلاح الكونترغيريللا (ضد حزب العمال الكردستاني). في تركيا مفهوم «العصابة» الذي جاء من الاتحاد والترقي. (تقليد الاتحاد والترقي) مازال مستمراً حتى الآن في تركيا. الدولة غير موجودة لأن البورجوازية المحلية لم تتشكل في أي وقت، ولا طبقة عاملة متطورة. ولم نشهد تطوراً اجتماعياً يأخذ تحت ضمانته الديموقراطية والحقوق.

الديموقراطية تعيق الإرهاب، لأنها تضمن عدم ضرورة حمل الناس للسلاح، كما إمكانية التعبير عن أنفسهم. أما إذا أظهرتم صلابة من أجل إثبات أن التعبير عن الذات لن يفيد بشيء وأنكم أصحاب مفهوم خارج القانون ويعمل لتوجيه رسائل إلى الدوائر المعنية بالمسألة الكردية في الغرب، عندها تكونون كمن يقوم بما يجب لتكبير الإرهاب. وهنا أرى أن «لوبي حرب» يتحرك ويحرض

للعودة إلى الأيام السعيدة القديمة لتجار المخدرات والسلاح. وأشعر أن هذا بمثابة دعم مغلف لحزب العمال الكردستاني.

• هل هذا ممكن؟

ـ إن حزب العمال الكردستاني يفقد قوته تدريجياً في مناخ السلام. وهذا في الوقت نفسه يعني نهاية مهربي المخدرات والسلاح. من هنا أرى، كسلوك غريب، أن ما يجري (بالنسبة لرؤساء البلديات الأكراد) يدعم وجود حزب العمال بصورة غير مباشرة ويحرض على العنف.

• كيف تؤثر أحداث اعتقال رؤساء البلديات الأكراد على دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي؟

ـ أعتقد أن ذلك سيؤثر بصورة خطيرة جداً. ولنحدد ما يلي: إن في تركيا «لوبي» ليس إلى جانب دخولنا الاتحاد الأوروبي. إن الجماعات غير الديموقراطية التي تريد استمرار الإدارة الكيفية لتركيا، وأصحاب المبادرات المزيفة الذين يستعمرون السوق الداخلية ويهربون من المنافسة، لا يريدون أبداً دخول الاتحاد الأوروبي. وبقدر ما توجد قوى لا تريد الديموقراطية وحقوق الإنسان واقتصاد السوق، فإن هذه القوى تنفر من عملية العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي وتقوم بكل ما تستطيع لعرقلة ذلك، وقضية حزب ديموقراطية الشعب (الكردي) الأخيرة جزء من هذا. وإلاّ، إذا كان يوجد اعتقاد أن رؤساء البلديات مذنبون فإن حلَّ ذلك يكون عبر الطرق القانونية وتقديمهم للمحاكمة.

• ماذا كانوا يريدون؟

ـ كانوا يريدون توتير الجنوب الشرقي وسحق السلام وتمزيق العلاقات بأوروبا.

• كيف تقوّم المبادرات باتجاه دستور مدني؟ وهل يمكن للدولة التوتاليتارية أن تصمّ أذنها عن ذلك؟

ـ هذا مرتبط بقوة الشعب. الدولة لم تعد لها بعد قوتها السابقة لأنه لا مال لديها.

• لكن توجد مصادر ستجد المال...؟

ـ لا، لا. المصادر التي ستجد المال مصممة على عدم إعطاء المال لهذه الدولة كما في السابق. صندوق النقد الدولي في الاتفاق الذي وقعه أخيراً (مع تركيا) بيّن أنه لن يقدم مساعدات لدولة ليست مع اقتصاد السوق وتدافع عن اقتصاد الدولة. قال لها: «أنا سأعطيك المال، لكن أنتِ أيضاً تغيّري»، و«إذا لم تصبحي ديموقراطية ولم تحترمي حقوق الإنسان ولم تطبقي اقتصاد السوق، فلا مال لك». الدولة التركية الآن مثل رب العمل المفلس. لا مال لديها وتريد أن تكون سلطوية.

(٢٠٠٠/٢/٢٧)

٧

النظام والدور

(حوار مع المؤرخ الهندي فيروز أحمد)

● هل اتفاق لوزان هزيمة ديبلوماسية لتركيا أم انتصار؟

ـ في رأيي هي انتصار، لكنه ليست انتصاراً مطلقاً وخالصاً. لنقلْ إنه تفاهم. أقول ليس انتصاراً صافياً لأن تركيا حتى العام ١٩٢٩ لم تكن صاحبة سيادة اقتصادية، إذ استمرت بعض الموروثات من الماضي. لكن إذا قارنّاه بـ «اتفاق سيفر»، فإن لوزان انتصار كامل. ومن زاوية أمة تولد من جديد، كان ظفراً معظّماً.

● هل كان يُنظر، آنذاك، إلى لوزان باعتبارها نصراً؟

ـ طبعاً. ولأقل ما يأتي: إن الأتراك، كانوا الشعب الوحيد بعد الحرب العالمية الأولى، الذي دخل في مفاوضات جديدة حول معاهدة شرذمته. الألمان، مثلاً، لم يفعلوا ذلك. لذا تصاعدت الفاشية. إيطاليا فعلت الشيء نفسه، وكردّ فعل على معاهدة فرساي، حتى الطرف المنتصر لم يستطع أن يأخذ كل ما كان يتوقعه.

● هل كان ذلك بسبب واقعية أتاتورك؟ وهل كان الميثاق الوطني واقعياً جداً؟

ـ بالطبع، ولذا اضطروا للتخلي عن الموصل. كان هذا تضحية. وبعد تمرّد الشيخ سعيد كان من غير الممكن سوى ذلك. كان واضحاً أن لا جدوى من مقاومة الإنكليز الذين كانوا القوة المهيمنة آنذاك. والحكومة التركية أنفقت كل طاقتها لخلق أمة جديدة. وهذا مؤشّر إلى واقعية ونضج.

● هل يعني ذلك أن مسألة الموصل تركت مفتوحة في لوزان؟

ـ هذه النقطة لم يستطيعوا حلّها، واتخذ القرار عام ١٩٢٦. لهذا السبب يعتقد كثيرون أن الإنكليز كانوا وراء عصيان الشيخ سعيد (١٩٢٥). وهذا ما حصل. في النهاية دفع الكماليون ضريبة، وتخلّوا عن الموصل.

● هل يمكن القول إن مسألة الأقليات حُلَّت في لوزان؟

ـ يمكن القول نعم لجهة غير المسلمين. مثلاً، تمّت مبادلة السكان مع اليونانيين. ولم يحصل شيء، باستثناء مسألة الضريبة على الثروات مع اليونانيين حتى سنوات الأزمة القبرصية في الستينيات. هنا يجب التوضيح حالاً: لم يكن يوجد في تركيا، وبالأحرى، لدى العثمانيين مشكلة أقليات، لم يكن ينظر لا المسلمون ولا المسيحيون إلى أنفسهم كأقليات. بل كانوا، كجماعات، أصحاب حقوق متساوية. في لوزان أثار الأوروبيون مسألة الأقليات. وتركيا وافقت على ذلك. وأعطي غير المسلمين حقوقاً خاصة. لكن بعد ذلك تخلّت هذه الجماعات بنفسها عن هذه الحقوق. وكان اليهود أول جماعة على هذا الصعيد تقوم بذلك. قالوا إنهم يتخلّون عن هذه الحقوق و«نحن مواطنون عاديون في الجمهورية». أما بالنسبة

إلى السكان المسلمين، فإن الجميع على كل اختلافاتهم، كانوا يرون أنهم مسلمون: الأكراد، الشركس، اللاز، الأتراك، العرب، كانوا جميعاً جزءاً من الجمهورية الجديدة. وبنسبة ما تحقق ذلك، وإن تطلّب الأمر ضغطاً معيناً. من هذه الناحية يمكن الحديث، بالنسبة إلى السياسات التعليمية، عن نوع من الهزيمة. أي أن السياسة التعليمية لم تستطع أن تصهر هذه الجماعات (الإسلامية) في بوتقة واحدة.

● هل تقصد النموذج الفرنسي؟

ـ نعم. الثورة الفرنسية نجحت في ذلك. أصبحت اللغة الفرنسية هي اللغة الوطنية ونجحت السياسات التعليمية في المدارس. أما في تركيا فإن التعليم باللغة التركية، لم يصل، حتى الآن، إلى الكثير من المناطق. هذا ثغرة.

● لكن هل وُضع مثال كهذا منذ البداية؟! هل كان يوجد توقع أن جميع العناصر ستنصهر عبر الحقوق المتساوية؟

ـ برأيي هذا المثال كان موجوداً. كان بصورة «حب الوطن». واللغز أيضاً يقع هنا: متى تغلّف ذلك بصفة القومية؟ في البداية كان بصورة «حب الوطن»، حتى إنهم كانوا يستخدمون كلمة «تركي» (اشتقاقاً من تركيا). متى تغير هذا؟ قد يكون مع عصيان الشيخ سعيد، وربما مع الأفكار القومية الآتية من أوروبا، من ألمانيا، من إيطاليا، هذا لا نعرفه، ليس واضحاً، يجب البحث في ذلك. متى كانت نقطة التحولّ؟ أنا لم أصادف بحثاً يظهر ذلك. أتاتورك، برأيي كان في البداية محباً للوطن، وطنياً، ولم يكن قومياً.

● هل كان أتاتورك يستخدم كلمة «تركي» (من تركيا)؟

ـ نعم، في خُطب الفترات الأولى. وأنا أتذكّر مجموعة من هذه

الأحاديث. كان يقول إن الأتراك واللاز والأكراد جميعهم أتراك (نسبة إلى تركيا وليس إلى العراق التركي ـ ملاحظة من المترجم). على الأقل استمر استخدام هذه المفردة حتى العام ١٩٢٢، بمعنى قاطع، هو الوطنية. ربما بعد ذلك جاءت فكرة الصهر على أساس قومي إنكاري. وهذا كان يتم الإحساس به حينها.

● يعني هل أصاب من كانوا يقولون إن شعار أتاتورك: يا لسعادة من يقول «أنا تركي»، لم يكن إنكارياً؟

ـ يمكن القول بسهولة إنها عبارة تعني حب الوطن. ولكنه لو كان قال: «يا لسعادة من يقول: أنا من تركيا» لكان أكثر قبولاً. القوميون الحقيقيون يدّعون ذلك. لكن، من الطرف الآخر، أي من جبهة الوطنيين، لم أصادف أي بحث حتى اليوم.

● يقال إن «اتفاق سيفر» خلق المشكلة الكردية، وإن «اتفاقية لوزان» طواها. لماذا مازالت في أوروبا الحاجة إلى رؤية أقلية كردية؟

ـ برأيي لو أن السياسات التعليمية كانت ناجحة، لما كانت المسألة الكردية بالحجم الذي هي عليه الآن. عدا ذلك، فإن المسألة الكردية اليوم هي نتاج الستينيات. هي نتاج التيار الذي أوجده المثقفون الباحثون عن هوية. المشكلات التي عكسها «اتفاق سيفر» في العشرينيات للأكراد، مختلفة جداً عن مشكلاته اليوم. لقد أسّس القوميون الأكراد صلة مباشرة، لكن القول بـ «ثقافة شرقية» (من شرق تركيا) مختلفة ظهر لأول مرة في الستينيات. بعد ذلك تحولت الهوية الكردية إلى مسألة ثقافية ولغوية. هذه هي المسألة التي كان يطلب من الجمهورية حلها. أما بالنسبة إلى الأوروبيين، فهذه مسألة مرتبطة بمفهومهم للديموقراطية وحقوق الإنسان. غير أنه لم تشهد تركيا مثل هذه القضية.

● هل كانت توجد في العشرينيات قومية كردية؟

ـ لا. لأنه لم تكن توجد في تلك المرحلة حتى قومية تركية. هنا بالضبط الخلط الذي كان. لم تكن القومية حينها تتطلّب لغة ومفاهيم. الأمة كانت حينها بمعنى الجماعة الدينية. كان يوجد ربما أفراد معدودون من القوميين. لكن الغالبية الساحقة منهم بدأت مع الجمهورية، بل حتى في بداية العهد الجمهوري كانت الرموز بنسبة كبيرة إسلامية. واستمر هذا الوضع فيما بعد. وبقدر العلمانية، توجد في تركيا اليوم رموز إسلامية.

● يعني أن النزعة التركية والقومية لم تبدأ، كما يقول البعض، في العام ١٩٠٨ مع الاتحاديين؟

ـ هذا تماماً خلط. الاتحاديون لم يكن عندهم قطعاً أهداف قومية. كانوا عثمانيين. حتى العرب كانوا مع أمبراطورية مزدوجة على غرار النموذج النمسوي ـ المجري. هذه القومية أضيفت إلى تلك الفترة فقط عند تأسيس الجمهورية من أجل إيجاد جذور للقومية.

● حسناً، كيف كانت المعارضة لـ«اتفاق لوزان»؟ مثلاً في البرلمان الأول؟

ـ كانت هناك معارضة للحركة الوطنية، لكنها كانت معارضة للنظام الكمالي. واستمر صراع السلطة حتى العام ١٩٢٥. حزب الترقي كان يريد تركيا مختلفة. وإذا كانوا مع قطع فوري للعلاقات مع العالم الإسلامي، فهم كانوا يريدون من الخليفة أن يكون رئيس دولة تركيا.

● هل يعني ذلك أن الصدام بين جمهورية إسلامية وجمهورية علمانية بدأ منذ ذلك الوقت؟ وهل كان تناقضاً يشبه الذي نعيشه اليوم؟

ـ بنسبة ما، نعم. لكن القول اليوم بعودة إلى الوراء ليس موجوداً. كان ذلك ممكناً حينها. حتى الصفة العلمانية للجمهورية تطوّرت لهذه الأسباب ببطء. لقد تصرّف أتاتورك بصورة دقيقة للغاية. حتى العام ١٩٢٨، كان الدستور ينص على أن الإسلام دين الدولة. ومادة أن الدولة علمانية لم توضح إلاّ عام ١٩٣٧. في الثلاثينيات أدّت الجوامع دوراً كبيراً في حملة بيع الإنتاج المحلي. أما القول إن «الجوامع تحوّلت إسطبلات» فهي دعاية متأخرة تعود إلى مرحلة التعددية الحزبية في الخمسينيات. أنا اطلعت على صحف العشرينيات والثلاثينيات سطراً سطراً، فلم أجد ما يؤكّد هذا الاقتناع. حتى السفير التركي في لندن عام ١٩٣٤ كان يهنىء بالأعياد (الدينية). لم تكونوا تتوقعون ذلك من سفير دولة علمانية، لكنه كان يفعل ذلك. وأتاتورك كان مازال حيّاً. يعني أنه في تركيا التي أصبحت علمانية، كان الإسلام حراً بالكامل.

● **الحركة الإسلامية في تركيا اليوم هل هي أمام ثورة مضادة برأيك؟**

ـ في داخلها تكمن عناصر في هذا الاتجاه. لكن برأيي لم يعد ممكناً العودة إلى الوراء. وعلى رغم الفشل في التعليم، فإن جيلاً علمانياً تأسس في تركيا. ربما توجد مشكلات هوية، لكن أحداً لا يمنع الأتراك من أن يكونوا مسلمين. ما إن يتقدم التاريخ مرة، تصبح العودة إلى الوراء غير ممكنة. أفغانستان مثلاً تعود، مع طالبان، إلى الوراء، في تركيا من غير الممكن حدوث مثل هذه الحركة. أفغانستان، من هذه الزاوية، درس كامل. ومن أجل ذلك يُقرأ التاريخ، من أجل استخلاص الدروس.

● **هل تقول، بذلك، إن الإسلاميين لن يأتوا إلى السلطة؟**

ـ لا. آل رومانوف، لو عادوا إلى السلطة لما دهشتُ كثيراً. فهذا برأيي ممكن.

● أخيراً، هل لوزان معاهدة ميتة أم ما زالت حية؟

ـ لوزان تواصل كونها رمزاً للاستقلال الكامل والسيادة. الاتفاق موضع المشكلات هو سيفر. هل يمكن إحياؤه؟ بعد الذي جرى في يوغوسلافيا، إن المخاوف حقيقية.

● ألا تجد أن هاجس سيفر غير واقعي؟

ـ لا. ليس غير واقعي بهذا القدر. نحن نراهم في العالم. ما يجري في كوسوفو مثال.

● لماذا يريد البعض تقسيم تركيا؟

ـ من أجل إضعاف تركيا. يمكن أن تقدّروا مقدار الفرح الذي سيصيب اليونان من ذلك، هذه واحدة من المسائل السياسية المصيرية. نتائج التغيير لا تظهر من البداية. لقد بدأت مرحلة نهاية الحرب الباردة، وليس واضحاً أين ستنتهي. رجال السياسة في تركيا، لهذا السبب، قلقون.

● يعني أن القلق على الأمن والوحدة ليس بدون أساس؟

ـ توجد أسس. لكن لا يمكن مواجهتها عسكرياً فقط. يجب مواجهتها بصورة أعم. أي من زاوية التعليم والثقافة، أي الاندماج. لقد تحدّثنا قبلاً عن ثغرة التعليم. إهمال المناطق الشرقية بعد العام ١٩٤٥ كان ثغرة كبيرة. في السياسة الأولى للجمهورية كانت توجد جهود للاندماج. وتأسست لذلك فبارك في ملاطيا وقيصري وغيرها. لكن ما إن بدأت قواعد الرأسمالية بالعمل، حتى بدأ رأس المال بالبحث عن أماكن أكثر ربحاً. الآن أيضاً يتحدثون عن

الاستثمار في المناطق الشرقية. برأيي، بقدر ما يتم ذلك بسرعة يكون جيداً. ولا يمكن أبداً القول بأن الزمن قد فات.

٨

الفاتورة الثقيلة

(حوار مع المؤرخ التركي ميتيه طونجاي)

● «تركيا غريبة عن أوروبا، ولا يمكن أن تكون عضواً في الاتحاد الأوروبي». مثل هذه الكتابات مازالت، بعد ٣٧ عاماً على اتفاقية أنقرة، وبعد أكثر من شهر على قمة هلسنكي منتشرة في الصحافة الغربية، هل بالفعل تركيا غريبة عن أوروبا وأوروبا غريبة عن تركيا؟

ـ هذا التمييز بين الشرق والغرب أصبح موضة عفا عليها الزمن. في فترة ما، أشير كثيراً إلى ذلك، وكانوا يرون في عصر الإمبريالية ولا سيما في القرن التاسع عشر، أن لا حضارة سوى الغربية، ولذلك فإن الشرق والغرب لن يلتقيا أبداً. هذا، تاريخياً لم يكن صحيحاً آنذاك، إذ بهدف إسباغ المشروعية على السيطرة الإمبريالية كان هذا الطرح المغلف بهموم إيديولوجية. حتى الآن مازال هناك من يواصل هذا الفكر.

● هانتنغتون على سبيل المثال..

ـ نعم. لكن يجب عدم التفكير بـ «الغرب» كمصطلح جغرافي

مثل أوروبا أو آسيا. فالغرب واحد من دزينتين أو ثلاث دزينات من الحضارات. وقبله كانت توجد حضارات أخرى، واليوم كذلك توجد حضارات أخرى. خاصية الحضارة الغربية الآن أنها نموذج للحال الحضارية في الخمسمئة سنة الأخيرة.. وفي الفترة الأخيرة وضع لذلك اسم العولمة، لكن للمدنيات الصينية والعربية تأثير مهم في تشكيل الحضارة الغربية.

● هل للمدنية التركية تأثير على الحضارة الغربية؟

ـ لا يوجد شيء يقال له مدنية تركية خاصة. المدنية التركية إسقاط للمدنيات الصينية والعربية ـ الإسلامية والغربية. «من هو التركي؟»، مؤرخ أميركي صديق قال إن «الوجود التركي يشبه حافلة ذاهبة من سور الصين إلى أوروبا»، الأقوام الترك النازلون من الحافلة خسروا تركيتهم فيما الصاعدون إليها خلال الرحلة أصبحوا أتراكاً. النجاح الأكبر للأتراك كونهم حافظوا على أنفسهم، كان باستطاعتهم القيام بالطرح الذي قدمته الحضارات التي دخلوا في تماس معها، وهذا معطى مؤمل للأمام.

● عندما نبحث في علاقاتنا بأوروبا، هل يمكنكم القول إن خاصية هذه العلاقة منذ العثمانيين إلى اليوم، قد تغيرت في مطلع القرن الواحد والعشرين؟

ـ لا، لم تتغير، على الرغم من كل الموجات كان يوجد عرش هابسبورغ، وبعدما اختير أمبراطوراً على بلاد النمسا ـ ألمانيا، ضم إلى أراضيه كلاً من إسبانيا وجنوب إيطاليا وهولندا. كان قوة لا يمكن تجاهلها في تحديد السياسة الأوروبية. كانت مرحلة ياووز والقانوني وصوفوللو...

● ظهر بعد قمة هلسنكي في الصحافة الغربية التشبيه التالي:

«لقد مدّ شارلكان يده إلى محمد ـ أي الإسلام» هل تجد معنى لهذا التشبيه؟

ـ لا معنى لذلك. لقد بحث فرنسوا الأول عن اتفاق مع (السلطان سليمان) القانوني من أجل محاربة شارلكان بسبب أراضي إيطاليا. وعلى الرغم من كاثوليكيته ومن تحرك شارلكان باسم الكاثوليكية، فإن الفرنسيين استطاعوا التحالف مع الأتراك المسلمين. لكن العثمانيين بعد القرن السادس عشر فقدوا قوتهم. نقطة التحول الأساسية في علاقاتنا بالغرب كانت حرب القرم (١٨٥١).

● **لماذا؟**

ـ حرب القرم لها خصوصية في أنها نقطة تحول في التاريخ الاجتماعي. حتى ذلك الوقت كان الشعب العثماني يرى فقط الغرب في الأوساط الديبلوماسية وفي الرحلات. النافذة الوحيدة المفتوحة على الغرب كانت اليهود واليونانيين...

● **ماذا كانت خاصية هذه العلاقة بعد «التحالف الأوروبي»؟**

ـ عضوية أوروبا بحقوق متساوية..

● **أي «شريك»، ألم تنظر أوروبا إلى تركيا بعين «الشريك؟»**.

ـ بلا ريب نظرت. لكن عضوية هذه «الجوقة» أصبحت موضة عفا عليها الزمن في مواجهة واقع «الدولة ـ الأمة» الذي بدأ يصعد، وهذا لم يكن مقتصراً على العثمانيين بل شمل كذلك القيصرية الروسية والأمبراطورية النمساوية ـ المجرية. لم يكن العثماني فقط هو الذي انهار في الحرب العالمية الأولى، لقد سقط هؤلاء جميعاً مع العثمانيين. الدولة ـ الأمة حلّت الأمبراطوريات، وفي العشرينيات ظهرت تركيا جديدة.

• كيف تطورت خاصية العلاقة في القرن العشرين؟

ـ لقد واصلت تركيا، مع الجمهورية، التوجه نحو الغرب والرغبة في أن تكون جزءاً من الغرب. على سبيل المثال، في حين لم تعترف الثورة البولشفية بديون الغرب عليها اعترفت تركيا الجمهورية بالديون التي كانت على الدولة العثمانية. كان البولشفيك على حافة القطع لأنهم كانوا يريدون هدم الغرب. فيما كان هدف أنقرة أن تكون جزءاً من الغرب، لهذا السبب كانت الاستمرارية في العلاقات. وفي الفترة التي نسميها حرب التحرير، لم يكن في الواقع هناك شيء اسمه «الصراع مع الغرب». الشيء الذي نقول عنه حرب التحرير، كان حركة ضد الاحتلال اليوناني. ونحن نضخم الأمور ونبالغ فيها عندما نقول إننا هزمنا اليونانيين والإنكليز والفرنسيين والإيطاليين. لكن بعد «ربيع الـ ٢١» لم يبق أحد خلف اليونانيين سوى لويد جورج، وإذ بقيت خارج الحرب العالمية الثانية، فقد عملت تركيا على إدارة الطرفين. الخطوة المتقدمة الأساسية في عهد الحزب الديموقراطي، كانت دخول تركيا إلى حلف شمال الأطلسي.

• كيف تقوّم، من زاوية تاريخية، الترشح للعضوية؟

ـ التحالف الأوروبي الذي كنا عضواً فيه في القرن التاسع عشر كان أكثر تقدماً بكثير من الترشح الآن للعضوية، لا أرى شيئاً كثيراً قد تغير مع هلسنكي. لقد كان ترشيح تركيا بهذا الشكل أو ذاك على جدول الأعمال. لكن أملي أن «قبول ترشيحنا رسمياً» سوف يسهل نفسياً حلَّ بعض المشكلات، لقد كان ذا معنى من زاوية المنطق الداخلي.

• هل تستطيع تركيا التأقلم مع الآفاق الأوروبية في القرن

الواحد والعشرين في مجالات الثقافة والتكنولوجيا والاتصال والإعلام والثقافة السياسية ومفهوم الدولة؟

ـ إن نموذج الولايات المتحدة الأميركية هو العملية التي تؤدي إلى دول الاتحاد الأوروبي. عملة واحدة، ثقافة واحدة، سياسة خارجية واحدة، سياسة أمنية واحدة وغير ذلك. وآمل أن تتغير تركيا بسرعة وفقاً لمعايير الاتحاد الأوروبي. لكن هذه الدول نفسها سوف تتغير. لذا فإنني لست واثقاً إلى أي مدى يمكن ردم الهوة بيننا. الذي أظنه أنه سيتحقق في القرن الواحد والعشرين، هو أنه سيكون داخل الولايات المتحدة الأوروبية عدة فئات مختلفة، وإذا أجرينا مقارنة لمتوسط الدخل القومي في الاتحاد الأوروبي فإن تركيا تقع بـ ٣ ـ ٤ أضعاف تحت أكثر الدول فقراً. خُمس الستين مليوناً يقاربون المعايير الأوروبية، فيما الخمس الأدنى أقرب إلى وضع أفغانستان.

● هل ودعنا القرن العشرين على ربح أم أفلتناه؟

ـ لا هذا ولا ذاك. من الضروري اختيار «الوسط الذهبي» لأرسطو. في بداية القرن العشرين، كانت توجد الإدارة المستبدة لعبد الحميد التي علقت الدستور. الاتحاديون الذين جاءوا بمثاليات إنكليزية ونظارات فرنسية ضد استبداد عبد الحميد اضطروا، إذ تسلموا المسؤولية، إلى العودة إلى ألاعيب عبد الحميد، الاتفاق مع ألمانيا وتزيين الرابطة الإسلامية. وقد تواصلت هذه الموازيات مع تأسيس الجمهورية. بالنسبة لدستور ١٨٧٦، الإدارة الدستورية شيء جيد، لكن عبد الحميد كان يقول إن الشعب ليس مستعداً لذلك. وفي السنوات الأولى للجمهورية، كانت تستخدم الوقائع عينها بالقول: «الديموقراطية شيء جيد لكن الشعب ليس مستعداً لها». في المدن

التي تشكل ٢٠ في المئة من السكان كانت الثورات مؤاتية. لكن التغريب لم يصل إلى ٨٠ في المئة من السكان.

● ما الذي أصبح عليه «الوسط الذهبي» في النهاية بالنسبة للقرن العشرين؟

ـ لا أعتقد أن القرن العشرين كان قرناً ضائعاً. لكني ضد تضخيم المكاسب. الفاتورة التي دفعتها النزعة القومية كانت ثقيلة، وتمت تصفية غير المسلمين، واختفى الموزاييك العثماني. فقد الغنى الاقتصادي والثقافي وأصبحت تركيا من لون واحد. ومع ادعاء الدولة ـ الأمة ظهرت وحدة (كيان) جديدة، لكن مع العولمة، ربما يظهر أن نهاية هذا قد لاحت. يجب أن نفكر، من هذه الزاوية، في الترشيح للاتحاد الأوروبي.

● ألا يمكن لتركيا بعضويتها في الاتحاد الأوروبي أن تقوم بقفزة التحديث الثانية في هذا القرن؟

ـ أعتقد أننا نملك هذه الطاقة. الفئات المتعصبة، وحتى أتباع الاتجاه الإسلامي يلحظون أنه داخل الاتحاد الأوروبي ستكون هناك حريات أكبر بكثير. ومن التصريحات الأولى للقوات المسلحة، العقبة الأكبر تجاه التحديث (والتي كانت، للمفارقة أول من بدأ التحديث)، يفهم أنها لن تقف ضد الاندماج بالاتحاد الأوروبي. الإسلام السياسي والجيش ينظران بوقائع مختلفة وبهوس إلى هذا. وهذا شيء جيد.

(٢٠٠٠/١/١٦)

٩

دولة مجلس الأمن القومي

عرف الرأي العام، «الشرح» الذي وضعه مجلس الأمن القومي على التقارير المتعلقة بالتدابير الواجب اتخاذها من جانب تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وفي مقدمها التقيّد بمعايير كوبنهاغن.

وقف مجلس الأمن القومي ضد الاعتراف بالهوية الكردية وضد البث التلفزيوني باللغة الكردية، وضد استئناف قرارات الشورى العسكرية، وضد انتخاب الأمين العام لمجلس الأمن القومي من جانب المدنيين، وضد مناقشة مجلس الوزراء لقرارات مجلس الأمن القومي. وقرأنا أن مجلس الأمن القومي كسب التناقض الذي ظهر بين وزارة الخارجية والعسكر. وأنه سيتابع كل الإجراءات الدستورية والقانونية والإدارية المتعلقة بالاتحاد الأوروبي.

معايير كوبنهاغن تلحظ «مدْيَنَة» (ضد عسكرة) تركيا. وما فُهم أن مدْيَنَة تركيا سيقوم بها العسكر كذلك.

* * *

كمواطن تركي، وصل إلى منتصف العمر، أنا واحد من كثيرين

جداً، يرغبون في العيش ما تبقى من عمرهم في تركيا ديموقراطية.

في الديموقراطيات، البرلمان هو «كعبة صوت الشعب». إذ بين كل مؤسسات الدولة فإن البرلمان هو المؤسسة الوحيدة التي ينتخب كامل أعضائها بأصوات الشعب. الإدارة والقضاء يخرجان من داخل البرلمان الذي وظيفته التشريع، وتنظيم الذي نسميه دولة. أي أن التشريع يشكل القدم الثالثة للإدارة. وهو يضمن تحقيق علوية الحقوق في كل مجالات الحياة.

عندنا يوجد أيضاً مجلس أمن قومي. وهذا المجلس موازٍ ومساوٍ للبرلمان والحكومة التي تخرج من البرلمان. وأعضاؤه يتشكلون من وزراء ورئيس الأركان وقادة جيش. لا يوجد بين رئيس الأركان وقادة القوات أي «تباين فكري». وهذا منح رئيس الأركان ثقلاً. قرارات مجلس الأمن القومي كذلك لها أولوية داخل مجلس الوزراء. وحتى الآن لم يحدث أن رفضت أي «توصية» لمجلس الأمن القومي من جانب الحكومة. ولا يمكن فهم «النظام» في تركيا من دون التدقيق بقانون مجلس الأمن القومي والأمانة العامة لمجلس الأمن القومي الذي يحمل الرقم ٢٩٥٤ والذي صدر بعد الانقلاب. وهذا موضوع يتطلب أن يتطرق إليه في الدرجة الأولى، كل واحد يريد أن يرى تركيا ديموقراطية.

أيضاً عندنا، قانون الأحزاب السياسية الذي أعدَّ في العهد العسكري من أجل عرقلة تشكيل معارضة جدية، وهو واحد من المسائل الأساسية المطروحة.

في الأساس، لا يرى السياسيون جعل النظام طبيعياً من أولوياتهم، لكنهم يعرفون لماذا لم تصبح تركيا معاصرة، وهؤلاء، يذكرون الأسباب في «أحاديثهم الخاصة».

مسعود يلماز، في اجتماع حزبي في الآونة الأخيرة، تحدث بصوت عالٍ عن موضوع «الأحاديث الخاصة» قال:

«في تركيا مروحة واسعة جداً قلقة من التكامل مع أوروبا. والذين يربطون وجودهم بجعل تركيا منغلقة على نفسها بكل معنى الكلمة، يشكلون المجموعة الأكثر خطورة داخل هذه البنى».

بعضهم عندما يسمع مجرد كلمة «معايير كوبنهاغن وماستريخت» يطير النوم من عينيه. ومع تحقيق تركيا لهذه المعايير، فإن وجود هذه القوى التي تعارض ذلك بصورة غير محققة سيكون موضع تهديد. هذه البؤر هي في وضع إعطاء إشارات بأنها ستلجأ إلى كل الوسائل لمنع تحقيق هذه «المعايير».

القانون رقم ٢٩٥٤، هو قانون أخرج بالفعل البرلمان من دوره، لأنه ربط جميع مواضيع «الأمن القومي» بمجلس الأمن القومي، ولا يوجد أي موضوع لا يدخل في مفهوم «الأمن القومي». ومفهوم «الأمن القومي» يتحدد بصورة جيدة عندما ننظر إلى التعريف الذي يرد في القانون. فوفقاً لهذا القانون، مفهوم «الأمن القومي» يشمل المجالات التالية:

النظام الدستوري للدولة، الوجود القومي، وحدة الأراضي، المصالح السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية على الساحة الدولية، ومواجهة كل أنواع التهديدات الداخلية والخارجية. كما أن مجلس الأمن القومي يتعقب بصورة مستمرة الأوضاع والتطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية للبلد، ويقومها ويحدد الأسس التي تضمن تحقيق الأهداف القومية.

إن تركيا بلد يوجد فيه ثقل للعسكر في السياسة وإدارة البلد، بصورة لا يمكن مصادفتها في أي بلد عضو في الاتحاد الأوروبي.

ففي تركيا يوجد «قضاء عسكري»، والإنفاق العسكري خارج الرقابة، والإعمار العسكري ليس تابعاً بالطبع لرقابة وزارة الإسكان والبلديات وإشرافها. وهذه مجرد أمثلة تعكس الوضع القائم. أما تنظيم الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي، فهو تنظيم موازٍ للدولة. التعيينات والميزانية لها سرية، ولا إمكانية للرقابة على ذلك.

* * *

تركيا بلد من دون برلمان. لأن دستور ١٩٨٢ ضيق حدود البرلمان. وبذلك حجرت الإرادة الشعبية وجُيّرت لمجلس الأمن القومي.

أخيراً، طرحت للنقاش، وبفضل معايير كوبنهاغن، مسألة مجلس الأمن القومي وبدأ التساؤل حول «أي عمل يقوم به» هذا المجلس؟

الواقع أن ما يتطلب السؤال هو غير ذلك: في بلد توجد فيه مؤسسات مثل مجلس الأمن القومي والأمانة العامة له، «ما فائدة» وجود برلمان؟

وفي بلد يكون فيه الإشراف على الانسجام مع معايير كوبنهاغن، للعسكر نفسه، أترك للقرّاء الإجابة عن مثل هذا السؤال.

محمد آلتان

(٢٠٠٠/٦/٢٤)

١٠

«القومية التركية.. أتاتوركية»

أثار الصعود المفاجىء، والكبير، لحزب الحركة القومية، اليميني المتطرف، في الانتخابات النيابية التي جرت في تركيا في ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٩ انتباه المراقبين، وأعاد من جديد تسليط الضوء على واحد من العناصر التي شكلت أسس الدولة التركية الحديثة منذ العام ١٩٢٣ وهي القومية التركية.

يرى البعض، أن النزعة القومية التركية وُلدت، قياساً إلى النزعات القومية الأخرى، متأخرة. وعلى الرغم من الحركات القومية الانفصالية، لدى الصرب واليونانيين في القرن التاسع عشر، فإن القسم الأعظم لدى المتنوّرين العثمانيين كانوا يغلّبون العنصر الديني في الشكل القومي ويعملون لـ «أمة عثمانية» أو «أمة إسلامية»، حتى مطلع القرن العشرين، حين بدأت ملامح التحوّل نحو قومية تركية، بفضل مثقفين أتراك وتتار تركوا روسيا، من قازان أساساً، في اتجاه إسطنبول، حيث بلوروا اتجاها قومياً يتكىء على العرق والجنس، وجد صداه العملي في بعض ممارسات الاتحاديين الذين استولوا على السلطة في العام ١٩٠٩ بعد خلع السلطان عبد الحميد الثاني.

مع تفكك الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى وبدء «الكفاح الوطني» بين عامي ١٩١٩ و١٩٢٣، بدأ الشعور الإسلامي ـ التركي في القومية التركية يتعرض لبعض الصدع في اتجاه هوية أكثر تحديداً ووضوحاً. وتعاظم نفوذ الاتجاه القومي المتكىء على العرق أو الجنس دون الإلغاء الكامل لعناصر التأثير الموروثة من القومية العثمانية. وحاول ضيا غوك آلب أن يرسم «طريقاً وسطاً» بين القومية العثمانية والقومية التركية، يعطي مكاناً أساسياً للعنصر الثقافي الإسلامي لكن في إطار الشخصية العرقية. فيما دعا يوسف آتشورا إلى هوية عرقية أكثر صفاء في دولة محدودة ومجتمع أكثر ليبرالية. وكانت تصورات غوك آلب وآتشورا، في أساس تشكّل النزعة القومية الرسمية للجمهورية التركية عام ١٩٢٣. وكان الهدف من التوليفة القومية الجديدة، التي اتخذت اسم «القومية الأتاتوركية» خلق أمة قادرة على أن تكون جزءاً من الحداثة والحضارة العالمية، وخلق هوية «تركية» تحفظ التنوع الديني والثقافي لسكان الأناضول. لكن خلق مثل هذه الهوية «التركية» واجهته مصاعب جمّة، خصوصاً عندما عُرّفت هذه الهوية بعيداً عن «المواطنية الجمهورية»، واتكأت على أساس عرقي واضح أساسه شعار أتاتورك: «هنيئاً لمن يقول: أنا تركي». ولم تكن الانتفاضات الكردية، ولا سيما ثورة الشيخ سعيد الكردي عام ١٩٢٥، المظهر الوحيد المعارض لمثل هذا التعريف للقومية التركية الذي يلغي القوميات الأخرى، بل إن «الهوية الإسلامية»، كانت أيضاً تحدياً للبعد الآخر من القومية الأتاتوركية، الهادف إلى «ثقافة قومية» بعيداً عن المؤثرات الإسلامية، وتحوّلت القومية الجديدة، إلى «دين جديد» لكسر تأثير الإسلام في الحياة. وهذا استتبع تشريعات وممارسات طالت النزعتين العرقية (غير التركية) والدينية.

لكن القومية الأتاتوركية، في مراحل لاحقة، عرفت العديد من التحولات، تبعاً لطبيعة التحديات والأخطار التي واجهت تركيا، نظاماً وكياناً، بحيث كانت مستعدة، بعد انقلاب ١٩٨٠، أن «تتصالح» مع الاتجاهات الإسلامية من أجل تشكيل قاعدة صلبة ضد التيارات اليسارية، فظهر ما سُمي بـ «التوليف القومي ـ الإسلامي» الذي عرف لاحقاً تحالفاً انتخابياً في العام ١٩٩١ بين حزب العمل القومي، ذي التوجهات القومية المنشودة، وحزب الرفاه، ذي التوجهات الإسلامية.

ويمكن اعتبار انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي، محطة تاريخية مهمة أمام تنامي النزعة القومية التركية، ولعاملين أساسيين: الأول هو أن الاتحاد السوفياتي، سواء داخل روسيا الاتحادية أم في جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز، كان يضم في جنباته أكبر تجمع سكاني في العالم ينحدر من أصول تركية، وينتمي للثقافة التركية، ويفوق عدده المئة مليون نسمة.

وقد أتاح التفكك السوفياتي أمام هذه الأقوام التركية إمكانية إعادة بلورة هويتها الدينية والقومية. وما كان ذلك ممكناً في لحظة معينة دون وجود «مرجعية» تساعد على هذا التشكّل الجديد للهوية. ولم تكن هذه المرجعية سوى تركيا التي أحسّت، أيضاً في لحظة معينة، أن «الحلم التركي الكبير» قابل للتحقق. ولم يكن هذا التطلع محصوراً بالقوميين المتشددين تقليدياً، بل كان صادراً عن شخصية عرفت بالانفتاح والتواصل مع مختلف التيارات، وهو الزعيم التركي الراحل طورغوت أوزال، الذي بنى نظرية «العثمانية الجديدة» من البحر الأدرياتيكي إلى سور الصين، والهادف إلى هيمنة تركيا على هذه المنطقة بحكم وجود شعوب تركية فيها. بل

دفع أوزال بهذه النظرية قدماً إلى حيّز التطبيق، حين نجح في عقد أول مؤتمر قمة لرؤساء الدول الناطقة بالتركية في خريف ١٩٩٢، تلته مؤتمرات قمة أخرى.

أما العامل الأساسي الثاني في تنامي النزعة القومية في تركيا، إثر تفكك الاتحاد السوفياتي، فكان شبيهاً بتلك الظروف التي أملت تشكل النزعة القومية التركية الحادة في العام ١٩٢٣، والتي تمثلت في «الأخطار الخارجية» التي جسّدتها اتفاقية «سيفر» ١٩٢٠ الهادفة إلى تقسيم تركيا. فبعد سبعين عاماً، من «امتصاص» الشيوعية للنزاعات القومية المتطرفة، عادت هذه النزاعات للظهور بقوة، واتخذت طابعاً دموياً في بعض المناطق، مثل الشيشان وأبخازيا والبوسنة. وكان أخطرها، بالنسبة لتركيا، الصراع التاريخي المتجدّد بين القوميتين الأرمنية والتركية، وكذلك اتخاذ النزعة القومية الكردية أبعاداً جديدة، وخطيرة على تركيا، تمثلت في ظهور نواة كيان كردي في شمال العراق.

وأمام التحديات الخارجية الناشئة، وآخرها الصراع في كوسوفو، كانت النزعة القومية التركية تتنامى لتصل إلى ذروتها مع انتصار التيار الأكثر تمثيلاً لها، وهو حزب الحركة القومية، وحلوله في المركز الثاني لأول مرة في تاريخه في انتخابات ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٩.

لقد وضعت التحديات الإسلامية والكردية، القومية التركية، كما فهمها أتاتورك، أي القومية ذات النزعة التركية والمضمون العلماني، أمام مآزق كثيرة كانت سبباً في عجز الكماليين الأتراك عن صوغ مفهوم جديد للقومية التركية، أكثر معاصرة وإمكانية لدخول الحضارة الغربية. لقد أراد أتاتورك من مفهومه للقومية أن تكون

الأمة التركية في مستوى الشعوب المتحضرة والمتقدمة. لكن انبثاق معظم مشكلات الهوية في تركيا بالبعدين الديني والعرقي من المفهوم الأتاتوركي للقومية، يجعل إمكانية تجاوز هذه المشكلات، ضعيفاً في الظروف الراهنة. ومن هنا فشل محاولات بعض رموز النظام مثل سليمان ديميريل وطانسو تشيللر، في الذهاب بعيداً في طرحهما حول «المواطنية الدستورية» وأن تكون تركيا، كوطن، وليس العرق التركي، هي مرجعية الهويات المختلفة داخل الكيان التركي. ولا يبدو، في ظل معطيات السنوات الأخيرة، أن المفهوم التقليدي للقومية التركية، في طريقه للتصالح مع الآخرين، بل إن الواقع العملي يشير إلى خلاف ذلك تماماً.

11

حزب الحركة القومية: مسيرة خمسين عاماً

يعتبر حزب الحركة القومية (MHP) الممثل السياسي للتيارات القومية الأكثر تشدداً في تركيا. ومع أن مسيرة هذه الحركة ارتبطت باسم أبرز قادتها آلب أرسلان توركيش، إلاّ أن جذور تنظيمها تعود إلى مرحلة ما قبل انضمام توركيش إليها، إلى العام ١٩٤٨ حين تأسّس حزب الأمة الذي يعتبر بداية الحركة القومية، الذي ما لبث أن حظر وحلّ محله حزب الأمة الجمهورية الذي توحّد عام ١٩٥٧ مع حزب الفلاحين التركي الذي كان تأسس عام ١٩٥٢، تحت اسم: حزب الأمة الفلاحي الجمهوري.

في العام ١٩٦٥، عاد من الهند الضابط آلب إرسلان توركيش، الذي كان أذاع البلاغ رقم واحد لأول انقلاب تركي عام ١٩٦٠، وانضم إلى حزب الأمة... وفي الأول من آب/ أغسطس من ١٩٦٥ اختير توركيش رئيساً للحزب الذي غيّر اسمه في مؤتمر ٨ ـ ٩ شباط/ فبراير ١٩٦٩ إلى حزب الحركة القومية. وخاض انتخابات ١٩٦٩ النيابية فنال ٣ في المئة ودخل توركيش البرلمان

عن منطقة أضنة. وارتفع عدد نواب الحزب في انتخابات ١٩٧٣ إلى ثلاثة وبنسبة ٣،٤ في المئة. وما لبث الحزب أن شارك في حكومات ترأسها سليمان ديميريل، وكان حزب السلامة الوطني بزعامة أربكان طرفاً فيها وعرفت بـ «حكومات الجبهة القومية» عامي ١٩٧٥ و١٩٧٧. وارتفع عدد أصوات الحزب في انتخابات ١٩٧٧ إلى ٦،٤ في المئة مع ١٦ نائباً.

بعد انقلاب ١٩٨٠ حظر الحزب واعتقل توركيش. وتأسس عام ١٩٨٣ حزب بديل برئاسة محمد باماق تحت اسم حزب المحافظين، الذي اتخذ عام ١٩٨٥ اسم حزب العمل القومي. وبعد رفع حظر العمل السياسي عن الزعماء والسياسيين انتخب توركيش زعيماً لحزب العمل القومي ونال ٢,٨ في المئة في انتخابات عام ١٩٨٧. تحالف الحزب عام ١٩٩١ مع حزب الرفاه الإسلامي ونجح له ١٩ نائباً. ومع صدور قانون في العام ١٩٩٢ يؤمّن إمكانية إعادة تأسيس الأحزاب التي أغلقت بعد عام ١٩٨٠، أعيد تأسيس حزب الحركة القومية وانضم إلى حزب العمل القومي في ٢٧ كانون الأول ١٩٩٢. وبعد ذلك بشهر، غير حزب العمل القومي اسمه وعاد إلى الاسم السابق وهو حزب الحركة القومية، وذلك في مؤتمر عقد في ٢٤ كانون الثاني ١٩٩٣ وشهد انشقاق الحزب وخروج جناح محسن يازجي أوغلو مع سبعة نواب، وأسسوا حزب الاتحاد الكبير.

نال حزب الحركة القومية في انتخابات ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، ٨,٢ في المئة، وفشل في الحصول على عشرة في المئة التي تخوّله دخول البرلمان. وفي ٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٧ توفي زعيم الحزب التاريخي آلب أرسلان توركيش. وفي ١٧ نيسان/

أبريل من العام نفسه اختير دولت باغجلي زعيماً جديداً قاد الحزب إلى طفرته الكبرى في ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٩ حين نال حوالى ١٨ في المئة من الأصوات محققاً مفاجأة لم يترقبها أحد، وحلّ في المركز الثاني بـ ١٢٩ نائباً بعد حزب اليسار الديموقراطي (أجاويد) الذي نال ٢٢ في المئة و١٣٦ نائباً.

تعكس تركيبة حزب الحركة القومية توليفة قومية ـ إسلامية ـ علمانية. ومع كونه ذراعاً تقليدية لأجهزة الدولة ولا سيما في السبعينيات، حيث شكّل ميليشيا مسلحة ضد أفراد المنظمات اليسارية، ومع تبنّيه للعلمنة في الدولة، إلاّ أن جانباً كبيراً من قاعدته من الفئات المحافظة الإسلامية التي تنتشر في الأناضول الداخلي والأرياف. لذا غلب على الحزب الطابع الريفي والذكوري، ولم يبدأ في تعزيز قوته في المدن إلاّ في الفترة الأخيرة. وانطلاقاً من بعده الإسلامي كان اتخاذه العلم العثماني الأحمر ذا الأهلة الثلاثة علماً له. لكن البعد القومي المتكىء على نزعة عرقية تركية كانت تطغى عند الحزب، وعاد في بعض رموزه وعلاماته الحزبية إلى الأساطير التركية القديمة في آسيا الوسطى ومنها رمز الذئبة الرمادية حيث يشكل أفراد الحزب بأصابع يدهم اليمنى ما يعكس رأس الذئبة، علامة للحزب وللنصر. وهذه العلامة ليست خاصة بالحزب بل هي جديدة عليه ولم يبدأ استخدامها إلاّ في العام ١٩٩٢، فيما هي كانت بمثابة شيفرة سرية بين أعضاء الحزب الشيوعي السوفياتي المتحدرين من الأقوام التركية داخل الاتحاد السوفياتي، واستعملها علناً لأول مرة أبو الفيض ألتشي بك عام ١٩٩١ في مهرجان في باكو ضد النظام الشيوعي. لذا عُرف أتباع حزب الحركة القومية بألـ «بوزكورت» أي الذئاب الرمادية.

تتصف طروحات الحزب بالتعصب لكل ما هو تركي، لذا يعتبر الأمين على الدعوة الطورانية الداعية لتوحيد كل أتراك العالم في دولة واحدة. وجسّد الحزب تشدّده القومي في الانخراط القوي في الحرب ضد الأكراد، وفي التحفظ على دخول الاتحاد الأوروبي، من منطلق السيادة القومية. ولا يعرف عن الحزب تشجيعه لعمليات الخصخصة وهو مع إعطاء دور أساسي للدولة في معظم المجالات.

١٢

دولةُ «دولت»

دولت باغجلي، زعيم حزب الحركة القومية، ولد عام ١٩٤٨ في محافظة «عثمانية» من عائلة زراعية أطلقت عليه اسم «دولت» نظراً لحبّ والده صالح التركماني، الدولة. لم يعرف دولت بك مدارس الحكومة، بل تابع كل دروسه، حتى دخوله الجامعة، في مدارس خاصة. عام ١٩٦٨، كانت سنة الشباب العاصفة في العالم، لكن دولت بك لم يعرها اهتماماً، وانصرف إلى دراسة الاقتصاد في أكاديمية العلوم الاقتصادية التجارية في أنقرة، حين بدأ يتردد إلى ندوات آلب أرسلان توركيش زعيم حزب الحركة القومية، وإلى «المواد المثالية» أي منظمات الحزب. وهنا بدأت رحلة الطالب دولت مع النهار القومي، وخاض من داخله معارك سياسية داخل الجامعة كان أبرزها اختياره أميناً عاماً لاتحاد الطلبة القوميين في تركيا.

وبما أن أكاديمية العلوم الاقتصادية كانت تخلو من أساتذة قوميين، قرر دولت باغجلي البقاء في الجامعة بعد تخرجه منها عام ١٩٧٢. وأسس جمعية الاقتصاديين الماليين. وتابع دراسة الماجستير حيث

بدأت صداقته مع عبد الله تشاتلي، زميله في الدراسة، وبطل فضيحة «صوصورلف» خريف ١٩٩٦ التي كشفت ارتباط البوليس بالمافيا، التي كان تشاتلي أحد أكبر رموزها في تركيا، والمعروف عنه انتماؤه للحركة القومية. لكن باغجلي، لم ينصرف في سنوات دراسته تلك إلى الكتابات العلمية بل مال إلى الكتابة في مجلات القوميين وصحفهم. لذا استغرق إعداده لرسالة الدكتوراه عشر سنين وأنهاها في جامعة أخرى، في معهد العلوم السياسية بجامعة غازي، في العام ١٩٨٢.

كان قد مرَّ عامان على انقلاب ١٩٨٠، وقسم كبير من القوميين، مع تابعين لكل الأحزاب الأخرى، في السجون. وانخرط باغجلي في «مجموعة الأكاديميين» وفي إصدار صحف ومجلات للحركة القومية المحظورة. وتأسس حزب المحافظين الذي غيّر اسمه إلى حزب العمل القومي، لكن باغجلي بقي بعيداً عن الحزبين، ودار صراع بينه وبين الشخصية القومية في حزب العمل القومي محرّم شمسيك، وصولاً إلى تبادل اللكمات. ولم يفلح خروج زعيم الحركة توركيش من السجن عام ١٩٨٥ في الحدّ من هذه الخلافات، بل إن باغجلي نفسه تعرض للضرب أمام منزله في نهاية العام ١٩٨٦.

في العام ١٩٨٧ قرر توركيش حسم الأمور فاستدعى في ١٧ نيسان/ أبريل ١٩٨٧، دولت باغجلي، وطلب منه الاستقالة من التدريس في الجامعة. وبعد يومين كان باعجلي يجلس إلى يسار توركيش في مؤتمر الحزب، ونال أعلى نسبة من الأصوات في المؤتمر وانتخب أميناً عاماً للحزب، وأصبح مع علي غونغور، الرجلين الأقوى في الحزب. واختصر دولت باغجلي رسالة الحزب بأنها: العلم، والتعقل والإيمان.

في عهد باغجلي بدأت عملية إعادة بناء الحزب، حيث ضاعف من الوجوه المدينية في حزب عرف بأنه حزب الريفيين من ذوي الشوارب الغليظة. لكن باغجلي لم يشجب مرحلة ما قبل ١٢ أيلول/ سبتمبر، ودافع عنها.

لم ينجح حزب الحركة القومية في انتخابات ١٩٨٧، ولم ينجح بالتالي المرشح دولت باغجلي الذي فشل أيضاً في النجاح عام ١٩٩١ عن منطقة أضنة في ائتلاف الرفاه ـ الحركة القومية رغم أنه كان في الترتيب الأول في اللائحة.

وعاش باغجلي هزيمة جديدة عندما لم ينجح في مؤتمر الحزب عام ١٩٩٢، في دخول اللجنة المركزية، لكن توركيش عيّنه مستشاراً له. واستطاع عام ١٩٩٤ الدخول مجدداً إلى قيادة الحزب كمساعد للرئيس.

عام ١٩٩٥ نجح باغجلي في الانتخابات النيابية العامة عن دائرة أضنة، لكنه لم يدخل البرلمان لأن حزبه لم ينل نسبة عشرة في المئة، على مستوى تركيا، المطلوبة لدخول البرلمان.

وفاة آلب أرسلان توركيش في ٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٧، فتحت باب الصراع على الرئاسة، واستطاع دولت باغجلي، استقطاب كل المتشددين من القوميين، خصوصاً أنه لم يرفض مرحلة ما قبل ١٩٨٠، التي خاض فيها الحزب حرب الشوارع بمساعدة الدولة، ضد المنظمات اليسارية والماركسية والكردية، وهذا ما سهّل فوزه بالرئاسة على حساب طغرل ابن آلب أرسلان توركيش، في مؤتمر شهد تطاير الكراسي واستخدام القبضات (١٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٧). ومع تسلمه الحزب، عمل باغجلي على تجديد قيادته، ورفع شعار: «تركيا قوية، والانفراد بالسلطة». وكاد في انتخابات

١٨ نيسان/ أبريل التالية أن يحقق هدفه، فحلّ حزبه في المركز الثاني.

دولت باغجلي، العازب، رغم سنواته الخمسين، والحليق الشارب، رغم ذكورية القوميين، والأنيق في هندامه، المحب للألوان الداكنة، والنافر من «الجوارب البيضاء»، العاشق للتاريخ التركي، لكن المبتعد عن الرواية والشعر، دولت بك هو النجم الصاعد في تركيا اليوم، ولعل الدولة القومية، في مواجهة التحديات، تجد في «دولت» ذاتها. فمتى يعثر الآخرون على دولتهم.

١٣

الأتراك أقلية بعد نصف قرن

بخلاف الغالبية العظمى من الدول النامية، تشهد تركيا تراجعاً متزايداً، ولو بطيئاً، في نسبة التكاثر السكاني. وفيما لو استمر الحال على هذا المنوال فإن القسم الأكبر من المجتمع التركي سيكون مسنّاً في العام ٢٠٢٥.

الدراسة التي أجراها معهد إحصاء الدولة، تقول إن نسبة التكاثر السكاني في تركيا ستتراجع في العام ٢٠٠٥ إلى ١ في المئة وسيكون عدد سكان تركيا بالتالي في العام ٢٠٢٥، ٧٠ ـ ٧٥ مليوناً (الآن ٦٥ مليوناً)، وفي العام ٢٠٧٠ نحو ٩٥ ـ ٩٩ مليوناً. يُنظر الآن إلى أن الحد الأقصى الذي سيصل إليه عدد سكان تركيا هو ٩٩ مليوناً، بحيث يبدأ بعدها تراجع عدد السكان. على هذا فإن الربع الأول من القرن الواحد والعشرين سيشهد مرحلة الجمود والتحوّل في توزيع الفئات العمرية، حيث سيزداد عدد المسنين وينخفض عدد الشباب. والنتائج البنيوية للتغيير ستكون أكثر أهمية من تحديد حجم السكان. فبعد ٢٥ عاماً ستتشكل تركيا، في غالبيتها، من متوسطي العمر ومن المسنين.

وتبعاً لتقرير جمعية الصناعيين ورجال الأعمال الأتراك، فإن نسبة المسنين عام ٢٠٠٠ ستكون ٥,٥٪ فيما سترتفع هذه النسبة إلى ٩٪ عام ٢٠٢٥ وستواصل ارتفاعها التدريجي بعد ذلك العام.

وتشهد فئة العمر من صفر إلى عشرين انخفاضاً متواصلاً وإن ليس حاداً. فنسبة هذه الفئة في تركيا عام ٢٠٠٠ كان ٢٩,٥٪ وستنخفض عام ٢٠١٠ إلى ١٦٪ وعام ٢٠٢٠ إلى ٢٣,٦٪ فإلى ٢٢,٧٪ عام ٢٠٢٥. وهذا يعني تلقائياً ارتفاع نسبة الفئة العمرية بين ٢٠ و٦٥ عاماً.

ما هي الانعكاسات الاقتصادية والتربوية والاجتماعية لمثل هذه التغييرات في الفئات العمرية؟

أولاً ستبقى الفئة العمرية من صفر إلى عشرين عاماً خارج نطاق العمل ومستهلكة. لكن هذه النسبة ستنخفض تدريجياً، وهذا سيخفف من العبء الذي يتحمله متوسطو العمر، ويفتح أمامهم فرص استثمار عملهم بشكل أفضل. غير أن مشكلة من نوع آخر ستظهر وهي ارتفاع كتلة المسنين التي تشكل عبئاً لجهة رعايتها. وهذا يستدعي اعتماد سياسات جديدة تستهدف فئة المسنين. وبرأي الخبير السكاني ياشار ياشار، فإن مثل هذه السياسات ضرورية لأن التخطيط السكاني لا يهدف إلى منع إنجاب الأولاد بل إلى إنجاب مجتمع منظم وسليم.

ويذكر معهد إحصاء الدولة، من ناحية أخرى، أن تراجع عدد السكان سيؤثر إيجاباً على فرص دخول الطلاب إلى الجامعة. فالآن يُسمح لـ ٤٠٠ ألف فقط من أصل مليون ونصف المليون طالب دخول الجامعة، وإذ أُخذ بعين الاعتبار أن سن الطالب الجامعي هي بين ٢٠ و٢٤ عاماً، وأن هذه الفئة العمرية ستتراجع من ٦,٦

مليون عام ٢٠٠١ إلى ٣ ملايين عام ٢٠٢٥، لأمكن القول إن جميع الطلاب عام ٢٠٢٥ سيجدون لهم مكاناً في الجامعة.

غير أن لهذا الوجه الإيجابي من الميدالية وجهاً آخر سلبياً. فتركيا، صاحبة تقليد الأمة العسكرية، ستعاني من مشاكل في إيجاد شباب ينخرطون في الجيش. ووفقاً لبعض الخبراء فإن حلّ هذه المشكلة يكون في اعتماد مرحلة الخدمة العسكرية المدفوعة الأجر. مستشار الخدمة العسكرية جيهان ياماث أوغلو يقول إنه «في العام ٢٠٢٥ سيكون عدد الذين في سن الخدمة العسكرية ثلاثة ملايين. ونصف هؤلاء سيكون من الإناث. بيد أنه لا مفرّ من اعتماد الخدمة العسكرية مدفوعة الأجر».

أما بالنسبة لخريطة التوزع السكاني حسب المناطق، فإن الأرقام تكشف عن لوحة مثيرة، ففي دراسة أجراها وقف تخطيط العائلة في تركيا على ٨٥٧٦ امرأة و١٩٧١ رجلاً عام ١٩٩٩، تبين أن نسبة التكاثر السكاني في شرق تركيا أكثر منها في غربها. وقد أجريت الدراسة على النساء وفقاً للغة التي يتكلمنها. فبلغت نسبة الولادة عند اللواتي يتحدثن اللغة التركية ٢,٧٪ فيما بلغت عند اللواتي يتحدثن اللغة الكردية ٥,٤٪ أي الضعف تماماً. والغالبية الساحقة من النساء الكرديات يقطنّ في مناطق شرق الأناضول. ويرى المستشار جيهان ياماق أوغلو أن استمرار هذا التفاوت في التكاثر بين الأتراك والأكراد، سيحوّل الأتراك في النصف الثاني من القرن الواحد والعشرين إلى أقلية. ويشير إلى أن متوسط أفراد العائلات غير التركية في تركيا هو ٦ ـ ٧ أولاد.

وتتناول الدراسة واقعاً آخر حيث ٨٠٪ من النساء اللواتي تناولهن الاستطلاع (٩٥٪ متزوجات) يمارسن الرقابة على الإنجاب وأنجبن

ولداً واحداً ولا يردن ولداً ثانياً. وهذا يعكس نجاح حملات تنظيم النسل. وكان للدعم المادي من الخارج لهذه الحملات تأثير كبير. إحدى خلاصات الدراسة الختامية، أنه في حال تحقق التوقعات حول «جمود» عدد السكان في العام ٢٠٧٠ فإنه يلزم، لاستئناف الزيادة السكانية، مرور ما لا يقل عن نصف قرن بعد ذلك العام.

٧

الذئب الأغبر في أوروبا

١

تركيا في قمة هلسنكي: منعطف تاريخي وحضاري

القرن العشرون، الذي شهد ربعه الأول التصفية النهائية للإرث العثماني في أوروبا، كان، في الساعات الأخيرة لربعه الأخير، شاهداً على «عودة» الأتراك إلى القارة العجوز.

ما حدث يوم السبت ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، في هلسنكي، كان، بجميع المقاييس حدثاً تاريخياً، واستثنائياً. ولن تقلل الصعاب التي ستواجه مسيرته أهميته المطلقة. فالأتراك الذين شكلوا على امتداد ستمئة عام «العدو الكريه» للحضارة الأوروبية، هم الآن على عتبة أن يكونوا جزءاً من قيم هذه الحضارة ونظمها. والنادي الأوروبي الذي وصفه جميع المسؤولين الأتراك بأنه «مسيحي»، لن يعود، مع تركيا، كذلك. وتركيا المسلمة والشرق أوسطية و«التركية» ستكون في القرن المقبل، في «مكان آخر». وأوروبا، بتركيا، ستكون أيضاً جزءاً من آسيا، وعلى حدود سوريا والعراق وإيران، على حدود العالمين العربي والإسلامي. ولم يكن الرئيس الأميركي «مخطئاً»، أو يطلق الكلام على عواهنه، عندما

قال بأن «الاتجاه الذي ستتخذه تركيا سيكون أحد العوامل المحدّدة لشكل العالم في القرن المقبل». ودخول تركيا، ولو بعد عشر أو عشرين أو ثلاثين سنة إلى الاتحاد الأوروبي، ليس مجرد انضمام لدولة عادية مثل بلغاريا أو سلوفاكيا أو بولونيا... إلخ. فهذا البلد، كان حاضرة الإسلام ومركز الخلافة على امتداد أربعة قرون، وحمل أبناؤه العثمانيون، الإسلام إلى قلب «النادي المسيحي»، إلى أسوار فيينا. وبينهم وبين الأوروبيين، أنهار من الدم وجبال من الحقد المتبادل. وهذه الأمة تمتدّ، بعرقها، وبتطلعاتها إلى عالم «تركي» يبدأ من الأناضول ولا يتوقف إلاّ عند حدود «تركستان الشرقية»، أي منطقة شمال غربي الصين.

تذهب تركيا إلى أوروبا، بكل هذه المكوّنات، في تجربة لا شك ستكون فريدة، ومدعاة أكيدة للمتابعة، في صيرورتها ومضاعفاتها وتداعياتها السياسية والاقتصادية، الداخلية والإقليمية والعالمية. لكن قبل هذه وتلك، في انعكاساتها القيمية والنظمية على مجتمع إسلامي، ولا نقول الانعكاسات التركية على مجتمع مسيحي، لأن تركيا الذاهبة إلى أوروبا لن تصلها إلاّ «مغسولة» من كل قيمها التقليدية. وما كان أتاتورك قد بدأه على هذا الصعيد، سيكون للاتحاد الأوروبي دور إسدال الستارة على فصله الأخير.

كان المشهد النهائي لقمة زعماء الاتحاد الأوروبي في هلسنكي مثيراً. فللمرة الأولى يأخذ زعيم دولة مسلمة، هو بولنت أجاويد، مكانه في «الصورة». وهو في ذلك سبق زعماء دول «مسلمة» تقع بكاملها في أوروبا مثل البوسنة وألبانيا.

انتظرت تركيا ٣٦ عاماً، من تاريخ توقيع الاتفاق مع الجماعة الأوروبية المعروف بـ «اتفاق أنقرة» (١٩٦٣)، لتضم اسمها أخيراً

إلى قائمة الدول المرشحة للانضمام إلى «الاتحاد الأوروبي». وليس المهم الآن كم ستنتظر لتصبح عضواً كاملاً فيه. فالاتحاد الأوروبي حدّد لأول مرة شروطه بوضوح، وهي بالتأكيد شروط صعبة تتطلب تغييرات بنيوية هائلة في النظام والاقتصاد والاجتماع.

والكرة التي كان الأتراك يرمونها في ملعب أوروبا، ردّت الآن إليهم. «إننا مستعدون لقبولكم، وها هي شروط القبول»، قالها الأوروبيون في بيانهم الختامي.

ثلاثة شروط

كان يوم الجمعة ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، يوم المفاوضات والمساومات الصعبة. فقمة هلسنكي أرسلت صباح الجمعة صيغة بيان قبول ترشيح تركيا لدخول الاتحاد، والتي تضمنت ثلاثة شروط:

١ ـ التزام معايير كوبنهاغن حول الديموقراطية والحريات وحقوق الإنسان والأقليات. وقد قبلت تركيا هذا الشرط، وأجاويد نفسه كان قد أعلن التزامه بذلك في رسالة وجهها إلى المستشار الألماني شرودر في ٢٦ أيار/ مايو ١٩٩٩.

٢ ـ تسوية الخلافات بين تركيا واليونان في بحر إيجه حتى العام ٢٠٠٤ بطرق سلمية. وفي حال تعذّر ذلك رفع الخلاف إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي.

٣ ـ حل المسألة القبرصية بصورة سلمية. لكن ذلك، في حال تعثره، لن يكون شرطاً مسبقاً يحول دون انضمام جمهورية قبرص إلى الاتحاد الأوروبي.

وهنا وجد الأتراك أنفسهم أمام تنازلين أساسيين بخصوص إيجه وقبرص. وهو ما لا يمكن بسهولة الموافقة عليه، فأعلنوا عن صعوبة

القبول بهذين الشرطين، وهذا ما استدعى تدخل مسؤول الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية، الأمين العام السابق لحلف شمال الأطلسي، خافيير سولانا، الذي جاء على وجه السرعة وبطائرة الرئيس الفرنسي جاك شيراك، إلى أنقرة بعد ظهر الجمعة (١٠ كانون الأول ١٩٩٩). ومع حلول منتصف الليل كان الطرفان قد توصلا إلى «تفسير ضمني» لهذين الشرطين، يبقيهما على صيغتيهما، نظراً للإصرار اليوناني الذي لا يمكن التراجع عنه بسبب موقف سيميتيس رئيس الحكومة عشية الانتخابات البرلمانية في ربيع العام ٢٠٠٠. لكن مع اعتبار الرسائل التي تلقتها أنقرة من الرئيس الفنلندي، بصفته الرئيس الدوري للاتحاد الأوروبي، جزءاً مكملاً للشرطين المذكورين، والتفسير/ الضمانات التي تلقتها أنقرة تفيد بأن تحديد العام ٢٠٠٤ تاريخاً لإحالة الخلاف التركي ـ اليوناني على محكمة لاهاي ليس ملزماً للطرفين بل هو من باب التمني. أما إدخال قبرص إلى الاتحاد الأوروبي ولو لم تكن المشكلة قد حلّت، فلا يعني إجبار القبارصة الأتراك على الالتزام بما قد يحصل. وسيكون لتركيا وقبرص التركية حرية اتخاذ ما يرتئيانه من خطوات.

وعلى هذا، حافظت الصيغة النهائية، معدّلة بعض الشيء، خصوصاً لجهة العام ٢٠٠٤، على «حفظ ماء وجه اليونان ووجه تركيا في الوقت نفسه، وكل طرف منهما اعتبره انتصاراً له. وهذا ما يفسر مغادرة أجاويد إلى هلسنكي والمشاركة في الغداء النهائي والصورة النهائية للقمة.

ماذا يعني قرار قمة هلسنكي وضع اسم تركيا على قائمة الدول المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؟

١ ـ ضمنت تركيا عدم التمييز، في اعتماد المعايير، بينها وبين الدول الأخرى المرشحة للانضمام.

٢ ـ إن محادثات العضوية لن تبدأ قبل العام ٢٠٠٤ أو ٢٠٠٥. وإلى ذلك التاريخ ستكون صورة الحل، أو الخلاف، في قبرص وبحر إيجه أكثر وضوحاً. وتضمين شرطي قبرص وإيجه (محكمة العدل الدولية) قد يكون دافعاً لكل الأطراف لتسهيل الوصول إلى حلول، وهو يأتي في باب «الضغوط الديبلوماسية» على تركيا.

٣ ـ إن توقيع تركيا على صيغة البيان الختامي وما يتضمنه من التزام بمعايير كوبنهاغن، في مجالات الديموقراطية وحقوق الإنسان والأقليات، يتطلب عدداً كبيراً من الخطوات على صعيد تعديل الدستور والقوانين التي تضمن مدنية القضاء (إبعاد العسكر عن المحاكمات) وإلغاء البنود المقيّدة لكل أنواع الحريات، ولا سيما حرية الفكر والتعبير السياسي وغير السياسي، وإلغاء المؤسسات التي تلحظ دوراً مباشراً للعسكر في القرار السياسي ومنها مجلس الأمن القومي، ومنح الأكراد حقوقهم الثقافية.

٤ ـ ونتيجة لهذه التعديلات المتوقعة، والتي قد يستغرق بعضها وقتاً طويلاً، والتي من بينها إلغاء عقوبة الإعدام، سيصبح قرار إعدام زعيم حزب العمال الكردستاني من «التاريخ» ولن يلزم بعد الآن سوى اعتماد مخرج قانوني لهذه القضية، مثل إلغاء عقوبة الإعدام في البرلمان، وتحويل عقوبة الإعدام إلى السجن المؤبد. وعلى هذا سيكون أوجالان أول المستفيدين من «بيان هلسنكي» ولن يكون مستبعداً، مع تطور وتقدم محادثات

تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي خروج أوجالان من السجن وعودته زعيماً لحزب سياسي شرعي داخل تركيا..

٥ ـ ينتظر الإسلاميون، بحذر وتفاؤل، ما ستكون عليه خطوات النظام التركي المقبلة لجهة رفع القيود عن الحريات، وانعكاس ذلك الإيجابي على حرية حركتهم خارج الخوف من المحظورات القانونية، التي رمت في السجن، أو حظرت العمل السياسي على اثنين من أبرز رجالات تركيا في العصر الحديث وهما: نجم الدين أربكان ورجب طيب أردوغان، وكذلك خارج تدخل العسكر في تركيب التحالفات السياسية وإبعاد الإسلاميين عن السلطة ولو نالوا ٩٩,٩٩ في المئة، كما كان يردد القادة العسكريون.

٦ ـ بالتأكيد سيكون النظام أمام تحدي الاعتراف بالهوية العرقية واللغوية والثقافية للأكراد. وقد يكون ذلك ممكناً في مرحلة متقدمة من مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بحيث يكون الجميع، أتراكاً وأكراداً، تحت مظلة أكبر وأرفع هي المظلة الأوروبية.

٧ ـ إن تمدّد الاتحاد الأوروبي لتلامس حدوده الشرق الأوسط والعالمين العربي والإسلامي، ستكون له بالتأكيد تأثيراته البالغة في البنى السياسية والجغرافية، في المرحلة الأولى على الأقل، للكيانات المجاورة لتركيا.

٨ ـ إن انشغال تركيا بتطلعاتها الأوروبية، وبدء انخراطها في ميكانيزم القرار الأوروبي قد يقللان من انهماكها بمشكلاتها مع جيرانها في سوريا والعراق، وقد يكون مساعداً، ربما، على إيجاد حلول لمشكلات مثل المياه والأمن الإقليمي. وهذا أيضاً

قد يخفف من الضغوط التركية على سوريا في مرحلة المفاوضات مع إسرائيل.

٩ ـ ومع كل الاعتبارات التي أملت قبول ترشيح تركيا للاتحاد الأوروبي، لا يمكن لأحد أن يصدّق أن تغييرات داخلية تركية «إيجابية»، كما أعلنت قمة هلسنكي، قد حصلت، فتركيا التي رُفضت قبل سنتين في قمة لوكسمبورغ، هي نفسها، من دون أي تغيير، التي قُبلت في هلسنكي. لكن قواعد اللعبة تغيّرت. وتركيا التي لم تفقد أهميتها ودورها بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة، عادت لتكتسب مزيداً من الأهمية والدور في مرحلة تشكيل واشنطن للنظام العالمي الجديد الذي يستهدف الآن بصورة أساسية، القوة الروسية والأنظمة «العاصية» الأخرى. لذا كان دور كلينتون أساسياً لدى الاتحاد الأوروبي لقبول ترشيح تركيا، على الرغم من أن شيئاً «على الأرض» لم يتغيّر في تركيا. وأدركت أوروبا أن أي معاندة من جانبها ستحوّل تركيا إلى «أداة تخريبية» بيد واشنطن لعدم الاستقرار في أوروبا. وعلى هذا فإن قبول ترشيح تركيا هو أيضاً انتصار أميركي آخر على أوروبا.

١٠ ـ إن تركيا، بجغرافيتها وسكانها وجيشها وروابطها مع القوقاز وآسيا الوسطى، قادرة، بدعم أميركا على «ملء الفراغ» الذي نشأ بعد تفكك الاتحاد السوفياتي. لكن ذلك لن يكون ممكناً من دون استقرار داخلي واقتصاد قوي، وهو ما يوفّره دخولها إلى الاتحاد الأوروبي، وهو الذي يفسّر تعاون أوروبا وأميركا على القضاء على الحركة الكردية المسلمة في تركيا واعتقال

زعيمها أوجالان، وهو الذي يفسّر مدّ خط أنابيب نفط وغاز أذربيجان وتركمانستان وقازاخستان عبر تركيا لا عبر روسيا أو إيران، والسعي لتفكيك مشكلات تركيا في قبرص ومع اليونان وحتى في قره باخ.

وكان بولنت أجاويد مصيباً عندما قال في مؤتمره الصحافي في هلسنكي إن أوروبا اقتنعت بأن «تركيا يمكن لها القيام بدور مهم في محيطها» ما استدعى قبول ترشيحها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

١١ ـ لقد تحدث صاموئيل هانتنغتون عن عدم إمكان قيام تركيا بدور الدولة المحور، التي تستقطب جيرانها، بسبب انقساماتها الداخلية المختلفة. لكن كلينتون عندما أعلن عن أمله في أن تكون تركيا دولة نموذجاً لجيرانها والعالم الإسلامي، كان يعرف أن ذلك ممكن فقط في حال تحول تركيا إلى دولة «أوروبية» وانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي. تركيا من الآن فصاعداً، في طريق تحوّلها إلى دولة محور، وتتقدم بل تتميز في ذلك، عن إسرائيل لعوامل دينية وتاريخية وثقافية.

ما حدث في هلسنكي يوم ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ كبير وكبير جداً. ولن يكون الانضمام الكامل لاحقاً لتركيا، أقل أهمية من تأسيس الجمهورية العلمانية في إعادة بناء كاملة لشخصية مجتمع وهويته وحضارته. إلاّ إذا كان للمفاجآت التاريخية رأي آخر. من يدري؟

كرونولوجيا نصف قرن

٥ أيار/ مايو ١٩٤٩: تأسيس المجلس الأوروبي في مدينة ستراسبورغ بفرنسا. وحتى لا تبقى تركيا عرضة للتهديدات

الشيوعية، انضمت إلى حلف شمال الأطلسي، كما لعضوية المجلس الأوروبي.

١ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨: دخول اتفاقية روما حيز التنفيذ والتي أسست للجماعة الأوروبية الاقتصادية.

٣١ أيار/ مايو ١٩٥٩: تقديم تركيا طلب عضوية في الجماعة الأوروبية الاقتصادية بعد شهر ونصف فقط على تقديم اليونان طلب عضوية مماثلاً.

١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣: توقيع تركيا مع الجماعة الأوروبية اتفاقية شراكة عرفت باسم «اتفاقية أنقرة» التي دخلت حيز التنفيذ في ١ كانون الثاني ١٩٦٤، وتأسيس «مجلس الشراكة» التركي ـ الأوروبي.

٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠: توقيع اتفاق المرحلة الانتقالية التي يبدأ سريان مفعولها في ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣ ويلحظ التبادل والانتقال الحر لليد العاملة بدءاً من ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦. لكن الجماعة الأوروبية أخلت بالاتفاق بعد ارتفاع نسبة البطالة فيها.

١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠: تعليق أوروبا علاقاتها مع تركيا بعد حدوث الانقلاب العسكري فيها.

١٤ نيسان/ أبريل ١٩٨٧: تقديم رئيس الحكومة التركي طورغوت أوزال الذي قدم إلى السلطة عام ١٩٨٣، طلب عضوية كاملة في الجماعة الأوروبية.

٥ شباط/فبراير ١٩٩٠: رفض مجلس وزراء الجماعة الأوروبية الطلب التركي، مع التوصية بتطوير العلاقات.

٩ ـ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١: توقيع اتفاقية ماستريخت التي وضعت أسس «الاتحاد الأوروبي».

٨ تشرين الثاني ١٩٩٣: اتخاذ الجماعة الأوروبية اسم «الاتحاد الأوروبي».

١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤: اجتماع مجلس الشراكة التركي ـ الأوروبي وعدم توقيع أنقرة اتفاقية وحدة جمركية مع الاتحاد الأوروبي بسبب مطالب اليونان والاتحاد الكثيرة.

٦ آذار ١٩٩٥: توقيع اتفاقية الوحدة الجمركية بين تركيا والاتحاد الأوروبي.

١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥: تصديق البرلمان الأوروبي اتفاقية الوحدة الجمركية.

١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦: دخول الوحدة الجمركية حيّز التنفيذ.

١٦ تموز/ يوليو ١٩٩٧: اقتراح لجنة الاتحاد الأوروبي في «وثيقة العام ألفين» تطوير العلاقات مع تركيا من طريق تعزيز الوحدة الجمركية.

١٢ ـ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧: قمة لوكسمبورغ لزعماء الاتحاد الأوروبي واستبعاد تركيا عن برنامج توسيع الاتحاد وتوتر العلاقات بين الطرفين بعد تصريح جان كلود جونكر رئيس حكومة لوكسمبورغ، بأنه «لا يمكن الجلوس على الطاولة نفسها مع تركيا بلد التعذيب».

١٤ كانون الأول ١٩٩٧: تصريح رئيس حكومة تركيا مسعود ييلماز حول تعليق تركيا علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي.

١٥ ـ ١٦ حزيران/ يونيو ١٩٩٨: اجتماع قمة الاتحاد في كارديف بإنكلترا وتضمين البيان الختامي مصطلح «المرشحة للعضوية» بدلاً من «مؤهله للعضوية» بالنسبة لتركيا.

١١ ـ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨: تضمين البيان الختامي لقمة فيينا مقطعاً مستقلاً حول ترشيح تركيا.

٢٦ أيار/ مايو ١٩٩٩: رسالة رئيس الحكومة التركية ـ بولنت أجاويد إلى مستشار ألمانيا شرودر، حول «تصميم» تركيا الالتزام بمعايير كوبنهاغن المحددة لشروط انضمام دول جديدة إلى الاتحاد الأوروبي.

١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩: تقرير اللجنة الأوروبية لجهة قبول تسجيل تركيا في قائمة الدول المرشحة، لكن مع عدم إمكان بدء محادثات العضوية نظراً لابتعاد تركيا عن التزام معايير كوبنهاغن.

٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩: إعلان البرلمان الأوروبي ضرورة تسجيل تركيا في قائمة الدول المرشحة للانضمام.

١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩: قبول قمة هلسنكي لزعماء دول الاتحاد الأوروبي، تسجيل ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي مشروطاً ببعض الخطوات في قبرص والعلاقات باليونان، والتزام معايير كوبنهاغن.

٢

تركيا والخيار الأوروبي

قدّمت «الكماليةُ»، مجموعةُ الأفكار التي بلورها مصطفى كمال أتاتورك، نفسها على أنها المنظومة التي ستتيح لتركيا الخروج من مرحلة اتسمت بالتخلف والتشرذم، والدخول في عالم الحضارة الغربية، التي مثّلت لمصطفى كمال مثال الحداثة والتقدم. وكانت بعض أحاديثه «متطرفة» لجهة الاستلاب بالغرب، وأوروبا تحديداً. يقول:

> «الحضارة التي يجب أن ينشئها الجيل التركي الجديد هي حضارة أوروبا، مضموناً وشكلاً. لأن هناك حضارة واحدة هي الحضارة الأوروبية، هي الحضارة القائدة، والحضارة الموصلة إلى القوة والسيطرة على الطبيعة، وخلق الإنسان السيد والأمة السيّدة... وإن جميع أمم العالم مضطرة إلى الأخذ بالحضارة الأوروبية لكي تؤمن لنفسها الحياة والاعتبار».

وفي هذا التوجه كان أتاتورك الاستمرار الأكثر تجلياً لما ذهب إليه بعض مفكري عصر النهضة التركي مثل أحمد مختار الذي قال: «إما أن نصبح غربيين وإما أن نهلك»، أو عبد الله جودت الذي كان يقول: «ليس هناك حضارة أخرى، الحضارة تعني الحضارة الأوروبية».

وانطلاقاً من هذه الرؤى، شرع مصطفى كمال وفريقه، بعد انتصارهم في «حرب التحرير الوطنية» (١٩١٩ ـ ١٩٢٣) وإعادة توحيد الأناضول ورسم حدود الوطن الجديد في معاهدة لوزان (تموز/ يوليو ١٩٢٣)، في صوغ الأسس الجديدة للبلاد، نظاماً ومجتمعاً، قيماً ومُثُلاً.

وقد تمثلت هذه الأسس، لاحقاً، في شعار حزب الشعب الجمهوري، الذي أسسه أتاتورك، والذي يرمز إليها بستة أسهم: الجمهورية، القومية، الشعبية، الدولتية، العلمانية، الثورة. لكن هناك ما يتوجب فعله ليكون الطريق أمام تطبيق هذه الأفكار، ممهداً.

عبر القطع مع الماضي، وليس فقط الانقطاع عنه. وهو ما كان يعني إعادة بناء الهوية التركية من جديد. فمضى، في خطوات متسارعة، خلال سنوات قليلة إلى استئصال كل المظاهر التي تمتّ بصلة إلى الطابع الإسلامي للدولة والمجتمع بدءاً من إلغاء الحرف العربي وحظر الزي التقليدي، إلى منع كل نشاط سياسي أو اجتماعي للطرق الدينية أو أي حركات أخرى.

وهنا بالتحديد، يكمن المأزق الذي وقعت فيه «الكمالية»، كما في مرحلة أتاتورك (١٩٢٣ ـ ١٩٣٨) كذلك في المراحل اللاحقة وصولاً إلى يومنا هذا.

قطع أتاتورك والكمالية مع الماضي (الإسلامي) لكنه لم يستطع، ولم ينجح، ولعله لم يُرد، لا هو ولا خلفاؤه في أن يكونوا جزءاً من الحضارة الغربية، بغض النظر عما إذا كانت هذه الحضارة تمثل النموذج الأرقى أم لا. وتجربة ٧٧ عاماً من الكمالية في تركيا وما آلت إليه، عبر سنواتها، اليوم تدفعنا للاعتقاد بأن الكمالية وضعت هدفاً أساسياً «سلبياً» هو بتر تركيا، مجتمعاً وقيماً، عن منظومتها

الإسلامية في الداخل والخارج، من دون أن يشكل الاندماج بالغرب هدفاً أساسياً آخر «إيجابياً» بمعنى التفاعل الحقيقي مع عناصر الحضارة الغربية، وتجسيدها على الأرض، في المؤسسات والدستور والقوانين، كما في الممارسات والسلوك داخل المجتمع والعلاقات بين مختلف فئاته.

أولاً: في العلمانية

ألغى أتاتورك الإسلام ديناً للدولة، وخلال السنوات الأولى من عهده كان يمهّد لتشريع «الدين» الجديد، أي العلمانية ويقرّها بنداً أساسياً في الدستور. العلمانية، في تعريفها البديهي، المتفق عليه لدى أصحابها في الغرب، هي فصل الدين عن الدولة، وترك الجماعات المدنية في المجتمع تدير شؤونها الدينية بنفسها بالطريقة التي ترتئيها بعيداً عن أي دور للدولة. والمفارقة هنا أنه في حين اعترفت معاهدة لوزان للأقليات الدينية في تركيا من مسيحيين (أرمن ويونانيين) ويهود بحق إقامة مؤسساتهم ومدارسهم الخاصة، كانت الدولة (العلمانية) تنزع هذا الحق عن الطوائف الإسلامية حيث يشكل المسلمون ٩٩ في المئة من عدد السكان. وهو ما كان يدعو نجم الدين أربكان، الزعيم الإسلامي، للقول في أواخر القرن العشرين بأن الإسلاميين في تركيا يريدون فقط الحقوق التي تتمتع بها الأقليات المسيحية واليهودية(!).

وهكذا رفع أتاتورك وخلفاؤه «العلمانية» شعاراً لم يكن يعني، في الواقع التطبيقي، سوى إمساك الدولة بالشأن الديني وإدارته ورسم خطوطه. كانت العلمانية ومازالت حتى الآن، في تركيا، تعني تدخل الدولة في الدين لا فصله عنها.

فمنذ اللحظة الأولى لتأسيس الجمهورية الكمالية العلمانية، كانت

الدولة، وبهدف وضع رجال الدين تحت دائرة المراقبة، وبهدف تخريج رجال دين بـ «مواصفات» محددة، تنشىء ٢٩ مدرسة (عام ١٩٢٤) عرفت باسم «مدارس إمام ـ خطيب» لإعداد أئمة الجوامع وخطبائها. ومع أن هذه المدارس أغلقت لاحقاً وبصورة تدريجية، إلاّ أنها ما لبثت أن عادت عام ١٩٤٩ تحت صفة «دورات إمام ـ خطيب» إلى أن شُرِّعت قانونياً عام ١٩٥١ وكان عددها سبعاً، ليصل عام ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤ إلى ٣٩١ معهداً، متوسطاً وثانوياً، تابعاً للدولة وتهدف، بحسب دستور ١٩٨٢، إلى «إعداد عناصر تلبي الحاجات الدينية مثل الإمامة والخطابة والتدريس في دورات القرآن الكريم وتطبيق برامج تحضيرية لمن سيدخلون إلى التعليم العالي».

وتدخلت الدولة في الشأن الديني، عندما أنشأت، في جامعة أنقرة، في عهد أتاتورك، كلية للعلوم الدينية باسم «كلية الإلهيات» ما لبثت أن تعممت لاحقاً على مختلف الجامعات التركية. والطابع العلماني للدولة، لم يلغِ كذلك، فرض تدريس مادة الدين، تحت اسم «الثقافة والمعرفة الأخلاقية» في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة، وفقاً للمادة ٢٤ من الدستور الحالي الذي أقرّ عام ١٩٨٢، بعدما كانت هذه المادة تعطى لبعض الصفوف بدءاً من العام ١٩٤٩.

أكثر من ذلك، إن جميع أئمة الجوامع والمساجد، وجميع العاملين في دور العبادة والمؤسسات الدينية، التعليمية والاجتماعية، هم بمثابة موظفين يتقاضون رواتبهم إما من الدولة مباشرة أو من رئاسة الشؤون الدينية، وهذه الأخيرة، تُفرد ميزانيتها من ميزانية الدولة وهي بالتالي مؤسسة رسمية. ومن البديهي القول إن توجهات هذه المؤسسة، وجميع الأئمة التابعين لها وعددهم أكثر من سبعين ألف إمام مسجد، تتحدد وفقاً للسياسة التي يرسمها لها النظام. وهذا

يتناقض مع أبسط قواعد العلمانية وهي عدم تدخل الدولة في الشأن الديني وترك الجماعات الدينية تنظم نفسها بنفسها، وهذا ما هو قائم في جميع الدول الأوروبية وأميركا الشمالية.

ثانياً: في الديموقراطية

تعتبر الديموقراطية أحد أهم الأسس التي تقوم عليها الحضارة الغربية، وهي إلى جانب الحريات وحقوق الإنسان، من الشروط التي تفرضها مثلاً، الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، في بعض علاقاتها مع الدول الأخرى. والمفارقة أن الكماليين اليوم، الذين يعودون في كل صغيرة وكبيرة إلى أتاتورك كمرجعية في مختلف القضايا، يفتقدون أتاتوركهم في مسألة الديموقراطية. والأسهم الستة للكمالية التي ذكرناها سابقاً لا تتضمن «سهم» الديموقراطية. وإذا كان الكماليون اليوم يبرّرون غياب الديموقراطية عند أتاتورك بأن الأمة حينها لم تكن مهيأة لها، وبأن أوروبا كانت محكومة بأنظمة شمولية مثل هتلر وموسوليني وفرانكو، إلاّ أن ما هو صحيح أيضاً أن الأمة التركية كانت إسلامية بامتياز، فلماذا تكون مثل هذه الأمة مهيأة إذن للعلمانية ولا تكون مهيأة للديموقراطية؟ ومن ينكر أن هؤلاء الزعماء الأوروبيين ليسوا نتاج عملية انتخابية ديموقراطية، وأن الديموقراطية ظهرت في الحضارة الغربية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وسقوط النازية والفاشية، وبمواجهة الكتلة الشيوعية. وتركيا، التي كانت عسكرياً، جزءاً أساسياً من المنظومة العسكرية للغرب (حلف شمال الأطلسي)، لم تنجح في أن تكون كذلك على صعيد الحلقة الديموقراطية. فعلى الرغم من إقرار التعددية الحزبية عام ١٩٤٥، وإجراء أول انتخابات ديموقراطية عام ١٩٤٦، إلاّ أن هذه العملية على امتداد السنوات اللاحقة وحتى اليوم

اعترتها معوقات كبيرة جعلت منها عاجزة عن أن تكون عملية ديموقراطية حقيقية.

أول هذه المعوقات تدخل الجيش في السياسة عبر أساليب مختلفة أبرزها القيام بانقلابات عسكرية مباشرة أعوام ١٩٦٠ و١٩٧١ و١٩٨٠. فإذا كانت السيادة للشعب، كما يقول أتاتورك، فلماذا الانقلاب على حكومات شرعيتها كاملة ومستمدة من برلمان انتخبه الشعب؟ والمشكلة تصبح أدهى وأخطر حين نعلم أن أي انقلاب عسكري، وفقاً للقوانين، لا يُعتبر غير شرعي، بل منصوص عليه في المادة ٣٥ من «قانون المهمات الداخلية» للجيش الذي يسمح له بوضع يده على إدارة البلاد في حال شعر أن الجمهورية العلمانية في خطر.

ومع ذلك كان العسكر يدركون مضاعفات تدخلهم المباشر، ويسعون ليس لمنعه أو لوقفه، بل لتقليصه إلى أدنى حدود الضرورة. وعلى هذا كانت فكرة تأسيس «مجلس أمن قومي» وإقراره كبند في الدستور عام ١٩٦١ أكده من جديد دستور ١٩٨٢. ومن خلال مجلس الأمن القومي، مارست المؤسسة العسكرية دوراً «شرعياً» كاملاً. إذ يتألف مجلس الأمن القومي (المادة ١١٨ من الدستور) من عشرة أعضاء نصفهم مدنيون فيما النصف الآخر عسكريون وهم: رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية، ومن رئيس الأركان وقادة القوات البرية والبحرية والجوية والدرك (الجندرمة). ومع أن ما يقرره المجلس لا يتعدى حدود التوصية للحكومة، إلاّ أن الحكومات المتعاقبة كانت تتعاطى مع «توصيات» المجلس كما لو أنها «قرارات» ملزمة التنفيذ، وبذلك كان العسكر يمارسون «شرعية» تدخلهم الكامل في كل

شاردة وواردة، في القضايا الأساسية و«الصغيرة»، من السياسة الخارجية والتسلح إلى الزيّ والطعام(!). وبدا، في السنوات الأخيرة، أن العسكر لم يعودوا بحاجة إلى تنفيذ انقلابات عسكرية مباشرة، ما داموا قادرين على فرض إرادتهم الكاملة، من خلال مجلس الأمن القومي. وأسطع مثال على ذلك، «التوصيات» التي اتخذها المجلس في اجتماع ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٩٧ ويطلب فيها من أربكان، رئيس الحكومة حينها، تطبيق كل ما نصّت عليه «قوانين الثورة» العائدة لزمن أتاتورك. وما هي إلاّ أربعة أشهر حتى كان أربكان خارج السلطة بضغوط من الجيش. وينظر الجميع إلى ما جرى يوم ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٩٧ على أنه «انقلاب مقنّع»، ويمكن اعتباره الانقلاب الرابع في تاريخ تركيا. والأمثلة على خضوع الحكومة ورجال السياسة لإدارة العسكر كثيرة وصادرة عن لسان زعماء الأحزاب أنفسهم.

وإلى مجلس الأمن القومي والمادة ٣٥ من النظام الداخلي للجيش، تتكبل العملية الديموقراطية في تركيا بعدد كبير من المواد، في الدستور وفي قانون الأحزاب السياسية وفي قانون العقوبات التي تتيح حظر الأحزاب وحرمان الزعماء من العمل السياسي، وسجنهم، بحيث يقوم العسكر، من حين لآخر، بإعادة تركيب الخريطة السياسية بما يتوافق مع المبادىء الأساسية للكمالية، ولو تناقض ذلك مع الإرادة الشعبية المعبر عنها في الانتخابات النيابية والبلدية. وهذا يتعارض كلية مع الديموقراطية كإحدى الركائز الأساسية للحضارة الغربية.

ثالثاً: في الحريات وحقوق الإنسان

من القضايا التي تتباهى بها الحضارة الغربية ذلك المدى الواسع من

الحريات والحقوق الممنوحة للأفراد والجماعات ما دامت لا تتخذ العنف وسيلة للحركة أو للوصول إلى السلطة. وعلى الرغم من بعض «الخروقات» التي يشهدها هذا المبدأ في دول غربية (فرنسا تحديداً)، إلاّ أن انتهاكات حقوق الإنسان والحريات في تركيا شكّلت قاعدة على امتداد سنوات الجمهورية. ففي الدستور والقوانين عشرات البنود التي تحدّ بصورة كبيرة من الحرية الفكرية وحرية التعبير والكتابة، وفرض عقوبات على كل من يطرح تصوراً يتناقض مع الفكر الأتاتوركي أو حتى مجرد انتقاد بعض جوانبه. ولعل الكمالية، هي الإيديولوجية الشمولية الوحيدة المتبقية من عصر الإيديولوجيات الشمولية الكبرى مثل الشيوعية والنازية والفاشية، والتي لم تستطع بعد أن تتجاوز الخطوط الحمر التي رسمتها بنفسها لنفسها في العشرينيات من القرن العشرين.

من أجل حماية شخصية أتاتورك والعلمانية (بمفهومها الكمالي)، حيل بين المجتمع وخياره الحرّ وبين الفرد وحريته حتى الشخصية. وأصبحت معارضة أو انتقاد كل ما يمت إلى الكمالية بصلة ذنباً يعاقب «مرتكبه». وهذا ما أثار دائماً احتجاجات منظمات حقوق الإنسان وانتقادات تقارير منظمة العفو الدولية. فأودع السجن عشرات بل مئات الكتّاب والصحافيين ورجال السياسة والمواطنين بسبب فكرة قالوا بها. وتحت ذريعة إثارة النعرات المناطقية والمذهبية والدينية والعرقية الواردة في المادة ٣١٢ من قانون العقوبات التركي، تمّ اصطياد صفوة المعارضين، حرماناً من العمل السياسي، أو سجناً وعلى رأسهم نجم الدين أربكان، وحسن جلال غوزيل ورجب طيب أردوغان (الذي حوكم وسجن لمجرد قراءته أبيات شعر للأب الروحي للقومية التركية ولأتاتورك ضياء غوك ألب!!). وبسبب مواقف معينة لنواب أكراد (بالأحرى أتراك من أصل

كردي) في البرلمان في آذار/ مارس ١٩٩٣، رفعت الحصانة عنهم، وسيقوا فور خروجهم من البرلمان من رقابهم من جانب الشرطة. ولم تتوقف محاولات محاكمة المفكرين وعلى رأسهم ياشار كمال لأنه طالب بوقف حمام الدم ضد أكراد تركيا. ومن لم يقع عليه الحرم السياسي أو يذق طعم السجن كان مصيره التصفية. وهكذا سقط المئات بل الآلاف من الضحايا في ما سمّي بـ«جرائم مجهولة الفاعل» والتي كانت تنفذ من قبل أجهزة أمنية تابعة للدولة. وهذا ما حدا المفكر العلماني الليبرالي المعروف محمد ألتان على القول إن «منطق العصابة»، الموروث من «جمعية الاتحاد والترقي» ما زال يحكم الدولة وتركيا. وطالت القيود على الحريات حتى تلك المتعلقة بالحريات الشخصية جداً. وبحجة حماية العلمانية، حيل منذ سنتين، دون دخول الطالبات المحجبات إلى الجامعات. وعدم ارتداء غطاء الرأس قانون يسري على موظفي الدوائر الرسمية، لكن الطالبات الجامعيات لسن موظفات. وهذا ما أدى إلى طرد آلاف الطالبات خارج الجامعات ليبقين دون تحصين دراسي. وما زالت «واقعة» النائبة مروة قاواقجي في ربيع العام ١٩٩٩ ماثلة لجهة منعها من أداء القسم الدستوري كنائبة منتخبة، ثم طردها من البرلمان فإسقاط العضوية وحتى الجنسية التركية عنها لمجرد أنها كانت ترتدي غطاء للرأس، علماً أن النظام الداخلي للبرلمان لا ينص على وجوب عدم ارتداء غطاء الرأس. بل إن الصحافيات المحجبات يُمنعن من دخول الجامعات لتغطية الأخبار رغم أن مهنتهن لا علاقة لها بالجامعات والقرار يطاول فقط الطالبات(!).

رابعاً: في حقوق الأقليات

تعدّ تركيا الآن ٦٥ مليوناً، لكنها فسيفساء من خليط الأعراق

والمذاهب. فالأكراد فيها يناهزون الـ ١٢ مليوناً أي خمس السكان، فيما العلويون يقاربون ثلث السكان. هذا إضافة إلى أقليات عرقية ودينية ومذهبية أخرى.

النفي الديني الذي قامت العلمانية على أساسه، واكبه نفي عرقي، وتحت شعار «هنيئاً لمن يقول أنا تركي» الذي أطلقه أتاتورك، مورس أبشع نفي وإلغاء للآخر. لم يعد هناك من أعراق سوى العرق التركي. والجميع تحوّلوا، بقدرة مؤسس الجمهورية إلى «أمة تركية». وهكذا لم يُعترف بالهوية الثقافية لـ ١٢ مليون كردي، وشنّت حملة تتريك واسعة بدءاً بقمع التمردات وإعدام الزعماء وصولاً، وهذا الأخطر، إلى محاولات تذويب الهوية الكردية. ونزعت عن الأكراد صفة الكردية وتحوّلوا في نهاية الثلاثينيات إلى «أتراك الجبال» وأطلق المسؤولون في تلك الفترة أقسى التعابير بحق الأكراد حين وُصِفوا بأنهم عبيد، لم يُخلقوا سوى لخدمة السيد التركي. وعلى امتداد العقود اللاحقة دمرت أو أحرقت آلاف القرى، في جنوب شرقي الأناضول، وهُجِّر مئات الآلاف من أراضيهم بموجب قوانين سُنّت. ولم يسمح لهم باستخدام لغتهم الأم ولا التعلم أو الكتابة والنشر بها. ورغم التخفيف المحدود في بعض القيود في العام ١٩٩١ (بأوامر من طورغوت أوزال)، إلاّ أن النظام الكمالي ما زال يرفض الاعتراف بوجود أقلية عرقية كردية. ومبعث قلق النظام أن ذلك سيكون الخطوة الأولى على طريق انفصالهم واستقلالهم، وحجتهم القانونية أن معاهدة «لوزان» أشارت إلى أقليات دينية لا عرقية.

وهذه القضية بالذات تحتل منذ سنوات عقدة العقد في العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي. واحترام حقوق الأقليات الثقافية

واللغوية هو أحد العناوين الأساسية في وثيقة «معايير كوبنهاغن»، التي يُلزم الاتحاد الأوروبي كل من أراد الانضمام إلى ناديه تطبيقها، وهو ما سوف يشكل إحدى أكبر العقبات أمام دخول تركيا هذا الاتحاد.

ويتجلى أيضاً عدم الاعتراف بحقوق الأقليات، في رفض منح العلويين وضعاً رسمياً بصفتهم مجموعة مذهبية. وعلى رغم أنهم يعدّون ما لا يقل عن ١٨ ـ ٢٠ مليوناً فهم غير ممثلين في «رئاسة دينية» أو «مجلس ديني» خاص بهم. وهذا ما يثير من وقت لآخر حساسيات سنّية ـ علوية، رغم أن القاعدة الأهم للنظام العلماني هي وسط العلويين، الذين ما زالوا يحملون حساسية عالية ضد أي نظام إسلامي، يذكّرهم بالمذابح التي ارتكبتها السلطنة العثمانية إزاءهم في القرن السادس عشر. وإذا كانت هذه القضية تتصل بحقوق الأقليات المذهبية إلاّ أن وجهها الآخر يكمن، كما لا يخفى، في ما ذكرناه آنفاً حول المفهوم الكمالي للعلمانية.

ما بعد هلسنكي:

التطلع الأوروبي لدى تركيا، الذي تعود جذوره البعيدة إلى أواخر العهد العثماني، والذي تبلور، شعارات نظرية، مع مصطفى كمال أتاتورك، يصل اليوم إلى مرحلة حاسمة. فتركيا التي فهمت الحداثة الأوروبية قطعاً مع الإسلام والماضي، لم ترد جدياً أن تكون جزءاً حقيقياً من الحضارة الأوروبية. فمارس كماليّوها مفهومهم الخاص لكل القضايا التي تشكل عناصر المنظومة الحضارية الأوروبية، من العلمانية والديموقراطية والمجتمع المفتوح والحريات وحقوق الأقليات وحقوق الإنسان، والمبادرة الفردية واقتصاد السوق وما إلى ذلك. وحين قبلت قمة زعماء دول الاتحاد الأوروبي في ١١ و١٢ كانون

الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ إدراج اسم تركيا على لائحة الدول المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، فإنما كانت تضع تركيا والكمالية أمام موقف حرج وخيارات حاسمة. فأنقرة التي كانت تتهم أوروبا بأنها نادٍ مسيحي (وهي كذلك) فقدت، بقرار قمة هلسنكي، أهم حجة كانت تتذرع بها وتغطّي سياساتها ونهجها المتعارض مع «معايير كوبنهاغن». الآن، كما يقال، الكرة في ملعب الكمالية التركية، فإما أن تحسم خيارها الأوروبي بما يعني التخلي عن كل النهج الذي مورس منذ العام ١٩٢٣ على صعيد القضايا المشار إليها، وهذا يعني إعادة بناء الهوية التركية من جذورها للمرة الثانية خلال أقل من قرن، بما ينسجم فعلاً لا قولاً مع المنظومة الأوروبية، وإما استمرار النهج الحالي المستمر منذ العام ١٩٢٣ بما يعني إسقاط شعار الأوْرَبَة من قاموس النخبة الكمالية. وفي الحالتين يمكن القول ان الكمالية أمام مفترق تاريخي حاسم لن يتأخر كثيراً في إظهار الصورة التي ستكون عليها تركيا في القرن الواحد والعشرين.

٣

تركيا في البلقان

تبدأ علاقة تركيا والأتراك بالبلقان من الاسم. ففي قاموس أوقيانوس التركي أن أصل كلمة «بلقان» تركي وتعني الجبل المغطى بالغابات الكثيفة، وقد أطلقت على هذه المنطقة من جانب الأتراك العثمانيين. لذا يحاول البعض، تجنباً لاستخدام اللفظة التركية، الإشارة إلى المنطقة باسم: جنوب شرقي أوروبا.

أبعد من الرابطة اللغوية، علاقة تركيا بالبلقان هي علاقة التاريخ والتحدي، وخط زحل الحضارات بكل أبعادها العرقية والدينية والثقافية. وإنجاز الأتراك، ومن الضروري هنا إضافة العثمانيين المسلمين، الأساسي والحقيقي الذي لم يكن في فتح بلاد الشام وشمال أفريقيا، ولا في وراثة لقب خادم الحرمين الشريفين ونقل الخلافة إلى اسطنبول، ولا في المواجهة السياسية والمذهبية مع صفوين إيران الشيعة، وهؤلاء للمناسبة، كانوا قبائل تركمانية، أي بناء عم للأتراك العثمانيين. الإنجاز الحقيقي للعثمانيين كان في المقلب الآخر من الأناضول، في تخوم أوروبا الجنوبي الشرقية، في

شبه جزيرة البلقان. وقد حققوا معظم هذا الإنجاز قبل السيطرة على سوريا ومصر والجزيرة العربية. لذا كانت فتوحات الأتراك العثمانيين في البلدان جهاداً بكل معنى الكلمة، بخلاف ما هي عليه العلاقة بين الأناضول وبلاد الشام وبين الأناضول وإيران وبين الأناضول والجزيرة العربية.

أسس العثمانيون دولتهم عام ١٢٩٩، وبعد ذلك بنحو نصف قرن، كان الجنود العثمانيون، المسلمون، يطأون بأقدامهم لأول مرة، كفاتحين، أرضاً أوروبية، هي جزيرة غاليبولي في العام ١٣٥٤. وأقول، كفاتحين، لأنه قبل ذلك بثمانية أعوام، كان خمسة آلاف جندي تركي يعبرون إلى تراقيا بطلب من الأمبراطور البيزنطي لمساعدته في إحدى معاركه. وبعد ذلك بعشر سنين في العام ١٣٦٤، كانت أولى طلائع المستوطنين العثمانيين تنتقل من الأناضول إلى البلقان لتبدأ مسيرة الوجود التركي فيه. وفي خلال أقل من قرن، كان العثمانيون يُحكِمون السيطرة على معظم البلقان المعروف حالياً بـ: اليونان، صربيا، بلغاريا، مقدونيا، ألبانيا، رومانيا، المجر، جزر المتوسط مثل قبرص ورودوس وصولاً إلى بولندا وقلب النمسا وضفاف الأدرياتيك. فكانت معارك فاصلة، تقع، من زاوية إسلامية، في خانة مثيلاتها مثل اليرموك والقادسية. وما عجز عنه الأمويون والعباسيون، كان للعثمانيين شرف تحقيقه: فتح القسطنطينية عام ١٤٥٣، وقبلها في العام ١٣٨٩ موقعة قوصوه الشهيرة.

علاقة تركيا بالبلقان، إذن، علاقة جهاد وبذل ودم. وبعد خروج المسلمين من إسبانيا في العام ١٤٩٢، انحصرت علاقة أوروبا بالإسلام في علاقتها بالأتراك. وعلى امتداد قرون، اقترنت في

أوروبا كلمة «تركي» بكلمة «مسلم» وكلمة «مسلم» بكلمة «تركي». ولم يعد هناك فاصل بين الكلمتين: كان في وسع الأوروبي أن يتصوّر وجود عربي مسلم وعربي مسيحي، لكنه لم يكن ليتصوّر أن يكون التركي مسيحياً أو أن يوجد مسيحيون أتراك.

والوجود التركي في البلقان، ببعده الحضاري ـ الديني، كان مؤثراً حتى على تشكل النظرة الأوروبية إلى المفهوم القومي والحضاري لأوروبا. بل يمكن القول، وفقاً لأحد المؤرخين الأوروبيين، إن منشأ الشعور بالهوية الأوروبية المشتركة ما كان ممكناً لولا الفتوحات العثمانية والتحدي الذي حملته. وفي العام ١٩٩٤، يقول الوزير الفرنسي السابق جان فرنسوا دينيو، إن أوروبا، قبل العام ١٤٥٣، كانت مصطلحاً جغرافياً، وبعد فتح الأتراك القسطنطينية أصبحت أوروبا مصطلحاً سياسياً وحضارياً وثقافياً ودينياً. ورغم انحسار السيطرة التركية عن معظم البلدان لم يُمح «الجرح» العثماني من الذاكرة الأوروبية. ففي العام ١٩٨٣، في الذكرى المئوية الثالثة لاندحار آخر هجوم تركي على فيينا وبدء العد العسكي للوجود التركي في البلقان، كان البابا الحالي يوحنا بولس الثاني يحيي، وفي ساحة فيينا الرئيسية أبطال الدفاع عن المدينة وعن أوروبا المسيحية في وجه «البرابرة»، أي العثمانيين.

بعد خمسمئة عام على السيطرة التركية في البلقان في منتصف القرن التاسع عشر، كان عدد المسلمين فيه نحو أربعة ملايين ونصف المليون نسمة، أي نحو ٣٧,٥ في المئة من مجمل سكان البلقان، من بينهم مليونا تركي ومليون و٣٠٠ ألف ألباني و٦٠٠ ألف بوسني و٤٤٠ ألف تركي.

تفككت الدولة العثمانية نهائياً عام ١٩١٨ بعد مسيرة انحلال قاربت مئة عام. واستطاعت فلول الجيش العثماني أن تلملم نفسها بقيادة مصطفى كمال أتاتورك في جمهورية جديدة في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٣ رسمت حدودها معاهدة لوزان في ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٢٣. وفي الحدود الجديدة للدولة كانت تركيا تحتفظ بإحدى صفاتها المتعددة وهي الصفة البلقانية، ليس من ناحية جغرافية فحسب، بل من نواح عدة، تشكل أداة للتأثير في الخريطة البلقانية، على غير صعيد ومستوى.

احتفظت تركيا بمساحة هي ٢٣٧٦٤ كلم٢ من أراض أوروبية ضمن حدودها، والتي تعرف بتراكيا الشرقية. وهذه المساحة أكبر من مساحة دول بلقانية بكاملها: سلوفينيا (٢٠٢٥١ كلم٢) والجبل الأسود (١٣٨١٢ كلم٢) وكوسوفا (١٠٩٠٠ كلم٢) وفويفودينا (٢١٨٠٠ كلم٢) وأقل قليلاً من مقدونيا (٢٥٧١٣ كلم٢) ومن ألبانيا (٢٨ ألف كلم٢).

والحضور الجغرافي التركي في البلقان، حضور استراتيجي. فتركيا بوابة البلقان إلى آسيا، ومشكلاتها الجغرافية مع اليونان تحدّد جانباً مهماً من علاقاتها مع البلقان. ومضيقا البوسفور والدردنيل هما صلة وصل أو فصل، لشبه الجزيرة البلقانية مع آسيا.

الحضور الجغرافي التركي في البلقان، حضور أساسي. وإذا كان التاريخ، بحسب مونتسكيو، يصنعه الإنسان، فإن الجغرافيا هي التي تصنع الإنسان. العامل الجغرافي، يجعل تركيا دولة بلقانية. لكن تركيا لم تكن بلقانية بفعل جغرافيتها فقط.

في العام ١٩٩٢، تحدث ثلاثة أساتذة صرب، في ذروة الحصار الصربي لسراييفو، معتبرين أن ما يفعله الصرب هو الانتقام من

موقعة قوصوه عام ١٣٨٩ وتحرير أوروبا من الأتراك. وذهب مذهبهم وزير الإعلام الصربي حين وصف الصرب بأنهم المحاربون الصليبيون الذين يحمون أوروبا من الإسلام والعالم من المؤامرة الإسلامية.

ليس مسلمو البلقان جميعهم أتراكاً، بل هم، على العكس أقلية. لكن التوحّد في نظرة أوروبا إلى المسلمين في البلقان على أنهم جزء من الإرث العثماني ـ التركي، وأنهم اليوم امتداد أو أذرع لتركيا، مازال يقع في قلب الرؤية الأوروبية. ولا أعتقد أن ذلك ناشيء من فراغ. وعلى سبيل المثال، فإن الألبان الذين قدّموا نزعتهم القومية، عندما كانوا مسيحيين وبعدما دخل معظمهم الإسلام، وحاربوا بالتالي في موقعة قوسوه ١٣٨٩ وفي ١٩١٢ ضد الأتراك المسلمين، لم يجدوا، حين كانت تضيق بهم السبل، إلاّ تركيا ملجأ لهم.

بين عامي ١٨٧٨ و١٩١٨ غادر البلقان مليون ونصف المليون مسلم، من مختلف الأعراق، البوسنية والألبانية والبلقانية... إلخ، وبعد تأسيس الجمهورية عام ١٩٢٣، واستقرار الأوضاع نسبياً، وصل إلى تركيا حتى العام ١٩٨٩ أيضاً نحو المليون ونصف المليون مهاجر مسلم من أعراق مختلفة.

تركيا بقيت تشكل لأغلبية مسلمي البلقان عنواناً رئيسياً للتطلع وللحماية. ومن هنا يكتسب الدور التركي أهمية بالغة في البلقان من خلال المجموعات المسلمة المنتشرة فيه. ولم تفلح خمس وسبعون سنة من التجربة العلمانية في تركيا لا في تغيير النظرة الأوروبية إلى إسلامية تركيا، ولا في تخلي مسلمي البلقان عن النظر إلى تركيا أباً روحياً ومادياً لهم، ولا في امتناع أنقرة عن

سياسة استخدام مسلمي البلقان، ركناً أساسياً من أركان استراتيجيتها في المنطقة.

وتبدو أهمية ورقة المجموعات في البلقان، أكثر وضوحاً في ضوء حجم هذه المجموعات.

ففي ألبانيا يؤلف المسلمون نحو ثلاثة أرباع السكان (مليونان ونصف المليون من أصل ثلاثة ملايين و٢٤٠ ألفاً) وفي البوسنة ـ هرسك يوجد مليونا مسلم من أصل ٤,٥٠٠٠٠٠، وفي مقدونيا ٨٠٠ ألف مسلم من أصل ٢,٣٠٠٠٠٠ (ثلث السكان)، وفي كوسوفا مليونان من أصل ٢,٨٠٠٠٠٠ (ثلثا السكان). وفي بلغاريا مليون ونصف المليون مسلم من أصل عشرة ملايين (نحو ١٥ في المئة من السكان). وفي اليونان ١٣٠ ألفاً من أصل ١٢ مليوناً. وفي الجبل الأسود ٢٠٠ ألف من أصل مليون (أي نحو خمس السكان) وفي رومانيا ٢٧٠ ألفاً من أصل ٢٢ مليوناً.

أي أن المسلمين يؤلفون أكثرية ساحقة في ألبانيا وكوسوفا ويؤلفون نصف السكان في البوسنة والثلث في مقدونيا والثُمن في بلغاريا. ويصل مجموع المسلمين في كامل منطقة البلقان إلى تسعة ملايين ونصف المليون مسلم يضاف إليهم عشرة ملايين مسلم تركي يقطنون المنطقة البلقانية من تركيا، ليصل مجموع مسلمي البلقان إلى ١٩ مليوناً.

وحتى لا يحصل التباس بين الانتماء الديني لمسلمي البلقان وانتمائهم العرقي، نوضح أن مسلمي البلقان خارج حدود تركيا البلقانية، والبالغ عددهم تسعة ملايين يتوزعون عرقياً كما يأتي:

٥,٢٠٠,٠٠٠ ألباني: (مليونان ونصف المليون في ألبانيا، مليونان في كوسوفا و٧٠٠ ألف في مقدونيا)

مليونان من البوسنيين (البوشناق) وجميعهم في البوسنة ـ هرسك.
مليونان و٧٢٥ ألفاً من الأتراك (مليون ونصف في بلغاريا، ١٠٠ ألف في مقدونيا، ١٠٠ ألف في اليونان، ٢٥ ألفاً في كوسوفا) و٣٠ ألفاً من البوماق في اليونان.
أي أن نسبة المتحدرين من العرق التركي خارج حدود تركيا في البلقان هي مليون و٧٢٥ ألفاً من أصل تسعة ملايين أي نحو سدس مسلمي البلقان.
بمعنى أن الانتماء العرقي بمفرده لا يستطيع أن يكوّن قاعدة صلبة في الاستراتيجية التركية في البلقان، إلاّ في بلغاريا. بل أكثر من ذلك، فإن النظر من زاوية عرقية إلى الشأن البلقاني لن يكون في مصلحة تركيا، في ظل النزعة القومية القوية لدى أكبر مجموعة مسلمة في البلقان وهم الألبان. وعلى سبيل المثال، فإن أتراك كوسوفا وعددهم لا يتعدى ٢٥ ألفاً، ويتمركزون في مدينة بريزرين، يشكون من اضطهاد الألبان المسلمين لهم، وهم ليسوا مع انفصال كوسوفا عن يوغوسلافيا التي منحتهم حقوقاً ثقافية كاملة بعد إلغاء الحكم الذاتي في كوسوفا عام ١٩٨٩، في حين لم يكن ذلك متوافراً لهم في ظل سيطرة الألبان الكوسوفيين على الإقليم في أثناء فترة الحكم الذاتي بين عامي ١٩٧٤ و١٩٨٩. بل إن ألبان كوسوفا، وفقاً لما ورد في صحيفة تركية عام ١٩٩٧، يضعون نصب أعينهم هدف جعل أتراك كوسوفا ألباناً، فـ «نحن ألبان أولاً ثم مسلمون» يقول أحد الألبان.

بعد تأسيس الجمهورية عام ١٩٢٣، انكفأت تركيا على نفسها لتثبيت دعائم الجمهورية الوليدة الطالعة، كمعجزة، من بين ركام معاهدات تمزيقها، وفقاً لشعار أتاتورك الشهير: «سلام في الوطن

سلام في العالم». ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية التي وقفت تركيا فيها على الحياد، كانت معالم النظام العالمي الجديد ترسو على ظهور قطبين رئيسيين: المعسكري الغربي - الأطلسي والمعسكر الشيوعي - السوفياتي.

اختارت تركيا أن تكون جزءاً من المعسكر الأطلسي، حيث التزمت طوال فترة الحرب الباردة مقتضيات ما يرسمه الحلف. لذا لم تكن للمنطقة البلقانية أي خصوصيات استثنائية خارج السياسات الأطلسية. ولم تشهد «الجبهة البلقانية» لتركيا في خلال هذه الفترة أي توترات سوى خلافها مع اليونان، فضلاً عن تدفق المهاجرين البلغار الهاربين من سياسات تودور جيفكوف في بلغرة وتنصر أتراك بلغاريا ومسلميها. إن فترة الحرب الباردة أضافت إلى تركيا حضوراً جديداً في البلقان وأوروبا عموماً من خلال عضويتها في العديد من المنظمات والمؤسسات والتجمعات ذات الطابع الأوروبي أو البلقاني. من ذلك عضويتها في المجلس الأوروبي وعضويتها كشريك في الاتحاد الأوروبي، وعضويتها في مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، وعضويتها في منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود التي أبصرت النور بعد انتهاء الحرب الباردة وضمت دولاً بلقانية مثل مولدافيا ورومانيا وبلغاريا واليونان. ومن خلال هذه المؤسسات تمارس تركيا حضوراً سياسياً واقتصادياً، فضلاً عن حضورها العسكري عبر حلف شمال الأطلسي ومنظمة اتحاد غرب أوروبا، في منطقة البلقان.

عام التحول في علاقة تركيا بالبلقان كان بالتأكيد عام ١٩٨٩ وما تلاه، مع بدء انهيار المعسكر الشيوعي وظهور النزعة الديموقراطية في دول البلقان الشيوعية مثل رومانيا وبلغاريا وألبانيا، وصولاً إلى

انفجار النزعة العرقية والدينية مع بدء تفكك الاتحاد اليوغسلافي، ومضاعفات ذلك على موازين القوى في كامل المحيط البلقاني.

ويمكن تحديد عناصر السياسة التركية حيال الأوضاع البلقانية كما يأتي:

١ ـ إن تركيا، رغم تفكك الاتحاد السوفياتي وانهيار الشيوعية، مازالت حاجة أميركية. فواشنطن في إطار تعزيز هيمنتها على المناطق الشيوعية السابقة، تحتاج إلى ذراع ضاربة في المحيطات الإقليمية للمعسكر الشيوعي السابق في البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط لمنع عودة الهيمنة الروسية من جهة، ولمواجهة الحركات الإسلامية الأصولية المعادية لأميركا من جهة أخرى. وبناء على ذلك فإن تركيا في حركتها الإقليمية بما فيها البلقانية، هي جزء من الحركة الأميركية.

٢ ـ إن تركيا في حركتها البلقانية، تسعى إلى تعميق التفكك البلقاني ولا سيما الاتحاد اليوغسلافي انطلاقاً من كون يوغسلافيا، وعمودها الأساسي صربيا، هي حليف لعدوتها الأولى اليونان. وما يضعف حلفاء اليونان من شأنه إضعاف اليونان. العامل اليوناني، هنا، حاسم في تحديد خيارات تركيا في البلقان. لذا كانت تركيا من أوائل المعترفين باستقلال كرواتيا وسلوفينيا ومقدونيا والبوسنة ـ هرسك عن يوغوسلافيا، وذلك في ٦ شباط/ فبراير ١٩٩٢.

٣ ـ إلاّ أن أي تفكيك من شأنه تقوية الوضع اليوناني، هو موضع رفض تركي. فإذا كانت تركيا مع مبدأ التفكيك في يوغوسلافيا، فهي ضد أي تفكيك تستفيد منه جارتاها المباشرتان، اليونان وبلغاريا. والمقصود هنا الحالة المقدونية، التي

هي محط تطلع ثلاث قوى وهي بلغاريا واليونان وألبانيا ـ كوسوفا، وهذا ما لا تقبله تركيا.

٤ ـ إن تركيا منذ العام ١٩٩٠ وحتى اليوم تلجأ إلى سياسة المحاور والأحلاف، انطلاقاً من خصوماتها التاريخية والجغرافية مع اليونان ومن خصوماتها الدينية مع العالم الأرثوذكسي الممثّل باليونان وصربيا وروسيا، وإلى حد ما بلغاريا. لذا نشطت الديبلوماسية التركية في خلال الأعوام الأخيرة لإقامة علاقات متينة مع الدول المتخاصمة مع الكتلة السلافية الأرثوذكسية، ومع الدول ذات الأكثرية الإسلامية، مثل كرواتيا وسلوفينيا والبوسنة ـ هرسك وألبانيا ومقدونيا ورومانيا. وحاولت، بنجاح محدود، اللعب على الخلافات البلغارية ـ اليونانية حول مقدونيا، للتقارب مع بلغاريا.

٥ ـ إن تركيا، العلمانية، لا يمكن أن تتجاهل ضغط الشارع التركي المسلم ووجود مئات الآلاف من المتحدرين من أصول بلقانية في تركيا. لذا فإن سياسة استخدام العامل الديني والعرقي خارج حدودها، إحدى ركائز السياسة الخارجية التركية. وهذا ما تسعى إليه أنقرة عبر دعمها للشيشان وأتراك روسيا الاتحادية وجمهوريات القوقاز وآسيا الوسطى وتركمان شمال العراق وأتراك قبرص الشمالية. وهذا ما تقوم به عملياً في البلقان حيال كل الأقليات التركية والمجموعات المسلمة. وقد عكس الرئيس الراحل، طورغوت أوزال، هذا الواقع عبر شعاره الشهير: من الأدرياتيك إلى سور الصين، وبالتالي وحدة ما يسمى العالم التركي. وهو ما كان ذهب إليه سابقاً أحد الكتّاب الأوروبيين من أن فارساً يخرج من ضفاف

الأدرياتيك إلى حدود الصين، لن يجد صعوبة في التعبير عن همّه إذا كان يعرف بعض اللغة التركية.

حروب البلقان الداخلية، في البوسنة وكوسوفا، هي حروب المصالح الأميركية في العالم، وحروب الحضارات الإسلامية ـ المسيحية والمسيحية ـ المسيحية، لكنها كذلك حروب تركيا بإرثها العثماني وتطلعها الطوراني، إسلامياً كان نظامها أم علمانياً.

VI

من الأدرياتيك إلى سور الصين

١

سبعة أيام في بلاد القازاق

حين حطت بنا طائرة الخطوط الجوية التركية، مع خيوط الفجر الأولى، لم يكن أحد من المدعوين إلى مؤتمر دولي حول أتاتورك، يظن أن هذا المكان مطار لعاصمة إحدى أكبر الدول مساحة في العالم. ولولا بضع طائرات جاثية في نهاية مساحة باطونية، لما اختلف المبنى الذي يواجهنا عند النزول من الطائرة، عن عمارة سكنية متواضعة من طابقين تظهر ستائر طابقها العلوي متناثرة مع حاجات منزلية وبعض أواني الزهور. إنه مطار «الماتي» (وليس المآتا كما أظهرته الصحافة العربية خلال عقود) عاصمة قازاقستان (أيضاً بالقاف وليس بالخاء). غرف صغيرة تكاد تشعرك بأنك في منزل عائلي حيث تتناثر في بعض الممرات الفاصلة بين الغرف كنبات ضخمة فيما درج الباطون الموصول إلى الطابق العلوي أشبه بدرج بين طابقين.

كل شيء في «عنوان» هذه البلاد يذكر بـ «العهد البائد» بالزمن السوفياتي.

وشرطي المطار، مثله مثل شرطة الشوارع، مازال يعتمر قبعة

عسكرية ضخمة يزين مقدمها المرتفع جداً شعاران. قبعة كبيرة جداً، كأنها صنعت لتوضع على رأسين معاً. حتى البيان المالي الذي وزّع علينا لنملأه يذكر بالعهد السوفياتي، عهد الاقتصاد الموجه والستار الحديدي. ونتساءل، ما الذي تغير إذن منذ استقلال هذا البلد عن موسكو عام ١٩٩١، حتى نسجل ماذا نحمل من دولارات وحاجات؟

لقد تغيرت بلاد القازاق (والروس) لكن في اتجاهات ارتدادية، فما أن نخرج من الباب الخشبي العتيق والضيق لقاعة المغادرة حتى تواجهنا مباشرة مجموعة لا تقل عن ١٥ ـ ٢٠ شاباً متحلقين عند باب الخروج، بوجوه غريبة وعيون واسعة تسأل، بالروسية، (ولحسن الحظ نفهمها) عما إذا كنا نريد سيارة تاكسي أو فندقاً أو نايت كلوب.. هذا أحد المظاهر الهجينة لمرحلة الانتقال من اقتصاد الدولة إلى اقتصاد السوق، نموذج لجماعات المافيا المتحكمة في البلاد من أعلى هرم السلطة إلى أدناه. نتجاهل هؤلاء الشبان ونخرج نهائياً مما يسمى مطاراً، فإذا نحن أمام بيوت خربة أو أخرى محترقة بالكامل من دون أن ندري السبب. وإذ يلزم السير مسافة ليست قصيرة للوصول إلى الحافلة التي كانت تنتظرنا، نلمح في البعيد إنشاءات جديدة. إنه المطار الجديد الذي تبنيه شركات تركية.

تستدرك أن الماتي ومطارها كانا معزولين عن العالم في العهد السوفياتي، وأن للبلد طريقاً واحداً وفضاء واحداً، هو ذلك المؤدي إلى موسكو، والذي لم يكن يحتاج، كجهة جانبية إلى أكثر من مطار صغير، بل مجرد مساحة لهبوط طائرة.

الفتاة التي كانت تمسح الطاولات والكراسي القليلة أمام كوخ

خشبي قبالة الحافلة التي كانت تنتظرها، يبدو أن لا شغل لها، في غياب الزبائن، أو لقلتهم، سوى الاعتناء بتنظيف هذه الطاولات والكراسي، إذ كانت تمسح الكراسي البلاستيكية البيضاء مرة واثنتين وثلاثاً. إنه العلاج الوحيد والأمثل لقتل الزمن في بلد تتفشى فيه البطالة ويعم الفقر وتكفي رزمة من ٣٠ ـ ٤٠ دولاراً في الشهر لعائلة من خمسة أشخاص.

لم أدر عندما انطلقت بنا الحافلة فجر ذلك الاثنين البارد في اتجاه قلب العاصمة، لماذا ساورني ذلك الشعور بأنني أعرف هذه الأمكنة. شوارع طويلة جداً واسعة تحيط بها من الجانبين أشجار كثيفة وعالية، فيما الأبنية لا تتعدى خمسة طوابق لكنها مرتفعة. إنه النمط السوفياتي في العمارة حيث الضخامة والارتفاع. تذكرنا أننا شاهدنا مثل هذه الأمكنة في صوفيا وفي موسكو وفي مدن سوفياتية أخرى.

مافيا.. فقر وجنس

تسع سنوات مضت على استقلال قازاقستان. لقد انهار النظام السابق لكن كل شيء مازال يدل عليه. أما «التجديد» ففي اتجاه واحد: الاستهلاك، المافيا، العصابات، الجرائم، الفقر وازدهار تجارة الجنس. وكما في موسكو سابقاً وكما هنا وهناك من الدول الشيوعية السابقة، اختصر الغرب بالهامبورغور والكوكاكولا والجينز والحريات الجنسية. منذ اللحظة الأولى كان واضحاً أن الكوكاكولا هي «الإله الجديد». في كل مكان لا شيء سوى الكوكاكولا، دعايات ضخمة على جدران الأبنية، وأكواخ المقاهي وخيمها.

تمضي الحافلة بنا في شوارع العاصمة، ولا يخيب الظن بأننا في

أمكنة ألفناها. حتى المبنى الجديد الذي كان مقر إقامة الرئيس نور سلطان نزار بايف ينتمي في شكله إلى عهد مضى. من الخارج، هو أشبه بقاعه المدينة الرياضية في بيروت، بجدرانه العالية والملساء. مظهر واحد يخطىء ظننا:

الفندق الذي نزلنا فيه لنتناول طعام الفطور. كان مبنى شاهقاً جداً مع واجهة زجاجية خضراء، وزرقاء، بفعل انعكاس السماء والطبيعة. إنه فندق «ريجينت» أنقرة. والأتراك أرادوا من خلاله إعطاء صورة للنموذج الذي يسعون إلى ترويجه، ولا أحد يجزم بما إذا كانوا سينجحون في ذلك أم لا.

تبدو الماتي مثل صحن منبسط وسط جبال شاهقة وحادة الرؤوس. «جبل الآلهة» الذي تغمره الثلوج طوال أيام السنة كان محط اهتمام المشاركين وإعجابهم، ولعله المكان الذي نال أكبر حصة من الصور الفوتوغرافية. وفي انتظار قدوم المساء، موعد إقلاع طائرتنا مرة ثانية إلى مدينة تشيمكنت في جنوب وسط البلاد، جالت بنا الحافلة على معظم معالم العاصمة القازاقية وضواحيها. وقد صادف ذلك يوم الاحتفال باستقلال قازاقستان عن الاتحاد السوفياتي في ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١. وكانت جموع الناس تتحلق حول فرق الموسيقى والممثلين والخطباء. لكن تلك الساحة لم تكن هي قلب المدينة النابض، حيث حركة التجارة والمقاهي والمحال الكبرى والصغرى. كانت محطتنا الأولى، بعدما اخترقنا شارع الفارابي الحديث النشأة، متحف المدينة، إذ الواجهة الضخمة والعالية والجميلة في الوقت نفسه، وفي وسط بهوه الداخلي الرئيسي، الفارغ والعالي، انتصبت الخيمة القازاقية التقليدية: مستديرة الشكل مع سقف مقبب بعض الشيء.

وفي الداخل، عبر باب وحيد، فرشت البسط الشعبية المزخرفة والمخدات التي يغلب عليها اللون الأحمر الداكن. إنها الخيمة التي ترمز إلى قبلية الأصول القازاقية وانتشارها في السهوب المترامية لآسيا الوسطى لجهة الحدود الصينية والقرغيزية. تاريخ قديم يعود إلى آلاف السنين، لكن درة المتحف، والتاريخ، كانت حيوان «الماموس» الضخم الذي عاش قبل أربعين ألف سنة، وكان عثر قبل شهر في سيبيريا، على أول ماموس كامل متجمد، وقابل للاستنساخ نظراً إلى بقاء جيناته الوراثية حية بفعل التجمد.

الخيمة والماموس يختصران ماضي القازاق. وفي ذلك تماه مع الهوية الأصلية، يصل إلى حد التفاخر بحيث تنتصب الخيمة القازاقية التقليدية في كل الأمكنة الحديثة التي قصدناها في أنحاء قازاقستان. لا ندري إذا كان هذا التقليد قد نشأ بعد بروز الشعور بالهوية بعد استقلال قازاقستان، أم أنه تقليد قديم. لكن المؤكد أن القازاق ليس في داخلهم أي شعور أو إحساس معاد للروس. وأكثر من ذلك، إنهم يضمرون لهم كل الحب والعرفان بالجميل.

«فهم الذين عرفونا إلى الحضارة الحديثة، والأوتوبيس، والأبجدية» تقول لنا «غولشاه» دليلتنا القازاقية.

من جبل الآلهة ومتحف المدينة تمضي بنا الحافلة في طريق جبلية خلابة حيث الغابات الكثيفة تغطي الأمكنة والتلال والجبال، وصولاً إلى «ميداي» مدينة التزحلق على الجليد التي مازالت، بضخامة منحوتاتها ورسومها الجدارية، شاهدة على عظمة سوفياتية قد لا تعود.

تبدو مدينة «ميداي» الرياضية بملعبها ومدرجاتها جثة بلا روح. وبعدما كنا نؤمل النفس برؤية ساحة جليد جميلة، إذا بصعود تلك

الدرجات الكثيرة ينفتح على ملعب من الباطون تحول إلى مستودع أو كاراج لشاحنات وآليات. وبدا أيضاً، وفي ظل ظروف قازاقستان الاقتصادية الصعبة، استحالة إعادة الحياة في المدى المنظور لهذا الصرح العظيم، ولهذه الرياضة التي أصبحت في زمن الانفتاح والاقتصاد الفوضوي والمافياوي، مكلفة ولا طاقة للناس الذين تحولوا بمعظمهم إلى فقراء، بتحملها. جديد وحيد أضيف إلى هذه المدينة الرياضية هو: أعلام الكوكاكولا أيضاً وأيضاً.

من «ميداي» نعود إلى منطقة السوق التجارية ونتذكر مجدداً صوفيا، حيث يقوم مخزن مركزي كبير أو الـ «تسوم» أي المخزن العالمي المركزي.

فلكل عاصمة شيوعية سابقة «تسوم» خاص بها.

عشر سنين من الاستقلال والتقاليد القديمة نفسها مستمرة. ونحن ندخل هذا المخزن، رغبة في التفرج ليس إلاّ: طوابق عدة وبضاعة من كل الأنواع، الأصلي بجانب المقلد، ولا سيما الأدوات الكهربائية. وفي الغالبية الساحقة من الأجنحة، كان الباعة من النساء: فتيات في كل مكان، ومع أن الطقس كان بارداً نسبياً، إلاّ أن ثيابهن لم تكن «شتوية» بل كنّ يمعنّ، كما لو بإصرار وتقصد، في ارتداء التنانير القصيرة جداً وغير الضيقة في الوقت نفسه. كنّ جميعاً ممشوقات القامة من دون بدانة، ويتمتعن جميعاً بجمال وجه استثنائي.

وحين خرجنا من «التسوم» للتجول في الشارع الذي يطل عليه، كان التساؤل: من أين للروسيات والقازاقيات كل هذه القامات الممشوقة، والوجوه الجميلة، الأقرب إلى أفراس السهوب والبوادي؟ وبعدما ارتحنا بعض الشيء على مقعد خشبي، أنا وجاك توبي ومسعود ضاهر والجزائري محيي الدين نحاس، تكشف لنا بوضوح

نسوية المجتمع القازاقي والروسي. معظم الباعة، في الأكشاك، والمطاعم والبسطات من النساء وغالبيتهن من الشابات. حتى نسبة اللواتي يرحن في الشارع ويجئن تطغى بوضوح على نسبة الرجال، وتتساءل: وأين هم الرجال، والشبان إذا؟

وإذ يطول انتظار الجواب، يكشف الشارع التجاري الرئيسي في المدينة عن بطالة مرتفعة جداً: عجائز يبعن الزهور، وهناك واحدة منهن تعزف على آلة «البزق» وواحدة تبيع صحفاً. بائعات، بائعات. لكن أحداً لا يشتري، إنها ظاهرة لمسناها في كل الأمكنة التي حللنا فيها في قازاقستان.

في هذا الشارع، أيضاً، تفوح رائحة اللحوم المشوية التي تباع على قارعة الطريق، وتنتشر الصحف والمجلات الإباحية المحلية والأجنبية، فيما العلاقات الحرة المتفلتة من أي قيد بين الجنسين، تنتشر على نطاق واسع، ويسهم الفقر بصورة أساسية في تعميمها.

ويحين المساء ونعود من جديد إلى «مطار» العاصمة في رحلة بالطائرة تستغرق ساعة وربع الساعة، إلى مدينة «تشيمكنت» قرب الحدود الأوزبكية على بعد مئة وعشرين كيلومتراً من العاصمة طشقند.

كان الاستقبال مميزاً على أرض المطار، فوفدنا كان يضم ثلاثة وزراء أتراك: اثنان حاليان وواحد سابق.

فتيات قازاقيات وروسيات بلباس فولكلوري محلي، وبجمال وجه نادر، كنّ يحملن صواني عليها أرغفة خبز محلية مع حبوب مستديرة من اللبن المجفف: قطعة من الخبز وحبة وأكثر من اللبن المجفف، وتصبح من سكان تلك المحافظة الكبيرة، وتلك المدينة، الثانية من حيث الكبر، بعد العاصمة الماتي.

وبقدر ما كان الاستقبال، والليل يزحف، مميزاً وسورياليا وشاعرياً، بقدر ما كانت المفاجآت تنتظرنا بعد ذلك: أولاها أن مطار «تشيمكنت» كان يفتقد الحمامات اللائقة، وحين دخلنا إلى ما يسمى (حماماً) خارج مبنى المطار، أدركنا أننا عدنا مئات السنين إلى الوراء: فهو لم يكن يحمل من الحمام إلاّ اسمه: قاذورات، روائح كريهة ومجرد حفرة في الأرض محاطة بجدران من الباطون العتيق.

وهذه المشكلة ستواجهنا طوال رحلتنا ذهاباً وإياباً داخل قازاقستان: لا حمامات ولا مياه.

من مدينة «تشيمكنت» إلى مدينة تركستان نحو ١٥٠ كليومتراً والرحلة في الحافلة استغرقت ساعتين ونصف الساعة. لم نتبين جيداً، بسبب الليل، المكان المحيط، لكننا أدركنا أن الطريق التي نسير عليها كانت مليئة بالحفر، غير معبدة بطريقة جيدة، فكان ارتجاج الحافلة واهتزازها لا يتوقفان بصورة جعلت معظمنا يتساءل: يا إلهي، إلى أين نحن ذاهبون؟ وكان السؤال محقاً.

* * *

باستثناء جامعة «أحمد يسوي» بمركزها الثقافي ونزلها، ومساكن طلابها ومطعمها، كل شيء في مدينة «تركستان» يذكرك بعصور عابرة، لم يسبق أن شاهدتها إلاّ في الأفلام، أو قرأت عنها في الكتب.

سكانها مئة ألف نسمة، لذلك لا تشعر إلاّ بطيف مدينة، فيما كل شيء يدل على أنها قرية موغلة في «القروية».

عندما صعدت، وزميلي محيي الدين، مع «دليلنا» عثمان، ابن صديقنا التركي الدكتور صبري خدمتلي، في التاكسي الذي أقلنا

من أمام جامعة يسوي، قاصدين المدينة، لم يكن يخطر في بالنا أن التاكسيات قديمة ومخلعة إلى هذا الحد. لكن هذه الـ «لادا» السوفياتية التي يعود عمرها إلى أكثر من ثلاثين سنة كانت قادرة على السير بسرعة قياسية. فقلة السيارات في المدينة كانت تتيح مثل هذه السرعات من دون حوادث تذكر، على الرغم من زفت الطرق المتفسخ.

الشوارع سيئة جداً. ومعظم البيوت بطابق أرضي مع أسطح من قرميد «الأترنيت». ووسط هذه العمارات العتيقة جداً والفقيرة جداً، كانت محطة وصول السكة الحديدية التي تتميز بعمارتها الجميلة والكبيرة، وكانت القطارات وسيلة النقل الأساسية داخل قازاقستان، والسوفيات اهتموا كثيراً بهذه الوسيلة لأنها تتيح لهم ربط البلاد بالمركز، ونقل المواد الأولية والمنتجات الزراعية، ولا سيما القطن، إلى موسكو.

وسط كل هذا الفقر والخراب، يظهر، فجأة، أول تمثال نصادفه في رحلتنا. كان تمثالاً نصفياً لكارل ماركس، أمام محطة سكك الحديد، مازال قائماً على الرغم من انهيار الشيوعية. وأكثر من ذلك، كانت امرأة تنظف قاعدته بمكنسة عتيقة. لقد ذهب النظام الماركسي، لكن تلك المرأة كانت في سرها تستذكر بعض ما قدمه النظام البائد مقارنة بـ «عولمة» الإفقار والتجويع.

ننزل من التاكسي أمام سوق المدينة المركزي. ونادراً ما تلمح في أحياء المدينة دكاكين أو محال للبيع، الجميع يقصدون السوق المركزي. إنه المدينة وقلبها ونبضها.

إنه مدينة قائمة بذاتها. من بوابة حديدية كبيرة تدخل السوق، وها نحن الآن في زمن آخر، وتاريخ آخر، لا أعتقد أن هناك فرقاً

بين ما نراه هنا وبين ما قرأناه عن أسواق المدن في القرون الوسطى. وباستثناء بعض الأدوات الكهربائية التي تنتمي إلى زماننا الراهن، لا يبدو أن «الحضارة» قد مرت من هنا. أكواخ من خشب متراصة صفوفاً صفوفاً، وكل صف من الأكواخ مختص ببيع صنف بعينه: هنا الحلويات وهناك البهارات وهنالك الفواكه والخضار وهلم جراً.. وخلف هذا الكوخ وذاك فقط البائعات.. عجائز وشابات.. كأنك في مجتمع «أمومي». «غابات» من النساء بثياب قروية بالية وعصائب على الرأس، أو فتيات شابات، سافرات: الغالبية من القازاق لكن الروسيات حاضرات أيضاً.

النظافة شبه مفقودة لا سيما في جناح بيع الحلويات. وفي القسم المختص لبيع اللحوم، كانت المفاجأة كبيرة: الباعة أيضاً معظمهم من النساء. وإذ «يعبق» المكان بروائح اللحوم التي لا تعرف الثلاجات، كان بائع يهيىء ساطوره ليقطع فخذ ذبيحة على... جذع شجرة قطع ووضع بين الذبائح المعلقة. والجميع يدعونك إلى التقدم للشراء والكيلو الفخم بـ ١٨٠ «تنفة» أي بدولار واحد وربع الدولار فقط. ويقل سعر لحم الخيل والجمال عن ذلك.

وإلى جانب جناح اللحوم كانت مراطبين العسل الأصلي الجامد بتراصف واحدها بجانب الآخر، والكيلو بدولارين فقط. ولم نخيّب، أنا ومحيي الدين، رغبة البائعات الجميلات، فاكتفينا من كل هذا السوق الغريب بشراء نصف كلغ للتجريب، وحتى لا تكون ساعة مندم.

في جناح البهارات والحبوب، لفت نظرنا صنف لونه أسود ومكوّن من حبوب صغيرة جداً ذات شكل مستطيل ومعبأ في أكياس صغيرة بشكل الإصبع. إنه نبات الـ «ناصباي» الذي يوضع بعض

منه في الفم بين الأسنان السفلى الأمامية وبين الشفة السفلى ويمضغ ببطء إلى أن تسري قشعريرة تخدير ناعمة قد تطيح وعيك إن أكثرت من تناول الكمية الممضوغة. وتعرف من البائعة أن هذا «طعام» مفضل عند الرجال يبقيهم غائبين عن الوعي فترات طويلة. وإذا ما صحوا أكملوا «مهنتهم» بتناول مشروبات كحولية يستدينون لشرائها. المرأة هنا هي العاملة والكادحة فيما الرجل لاهٍ لا مبالٍ ومهمل.

سوق من نساء، بل مدينة من نساء. هكذا، على الأقل، يبدو ظاهر «تركستان». وظاهرها لا يشي بأنها مدينة مسلمة. مئة ألف نسمة، ولا يوجد سوى... غرفة كبيرة يقال لها جامع من دون مئذنة، وحين لمحنا بائع كتب عند مدخل السوق المركزي يقرأ في القرآن، تقدمت منه وسألته: هل تفهم ماذا تقرأ؟ أجاب بالنفي، فألحقته بسؤال آخر: ولماذا، إذاً تقرأ في القرآن؟ فأجاب من أجل الشفاء من المرض والسعادة في الحياة.

في مدينة «تركستان» لا شبكة للمياه. إنهم يجلبون الماء إلى خزانات من حديد. والكهرباء تأتي لساعتين خلال اليوم، وبالتالي لا ثلاجات ولا تلفزيونات إلاّ في ما ندر. أيضاً لا حمامات في البيوت، بل مجرد حفرة في الأرض أمام المنزل محاطة ببضعة ألواح من خشب أو تنك أو حجارة.

يقول الدكتور نجدت الباي الذي يرأس قسم الترجمة في جامعة «أحمد يسوي» إنه حين جاء في العام ١٩٩٤ إلى المنطقة، سأل: أين الحمام؟ فأجابوه: كل المنطقة حمام.

والروس لم يحاولوا أن يفعلوا شيئاً ليحسنوا وضع القازاقيين. أحد الأسباب الرئيسية للفلتان الأخلاقي السائد في تركستان هو إلى

جانب الفقر، انعدام التربية الدينية. حتى الذين يطلقون على أنفسهم لقب رجل دين لا يعرفون من الدين شيئاً. فهؤلاء مثلاً يحتفلون بعيد الفطر بتناول بعض الكحول، كتقليد محلي، لكنهم يفتون بعدم جواز مضاجعة الرجل لزوجته خلال شهر رمضان. لقد كانت الدعاية الشيوعية ضد الدين قوية، والآن، على الرغم من علمانية النظام التركي، فإن جامعة «أحمد يسوي» هي جامعة تركية ـ قازاقية مشتركة، تسعى، وهذا من أهدافها، إلى استعادة الشعب بعض هويته الدينية. فهناك ما يقارب ١٢٥ طالباً يتعلمون في الجامعة دراسة القرآن وتفسيره، ويمنحون شهادة ذلك، ويوزعون على مدارس المدينة والمنطقة لتعليم الدين. وفي عيد الفطر احتشد عشرة آلاف شخص للصلاة وراء الإمام في الشارع الموازي لجامعة «أحمد يسوي» والواقع خارج المدينة، على الرغم من أن الذين جاءوا للصلاة هم بمعظمهم لا يعرفون كيفية تأديتها.
فضلاً عن ذلك في هذه الجامعة كلية للإلهيات، ومعظم أساتذتها من الجامعات التركية.

ومع ذلك، وهذه ظاهرة لافتة جداً، فإن القازاق، كما ذكرنا آنفاً، لا يكنّون أي عداء للروس. وأكثر من ذلك، عندما بدأ نجدت الباي بتدريس الطلاب بعض الدروس الدينية، صرخوا بوجهه: «لا نريدك، عد إلى تركيا».

وهذا كان من نتائج الدعاية الروسية التي غرست في النفوس شعار العداء لأميركا أولاً، ولتركيا ثانياً.

وحتى الآن ما زال الشعور العام لدى الشباب القازاقي بالتحديد، هو العداء لتركيا والصداقة مع الروس. حتى أن هذا الجيل الجديد لا

يريد تعلم لغته الأصلية «القازاقية» ويفضل بدلاً منها تعلم اللغة الروسية فقط. لذا تجد الدعاية التركية صعوبة حتى الآن في «اختراق» الجيل الجديد من القازاقيين.

يفتقد سكان تركستان لأدنى مقومات الطبابة. فلا أطباء، وإذا وجدت مستشفى، يكون اسماً على غير مسمى. وعلى المريض الذي يريد إجراء عملية جراحية، مثلاً، أن يجلب معه إلى المستشفى كل شيء من طعام ومياه وحاجيات أخرى، ولا غرابة في ظل هذه الأوضاع المأساوية أن يكون المستشفى الأبرز في المنطقة مخصصاً للأمراض العقلية.

كنتاو: علاقة الإنسان بالمكان

على بعد ثلاثين كيلومتراً فقط من مدينة تركستان، كان المشهد مختلفاً ومفاجئاً.

في الطريق إلى مدينة «كنتاو» أو «كندا»، تناثرت المقابر المبنية بطريقة لافتة حيث يحاط الضريح بجدران أربعة مسننة في طرفها العلوي، وتبرز كثرة القبب النحاسية فوق العديد من الأضرحة حتى لتكاد تظن أن هؤلاء الناس يهتمون بآخرتهم أكثر من اهتمامهم بدنياهم.

الطريق الطويلة، المتفسخة والمحفرة تقطع سهوباً شاسعة وقاحلة، يحدها في الأفق «الجبل الأسود» الممتد حتى طشقند عاصمة أوزبكستان. وعلى مسافة ليست ببعيدة عن الطريق تلمح من وقت لآخر قناة مياه عريضة تعلم أنها مخصصة لري حقول القطن الذي تتراجع زراعته، ولم نشاهد سوى واحد منها. ويشير دليل الرحلة إلى عشرات المصانع الصدئة والخربة المتناثرة على جانبي الطريق كلما اقتربنا من «كنتاو». وهي مصانع لم يبق منها الآن سوى

الجدران، فالروس إثر تفكك الاتحاد السوفياتي فككوا كل المعدات ونقلوها إلى موسكو وداخل روسيا.

فجأة يظهر إلى يميننا سد كبير لتجميع المياه، فتحدس بأن الوضع في هذه المنطقة بخلاف ما هو عليه في تركستان. ولا يخطىء الحدس، إذ تبدأ ملامح مدينة «كنتاو» بالظهور بعد قليل، ولا تصدق عينيك، من هول ما رأيناه سابقاً، ما تراه الآن.

«كنتاو» مدينة حديثة بكل معنى الكلمة، تأسست عام ١٩٥٣، وكانت تعد ٣٠٠ ألف نسمة معظمهم من الروس الذين قدموا حينها لاستيطان المنطقة واستغلال مواردها المعدنية والزراعية. وقد خطط للمدينة على أحدث ما يكون من التخطيط المدني الحديث: شوارع واسعة، أرصفة مخصصة لمرور البشر، وأخرى لمرور الحيوانات، وأقنية مياه، وحدائق غنّاء رائعة الجمال مع جسور وتماثيل، وأبنية مجهزة بكل شيء، ومدارس ومستشفيات، ومصانع وساحات واسعة، أبرزها ساحة لينين التي لاتزال تحمل الاسم نفسه.

ندخل المدينة قبيل غروب الشمس بقليل ونسأل عن ناسها ونقول، ربما كانوا أووا إلى بيوتهم مع اقتراب حلول الليل.

لكن المفاجأة الكبرى كانت في أن غالبية سكانها قد هجروها في السنوات الأخيرة ولم يبق فيها سوى ٤٠ ألفاً نصفهم من الروس والنصف الآخر من القازاق مع أقلية ألمانية.

وتسأل عن السبب فيأتيك الجواب بأنه اقتصادي ولا علاقة له بأي حساسية روسية ـ قازاقية. لقد أفرغت المصانع من معداتها، ولم يعد لهؤلاء المواطنين من عمل، ففضلوا المغادرة بحثاً عن لقمة العيش. ويحرجك التساؤل الأكثر مرارة: كيف يمكن لهؤلاء الناس

الذين بنوا هذا المكان الرائع أن يغادروه؟ وأي مأساة في أن تنقطع علاقة الإنسان بالمكان؟ هنا كانوا يعملون ويتعلمون ويسهرون ويتنزهون ويلهون ويبنون حلم الاشتراكية والعطاء، وفجأة يغادرون الأمكنة غير آبهين بكل الأحاسيس والأنفاس التي اختلطت بهواء وتراب «كنتاو». كيف يمكن للإنسان أن يغدر، هكذا، بالمكان؟

منازل خاوية، وشوارع مهجورة، والأنوار التي تتلألأ من هنا وهناك محدودة.

ومع أسراب الغربان الكثيرة التي لم تفارقنا من تركستان، كنا ندخل قبل حلول الليل بقليل مدينة «تشيمكنت»، ثاني أكبر مدن قازاقستان وتعد نحو مليون نسمة.

وعلى الرغم من اختلاط الانتماء، إلاّ أن اللغة الروسية كانت هي السائدة وهي امتداد لهندسة المدينة «السوفياتية».

وفي «تشيمكنت» القليلة السيارات، الكثيرة الأشجار، كان «يختبئ» خلف مظاهر الفقر والبطالة، «عالم آخر» قازافي بالكامل، حين أولم لنا فرع جامعة «أحمد يسوي» في «تشيمكنت» في سهرة عشاء عامرة، تميزت فيها أصوات المغنين بالقوة والعذوبة في آن، فيما عرضت فتيات قازاقيات طويلات القامة أزياء تنتمي إلى عالم روما وباريس، بغرائبه وبكشفه، غالباً، لمساحات واسعة من الجسد.

نغادر تشيمكنت، ونغادر الماتي وقبلها تركستان، وفي ذهننا تعليمات المركز الوطني للبحث العلمي في فرنسا، للباحثين الفرنسيين المشاركين في رحلتنا: لا تشربوا الماء، لا تأكلوا، لا تفتحوا الباب لأي كان ولو كان طفلاً، لا تتعاطوا مع الشرطة لأنهم «مافيا»، لا تتركوا أوراقكم الرسمية لدى السلطات، وجوب التلقيح ضد الأمراض.

نغادر قازاقستان، إنما وفي ذاكرتنا تلك الوجوه الكادحة وتلك الوجوه الجميلة، الباحثة عن مكان لها في التاريخ والمتطلعة إلى ما يأخذ بيدها. إنها دعوة لكل البلدان القادرة، المسلمة وغير المسلمة، كي يتذكروا أن تلك السهوب والأصقاع كانت مركز إشعاع حضارياً عالمياً، وإن أنسَ، فلا أنسى تلك الطالبة وذلك الطالب اللذين انفردا بي في إحدى قاعات جامعة «أحمد يسوي» يسألانني عن دينها وتاريخها.

السؤال كان أكبر من فرد، ومن جامعة، إنه يرسم الأمة كلها.. ولتركستان القازاقية كل الحب وسنعود إليها، لا بد، مرة ثانية.

(أواخر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩)

٢

الطورانية في «بلاد المنشأ»

أحمد يسوي (١١٠٣ ـ ١١٦٧م) أحد الرموز الأساسية في التراث التركي. فهو الذي أعطى اللغة التركية أشكالها اللغوية والأدبية المتقدمة منذ القرن الثاني عشر، وهو أول متصوف تركي ـ إسلامي كتب قصائده باللغة التركية، وقدم بذلك الخدمة الأعظم لهذه اللغة، وإن كان هدفه الأصلي هو نشر الإسلام وسط القبائل والأقوام التركية. ويذكر بعض المصادر أن عدد مريديه تجاوز مئة ألف مريد، انتشروا في كل أنحاء العالم التركي من حدود الصين إلى الأناضول، وأن لهم دوراً مهماً في تجذير الوجود التركي الإسلامي في مناطق روملي الأوروبية، وفي مقدمهم بعض من كان له دور أساسي في قيام الدولة العثمانية مثل الشيخ أديبالي وحاجي بكتاش وغيرهما.

من منطقة «تركستان» شمال طشقند انطلق إشعاع أحمد يسوي، وهذه المنطقة مازالت حتى اليوم تحمل اسم «تركستان» عبر مدينة يتجاوز عدد سكانها مئة ألف، كانت الموطن الأقدم، والمستمر بالتأهل، للأوغوز، وفيها يرقد المعلم أحمد يسوي، في مقام تقوم الحكومة التركية بإعادة ترميمه.

في مدينة «تركستان» التي تقع الآن في جنوب وسط قازاقستان، انطلقت تركيا في أكبر وأهم مشروع استثماري، وهو تأسيس جامعة تركية ـ قازاقية مشتركة تحمل اسم «جامعة الخوجا أحمد يسوي ـ الجامعة التركية القازاقية الدولية» وذلك مباشرة بعد استقلال قازاقستان. وحمل مرسوم إنشاء الجامعة الموقع من الرئيس القازاقي نور سلطان نزارباييف تاريخ ٦ حزيران/ يونيو ١٩٩١. ومن ثم وقع الاتفاق المشترك حول مهام الجامعة وتمويلها من جانب وزير خارجية تركيا ونائب رئيس الحكومة القازاقي في أنقرة في ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢. وفي العام ١٩٩٢ باشرت الجامعة مهامها بصورة عملية متضمنة أقساماً مختلفة علمية وأدبية، ومركزاً ثقافياً ضخماً ومجمعات سكنية للطلاب فضلاً عن فندق للضيوف. يرأس الجامعة القازاقي الدكتور مراد جورينوف ولها فرع في ثاني مدينة قازاقية وهي «تشيمكنت»، وتضم الجامعة نحو ٤٠٠٠ طالب و٢٠٠ أستاذ معظمهم من تركيا والباقون من قازاقستان وبعض الدول الإسلامية.

جاء تأسيس الجامعة في مدينة «تركستان» بالذات تكريماً للمتصوف واللغوي الكبير أحمد يسوي، من جهة «وتنمية الوعي بالنزعة التركية بين الجمهورية التركية وجمهورية قازاقستان والجمهوريات التركية الأخرى»، كما جاء في المادة الأولى من النظام الداخلي للجامعة، من جهة أخرى.

وانطلاقاً من هذا الهدف، انعقد بين ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩ و٣٠ منه «مؤتمر أتاتورك الدولي الرابع» في تركستان بالتعاون بين جامعة أحمد يسوي ومركز أبحاث أتاتورك في أنقرة الذي يرأسه الدكتور عزمي سوسلو. شارك في المؤتمر عدد كبير من

الباحثين من تركيا وقازاقستان وأوروبا واليابان وآسيا والعالم العربي، قارب ثلاثمئة باحث.

وتتضح الأهداف السياسية من هذا المؤتمر من خلال المناخ الذي ساد جلسات الافتتاح والختام والنشاطات التي أقيمت على هامش المؤتمر. وكان الحضور السياسي التركي لافتاً حيث شارك ثلاثة وزراء في المؤتمر، اثنان حاليان ينتميان إلى حزب الحركة القومية اليميني المتشدد، وثالث سابق هو نامق كمال زيبق، الذي كان، وما زال، أحد أعمدة «العثمانية الجديدة» التي أطلقها الرئيس الراحل طورغوت أوزال.

بعد وفاة أوزال عام ١٩٩٣، وبعد ردود الفعل الحادة من جانب روسيا وأرمينيا وبعض البلقانيين والعرب، ظُن أن شعار «العالم التركي من الأدرياتيك إلى سور الصين» قد تراجع أو حتى طوي نظراً للحساسيات التي يثيرها مثل هذا الشعار. لكن العديد من تصريحات الرئيس التركي سليمان ديميريل كانت تخيب هذا الظن. وما شهدناه في مؤتمر أتاتورك الدولي الرابع كان «وثيقة» رسمية على أن النزعة الطورانية متأصلة في النفوس، والحضور التركي في الجمهورية التركية يهدف أساساً إلى وحدة أو اتحاد العالم التركي.

كان الوزير السابق نامق كمال زيبق نموذجاً لقوة حضور هذه النزعة، «ليس مهماً أن تكون تركياً أو قازاقياً، المهم العمل على لغة تركية واحدة»، يقول زيبق الذي أردف أن الزمن سيردم الفارق أو بعض الاختلاف بين اللغة التركية واللغات التركية الأخرى. وشدد زيبق على الرابطة التي تجمع بين الأتراك وبين «مدينة تركستان»، فـ «هنا عاش جدنا جميعاً أوغوزخان». فيما أكدت رسالة زعيم

الحركة القومية دولت باهتشلي أن العلاقات بين العالم التركي «ستستمر إلى يوم القيامة». وكرر الوزير عبد الخلوق تشاي أن القرن المقبل سيكون «قرن الأتراك». وذكر الوزير الآخر رمضان ميرزا أوغلو أن الجمهورية التركية هي «امتداد للدويلات التركية» وقال: «كلنا، قازاقيين وأوزبكيين وأتراكاً، أغصان لشجرة واحدة. فنحن لغة واحدة ودين واحد وتاريخ واحد عرق واحد»، واعتبر أن «خلق عالم تركي عظيم، مهمة تاريخية»، وهذه بدأها جنكيز خان وتيمورلنك والعثمانيون وتستمر الآن.

ولم يفوّت الأتراك سانحة في المؤتمر إلاّ واستغلوها لتعزيز النزعة الطورانية والرابطة المشتركة بين الشعوب التركية. فالأمسية الغنائية والموسيقية التي أقيمت على هامش المؤتمر واستمرت نحو ساعتين، بدأت بتذكير أحد مقدمي الأمسية بكلام لأتاتورك عن أن الاتحاد السوفياتي قد يتفكك يوماً ما. وحينها على تركيا والأتراك أن يكونوا مستعدين لهذا الحدث العظيم، «فجميعنا من عرق واحد ولغة واحدة وتقاليد واحدة»، وكانت نزعة «الأبوة» طاغية أيضاً على نشاطات الأتراك حين لم تغادر صورة كبيرة لأتاتورك المسرح قبل نهاية الحفل.

كذلك حملت المسرحية التي قدمت في أمسية أخرى اسم «أتراك السماء» في إشارة إلى اللقب الذي كان يطلق على الأتراك الأوائل وكيف تكاتفوا لمواجهة العدو الصيني الذي حاول تفرقتهم ولسان حالهم الضمني أن هذا العدو يمكن أن يكون الآن روسياً...

وفي الحفل الختامي جمع نامق كمال زيبق بين تركيا «الأكبر سكاناً» وقازاقستان «الأكبر مساحة» في العالم التركي. وبرز الطابع السياسي والطوراني في الحفل الختامي على ما عداه. فقد كرم فيه،

محام إيطالي دافع عن الحكومة التركية أثناء اعتقال عبد الله أوجالان في روما في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام الماضي، فيما رفض الوزير تشاي الفيدرالية في تركيا لأن ذلك «لا يليق بالجمهورية». أما الوزير رمضان فقد ركّز على حضور الدولة: «لم يكن الأتراك يوماً من دون دولة منذ أتراك السماء وحتى اليوم.. تغير فقط النظام»، ولا يكتمل المشهد الطوراني في المؤتمر من دون ارتفاع علامة «الذئب» التي رسمها القوميون الأتراك بأصابع يدهم اليمنى في أكثر من مناسبة...

مؤلفاته

د. محمد نور الدين

من مواليد خربة سلم (لبنان الجنوبي) ١٩٥٤.

أستاذ التاريخ واللغة التركية في الجامعة اللبنانية.

باحث في الشؤون التركية.

صدر له:

ـ **تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات**، رياض الريس للكتب والنشر ـ بيروت، ١٩٩٧.

ـ **قبعة وعمامة: مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا**، دار النهار للنشر ـ بيروت، ١٩٩٧.

ـ **تركيا الجمهورية الحائرة، مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية**، مركز الدراسات الإستراتيجية ـ بيروت، ١٩٩٨.

ـ **الأدب التركي الحديث، ملامح ونماذج**، الدار العالمية، بيروت، ١٩٨٤.

أخبار الأمراء والملوك السلجوقية، تحقيق دار إقرأ، بيروت، ١٩٨٥.

ـ **هذا الموت لنا** (شعر)، دار إقرأ، بيروت ١٩٨٦.

ـ **مقدمة ابن خلدون**: (ترجمه مع آخرين إلى اللغة البلغارية)، صوفيا، ١٩٨٤.

ـ **نساء لهن ماض**: (مسرحية بلغارية)، وزارة الإعلام الكويتية، ١٩٩٢.

فهرس الأعلام

ب

ت

ج

ع

غ

ف

ق

ك

ل

م

فهرس الأماكن

أ

ن

هـ

و

ي

محمد نور الدين

حجاب وخراب

تغيّرت تركيا ولم تتغيّر. انتصرت وانهزمت. تقدمت وترددت. ثمة أسئلة كثيرة جداً وصعبة جداً حول مستقبل الجمهورية العلمانية والدين والدولة والخيارات والأدوار الإقليمية والعالمية.

«انتصر» النظام على الأكراد، معتقلاً زعيمهم، عبد الله أوجالان، وأرغم حزبه، العمال الكردستاني، على التخلي عن العنف بعد ٥١ عاماً من الدم والخراب. وانتصر النظام على الحركات الإسلامية، حظراً وسجناً وإبعاداً، لا فرق بين متطرف ومعتدل. فحُظر حزب الرفاه، وسُجن نجم الدين أربكان، وضاقت قبّة البرلمان بالمحجّبة مروى قاواقجي، فنزعت منها النيابة والجنسية.

في هذا الكتاب يحاول المؤلف الإحاطة بتركيا كعالم غريب وفريد ومتنوع ومشتت وحيوي، وكذلك مواكبة مآزقها من الجار العربي إلى الحليف الإسرائيلي. ومن الباب الكردي إلى الباب الإسلامي إلى «الحلم الأوروبي» أو الذئب المتوثب في أقاصي بلاد القوزاق.




ISBN 9953-21-015-2